

عمان: الأحد ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٢٨هـ. الموافق ١ نيسان سنة ٢٠٠٧م

رقم العدد: ٤٨١٧

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

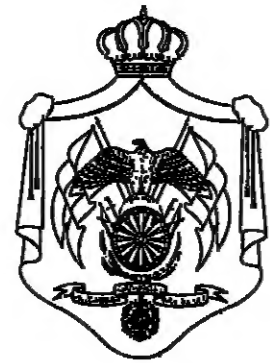
## الاشتراك السنوي

**داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً**

**خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً**

**ثمن النسخة الواحدة - دينار اردنى**

طُبعت في المطابع العسكرية \*\*\*\*\* البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب. ٨٥



الجريدة الرسمية  
المملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨١٧ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١

رقم الصفحة	المحتويات
١٦٧١	• فض الدورة العادية لمجلس الأمة
١٦٧٢	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٦٧٣	• قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة
١٦٧٥	• قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ - قانون إلغاء قانون مؤسسة سكة حديد العقبة
١٦٧٨	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٦٧٩	• قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل لقانون العقوبات
١٦٨١	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٦٨٢	• قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ - قانون معدل لقانون العمل
١٦٨٥	• إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٦٨٦	• قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ - قانون اللجنة الاولمبية الأردنية
١٦٩١	• نظام رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام لوحات المركبات
١٦٩٣	• نظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام كادر المكلفين بخدمة العلم
١٦٩٥	• نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقساة الشرعيين
١٦٩٧	• نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة
١٧٠١	• نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني

...ع

مركز المعلومات



عبد الله الثاني ابن الحسين

.Y.Y/Y/Y

وزير الداخلية  
عيد الفايز

०५१-१५१५५

رقم الصفحة	المحتويات
١٧٠٤	اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية
١٧٣٤	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة هولندا بشأن تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل
١٧٧٨	اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية
١٩٢٧	قرار بمنع مشروع توسعة مطار الملكة علباء الدولي إعفاءات من رسوم وضرائب
١٩٢٨	تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات شؤون العمرة
	تعليمات رقم (٢/ز) لسنة ٢٠٠٧ - تعليمات ترخيص، استيراد، إنتاج، تربية، عرض
	بداول أشغال النراس المثمرة، أشغال الخضراوات، أشغال نباتات الزينة، أشغال
١٩٣٥	لنباتات الطبية والعطرية وأشغال أزهار القطف

## القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٩٤٧	الأوسمة
١٩٤٧	وكالات الوزراء
١٩٤٨	التمثيل الدبلوماسي
١٩٤٨	الموظفون
١٩٥٣	الجنسية الأردنية
١٩٥٤	الامتلاك
١٩٦٣	أشغال عام
١٩٦٣	الشؤون البلدية
٢٠٣٦	البنك المركزي الأردني
٢٠٣٧	الإعلامات
٢٠٤٣	المطالبات
٢٠٨٤	المحاكم

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ (قانون معدل لقانون مؤسسة الموانئ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٨٦) تاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ إلى مجلس الأمة فُتال منه قبلاً واصبح بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار اليه قانوناً دائماً .

٢٠٠٧/٣/٢٦

رئيس الوزراء

الدكتور معروف البخيت

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧  
قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ٢٠٠٧ )  
ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي  
وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص  
التالي :-

هكذا من الأصل



ز- حماية البيئة في المناطق الحرة والمحافظة عليها وضمان التنمية المستدامة فيها وفقاً لاحكام قانون حماية البيئة النافذ المفعول والانظمة الصادرة بمقتضاه ، ولهذه الغاية يمارس الوزير صلاحيات وزير البيئة وتمارس المؤسسة صلاحيات وزارة البيئة المنصوص عليها في تلك التشريعات وذلك بالتنسيق معها .

٢٠٠٧/٢/٢٠

## عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ونبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧  
قانون إلغاء قانون مؤسسة سكة حديد العقبة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ٢٠٠٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعني كلمة ( المؤسسة ) حيثما وردت في هذا القانون مؤسسة سكة حديد العقبة .

المادة ٣-١- تحول المؤسسة وفقاً لاحكام قانون الشركات ، الى شركة مساهمة عامة بعد استكمال اجراءات تأسيسها وتسجيلها لدى مراقب الشركات ، واعلامها بحقها في الشروع باعمالها وبنشر البها حيثما وردت في هذا القانون بكلمة ( الشركة ) .

ب- تعتبر الشركة خلفاً عاماً للمؤسسة وتحل محلها حلولاً قانونياً وواقعياً في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، على ان تنقل الموجودات والحقوق المتعلقة بالبنية التحتية وتلك الموجودات والحقوق غير المرتبطة بعمليات التشغيل ، ووفقاً لما يقرره مجلس الوزراء ، الى الحكومة ممثلة بوزارة المالية .

هكذا من الأصل

المادة ٤- على الجهات الرسمية المختصة ان تمنح ، وفقاً لاحكام التشريعات النافذة المفعول ، الشركة الرخص والموافقات اللازمة لممارسة الاعمال والانشطة التي كانت تمارسها المؤسسة قبل تحويلها الى شركة .

المادة ٥- يلغى قانون مؤسسة سكة حديد العقبة رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليه من تعديل وذلك اعتباراً من تاريخ اعلام الشركة بحققها في الشروع بأعمالها وفقاً لنص الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٢/٢٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سيالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويصي
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد الموران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

محكمة العدل

## إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ (قانون معدل لقانون العقوبات) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٥٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١ إلى مجلس الأمة لادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه .

٢٠٠٧/٣/١٩

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧  
قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤٠٧) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وضافة الفقرة (٢) اليها بالنص التالي :-  
٢- ١٥١ وقعت السرقة على قطع مركبة او مكوناتها او لوازمها جزئياً او كلياً فلا يجوز النزول بعقوبة الحبس عن الحد الادنى المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة او استبدال هذه العقوبة بالغرامة .

المادة ٣- تعدل المادة (٤١٦) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وضافة الفقرة (٢) اليها بالنص التالي :-

محكمة العدل



٢- وإذا كان الشيء المستعمل مركبة ولو لم يلحق بصاحبها ضرر ، لا يجوز ان  
تقل العقوبة عن ثلاثة اشهر والغرامة عن مائة دينار ولا يجوز النزول بالعقوبة  
عن هذا الحد او استبدال عقوبة الحبس بالغرامة .

٢٠٠٧/٢/٢٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توف	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتلوة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويحي
وزير السباحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

### اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور اجيل القانون المؤقت رقم (٥٦)  
لسنة ٢٠٠١ ( قانون معدل لقانون العمل ) المنشور في عدد الجريدة الرسمية  
رقم (٤٥١١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض  
التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان  
والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون  
المؤقت رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه .  
٢٠٠٧/٣/١٩

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

هكذا من العمل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العمل لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع القانون  
رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل  
قانوناً واحداً ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٢٠-

أ- تحدد حقوق الملكية الفكرية لكل من صاحب العمل والعامل بالاتفاق خطياً  
بينهما فيما يتعلق بأعمال صاحب العمل اذا استخدم العامل خبرات صاحب  
العمل او معلوماته او ادواته او آلاته الاولى في التوصل الى هذا الابتكار .  
ب- تكون حقوق الملكية الفكرية للعامل اذا كان حق الملكية الفكرية المبتكر  
من قبله لا يتعلق بأعمال صاحب العمل ولم يستخدم خبرات صاحب العمل  
او معلوماته او ادواته او مواده الاولى في التوصل الى هذا الابتكار ما لم  
يتفق خطياً على غير ذلك .

المادة ٣- تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (ج) و(د) التاليتين اليها :-

ج- يجوز ان ينص نظام أي من الصناديق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من  
هذه المادة على ان يكون استثمار امواله كلياً او جزئياً في اسهم او  
حصى الشركة التي أسس فيها ذلك الصندوق .

د- يكون للصناديق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة شخصية  
اعتبارية مستقلة ويجب ان يتضمن نظام أي منها على الامور المتعلقة  
بإدارة الصندوق بما في ذلك ما يلي :-

١- وجود هيئة عامة للصندوق تتألف من جميع العاملين الاعضاء في  
الصندوق تجتمع مرة واحدة على الاقل سنوياً لاتخاذ قرارات  
الصندوق ومناقشة الامور الادارية والمالية وانتخاب اعضاء في لجنة  
ادارة الصندوق من بين اعضائها .

هكذا على الاصل



٢- إدارة اموال الصندوق واستثماراته من اللجنة المنتخبة المنصوص  
عليها في البند (١) من هذه الفقرة .

٢٠٠٧/٢/٢٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين ثوق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنبيات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويصي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفل	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد الموران

### إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٦٦)  
لسنة ٢٠٠١ (قانون اللجنة الأولمبية الاردنية) المنشور في عدد الجريدة  
الرسمية رقم (٤٥١٨) تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠ إلى مجلس الأمة قادخا عليه المجلس  
بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلس الاعيان  
والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون  
المؤقت رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه .

٢٠٠٧/٣/١٩

رئيس الوزراء  
الدكتور معروف البخيت

محكمة العدل



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
صادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧

قانون اللجنة الاولمبية الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون اللجنة الاولمبية الاردنية لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه  
ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

اللجنة : اللجنة الاولمبية الاردنية المنشأة بموجب احكام هذا  
القانون .  
الجمعية : الجمعية العامة للجنة .  
المجلس : مجلس ادارة اللجنة .  
الرئيس : رئيس اللجنة / رئيس المجلس .  
الاتحاد : الاتحاد الرياضي او النوعي الذي يشكل بمقتضى النظام  
الصادر استناداً لاحكام هذا القانون .

المادة ٣- تنشأ في المملكة لجنة اهلية تسمى (اللجنة الاولمبية الاردنية) ذات شخصية  
اعتبارية واستقلال مالي واداري ومركزها عمان تهدف الى رعاية الحركة  
الرياضية الاردنية بما يتفق مع المبادئ الاساسية للميثاق الاولمبي وقرارات  
اللجنة الاولمبية الدولية .

المادة ٤- تتولى اللجنة لتحقيق اهدافها المهام التالية :-

- أ- رعاية وتطوير الرياضة على الصعيد الوطني .
- ب- تكريس مبدأ الخلق والقيم العربية والاسلامية والروح الرياضية ومكافحة  
المنشطات .
- ج- المشاركة الفعلية في الانشطة التي تهدف الى ما يلي :-
  - ١- تحقيق الوثام الانساني ومحاربة التمييز .
  - ٢- تشجيع رياضة المرأة والترويج لها .
  - ٣- الاهتمام بشؤون البيئة .

المادة ٥- تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية ، الاحكام والاجراءات المتعلقة بتشكيل  
اللجنة وجمعيتها وشروط العضوية فيها وتأليف مجلس ادارتها وعقد اجتماعاتها  
وسائر امورهما الادارية والمالية والفنية بما في ذلك البديل الذي تنقاضه اللجنة  
مقابل الخدمات التي تقدمها .

المادة ٦- لتكون الموارد المالية للجنة مما يلي :-

- أ- الدعم الذي تقدمه أي جهة حكومية او المخصصات التي ترصد للجنة في  
الموازنة العامة .
- ب- المبالغ المقررة من الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية .
- ج- الهبات والتبرعات التي تقدم من أي جهة على ان تؤخذ موافقة مجلس  
الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

هكذا من الأصل

- د- الدعم والمخصصات التي تقدمها اللجنة الاولمبية الدولية واتحاد اللجان الاولمبية الوطنية والهيئات التابعة لها والمجلس الاولمبي الآسيوي ولجنة التضامن الاولمبي او أي هيئة رياضية معترف بها دولياً .
- هـ- عوائد استثمار اموال اللجنة المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٧- تمارس الجمعية الصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للجنة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها بما في ذلك رعاية رياضة الهواية وتنظيم الاحتراف .
- ب- انتخاب أعضاء المجلس .
- ج- اقرار مشروع الموازنة السنوية للجنة والحساب الختامي .

المادة ٨- يمارس المجلس الصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ قرارات الجمعية .
- ب- انشاء المعاهد او الاكاديميات او المتاحف الاولمبية .
- ج- عقد المؤتمرات والندوات والدورات اللازمة لاعداد القيادات الرياضية وتأهيلها .
- د- رعاية الرياضيين المتميزين والموهوبين لتطوير قدراتهم ومواهبهم .
- هـ- تمثيل المملكة لدى الجهات والهيئات ذات العلاقة بالحركة الاولمبية وتنظيم التبادل الرياضي وتوقيع الاتفاقيات معها داخل المملكة وخارجها .
- و- الموافقة على تشكيل الاتحادات والاشراف عليها ومتابعةشطتها ودعمها وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لها .

المادة ٩- أ- يتمتع الاتحاد بعد تشكيله بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ويتولى بهذه الصفة ممارسة انشطته المختلفة وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الاولمبية الدولية المتعلقة بأنشطتها .

- ب- تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية ، الاحكام والاجراءات المتعلقة بتشكيل الاتحادات وطريقة ادارتها وحلها وتنظيم اجتماعاتها وسائر الامور الادارية والمالية المتعلقة بها .

ج- تخضع موازنة هذه اللجنة واي اتحاد تابع لها لرقابة ديوان المحاسبة .

المادة ١٠- أ- تحل اللجنة ، التي سيتم تشكيلها بمقتضى احكام النظام الصادر بالاستناد لاحكام هذا القانون ، محل اللجنة الاولمبية المشكلة بموجب نظام اللجنة الاولمبية رقم (١٨) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها وتؤول اليها جميع موجوداتها وحقوقها واموالها المنقولة وغير المنقولة وتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها وينقل اليها جميع موظفيها ومستخدميها وتعتبر خدماتهم فيها استمراراً لخدماتهم السابقة في تلك اللجنة .

المادة ١١- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

محكمة العدل

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٢/٢٠

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توفيق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو شيدا	وزير الداخلية عيد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام لوحات المركبات

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام لوحات المركبات لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم  
(٥٢) لسنة ٢٠٠٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من  
التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ج- لوحات سيارات كل من رئيس المجلس القضائي النظامي وقاضي القضاة ورئيس  
المجلس القضائي الشرعي واعضاء المجلسين القضائيين النظامي والشرعي  
وتكون ارضيتها ذات لونين ؛ ابيض يتضمن رقم المركبة ورقم الترميز باللون  
الاسود ، واحمر يتضمن كلمة ( الاردن ) بالعربية والانجليزية والحرفين (JC)  
باللون الابيض ويتم تخصيص الرقم المتسلسل للوحة من رئيس المجلس القضائي  
النظامي وقاضي القضاة ابتداء من الرقم (١) وتصرف اللوحة لسيارة مرخصة واحدة  
لكل منهم .

هكذا من الاصل



المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها البند (١) منها  
واضافة البند (٢) اليها بالنص التالي :-

٢- يتم اعادة تنظيم جميع الارقام السداسية المصروفة للمركبات الخصوصية وفقاً  
لاحكام نظام لوحات المركبات رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٣ بحذف الخانة السادسة من  
الرقم السداسي من جهة اليمين و اضافتها الى رقم الترميز .

٢٠٠٧/٢/٢٧

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توف	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيات	
وزير النقل سمود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عياد	
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العال	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	
وزير التنمية السياسية ووزير الصحة بالوكالة الدكتور محمد المصراحي	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم فخر وحسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قنفل	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المصادرة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام كادر المكلفين بخدمة العلم

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام كادر المكلفين بخدمة العلم لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ  
مع النظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محذوف من الأصل

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

**المادة ٣-**

يدفع للمكلف الذي يدعى لخدمة العلم راتباً شهرياً مقطوعاً مقداره (٣٠) ثلاثون ديناراً .

٢٠٠٧/٣/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية  
الدكتور زياد فريز

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور خالد الزعبي

وزير تطوير القطاع العام  
ووزير دولة للشؤون البرلمانية  
الدكتور محمد الدنيبات

وزير الشؤون البلدية  
ووزير الداخلية بالوكالة  
لادر الظهيرات

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
الدكتور محي الدين توفيق

وزير الأشغال العامة والإسكان  
ووزير الخارجية بالوكالة  
المهندس حسني أبو غيدا

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير النقل ووزير العمل ووزير  
الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة  
سعود نصيرات

وزير  
العدل  
شريف الزعبي

وزير التخطيط  
والتعاون الدولي  
سهير العلي

وزير  
الصناعة والتجارة  
سالم الخزاعلة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
عبد الفتاح صلاح

وزير  
المياه والري  
المهندس محمد ظافر العالم

وزير الثقافة ووزير  
السياحة والآثار بالوكالة  
الدكتور عادل الطويبي

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الصحة  
ووزير البيئة بالوكالة  
الدكتور سعد الخرابطة

وزير  
التنمية السياسية  
الدكتور محمد العوران

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى قرنقله

وزير الاتصالات  
وتكنولوجيا المعلومات  
باسم الروسان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٧

#### نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ  
مع النظام رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحداً ويعمل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) اليها بالنص  
التالي :-

محرر من الأصل

ب- على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول ، يتقاضى قاضي القضاة راتب الوزير العامل وعلاواته بالإضافة الى الف وخمسمائة دينار بدل تمثيل .

٢٠٠٧/٣/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية  
الدكتور زياد فريز

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور خالد الزعبي

وزير الشؤون البلدية  
ووزير الداخلية بالوكالة  
الدكتور محمد الدنيات

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
الدكتور محي الدين توفيق

وزير الأشغال العامة والإسكان  
ووزير الخارجية بالوكالة  
المهندس حسني أبو غنيد

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير النقل ووزير العمل ووزير  
الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة  
سعود نصيرات

وزير  
العدل  
شريف الزعبي

وزير التخطيط  
والتعاون الدولي  
سهير العلي

وزير  
الصناعة والتجارة  
سالم الخزامه

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
عبد الفتاح صلاح

وزير  
المياه والري  
المهندس محمد ظافر العالم

وزير الثقافة ووزير  
السباحة والآثار بالوكالة  
الدكتور عادل الطويسي

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الصحة  
ووزير البيئة بالوكالة  
الدكتور سعد الخرابشة

وزير  
التنمية السياسية  
الدكتور محمد العوران

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى قرنقله

وزير الاتصالات  
وتكنولوجيا المعلومات  
باسم الروسان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط المخابرات العامة  
لسنة ٢٠٠٧ ) ويقرأ مع النظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام  
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل تعريف ( المشترك ) الوارد في المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة عبارة  
( وكل مرشح ) بعد عبارة ( كل ضابط ) الواردة فيه .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص  
التالي :-

ب- تقديم قرض للمشارك للمساهمة في اقامة او شراء دار السكن له او لاكمال  
او توسعة الدار التي يملكها او شراء قطعة ارض او المساهمة في شرائها  
بقصد اقامة دار سكن له عليها او لتسديد القرض الذي حصل عليه لغايات  
الاسكان من أي بنك او مؤسسة مالية .

المادة ٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً : باضافة عبارة ( وكل مرشح ) بعد كلمة ( ضابط ) الواردة فيها .  
ثانياً : باضافة ما يلي الى مطلع فئات المشتركين وبديل الاشتراك الشهري  
الوارد فيها :-

مرشح عشرة دنانير

هكذا من الاصل



المادة ٥- تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- يستثنى من يصاب بعجز كلي بسبب العمليات الحربية من المشتركين في الصندوق من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ويتم تحديد الاولوية في الحصول على القرض او دار السكن الجاهزة في هذه الحالة وفقاً لما تقرره الهيئة شريطة استيفاء الشروط الاخرى المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٦- تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء البندين (٢) و (٣) من الفقرة (أ) منها واعادة ترقيم البند (٤) الوارد فيها ليصبح (٢) .

ثانياً : باضافة عبارة ( او الثانية ) بعد كلمة ( الاولى ) الواردة في الفقرة (ج) منها .  
ثالثاً : باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د-١- يشترط لحصول المشترك على القرض اذا رغب في شراء قطعة ارض او كان قد امتلكها تقديم سند ملكية الارض او مخطط اراض ومخطط موقع تنظيمي لها وفقاً لما تطلبه الهيئة وبموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية .

٢- لا يدفع القرض او أي جزء منه للمشارك الا بعد تقديم سند وضع الارض تأميناً للقرض لمصلحة الصندوق من الدرجة الاولى او الثانية .

٣- يدفع للمشارك ما يعادل قيمة الارض اذا قلت قيمتها عن مقدار القرض ووفقاً لسعر الشراء أو السعر الذي تقدره دائرة الاراضي والمساحة ، او أي جهة تعتمدها الهيئة وحسب مقتضى الحال .

٤- يدفع للمشارك نصف الفرق بين ما دفع له ومقدار القرض الذي يستحقه بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (١٩) من هذا النظام خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من تاريخ تسلمه لمقدار القرض على ان يتم تسديد النصف المتبقي وفقاً لاحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من هذا النظام .

٥- يسدد القرض ابتداء من الشهر التالي لتسلم المشترك لمقدار القرض وفي حال دفع أي فروقات وفقاً لاحكام البند (٤) من هذه الفقرة يتم اعادة احتساب القسط الشهري دون زيادة المدة المحددة للسداد .

المادة ٧- يعدل النظام الاصلي بإلغاء المادة (٢٦) الواردة فيه .

المادة ٨- تعدل المادة (٢٧) من النظام الاصلي بإلغاء عبارة ( من بين أعضائها بذلك ) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( شريطة أن لا تقل رتبته عن مقدم ) .

محكمة العدل

المادة ٩- يعدل النظام الاصلي بالقاء المادة (٢٩) الواردة فيه واعادة ترقيم المواد من (٢٧-٣٦) منه لتصبح من (٣٦-٣٤) على التوالي .

٢٠٠٧/٣/٦

### عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور خالد الزعبي

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
الدكتور محي الدين توفيق

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير التخطيط  
والتعاون الدولي  
سهيير العلي

وزير المياه والري  
المهندس محمد ظافر العالم

وزير الصحة  
ووزير البيئة بالوكالة  
الدكتور سعد الخرابشة

وزير الاتصالات  
وتكنولوجيا المعلومات  
باسم الروسان

وزير العدل  
شريف الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
عبد الفلاح صلاح

وزير التنمية الاجتماعية  
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الزراعة  
الدكتور مصطفى قرنقله

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية  
الدكتور زياد فريز

وزير تطوير القطاع العام  
ووزير دولة للشؤون البرلمانية  
الدكتور محمد الدنبيات

وزير الأشغال العامة والإسكان  
ووزير الخارجية بالوكالة  
المهندس حسني أبو غيدا

وزير النقل ووزير العمل ووزير  
الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة  
سعود نصيرات

وزير الصناعة والتجارة  
سالم الخزاعلة

وزير الثقافة ووزير  
السياحة والآثار بالوكالة  
الدكتور عادل الطويحي

وزير التنمية السياسية  
الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المصادرة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني لسنة ٢٠٠٧ )  
ويقراً مع النظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
أ- يتكون سلم درجات الوظائف في البنك من سبع درجات تحدد رواتبها على النحو  
التالي :-

الدرجة	أدنى مربوطها بالدينار	أعلى مربوطها بالدينار
خاصة	١٩٧٥	٣٦٥٠
سادسة	١٤٨٠	٢٧٤٠
خامسة	١٠٠٥	١٨٦٠
رابعة	٦٨٠	١٤٠٠
ثالثة	٥٠٥	٩٥٠
ثانية	٣٢٥	٧٠٠
أولى	٢٠٥	٤٥٠

هكذا من الأصل

المادة ٣- يلغى نص المادة (٢٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٠-

يصرف لكل موظف راتب اضافي يعادل راتب ثلاثة اشهر في السنة يدفع الثلث الاول منه في نهاية شهر نيسان والثلث الثاني في نهاية شهر آب والثلث الثالث في نهاية شهر كانون الاول من كل سنة ، ولا تدخل في حساب هذا الراتب الايام التي لا يستحق الموظف عنها راتباً  
لاي سبب .

المادة ٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة ( لا تتجاوز (٧٪)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( لا تتجاوز (٩٪) ) .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٢٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٩-

أ- للمحافظ تكليف أي شخص من داخل البنك او خارج للقيام بمهام خاصة وذلك مقابل مكافآت مالية يحدد المجلس اسس منحها .  
ب- اذا كان المكلف من موظفي البنك فيشترط الا يتقاضى عنها بدل العمل الاضافي .

المادة ٦- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
أ- اذا كلف موظف بمهمة علمية او بمهمة رسمية داخل المملكة وخارج حدود مركز عمله فيستحق عن كل ليلة يقضيها في القيام بهذه المهمة علاوة السفر التالية :-

الدرجات	علاوة السفر بالدينار
الخاصة	٦٠
السادسة والخامسة	٥٠
الرابعة والثالثة والثانية	٤٠
الاولى	٣٠

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- اذا كلف أي موظف بمهمة علمية او مهمة رسمية خارج المملكة فيستحق عن كل ليلة يقضيها في هذه المهمة علاوة سفر شاملة جميع النفقات التي يتكبدها وذلك على النحو التالي :-

الدرجات	للدول من صنف (أ)	للدول من صنف (ب)
الخاصة	٢٢٥	١٧٥
السادسة والخامسة	٢٠٠	١٥٠
الرابعة والثالثة والثانية	١٧٥	١٢٥
الاولى	١٥٠	١٠٠

٢٠٠٧/٣/٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة  
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية  
الدكتور معروف البخيت

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور خالد الزعبي

وزير تطوير القطاع العام  
ووزير دولة للشؤون البرلمانية  
الدكتور محمد الدنيبات

وزير الشؤون البلدية  
ووزير الداخلية بالوكالة  
نادر الفهيريات

وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
الدكتور محي الدين توقي

وزير الأشغال العامة والإسكان  
ووزير الخارجية بالوكالة  
المهندس حسني أبو غيدا

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير النقل ووزير العمل ووزير  
الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة  
سعود نصيرات

وزير  
العدل  
شريف الزعبي

وزير التخطيط  
والتعاون الدولي  
سهير العلي

وزير  
الصناعة والتجارة  
سالم الخزاعلة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
عبد الفتاح صلاح

وزير  
المياه والري  
المهندس محمد ظافر العالم

وزير الثقافة ووزير  
السياحة والآثار بالوكالة  
الدكتور عادل الطويحي

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الصحة  
ووزير البيئة بالوكالة  
الدكتور سعد الخرابشة

وزير  
التنمية السياسية  
الدكتور محمد العوزان

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى قرقلة

وزير الاتصالات  
وتكنولوجيا المعلومات  
باسم الروسان

محكمة أمن الاعمال



## اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون بين

## حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ المتضمن الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجنة العليا الأردنية اليمنية المشتركة التي عقدت في صنعاء خلال الفترة من ٢٢-٢٣/١/٢٠٠٧ بصيغتها التالية:-
- ١. اتفاقية بشأن التعاون القانوني.
- ٢. اتفاقية للتعاون في مجال الحجر الزراعي.
- ٣. اتفاق تعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني.
- ٤. اتفاق تعاون في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني.
- ٥. بروتوكول تعاون فني بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الكهرباء في الجمهورية اليمنية في مجالات تخطيط الطاقة وترشيدها. الطاقة الجديدة والمتجددة والية التنمية النظيفه.
- ٦. بروتوكول التعاون الصحي.
- ٧. بروتوكول تعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- ٨. بروتوكول للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس ومنسب الجوده بين مؤسسة المواصفات والمقاييس في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

## اتفاقية بشأن التعاون القانوني بين

## حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية وحرصاً منهما على تحقيق تعاون بناء بينهما في المجال القانوني ورغبة منهما في إقامة ذلك التعاون على أسس راسخة وتحقيقاً لما تهدف إليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية . فقد اتفقتا على ما يلي :

## الفصل الأول

## أحكام عامة

## المادة الأولى

تعمل الجهات المختصة على تبادل التعاون القانوني وذلك من أجل توحيد ما يمكن توحيد من العبارات والمصطلحات القانونية أثناء صياغة أي تشريع .

## المادة الثانية

تبادل وزارة الشؤون القانونية في الجمهورية اليمنية وديوان الرأي والتشريع في المملكة الأردنية الهاشمية بصفة منتظمة نصوص التشريعات النافذة والمطبوعات والنشرات والبحوث والمعلومات القانونية وتعمل الجهتان على اتخاذ الإجراءات التي تستهدف التنسيق بين نصوص التشريعات والأنظمة في كل من الدولتين حسبما تقتضيه ظروف كل منهما .

## المادة الثالثة

تعمل الجهات المختصة في الدولتين المتعاقدتين على التعاون في مجال قضايا الدولة للاستفادة من تجارب كل دولة .

هكذا من الأصل

## الفصل الثاني

## تشجيع الزيارات والندوات

## المادة الرابعة

يشجع الطرفان المتعاقدان عقد المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية في المجالات المتصلة بالتشريع وتبادل المعلومات وكذلك تبادل الخبرات بغرض متابعة التطور التشريعي في كل منهما ، وتبادل الرأي حول المشاكل التي تعترض الدولتين في هذا المجال ، كما يشجعان تنظيم دورات تدريبية للعاملين في كل منهما .

## المادة الخامسة

تقوم المملكة الأردنية الهاشمية بتوفير الخبرات الأردنية في مجال التدريب القانوني لموظفي وزارة الشؤون القانونية بالجمهورية اليمنية على ان يتحمل الجانب اليمني نفقات السفر والإقامة.

## المادة السادسة

يتشاور الطرفان بخصوص تحديد المواقف المشتركة في المسائل ذات الاهتمام الدولي قبل أي لقاء أو تظاهرة دولية تكون لها علاقة بنشاطهما .

## الفصل الثالث

## أحكام ختامية

## المادة السابعة

تعمل كل من الجمهورية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية على اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

## المادة الثامنة

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها .

## المادة التاسعة

يكون لأي من الدولتين حق إنهاء العمل بهذه الاتفاقية باخطار كتابي للدولة الأخرى بالطرق الدبلوماسية وفي هذه الحالة يسري الإنهاء بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تسليم هذا الإخطار .

## المادة العاشرة

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالاتفاق بين الدولتين المتعاقبتين على ان يدخل حيز النفاذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

## المادة الحادية عشرة

يتفق الطرفان على الإجراءات التنفيذية لأحكام هذه الاتفاقية .

## المادة الثانية عشرة

يعين كل من الطرفين منسقاً بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية وأي اتفاقية أخرى التي يرتبط بها الطرفان في مجال التعاون التشريعي والقانوني .

وقعت هذه الاتفاقية بمدينة صنعاء بتاريخ 23 / 1 / 2007م الموافق 4 / محرم 1428هـ وحررت من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
الدكتور عدنان الجفري  
وزير الشؤون القانونية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
الدكتور محيي الدين توقي  
وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء

هكذا من الأصل

اتفاقية  
بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
و  
حكومة الجمهورية اليمنية  
للتعاون  
في مجال الحجر الزراعي

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الزراعة (مديرية وقاية النبات) وحكومة الجمهورية اليمنية وتمثلها وزارة الزراعة والرعي (الإدارة لوقاية النبات) والمشار إليهما في هذه الاتفاقية بـ (الطرفان في إطار توثيق علاقات التعاون في مجال الحجر النباتي لمنع انتقال وانتشار الآفات النباتية من طرف لآخر، ورغبة منهما في حماية الثروات النباتية في كلا البلدين، ولتطوير وتنمية العلاقات التجارية وتبادل المعلومات الفنية بين كليهما، وتنفيذاً لما أشارت إليه اتفاقية التعاون الزراعي الموقعة بين البلدين في عمان بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨ فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة (١)

يكون للكلمات والعبارات المعاني المبينة إزاء كل منهما ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:-

١- النباتات: النباتات وأجزاء النباتات الحية، بما في ذلك البذور (التقاوي) والأصول الوراثية.

ب- المنتجات النباتية: مواد غير مصنعة ذات أصل نباتي (بما في ذلك الحبوب) أو المواد المصنعة التي يمكن، بحكم طبيعتها أو تصنيعها أن تمثل خطراً بدخول الأفات والتسارها.

جـ- الإرسالية النباتية: النباتات أو المنتجات النباتية أو المواد الأخرى التي يمكن أن تؤول إلى الأقات ويتم إخضاعها للوائح الصحة النباتية مثل التربة أو السماد الطبيعي أو خليط منها أو وسائل النقل أو الحاويات الفارغة والعبوات ومواد التعبئة التي من أصل نباتي ... الخ.

د - الإفات النباتية: أي من أشكال الحياة النباتية أو الحيوانية أو أي عامل من عوامل مسببات الأمراض إذا كان مضرًا أو محتمل أن يكون مضرًا بالنباتات والمنقبات النباتية.

هـ- الآفات الحجرية: هي الآفة ذات الأهمية الاقتصادية وغير المسجلة في الدولة المستوردة أو مسجلة في مناطق محددة منها والتي يتطلب استئصالها أو مكافحتها أو منع انتشارها اتخاذ إجراءات خاصة.

و - آفات غير حجرية خاضعة للوائح: آفات غير حجرية في نباتات معدة للزراعة (الغراس) وتحدث تأثيراً اقتصادياً غير مقبول على الاستخدام المقصود لهذه النباتات ولذلك أخضعت للوائح ضمن أراضي الطرف المتعاقد المستورد.

ز - الشهادة الصحية النباتية: هي الشهادة المعدة والمعتمدة وفقاً للشهادات النموذجية التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لوقاية النبات (النص المعدل الجديد ١٩٩٧ م).

المادة (٢)

يهدف الاتفاق إلى ما يلي:-

١- تنظيم وتسهيل حركة التبادل التجاري للإرساليات النباتية بين البلدين.

ب- التواصل والتنسيق المستمرين بين القائمين على الحجر النباتي في كلا البلدين، وتبادل الخبرات والنتائج العلمية والزيارات الميدانية لحد من انتقال الآفات المصاحبة للإرساليات النباتية المتبادلة بين البلدين.



## المادة (٣)

يلتزم الطرفان بما يلي:-

- أ- تنظيم عملية الاستيراد والتصدير والعبور للإرساليات النباتية بين الطرفين طبقاً لقوانين وتشريعات ولوائح وأنظمة الحجر النباتي المعمول بها في كل منهما والمحددة في الاتفاقية الدولية لوقاية النبات والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية.
- ب- تحديد المنافذ البرية والجوية والبحرية التي يتم من خلالها استيراد وتصدير وعبور الإرساليات النباتية المتداولة بين الطرفين.
- ج- عند إصدار أي من الطرفين تشريع أو لائحة أو قرار يحظر بمقتضاه استيراد أو عبور السالية نباتية معينة من الطرف الآخر لأسباب تتعلق بالصحة النباتية عليه إبلاغه بذلك كتابياً قبل ٣٠ يوماً من تنفيذ أي من إجراءات الحظر مع تبرير ذلك بالأدلة والقرائن العلمية المقتنعة.

## المادة (٤)

يعمل كل من الطرفين على تحقيق الآتي:-

- أ- تبادل قوائم الآفات الحجرية غير المسموح وجودها في الإرساليات النباتية المتبادلة بين الطرفين خلال ٦٠ يوماً من بعد توقيع هذه الاتفاقية.
- ب- الإبلاغ عن الآفات الحجرية حديثة الانتشار في أي من البلدين وتقديم كافة المعلومات والبيانات عنها وعن مناطق انتشارها ونوعية التدابير المتخذة إزالتها.
- ج- تبادل نماذج شهادات الصحة النباتية، وتصاريح الاستيراد للحجر النباتي المعدة من قبل سلطات الحجر النباتي في كلا البلدين مع ذكر العلامات المميزة لها (نماذج الاختتام، التوقيعات الشعاع ... الخ) ، وكذا تبادل القوانين واللوائح والوثائق العلمية والفنية المتعلقة بالحجر النباتي ووقاية النبات بين الطرفين، والتبادل المستمر للمعلومات والخبرات الخاصة بالحجر النباتي ووقاية النبات.

## المادة (٥)

يعمل الطرفان على تحديث وتنسيق تشريعات وإجراءات الحجر النباتي لديهما وفقاً للمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية التي تعدها ونقرها سكرتارية الاتفاقية الدولية لوقاية النبات وبما يضمن تحقيق التنسيق الكامل لتلك التشريعات والإجراءات.

## المادة (٦)

- أ- يحق لكلا الطرفين وبعد التشاور بينهما التوسع في مجال التعاون الفني وتبادل الخبرات والتدريب والتأهيل وتطوير وتنمية القدرات في المجالات المختلفة لوقاية النبات وعلى وجه الخصوص في مجالات الحجر النباتي، وتقنيات الكشف عن الفيروسات النباتية، ومكافحة الآفات النباتية، وتحليل واختبار النوعية للمبيدات والكشف عن متبقياتا على المنتجات الزراعية، والمعاملة والتطهير.

مؤرخة من الأصل

ب - يجتمع المختصين في الحجر النباتي في كل من البلدين مرة واحدة في السنة بالتبادل على أن يتحمل الطرف الموفد نفقات السفر ويتحمل الطرف المستضيف نفقات الإقامة والإعاشة والانتقال.

#### المادة (٧)

لا تتعارض أحكام هذه الاتفاقية مع التزامات أي من الطرفين الناتجة عن التوقيع أو الانضمام إلى أي معاهدات معينة أو عن كون أحد الطرفين عضواً في أي منظمة دولية.

#### المادة (٨)

في حال حدوث خلاف أو تساؤلات تطرأ نتيجة تفسير أو تطبيق بنود هذه الاتفاقية يوصى أن يتم حلها بطرق ودية من خلال المشاورات والمفاوضات بين الطرفين، كما يمكن تعديل بعض بنود هذه الاتفاقية إذا رأى أحد الطرفين الطرف ضرورة لذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية.

#### المادة (٩)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إشعار باعتمادها رسمياً في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة خمس سنوات خاضعة للمراجعة والتعديلات الدورية أو تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابياً في إنهاؤها قبل ستة شهور من تاريخ الإنهاء.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة صنعاء بتاريخ 23 / 1 / 2007 م

الموافق 4 / محرم / 1428 هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجة القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور مصطفى الرفلة

وزير الزراعة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

الأستاذ الدكتور جلال إبراهيم فقيرة

وزير الزراعة والري

#### اتفاق تعاون

#### بين

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

و

المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وتأكيداً على أواصر التعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني في الجمهورية اليمنية. ورغبتهما في التعاون الصادق بينهما، وسعيهما لوضع الوسائل الملائمة والصيغ الكفيلة لتنشيط التبادل التجاري وتنمية التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري والصناعي بين البلدين في المجالات الممكنة وذلك في إطار الصلاحيات المخولة لهما:

اتفقا على ما يلي:

#### المادة الأولى

يهدف الطرفان كل الجهود اللازمة لتنمية وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

#### المادة الثانية

يعمل الطرفان على تشجيع إقامة الاتصالات المباشرة بين رجال الأعمال الأردنيين واليمنيين في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية المختلفة وذلك من خلال تشجيع المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة وتنظيم البعثات التجارية والقطاعية المتبادلة في إطار برامج ترويجية متكاملة تشمل على ترتيب لقاءات مباشرة بين رجال الأعمال والمصدرين في كلا البلدين بهدف التعرف بالمنتجات الوطنية مع تقديم كل التسهيلات الممكنة لمشاركة القطاعين العام والخاص في الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي تقام في كلا البلدين.

محذوف من الأصل

## المادة الثالثة

يتبادل الطرفان بصورة منتظمة المعلومات الاقتصادية والتجارية الخاصة بأسواقهما والأسواق الأخرى وذلك من خلال :

- تبادل المنشورات والإحصائيات والمعلومات حول المعطيات الاقتصادية والتجارية الخاصة بالبلدين.

- تبادل التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية وبرامج التوريد والتعريفات الجمركية والترتيبات الجمالية والمصرفية السارية المفعول في كلا البلدين وقنوات التوزيع.

- تبادل الدراسات حول الصعوبات والمعوقات التي تعوق تطور التبادل التجاري بين البلدين وكذلك حول معطيات السوق والسلع المستوردة في كلا البلدين بهدف استكشاف مجالات جديدة للتكامل والفرص التصديرية.

## المادة الرابعة

يقوم الطرفان بتقديم التسهيلات اللازمة لوفود رجال الأعمال الأردنيين واليمنيين التي تقوم بزيارة لكلا البلدين، وبذل التسهيلات الممكنة عند إقامة التظاهرات التجارية الخاصة بأحد الطرفين في بلد الطرف الآخر وكذلك تنظيم ندوات إعلامية لهائدة رجال الأعمال لكلا البلدين ولقاءات قطاعية هادفة إلى زيادة فرص التعاون والتبادل التجاري.

## المادة الخامسة

يقوم كلا من الطرفين بتقديم التسهيلات الخاصة للطرف الآخر لإجراء دراسة الأسواق الوطنية وأسواق ثلاثة ذات اهتمام مشترك وربط الصلات التجارية وتبادل العروض التصديرية التي من شأنها تنمية التجارة بين البلدين.

## المادة السادسة

يقوم كل من الطرفين بتقديم التسهيلات الخاصة للفني الطرف الآخر حتى يتسنى لهم الاستفادة من وسائل البحث المتوفرة في مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات لكل منهما.

## المادة السابعة

يتبادل الطرفان بصفة عامة تجاربهما وذلك عن طريق تبادل الخبراء والمختصين وتنظيم الدورات التدريبية للفني الطرفين والزيارات الاستطلاعية بهدف التعرف على تجارب وخبرات كل جانب في مجال تنمية الصادرات.

## المادة الثامنة

اتفق الطرفان، على بذل قصارى جهدهما لدى المؤسسات الأخرى ذات العلاقة لتلبية مطالب كل منهما في كلا البلدين .

## المادة التاسعة

لأغراض متابعة تنفيذ هذا الاتفاق، يعمل الطرفان على التنسيق فيما بينهما لوضع برامج للعمل المشترك بصورة منتظمة، لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

## المادة العاشرة

أية تكاليف مالية تترتب عن برامج التعاون الناتجة عن هذا الاتفاق يتحملها الطرفان كل فيما يخصه.

هكذا من الأصل



## المادة الحادية عشرة

بمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فإنها تحل محل أية اتفاقية أخرى أو أي برنامج تنفيذي سبق وأن تم توقيعه بين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وبين المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني، باعتبار أن المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية هي الخلف القانوني والواقعي لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية بموجب قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٣.

## المادة الثانية عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر الإخطارين بإتمام إجراءات التصديق عليها حسب التشريعات المعمول بها في كلا البلدين. وتبقى سارية المفعول لمدة سنة وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهاؤها خطياً قبل شهر من تاريخ انتهائها.

حرر ووقع في مدينة صنعاء بتاريخ 4 محرم 1428 هجرية الموافق 23 يناير 2007 في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية  
سالم الخزاعلة  
وزير الصناعة والتجارة

عن المجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني  
الدكتور خالد راجح شيخ  
وزير الصناعة والتجارة

## اتفاق تعاون

في

مجال الحماية المدنية والدفاع المدني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية اليمنية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتمثلها وزارة الداخلية وحكومة الجمهورية اليمنية وتمثلها وزارة الداخلية المشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفان)؛  
إتفاقاً من روح الأخوة والروابط الوثيقة القائمة بين البلدين الشقيقين، ورغبة منهما في تحقيق المصلحة المشتركة بقيام تعاون مثمر ودائم في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني درءاً للمخاطر وحماية للأشخاص والثروات أو البيئة في مواجهة الكوارث الطبيعية، أو للكوارث الناجمة عن مختلف الأنشطة البشرية بما فيها التقدم التكنولوجي، وإدراكاً منهما لأهمية ومزايا إبرام اتفاق للتعاون بينهما في هذا المجال، فقد اتفقتا على ما يلي:-

## المادة الأولى

يتفق الطرفان على إقامة تعاون دائم في مجالات الحماية المدنية والدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتهديدات التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية أو عن مختلف الأنشطة البشرية، مع العمل على تنمية هذا التعاون بالطرق والوسائل المناسبة وفي حدود الإمكانيات المتاحة وطبقاً لاحتياجات كل من البلدين.

## المادة الثانية

يشمل التعاون المشار إليه في المادة السابقة الميادين والموضوعات التالية:

- ١- تبادل المعلومات حول تنظيم وتطوير الجوانب التشريعية والفنية والإدارية في أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني لكل من الطرفين.
- ٢- إنشاء فرق عمل متخصصة للتسيق في المجالات المختلفة لتبسيط المراحل التي تضرر بسير العمل، وتجتمع هذه الفرق بصفة دورية أو عندما تستدعي الضرورة ذلك.
- ٣- إجراء دراسات ميدانية وعملية مشتركة ومستمرة بهدف:
  - أ- تحديد الأخطار المباشرة وغير المباشرة التي تهدد كلا البلدين
  - ب- معرف وتحديد أفضل سبل الوقاية من هذه الأخطار وسبل مواجهتها.

هكذا من الأصل

ج- تحديد نوعية وحجم الأخطار التي يمكن في إطارها طلب المساعدة والتدخل وكذلك المعونات التي يمكن لكل طرف تقديمها عند الطلب .

د- تحديد أسلوب الاتصال بين الطرفين في حالة وقوع كارثة وكذلك سبل طلب المساعدة والبيانات المطلوبة لذلك .

هـ- تحديد سبل ووسائل انتقال المعونة من أفراد ومعدات ومواد إغاثة وغيرها عند الاقتضاء بين الدولتين .

٤- توفير التسهيلات اللازمة في مجالات التدريب النظري والعملي لفائدة العاملين في أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني للطرفين لحضور الدورات التدريبية التي يعقدها أحد الطرفين وكذلك دراسة إمكانية تنظيم دورات تدريبية مشتركة في إطار خطط التنفيذ لهذا الغرض ، ويتم المشاركة في تلك الدورات التي تعقد في مدارس ومراكز الحماية المدنية والدفاع المدني في الدولتين .

٥- تبادل الخبراء بين الطرفين لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الخبرات المتاحة ، وذلك في مختلف مجالات الحماية المدنية والدفاع المدني سواء في إطفاء الحرائق وفي المباني والإنقاذ بنوعيه اليدوي والآلي ، وكذلك البحث والإنقاذ للمتخصص وإطفاء الطائرات وإدارة الأزمات والكوارث والوقاية والإسعاف الأولي .

٦- إعداد برامج إعلامية مشتركة ومتكاملة تحسباً لوقوع الكوارث ، وكذلك العمل على إيجاد وتطوير الوعي الوقائي لدى المواطنين في الدولتين .

٧- التنسيق بين الطرفين أثناء مشاركتهما في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية .

#### المادة الثالثة

يتعهد كل طرف ، عندما يطلب رسمياً التدخل أو المساعدة من الطرف الآخر ، بتسهيل إجراءات الدخول إلى أراضيه ، والخروج بعد انتهاء المهام بالنسبة للأفراد والمعدات والمواد التابعة للطرف المانح ، مع احترام ما تقتضيه أحكام التشريعات الوطنية وللوائح المطبقة في شأن دخول وخروج الأجانب والإجراءات الجمركية والديوانية ، ويتم ذلك طبقاً لبيانات محددة لأغراض المساعدة المطلوبة من قبل الطرف المانح .

كما يجب أن توفر سلطات الطرف الطالب للحماية والمساعدة اللازمة لوحدات المساعدة للطرف المانح.

#### المادة الرابعة

يتم ترتيب النفقات المالية في هذا الاتفاق وفقاً للقواعد التالية:

أ- أفراد ومعدات التدخل:

— يتحمل الطرف المانح نفقات انتقال الأفراد والمعدات إلى الطرف الطالب للمساعدة وكذلك نفقات العودة بعد انتهاء المهمة.

— يتحمل الطرف الطالب للمساعدة نفقات الإقامة والرعاية الصحية اللازمة لأفراد التدخل من الطرف المانح وكذلك نفقات تشغيل وصيانة المعدات طوال فترة المهمة.

— يجب أن يكون بحوزة الأفراد التابعين للطرف المانح وثائق تعريف شخصية سارية المفعول.

ب- تبادل زيارات مسؤولي الحماية المدنية والدفاع المدني :

— يتحمل الطرف الذي ينتمي إليه مسؤولو الحماية المدنية والدفاع المدني والخبراء الذي يقومون بزيارات الطرف الآخر نفقات السفر في الذهاب والعودة ، ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة الكاملة ونفقات التنقلات الداخلية .

ج- الدارسون والمتدربون:

يتحمل الطرف الذي يوفد الدارسين والمتدربين إلى الطرف الآخر نفقات السفر ذهاباً وإياباً ونفقات الإقامة ويتحمل للطرف المضيف نفقات التنقل الداخلي والتدريب والدراسة وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم طوال فترة استضافتهم. بحيث يكون التدريب والدراسة في مجالات الحماية المدنية وفي معاهد ومدارس أجهزة الحماية المدنية على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على تحديد طبيعة الدراسة والتدريب وفقاً للاحتياجات المطلوبة.

#### المادة الخامسة

لا يترتب على المعونات المادية والعينية الممنوحة إلى الطرف الطالب للمساعدة أية التزامات أو أعباء مالية ، كما أنه لا يتحمل أية نفقات تترتب نتيجة استهلاك أو تلف المعدات أو اللوازم المقدمة من الطرف المانح لمعالجة آثار الكارثة .

#### المادة السادسة

يكون الإشراف على إدارة عمليات التدخل والإنقاذ والمعالجة وتحديد أولويات ومناطق العمل لقيادة الحماية المدنية والدفاع المدني للطرف الطالب للمساعدة ، على أن يتم توجيه التعليمات الأساسية إلى قيادات الأفراد الوافدين التي تكلف بتبليغها إليهم لتنفيذها .

مكرر من الأصل

## المادة السابعة

يتحمل الطرف الطالب للمساعدة المسئولية التي يمكن أن تنجم عن إلحاق عضو من أعضاء فريق الإغاثة التابع للطرف المانح ضرراً بالغير أثناء أدائه لمهامه بدون قصد، شأنه في ذلك شأن أفراد الفرق المحلية.

## المادة الثامنة

يتحمل الطرف المانح للمعونة المسئولية للناجمة عن الأضرار التي قد تلحق بأفراد فرق الإغاثة التابعة له أثناء أدائهم لمهامهم دون الحق في الرجوع على الطرف الطالب للمساعدة.

## المادة التاسعة

يجري التعاون مع الجهات المختصة في دولة كل من الطرفين بهدف إجراء وتنمية الدراسات المتعلقة بالموضوعات التي تساعد أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني على مباشرة اختصاصاتها وعلى وضع الخطط اللازمة لذلك ولا سيما لمواجهة الطوارئ.

## المادة العاشرة

تقوم وزارتي الداخلية في كلا البلدين بتشكيل لجنة مشتركة في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني تكون مهمتها وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ وذلك بإعداد وتحديد مراحل تنفيذ برنامج التعاون بين الطرفين والعمل على استمراره وتنميته .  
وتقوم اللجنة باقتراح التوصيات اللازمة لتطوير هذا الاتفاق بما يتفق مع تطلعات الطرفين والعرض على الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لتنفيذ تلك التوصيات .  
وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب بين الطرفين ، وكذلك كلما اقتضت الحاجة ذلك بناءً على اتفاق مسبق بينهما . وتعود رئاسة هذه اللجنة لرئيس الوفد التابع للطرف المضيف .

## المادة الحادية عشر

يتم بحث وتسوية أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالوسائل الودية عن طريق اللجنة المشتركة.

## المادة الثانية عشر

لا يخل تنفيذ هذا الاتفاق بالالتزامات الدولية لكلا الطرفين الناشئة عن الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف السابق انضمامها إليها ، أو يتعارض مع مبادئ السيادة أو التشريعات الوطنية لكل منهما .

## المادة الثالثة عشر

يسري هذا الاتفاق بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إخطار بين البلدين والذي يؤكد أن الإجراءات القانونية اللازمة لسريان مفعول هذا الاتفاق قد اكتملت .

## المادة الرابعة عشر

يكون هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاثة أعوام ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبة في إنهائه أو عدم تجديده بإخطار كتابي بذلك الرغبة للطرف الآخر ، قبل انتهائه بثلاثة أشهر .

وقع هذا الاتفاق بمدينة صنعاء بتاريخ 4 / محرم / 1428هـ الموافق 23 / يناير / 2007م وحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سالم الخزاعلة

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة الجمهورية اليمنية

معالي اللواء الدكتور / رشاد محمد العليمي

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

مكراً في الأصل



برتوكول تعاون فني بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في  
المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الكهرباء في الجمهورية اليمنية في مجالات  
تخطيط الطاقة وترشيدها، الطاقة الجديدة والمتجددة وآلية التنمية النظيفة.

- انطلاقاً من العلاقة الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين - المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية، وتحقيقاً لمستويات أفضل للتنسيق والتعاون في مجالات تخطيط الطاقة وترشيدها واستخدامها والطاقة الجديدة والمتجددة على أساس مبدأ المصالح المتبادلة، وفي ضوء المباحثات التي تمت بين الجانبين فقد تم الاتفاق على إقامة تعاون فني ضمن الأطر التالية:-
- ١- تبادل الخبرات في مجال تخطيط الطاقة وبرامج الطاقة المرتبطة بالاقتصاد وتسهيل نقلها بين الجانبين وإجراء الدراسات المشتركة المتعلقة بالعرض والطلب وكذلك دراسة التنبؤات المستقبلية للطاقة.
  - ٢- تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى الطرفين في مختلف مجالات تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيدها استخدام الطاقة وذلك عن طريق تبادل الزيارات بين الجانبين واشترك الخبراء مناهما في الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقد في هذا المجال.
  - ٣- تحديد الإمكانيات المتاحة في كل من البلدين الشقيقين في مجال تصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة تصنيع الخلايا والسفائف الشمسية ومكونات مزارع الرياح وتحديد الخطوات اللازمة للاستفادة من هذه الإمكانيات، وتشجيع شركات القطاع الخاص من الجانبين للاستثمار في هذا المجال.
  - ٤- التنسيق حول القيام بتنفيذ مشاريع مشتركة وكذلك برامج مشتركة للتدريب ونقل التقنية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيدها استخدام الطاقة. وذلك من خلال مؤسسات وبرامج التمويل الدولية.

- ٥- التعاون في مجال الاستفادة من آلية التنمية النظيفة في تنفيذ مشاريع الطاقة وآليات تطبيقها والاستفادة من الخبرة الأردنية في مجال إعداد وثائق المشاريع ضمن النماذج المعتمدة وكذلك التفاوض مع الجهات الأجنبية في موضوع تجارة الكربون الناتجة عن مشاريع هذه الآلية.
  - ٦- التنسيق حول إعداد برامج تنفيذية مشتركة مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في إطار التعاون المشترك ومساعدة اليمن لتصبح عضواً عاملاً في برامج التعاون الأورو-متوسطي وأية برامج أخرى.
  - ٧- التنسيق في مجال إجراء الدراسات البحثية والتطبيقية وتبادل دراسات تقييم المشروعات الريادية والتطبيقية.
  - ٨- قيام الجانب الأردني بتقديم الاستشارة الفنية لإنشاء مركز للمعلومات والتوثيق لوزارة الكهرباء اليمنية ومن ثم ربط قنوات الاتصال بين بنوك معلومات الطاقة في كل من البلدين الشقيقين.
  - ٩- توحيد معايير ومواصفات ونظم الاختبار وإصدار شهادات الصلاحية لمعدات نظم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مع أنظمة الأسكوا
  - ١٠- قيام الجانب الأردني ومن خلال شركة الكهرباء الوطنية بدراسة إمكانية تنفيذ دورات تدريبية للفنيين اليمنيين في صنعاء وفي إطار مشروع التدريب الممول من قبل وكالة (جاكفا) اليابانية أو غيرها ، وذلك في مجال كهرباء الريف والطاقة المتجددة وترشيدها استخدام الطاقة .
  - ١١- أحكام عامة.
- أ- يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه ويتم تجديده بموافقة الطرفين.

هكذا في الأصل

ب- يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا البروتوكول إذا أبدى رغبته بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يحدده لإنهائه.

ج- يحدد هذا البروتوكول الإطار العام للتعاون الثنائي بين الطرفين ولا يغطي الشؤون المالية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ أي بند من بنوده. حيث يتم الاتفاق بشكل محدد لتنفيذ أي بند متفق عليه للتعاون بشكل مستقل ومن خلال تبادل المراسلات اللازمة حول ذلك متضمنة الشؤون المالية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ ذلك البند.

حرر ووقع من نسختين أصليتين في صنعاء بتاريخ 4/محرم/ 1428 هـ الموافق 2007/1/23م

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
الدكتور علي محمد مجور  
وزير الكهرباء

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
سالم الخزاعلة  
وزير الصناعة والتجارة

بروتوكول التعاون الصحي  
بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
و  
حكومة الجمهورية اليمنية

انطلاقاً من الرغبة المشتركة بين وزارتي الصحة في البلدين الشقيقين لتعزيز وتطوير التعاون الثنائي في المجال الصحي واستناداً إلى البروتوكول المعدل الذي تم توقيعه بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٢م في صنعاء وكذا بروتوكول التعاون الثنائي الذي تم توقيعه بتاريخ ٨/٢/٢٠٠٥م في عمان فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى:

وافق الجانب الأردني على استيعاب الأعداد المطلوبة من الأطباء اليمنيين في برامج التدريب والإقامة بمستشفيات وزارة الصحة الأردنية والخدمات الطبية الملكية في كافة التخصصات والتي يحددها الجانب اليمني بحيث يتم قبول طبيب واحد في كل فرع من التخصصات الطبية في العام الواحد (مما في ذلك طب المجتمع) على أن يتحمل الجانب اليمني كافة التكاليف باستثناء الرسوم الدراسية يتحملها الجانب الأردني ولا مانع من زيادة العدد عند موافقة الطرفين .

ويعامل الطبيب اليمني المتدرب كما يعامل الطبيب الأردني من حيث (الدوام ، المناوبات ، الإجازات ، الترفيع ، التأمين الصحي) ويشمل التأمين الصحي الطبيب المتدرب فقط ، وإذا رغب في شمول عائلته بالتأمين يدفع بدل ذلك أسوة بزميله الطبيب الأردني المتدرب - كما وافق الجانب الأردني على منح الطبيب اليمني المتدرب شهادة مصدقة من وزارة الصحة الأردنية بواقع حاله عند إنهاء التدريب في المستشفيات التعليمية المعترف بها .

المادة الثانية:

وافق الجانب الأردني على استيعاب الأعداد المطلوبة من الكوادر الصحية اليمنية للتدريب في مراكز ومستشفيات وزارة الصحة لمدة لا تقل عن شهر في المجالات التالية :

الإدارة العامة ، إدارة المستشفيات ، الإحصاء والسجلات الطبية ، التخطيط الصحي ، المختبرات والرعاية الصحية الأولية وأي مجالات صحية أخرى يراها الجانب اليمني .

هكذا من الأصل

المادة الثالثة:

يقوم الجانب الأردني بإيفاد فريق طبية متخصصة للعمل في المستشفيات الرئيسية في المحافظات اليمنية وبحسب طلب الجانب اليمني وتحدد المكافآت والفترة الزمنية التي يقضيها كل فريق طبي باتفاق يتم بين وزارتي الصحة في البلدين الشقيقتين .

المادة الرابعة:

العمل على عقد اتفاقية تعاون بين المجلس الطبي الأردني والمجلس اليمني للتخصصات الطبية تتضمن تبادل الخبرات والاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى البلدين الشقيقتين .

المادة الخامسة:

في مجال التعاون الدولي تم الاتفاق على ضرورة تبادل الخبرات في الصناعات الدوائية والاستفادة من الخبرات الأردنية المتقدمة في هذا المجال على أن يقوم وفد من وزارة الصحة اليمنية في الوقت الذي يراه مناسباً بزيارة المؤسسة العامة المؤسسة العامة للغذاء والدواء وعمل الاتفاقيات اللازمة بهذا الخصوص .

١- والتفق الجانبان على أن يتم تسعير الأدوية الأردنية كما تسعر الأدوية المستوردة من البلدان العربية المجاورة .

٢- اتفق الجانبان على تسهيل إجراءات تسجيل الأدوية الأردنية وعدم تحديد سقف لعدد البدائل المسجلة والمعاملة بالمثل .

٣- اتفق الجانبان اعتبار الدواء اليمني والأردني المسجل في أي من البلدين مسجلاً في البلد الآخر إذا كان مستوفياً لشروط التسجيل والاستيراد في كلا البلدين وليس له بديل مماثل في التركيب .

٤- اتفق الجانبان على معاملة الدواء الأردني في العطاءات الحكومية معاملة الدواء اليمني والمعاملة بالمثل .

٥- تشجيع عمليات الإنتاج التعاقدية والإنتاج بترخيص بين الشركات اليمنية والأردنية .

المادة السادسة:

١- الاستفادة من الخبرات الأردنية في مجال المخبرات والاستفادة منها كمختبرات مرجعية وتبادل الزيارات بين المختصين بالوزارتين في كافة المجالات الصحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها .

ب- يقوم الجانب الأردني بإرسال خبير أردني في مجال الطب الشرعي إلى اليمن

للمساعدة في إعداد مشروع قانون الطب الشرعي واللائحة التنفيذية له وإنشاء هيئة الطب الشرعي التابعة لوزارة العدل اليمنية وعلى نفقة الحكومة اليمنية ولمدة ثلاثة أشهر في كل مرة قابلة للتديد في المرحلة التأسيسية وحسب ترتيبات يتفق عليها الطرفان في حينه .

المادة السابعة:

١- وافق الجانب الأردني على اعتماد عدد (٦٠) منحة علاجية للمرضى اليمنيين سنوياً على النحو التالي :

١- (٣٠) منحة علاجية في مستشفى البشير لأمراض السرطان أو مركز الحسين للسرطان .

٢- (١٥) منحة علاجية في مدينة الحسين الطبية لأمراض وجراحة القلب .

٣- (١٥) منحة علاجية أخرى لجراحة الدماغ والأعصاب والعظام في مدينة الحسين الطبية أو مستشفى الجامعة الأردنية أو مستشفى الأمير حمزة لحين توفر هذه التخصصات في المستشفى ، حيث تتم معالجة هذه الحالات فيه .

يحدد المستفيدون من المنح بموجب كتاب من معالي وزير الصحة العامة والسكان اليمني وبحيث لا تؤخذ منح علاجية من العام الذي يليه .

٢- وافق الجانب الأردني على توفير خمس منح علاجية طبية لمنتسبي وزارة الداخلية وفقاً لما تم الاتفاق عليه بمحضر الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المشتركة الموقع بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨م إضافة إلى الـ (٦٠) منحة المشار إليها أعلاه .

هكذا من الأصل



## المادة الثامنة:

أكد الجانبان على ضرورة تنظيم معالجة المرضى اليمنيين في مستشفيات القطاع العام والخاص في المملكة الأردنية الهاشمية وتعزيز نشاط الملحقيتين الصحييتين في كل من عمان وصنعاء بهدف تأمين الآلية المناسبة لاستقبال المرضى اليمنيين وتوجيههم إلى المستشفيات الأردنية وتقديم الخدمات الصحية اللازمة لهم والعمل على تجنبهم أية معوقات أو صعوبات قد تعرضهم على أن تتولى وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية تنظيم إرسال المرضى عبر قناة رسمية محددة .

حرر ووقع في مدينة صنعاء الموافق 23/ يناير/ 2007م الموافق 4/ محرم/ 1428هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة الجمهورية اليمنية
الأستاذ الدكتور سعد الخرابشة	الأستاذ الدكتور عبد الكريم يحيى راصح
وزير الصحة	وزير الصحة العامة والسكان

برتوكول تعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بين  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية

إن وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين. وانطلاقاً من روابط الأخوة العربية التي تجمع بين شعبي البلدين والعلاقات التاريخية العريقة بينهما، ومن أجل زيادة تبادل الخبرات البشرية والتقنية فيما يتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمواضيع المنبثقة عنها على أساس المنفعة المتبادلة والتنسيق المشترك، وتحقيقاً لرغبة البلدين في تعزيز المواقف بالنسبة للمواضيع المستجدة والمطروحة على جداول المفاوضات المدرجة في أجنده إعلان الدوحة للتنمية وخاصة المواضيع التي تمثل أولوية للدول العربية.

لقد اتفقتا على ما يلي :-

## المادة الأولى

تعمل وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية على تزويد وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية بخبراتها المكتسبة من خلال عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وخاصة لجهة :

- ١- تفسير الاتفاقيات ومدى أبعادها وانعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية والأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بها .
- ٢- تقديم عروض للتجربة الأردنية بشأن التزاماتها في المنظمة. وخاصة بما يتعلق بتجارة السلع ومعالجة حالات الإغراق الناتجة وكذلك في مجالات حماية الملكية الفكرية والصناعية وفي مجال تجارة الخدمات.
- ٣- اطلاع الجانب اليمني على الخبرات الأردنية المكتسبة نتيجة عملية المفاوضات .
- ٤- تبادل الزيارات بين المسؤولين والخبراء في وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية للوقوف على التجارب والخبرات المكتسبة لدى الجانبين . ويتحمل الجانب الأردني رسوم التدريب والتنقلات الداخلية ويتحمل الجانب اليمني تذكر السفر ونفقات الإقامة .

مركز العمل

## المادة الثانية

في إطار الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، يعمل الطرفان على بلورة برامج تعكس احتياجات البلدين وإعداد أوراق عمل موحدة والسعي لتسويق المواقف بشأن المواضيع المطروحة داخل المنظمة وخاصة المستجدة منها في إعلان الدوحة للتنمية بما يمكن من تحقيق الأهداف التنموية للبلدين وتعزيز قدرتهما التصديرية للوصول إلى الأسواق العالمية والمشاركة في المعارضات الجديدة وكذلك تأمين أكبر دعم ممكن لها من الدول العربية والدول النامية بما يعزز المطالب المطروحة ويشكل نواة لقوة ضغط داخل المنظمة .

## المادة الثالثة

يسري العمل بهذا البروتوكول من تاريخ تبادل الإشعارات بإتمام الإجراءات الدستورية المتبعة في كلا البلدين ويبقى نالذ المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء هذا البروتوكول. وقع هذا البروتوكول بمدينة صنعاء بتاريخ 23 / 1 / 2007م الموافق 4 / محرم 1428هـ وحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
الدكتور خالد راجح شيخ  
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
سالم الغزاعلة  
وزير الصناعة والتجارة

بروتوكول للتعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة  
بين مؤسسة المواصفات والمقاييس في المملكة الأردنية الهاشمية  
والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

رغبة من مؤسسة المواصفات والمقاييس في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في الجمهورية اليمنية في إرساء تعاون فني يهدف الى تحقيق التكامل في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة :

فقد اتفق الطرفان على تنفيذ التعاون بينهما حسب البروتوكول التالي :

أولاً : يشمل التعاون بين الجانبين الأردني واليمني مجالات العمل المشترك بينهما وذلك بهدف :

- ١- العمل على مواءمة المواصفات والمقاييس والقواعد الفنية الصادرة عن كلا الجانبين لتنمية التعاون الفني والتقني وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.
- ٢- دعم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في الجمهورية اليمنية بالخبرات الأردنية اللازمة لتدريب الكوادر اليمنية في مجالات التقييس (المواصفات القياسية والقواعد الفنية) وإجراء تقييم المطابقة والاعتماد والمصوغات.
- ٣- التعاون في مجال إصدار المواصفات القياسية العربية الموحدة.

ثانياً : التعاون بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في الجمهورية اليمنية في المجالات التالية :

- ١- يتم تصدير السلع والمنتجات وفقاً للمواصفات المتوائمة للبلدين.
- ٢- إذا لم توجد مواصفة قياسية متوائمة للسلعة أو المنتج في البلدين يتم التصدير وفقاً للمواصفات العربية الموحدة.
- ٣- إذا لم توجد مواصفة قياسية عربية للسلعة أو المنتج يتم التصدير وفقاً للمواصفة القياسية الدولية الخاصة بنفس المنتج.

هكذا من الأصل

- ٤- يقوم الجانب الأردني بتدريب الكوادر الفنية اليمنية في مجالات التفتيش (المواصفات القياسية والقواعد الفنية) والاختبارات وشهادات المطابقة وعلامة الجودة والمقاييس والاعتماد والمصوغات على أن يتحمل الجانب اليمني كافة تكاليف السفر والإقامة وفي حالة دعت الحاجة إلى إقامة التدريب خارج مبنى المؤسسة يتحمل الجانب اليمني رسوم التدريب.
- ٥- البدء بتوحيد إجراءات تقييم المطابقة (التفتيش، الفحص، الاختبار، شهادات المطابقة) تمهيداً للاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة الصادرة عن كلا الجانبين.
- ٦- تبادل المعلومات الإحصائية والنشرات والدوريات والبحوث والخبراء والتعاون في نشر التوعية بالتفتيش والجودة.
- ٧- التنسيق وتبادل المعلومات في إعداد وحضور الندوات والمؤتمرات في مجالات المواصفات والمقاييس التي تنعقد في أحد البلدين أو أية دولة أخرى.
- ٨- تنسيق مواقف الجانبين في المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بالمواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين.
- ٩- الاعتراف المتبادل بشأن المعايير الوطنية والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى البلدين بهذا الخصوص بالإضافة إلى قبول شهادات الممارسة الصادرة عن الطرفين وفقاً للأسس التي يتم الاتفاق عليها بين الجهات المختصة في البلدين.

- ثالثاً : يندرج هذا التعاون بين مؤسسة المواصفات والمقاييس في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في الجمهورية اليمنية ضمن برنامج تنفيذي يتم الاتفاق عليه بين الجهات المختصة في البلدين.
- رابعاً : يجتمع المسؤولون عن تنفيذ ما جاء في بروتوكول التعاون دورياً بالتناوب في كل من صنعاء وعمان لمتابعة وتقييم الإنجاز وكلما دعت الحاجة لذلك.
- خامساً : حال دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ يعتبر البروتوكول السابق الموقع بين الطرفين بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٠ لاغياً.

حرر هذا البروتوكول وتم التوقيع عليه في مدينة صنعاء بتاريخ 4 / محرم / 1428 هـ الموافق 23 / 1 / 2007م من نسختين أصليتين باللغة العربية ويبدأ العمل به من تاريخ إقراره وفقاً للإجراءات الدستورية المعمدة في البلدين.

عن حكومة الجمهورية اليمنية  
الدكتور خالد راجح شيخ  
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
سالم الخزاعلة  
وزير الصناعة والتجارة

محكمة العدل



اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة هولندا بشأن تجنب  
الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٠ المتضمن الموافقة الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠ بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة هولندا بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بصيغتها التالية:-

\* \* \* \* \*

الفصل الاول  
نطاق الاتفاقية  
المادة ( ١ )  
نطاق شخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو في كليهما.

المادة ( ٢ )

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل بالنيابة عن أي من الدولتين المتعاقدين أو وحداتها السياسية أو السلطات المحلية، بصرف النظر عن طريقة فرضها.  
٢. بموجب هذه الاتفاقية تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف في الاموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك الضرائب على مجموع مبالغ الرواتب والأجور.

٣. أن الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الاتفاقية على وجه الخصوص:

أ- في الأردن:-

- ضريبة الدخل؛

- ضريبة التوزيع؛

- ضريبة الخدمات الاجتماعية؛

( ويشار إليها فيما يلي " بالضريبة الأردنية " )

ب- في هولندا:-

- ضريبة الدخل؛

- ضريبة الأجور؛

- ( ضريبة الشركات ) بما في ذلك حصة الحكومة

من صافي الأرباح المتحققة من استغلال المصادر

الطبيعية المفروضة (طبقاً لقانون التعدين لسنة

١٨١٠) فيما يتعلق بالامتيازات الصادرة منذ عام

١٩٦٧، أو طبقاً لقانون استخراج معادن الجرف

القاري الهولندي لعام ١٩٦٥؛

لذا.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

- (ضريبة ارباح الأسهم)؛

(ويشار إليها فيما يلي "الضريبة الهولندية").

٤. تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل جوهري المفروضة من قبل أي من الدولتين المتعاقدين على الدخول التي تفرض بعد توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا منها، وتبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقدين السلطات المتعاقدة الأخرى عن أية تغيرات هامة التي أجريت على قوانينها الضريبية المرعية.

## الفصل الثاني

### تعريفات

#### المادة (٣)

#### تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يتطلب السياق غير ذلك:

أ- يقصد بعبارة "الدولة المتعاقدة" المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) أو مملكة هولندا (هولندا) حسبما يقتضيه مدلول النص؛ يقصد بلفظ "الدولتين المتعاقدين" المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) ومملكة هولندا (هولندا)؛

ب- يقصد بلفظ "الأردن" أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية، سواء كانت حية أو غير حية؛

ج- يقصد بلفظ "هولندا" ذلك الجزء من المملكة الهولندية الذي يقع في أوروبا بما في ذلك البحر الإقليمي وأية منطقة تمتد وراء البحر الإقليمي تمارس هولندا عليها السلطة القضائية أو حقوق السيادة طبقا للقانون الدولي فيما يتعلق بقاع البحر وباطن الأرض ما يعلوها من مياه ومصادرها الطبيعية؛

د- يشمل لفظ "شخص" الفرد والشركة وأي هيئة من الأشخاص؛

هـ- يقصد بلفظ "شركة" أية هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أية وحدة تعامل من الناحية الضريبية على أنها ذات شخصية اعتبارية؛

و- يقصد بعبارة "مشروع للدولة المتعاقدة" و "مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ز - يقصد بعبارة "النقل الدولي" أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة تشغل من قبل مشروع دولة متعاقدة ولا يدخل في هذا المفهوم عمليات النقل التي تقوم بها السفن أو الطائرات بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط؛

ح- يقصد بلفظ "مواطن":

- أي فرد يحمل جنسية الدولة المتعاقدة؛

- أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو جمعية تستند وضعها ذلك من القانون

الساري في الدولة المتعاقدة؛

ط- يقصد بعبارة السلطة المختصة:

- وزير المالية أو من يفوضه بالنسبة للأردن؛

- وزير المالية أو من يفوضه بالنسبة لهولندا.

٢. عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل دولة متعاقدة يكون لأي تعبير غير معرف في هذه الاتفاقية ذات المعنى الذي يعنيه في ذلك الوقت في قوانين الدولة المتعاقدة بشأن الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية وذلك ما لم يقض السياق بخلاف ذلك.

أي معنى بموجب قوانين الضريبة المطبقة في الدولة المتعاقدة يسمو على المعنى المعطى لنفس الكلمة بموجب القوانين الإجرائية في هذه الدولة.

محذوف من الأصل

## المادة ( ٤ )

## المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في الدولة المتعاقدة" أي شخص يكون بموجب قوانين هذه الدولة خاضعا للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة، لكن لا يشمل هذا المفهوم أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة.
٢. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيتحدد وضعه وفقا للآتي:
  - أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم متوفر له؛ وإذا كان له مسكن دائم متوفر له في كلتا الدولتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أو ثنى (مركز مصالح حيوية)؛
  - ب- إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، وإذا لم يكن له مسكن دائم متوفر له في أي من الدولتين فإنه يعتبر مقيما في الدولة التي يكون له فيها إقامة اعتيادية؛
  - ج- إذا كان له إقامة اعتيادية في كلتا الدولتين أو لا يوجد له إقامة في أي منهما، فإنه يعتبر مقيما في الدولة التي يحمل جنسيتها؛
  - د- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لا يحمل جنسية أي منهما تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل للمسألة باتفاق مشترك.
٣. إذا كان بموجب أحكام الفقرة (١) شخص آخر من غير الأفراد مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة التي يوجد بها مركز إدارته الفعال.
٤. يعتبر صندوق التقاعد المعترف به من قبل الدولة المتعاقدة - ودخله معفى من الضريبة في هذه الدولة - أنه مقيما في هذه الدولة. ويعتبر صندوق التقاعد المعترف به في الدولة المتعاقدة أي صندوق تقاعد معترف به ومنظم وفقا للأحكام التشريعية لتلك الدولة.

المادة ( ٥ )  
المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" مكان ثابت للعمل التجاري الذي من خلاله يزاول النشاط التجاري للمشروع كليا أو جزئيا.
٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص:
  - أ - مكان الإدارة؛
  - ب - الفرع؛
  - ج - المكتب؛
  - د - المصنع؛
  - هـ - المشغل؛
  - و - المخزن أو المباني المستخدمة كمنازل للبيع؛
  - ز - المنجم، أو بئر بتروك أو غاز، أو حجر أو أي مكان آخر لاستخراج مصادر طبيعية.
٣. أ ( موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع تجميعي أو تركيبي أو أي نشاطات إشرافيه لها علاقة بنفس المشروع تكون منشأة ثابتة فقط في حالة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاطات لمدة تزيد على ستة أشهر؛
- ب ( تقدم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين مستخدمين من قبل المشروع بهذا الخصوص تكون منشأة ثابتة فقط إذا استمرت تلك الأنشطة ذات تلك الطبيعة (لنفس المشروع أو لمشروع آخر مرتبط به) داخل الدولة المتعاقدة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها أكثر من تسعة أشهر خلال فترة أي اثني عشرة شهر.

هذه الوثيقة  
أصل



٤. بفض النظر عن الأحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" ما يلي:

- أ- استعمال التسهيلات حصرا لأغراض التخزين أو عرض السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع؛
- ب- الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع حصرا لأغراض التخزين أو العرض؛
- ج- الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع حصرا لأغراض معالجتها وإنتاجها من قبل مشروع آخر؛
- د- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل حصرا لشراء السلع أو البضائع التجارية أو لجمع المعلومات لأغراض المشروع؛
- هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل مخصص فقط لأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة؛
- و- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل حصرا في أي تجميع من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ - هـ) من هذه الفقرة شريطة أن يكون نشاط هذا المكان الثابت الناتج من عملية التجميع هذه ذا صفة طبيعية تحضيرية أو مساعدة.

٥. بفض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (٢١ و٢٢) إذا قام شخص - باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٦) من هذه المادة - بالتصرف في دولة متعاقدة بالنيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولا فيما يتعلق بأي نشاطات يمارسها ذلك الشخص بالمشروع إذا كان هذا الشخص:

- (أ) لديه السلطة ويمارس عادة إبرام العقود نيابة عن المشروع، ما لم تكن أنشطة هذا الشخص مقتصرة على تلك المنصوص عليها في الفقرة (٤) والتي، إذا كانت قد

جرت ممارستها من خلال مكان ثابت للعمل التجاري، لا تجعل من مكان العمل الثابت هذا منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة؛ أو

(ب) يقوم في تلك الدولة ومن أجل المشروع بتصنيع أو بعمليات إنتاج بضائع أو سلع تخص ذلك المشروع.

٦. لا يعتبر المشروع أن له ( منشأة دائمة ) في الدولة المتعاقدة بمجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر مستقل شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الاعتيادي في أعمالهم التجارية الخاصة. على أية حال، عندما تكون الأنشطة من ذلك الوكيل مكرسة كلياً أو بشكل شبه كلي بالنيابة عن هذا المشروع، فإنه لا يعتبر وكلاً ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة.

٧. أن حقيقة كون شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو مسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو شركة تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى ( سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك ) لا يجعل أي من الشركتين منشأة دائمة للأخرى.

هكذا من الأصل

### الفصل الثالث فرض ضريبة على الدخل المادة ( ٦ )

#### الدخل من الأموال غير المنقولة

١. يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من أموال غير منقولة (كما فيها الزراعة والحراج) موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الملكية مدار البحث. وتشمل هذه العبارة في أي حال، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتبعية، والحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتجريح، والحقوق التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متغيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة.
٣. تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر.
٤. تطبق أحكام الفقرتين (١،٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المستغلة لإنجاز خدمات شخصية مستقلة.

### المادة ( ٧ ) الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط مالم يزاول المشروع نشاطا تجاريا أو صناعيا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة الأخرى وإذا كان المشروع يزاول نشاطا على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي ينسب إلى تلك المنشأة الدائمة.
٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعا مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتزويل المصاريف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر. على أي حال، فلن يُسمح بإجراء أي تزييلات كذلك فيما يتعلق بأي مبالغ - ان وجدت - مدفوعة ( بخلاف أية مبالغ دفعت مقابل نفقات حقيقية ) من قبل المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيسي للمشروع أو إلى أي من مكاتبه الأخرى، كاتناوات أو أجور، أو أي دفعات أخرى مشاهة في مقابل استعمال علامة تجارية أو أية حقوق أخرى، أو مدفوعة على سبيل عمولة، مقابل خدمات محددة موداة أو مدفوعة مقابل إدارته أو ( باستثناء مشاريع البنوك ) كفاائدة على مال اقترض إلى المنشأة الدائمة، كما أنه لن يدخل في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبلغ الذي حمل (بخلاف أي مبالغ دفعت مقابل نفقات حقيقية) من قبل المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيسي للمشروع أو

محذوف من الأصل

أي من مكاتبه الأخرى كاتوات أو كأجور أو كدفعات أخرى مشاهمة مقابل استعمال علامات تجارية أو حقوق أخرى أو حملت على سبيل العمولة مقابل خدمات محددة مودة أو مقابل إدارة أو عملة كفاءة ( باستثناء مشاريع البنوك ) على مال مقرض الى المركز الرئيسي للمشروع أو الى أي من مكاتبه الأخرى.

١. إذا جرت العادة في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس نسبة كل جزء من ارباح المشروع الكلية على كل جزء من أجزائه المختلفة، فلا يوجد في الفقرة (٢) ما يمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس هذا التقسيم كما جرت العادة. على أي حال فإن الطريقة المتبعة في التقسيم يجب أن تتفق نتيجتها مع المبادئ الواردة في هذه المادة.
٥. أن مجرد شراء السلع أو البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون بعد ذاته أرباحاً للمنشأة الدائمة.
٦. لأغراض الفقرات السابقة، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنوياً ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف للعمل بغير ذلك.
٧. إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

### المادة ( ٨ )

#### النقل البحري والجوي

١. تخضع أرباح مشروع للدولة المتعاقدة المتأتبة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في تلك الدولة .
٢. لأغراض هذه المادة، تشمل الأرباح المتأتبة من التشغيل في النقل الدولي للسفن والطائرات الأرباح المتأتبة من تأجير السفن والطائرات على أساس تأجيرها فارغة إذا كانت هذه السفن والطائرات مشغلة في النقل الدولي، وإذا كانت أرباح التأجير هذه عرضية بالنسبة للأرباح المشار إليها في الفقرة ( ١ ) .
٣. إن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تطبق أيضاً على الأرباح المتأتبة من خلال المشاركة في تجمع أو عمل تجاري مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية.

### المادة ( ٩ )

#### المشاريع المشتركة

١. إذا:-
  - أ- ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقبتين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو
  - ب- ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة ومشروع للدولة المتعاقدة الأخرى .
 وفي أي من الحالتين إذا كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما المالية أو التجارية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك. على أية حال فإنه من المفهوم - بأن حقيقة أن المشاريع المشتركة كونها اتفقت على ترتيبات مثل ترتيبات تقاسم التكاليف أو اتفاقيات الخدمات العامة على أساس تخصيص المصاريف الإدارية العامة والمصاريف التقنية والتجارية ومصاريف البحث والتطوير والمصاريف الأخرى المشابهة لا تشكل بعد ذاتها شرطاً كما هو مقصود في الجملة السابقة.
٢. إذا كانت الدولة المتعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتفرض الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبياً فيها. وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تأتت لمشروع للدولة الأولى، إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطاً تتم بين مشاريع مستقلة، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملائم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور عند الضرورة .
٣. لا تطبق أحكام الفقرة ( ٢ ) في حالة التهرب الضريبي أو إخفاء الدخل بشكل مقصود.

محذوف من الأصل



### المادة (١٠) أرباح الأسهم

١. ان أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. وعلى أية حال، يمكن إخضاع أرباح الأسهم المذكورة سابقاً في الدولة المتعاقدة التي تعتبر الشركة التي قامت بتوزيع الأرباح مقيمة فيها وطبقاً لأحكام قوانينها على أنه إذا كان المالك المنتفع منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة عليه يجب ألا تتجاوز:
  - أ- ٥ % من القيمة الإجمالية لأرباح الأسهم إذا كان المالك المنتفع فيها شركة تمتلك بشكل مباشر ما لا يقل عن ١٠ % من رأسمال الشركة الموزعة للأرباح؛
  - ب- ١٥ % من القيمة الإجمالية لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.
٣. وعلى أية حال، لا تطبق أحكام الفقرة (٢) إذا كانت العلاقة بين الشركة الدافعة لأرباح الأسهم الموزعة والشخص المستلم لأرباح الأسهم نشأت أو وجدت فعلياً فقط لأغراض الاستفادة من ميزات هذه المادة وليست لأسباب تجارية صادقة وحقيقية. وفي حالة توجه الدولة إلى تطبيق هذه الفقرة، فعلى سلطاتها المختصة أن تتشاور مقدماً مع السلطات المختصة في الدولة الأخرى.
٤. تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين باتفاق مشترك لابتعاد صيغة لتطبيق الفقرة (٢).
٥. لا تؤثر أحكام الفقرة (٢) على خضوع الشركة للضريبة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

٦. تعني عبارة "أرباح الأسهم" حيثما وردت في هذه المادة الدخل من الأسهم أو اسهم الانتفاع أو حقوق الانتفاع أو اسهم التعدين أو اسهم المؤسسين واية حقوق أخرى مشاركة في الأرباح وكذلك الدخل من مطالبات الديون التي تشارك في الأرباح والدخل من حقوق المساهمة التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كالدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها.
٧. لا تسري أحكام الفقرتين (١ و ٢ و ٩) إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم والمقيم في الدولة المتعاقدة، يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها، وكانت أرباح الأسهم المدفوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب مقتضى الحال.
٨. حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه لا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بالقدر الذي تكون فيه أرباح الأسهم هذه قد دفعت إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، ولا يجوز لها إخضاع الأرباح غير الموزعة للشركة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٩. بغض النظر عن أحكام الفقرات (١) و (٢) و (٨) إن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة -رأس مالها مقسم إلى أسهم والتي هي بموجب قوانين دولة متعاقدة مقيمة في تلك

هذه من الأصل

### المادة (١١) الفائدة

١. إن الفائدة الناشئة في الدولة المتعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. وعلى أية حال، فإن هذه الفائدة يمكن أيضا إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وفقا لأحكام قوانينها على أنه إذا كان المالك المنتفع للفائدة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة عليه في هذه الحالة يجب ألا تتجاوز ٥% من القيمة الاجمالية للفائدة.
٣. بغض النظر عن أحكام الفقرة (٢) فإن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو المالك المنتفع منها، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان النافع أو المستلم للفائدة هو الدولة المتعاقدة ذاتها أو احد اشخاص القانون العام أو وحدة سياسية أو سلطة محلية فيها أو البنك المركزي في الدولة المتعاقدة.
٤. تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بعمل صيغة اتفاق مشتركة لتطبيق أحكام الفقرتين (٢) و (٣).
٥. تعني كلمة " الفائدة " عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن دون أن تقول الحق في المشاركة في أرباح المدين، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من الضمانات الحكومية والدخل المتأتي من السندات والأسهم التي تتضمن قسائم وجوائز مرتبطة بهذه الضمانات والسندات والأسهم. ولا تعتبر فائدة لغايات تطبيق هذه المادة التفرامات المفروضة على تأخير الدفع.

الدولة - إلى فرد مقيم في الدولة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولا وفقا لأحكام قوانين تلك الدولة إذا كان ذلك الفرد - وحيدا أو بالاشتراك مع قرينه - أو مع احد اقاربهما في الدم أو الزواج بنسب مباشر ويمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ٥ % على الأقل من رأس المال الصادر لفئة الاسهم في تلك الشركة. يطبق هذا الحكم فقط اذا كان الفرد الذي دفعت له ارباح الاسهم مقيما في الدولة المذكورة أولا خلال العشر سنوات الاخيرة السابقة للسنة التي دفعت فيها الارباح وشريطة انه في الوقت الذي اصبح فيه مقيم في الدولة الأخرى - تكون الشروط المذكورة اعلاه والمتعلقة بملكية الاسهم في الشركة المذكورة قد استوفت.

في حالات - بموجب القوانين المحلية في الدولة المذكورة أولا - تعتبر التقديرات التي صدرت بحق الفرد الذي دفعت له الارباح فيما يتعلق بالتصرف بالاسهم المذكورة انفا لها حدثت في وقت هجرته من الدولة المذكورة أولا، ويطبق الحكم اعلاه فقط طالما بقي جزء من التقدير لا يزال معلقا.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

٦. لا تطبق أحكام الفقرتين (١ و ٢) إذا كان المالك المتفيع للفائدة والمقيم في الدولة المتعاقدة يمارس عملا تجاريا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت الفائدة من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة للمتعاقد الأخرى، أو إذا كان المالك المتفيع ينجز في تلك الدولة للمتعاقد الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها، وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالا وثيقا بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال.

٧. تعتبر الفوائد أنما نشأت في الدولة المتعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطة محلية أو أحد مقيميها، وعلى أية حال، إذا كان الشخص دافع الفائدة، وبغض النظر عما إذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في الدولة للمتعاقد منشأة دائمة أو مركزا ثابتا ذا صلة وثيقة بالمديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر أنما نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٨. بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الفائدة والمالك المتفيع بما أن بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر إلى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المقدار الذي كان سيتفق عليه دافع الفائدة والمالك المتفيع في غياب تلك العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور.

وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

### المادة (١٢) الاتاوات

١. إن الاتاوات الناشئة في الدولة المتعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. على أي حال يجوز أن تخضع الاتاوات هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقا لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المالك المتفيع للاتاوات مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تزيد عن (١٠%) من القيمة الإجمالية للاتاوات.

٣. تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بعمل صيغة اتفاق مشتركة لتطبيق أحكام الفقرة (٢).

٤. تعني عبارة "الاتاوات" حين استعمالها في هذه المادة المبالغ المقبوضة من أي نوع كموض عن استعمال أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية وأي تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة أو إنتاج سري أو أية معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية.

٥. لا تطبق أحكام الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة إذا كان المالك المتفيع من الاتاوات والمقيم في الدولة المتعاقدة يمارس عملا تجاريا أو صناعيا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت الاتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له موجود فيها وكان الحق أو الملكية الذي دفعت عنه تلك الاتاوات متصلا اتصالا وثيقا بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت. ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق أحكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال.

محكمة القضاء



٦. تعتبر الاتاوات ألما نشأت في الدولة المتعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها، أو إحدى وحداتها السياسية، أو سلطة محلية فيها، أو أحد مقيميها. وعلى أية حال، إذا كان الشخص دافع الاتاوات وبغض النظر عما إذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً "ثابتاً" ذا صلة بالالتزام بدفع الاتاوات التي نشأت، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الاتاوات، فإن هذه الاتاوات تعتبر ألما نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٧. بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الاتاوات والمالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الاتاوات بالنظر إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي كان سيتفق عليه دافع الاتاوة والمالك المنتفع في غياب تلك العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور. ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

### المادة (١٣) الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من التصرف في الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (٦) والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. الأرباح المتأتية من التصرف في الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في أموال منقولة تخص مركزاً ثابتاً متوفر لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة. فإن هذه الأرباح بما فيها الأرباح المتأتية من التصرف في المنشأة الدائمة (سواء لوحدها أو مع المشروع بأكمله) أو من التصرف في المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٣. الأرباح المتأتية من التصرف في السفن، أو الطائرات التي تشغل في النقل الدولي بواسطة مشروع للدولة المتعاقدة أو الأموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
٤. تخضع الأرباح المتأتية من التصرف في أي ممتلكات غير تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون المتصرف بالأموال مقيماً فيها.
٥. بغض النظر عن أحكام الفقرة (٤) - يجوز للدولة المتعاقدة وفقاً لقوانينها - تضمين تفسير كلمة "التصرف" فرض ضريبة على الأرباح التي يحققها فرد مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى من التصرف في الأسهم، حقوق الانتفاع أو المطالبات بدين على الشركة التي راسمها مقسم إلى أسهم والتي هي بموجب قوانين الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً مقيمة في تلك الدولة وكذلك على الأرباح المتحققة من التصرف في جزء من الحقوق المرتبطة

هكذا من العمل

بالاسهم المذكورة واسهم الانتفاع او المطالبات بدين، اذا كان ذلك الفرد وحيدا او بالاشتراك مع قرينه او مع احد اقاربهما في الدم او الزواج بنسب مباشر ويمتلك بشكل مباشر او غير مباشر ٥ % على الاقل من رأس المال الصادر لفئة الاسهم في تلك الشركة. يطبق هذا الحكم فقط اذا كان الفرد الذي يحقق الارباح مقيما في الدولة المذكورة اولا خلال العشر سنوات الاخيرة السابقة للسنة التي تحققت فيها الارباح وشريطة انه في الوقت الذي اصبح فيه مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى - تكون الشروط المذكورة اعلاه والمتعلقة بملكية الاسهم في الشركة المذكورة قد استوفت.

في حالات - بموجب القوانين المحلية في الدولة المذكورة اولا - تعتبر التقديرات التي صدرت بحق الفرد الذي دفعت له الارباح فيما يتعلق بالتصرف بالاسهم المذكورة انفا لها حدثت في وقت هجرته من الدولة المذكورة اولا، ويطبق الحكم اعلاه فقط طالما بقي جزء من التقدير لا يزال معلقا.

#### المادة ( ١٤ )

##### الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من خدمات مهنية او نشاطات اخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط، ما لم يكن لديه مكان ثابت متاح له في الدولة المتعاقدة الاخرى لغرض اداء نشاطاته. اذا كان لديه مثل ذلك المكان الثابت فيمكن إخضاع الدخل في الدولة الاخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى ذلك المكان الثابت.

٢. تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والأدبية والفنية والتربوية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

#### المادة ( ١٥ )

##### الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد ( ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في الدولة المتعاقدة من الاستخدام للضريبة فقط في هذه الدولة ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الاخرى، فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن المبالغ المتأتية منه يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.
٢. بغض النظر عن أحكام الفقرة (١)، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة اولا إذا:
  - أ- تواجد مستلم المخصصات في الدولة الاخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز مجموعها ( ١٨٣ ) يوما في أي اثني عشر شهرا / تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية بذلك، و
  - ب- كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم (بكسر الدال) غير مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى، و
  - ج- كانت المخصصات لا تتحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم (بكسر الدال) في الدولة المتعاقدة الاخرى.
٣. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة مشغلة في النقل الدولي، من قبل مشروع للدولة المتعاقدة يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

هكذا من الأصل

### المادة (١٦) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المخصصات الماثلة التي يجنيها شخص مقيم في الدولة المتعاقدة بصفته عضواً بمجلس إدارة أو وكيلًا مفوضاً لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

### المادة (١٧) الفنانون والرياضيون

١. بغض النظر عن أحكام المواد (٧، ١٤، ١٥) فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من أنشطته الشخصية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى بصفته فناناً ترفيهياً في المسرح، السينما، الإذاعة أو التلفزيون، أو بصفته موسيقياً أو رياضياً هو دخل يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر، وبغض النظر عن أحكام المواد (٧، ١٤، ١٥) فإن ذلك الدخل يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط.

### المادة (١٨) الرواتب التقاعدية والمساهمات ومساهمات الضمان الاجتماعي

١. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩)، أن الرواتب التقاعدية وخصصات الأخرى الماثلة المدفوعة كمعوض عن خدمة سابقة وأي راتب تقاعدي أو مبلغ آخر مدفوع بموجب نظام الضمان الاجتماعي وكذلك المساهمات وأي مبلغ مقطوع مدفوع عوضاً عن الرواتب التقاعدية والمبالغ والمساهمات المتحققة من دولة متعاقدة ومدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً فقط.
٢. يعتبر الراتب التقاعدي أو المخصص المشابة الأخر أو المساهمة لها متحققة من دولة متعاقدة إذا وبالقدر الذي تكون فيه (المساهمات أو المبالغ المشتركة مع الراتب التقاعدي أو أي خصص آخر مشابة أو راتب الضمان الاجتماعي أو المبلغ، أو المساهمة أو أي مبلغ مقطوع كما هو مشار إليه في الفقرة (١) أنه موحد باعفاء ضريبي في تلك الدولة. إن نقل الراتب التقاعدي من صندوق التقاعد أو شركة تأمين في دولة متعاقدة إلى صندوق تقاعد أو أي شركة تأمين في دولة أخرى لا يقيد بأي حال حقوق الدولة المذكورة أولاً في إخضاع الراتب المذكور للضريبة بموجب هذه المادة.
٣. تعني عبارة "مساهمة" أي مبلغ معلوم قابل للتلفع بشكل دوري في أوقات محددة خلال الحياة أو خلال فترة زمنية محددة أو معينة بموجب التزام للتلفع مبالغها في مقابل تعويض تام وملائم نقداً أو ما يقوم بالتقيد.

محكمة العدل



### المادة ( ١٩ ) الخدمة الحكومية

١. الرواتب والأجور والمخصصات المشابهة الأخرى، عدا عن راتب التقاعد، المدفوعة من قبل الدولة المتعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات موداه لهذه الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها يمكن أن تخضع للضريبة في هذه الدولة.

ب) على أية حال، تخضع هذه الرواتب والأجور والمخصصات المشابهة الأخرى للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات موداة في الدولة الأخرى وكان المستفيد مقيما في الدولة الأخرى الذي هو:-

١. أحد مواطنيها؛ أو
٢. لم يصبح مقيما في الدولة الأخرى فقط لأغراض تأدية تلك الخدمات
٢. أن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال للدولة المتعاقدة، أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها لتلك الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها المحلية يمكن أن يخضع للضريبة في هذه الدولة.
٣. تطبق أحكام المواد (١٥ و ١٦ و ١٨) على الرواتب والأجور والمخصصات المشابهة الأخرى والرواتب التقاعدية المدفوعة لقاء خدمات موداة بشكل متصل بعمل تجاري أو صناعي تقوم به الدولة المتعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطة محلية فيها.

### المادة ( ٢٠ ) الطلاب والمتدربون على الأعمال المهنية والتجارية

إن الدفعات التي يتلقاها طالب أو متدرب على الأعمال المهنية والتجارية في الدولة المتعاقدة كان للتو قبل زيارة الدولة المتعاقدة مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة المذكورة أولا فقط لغايات التعلم أو التدريب المتلقى لغايات التأهيل لا تخضع للضريبة في تلك الدولة، شريطة أن تكون هذه الدفعات ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة.

### المادة ( ٢١ ) الدخول الأخرى

١. إن عناصر الدخول لمقيم في دولة متعاقدة، وحيثما نشأت والتي لم تعالجها المواد السابقة لهذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.
٢. لا تطبق أحكام الفقرة (١) على أي دخل - خلاف الدخل المتأني من الأموال غير المنقولة المشار إليه في الفقرة (٢) من المادة (٦)، إذا كان هذا الدخل قد حصل عليه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من عمل تجاري أو صناعي من خلال منشأة دائمة أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان هذا الدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادتين ( ٧ و ١٤ ) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال.

هكذا من الأصل

الفصل الرابع  
طرق تجنب الازدواج الضريبي  
المادة (٢٢)  
طرق تجنب الازدواج الضريبي

١. يمكن هولندا عند فرض الضريبة على المقيمين فيها أن تضمن الأساس الذي تفرض عليه هذه الضرائب عناصر الدخل التي يمكن أن تخضع للضريبة في الاردن وفق احكام هذه الاتفاقية.
٢. على أية حال، اذا تأتى لمقيم في هولندا مفردات دخل يمكن ان تخضع للضريبة في الاردن وفقا لاحكام المواد (٦ و ٧) والفقرة ٧ من المادة (١٠)، والفقرة ٦ من المادة (١١)، والفقرة ٥ من المادة (١٢)، والفقرتين (٢١ و ٢٢) من المادة (١٣)، والمادة (١٤)، والفقرتين (٣١ و ٣٢) من المادة (١٥)، والفقرة (١) من المادة (١٨)، والفقرتين (١) (الفقرة الفرعية أ) والفقرة ٢ من المادة (٢١)) من هذه الاتفاقية وتم تضمينها الأساس المشار اليه في الفقرة ١ من هذه المادة فان هولندا ستعفي مفردات الدخل هذه بإجراء تقاص لها من ضريبتها. ويتم احتساب هذا التقاص وفق أحكام القانون الهولندي الخاص بتجنب الازدواج الضريبي ولأغراض هذه الفقرة تعتبر مفردات الدخل المذكورة بالها مشمولة في المبلغ الاجمالي لمفردات الدخل المعفاة من الضريبة الهولندية بموجب تلك الاحكام.
٣. بالإضافة لذلك ستسمح هولندا بتزيل من الضريبة الهولندية المحتسبة على مفردات الدخل والتي يمكن ان تخضع للضريبة في الاردن وفقا لاحكام الفقرة ٢ من المادة (١٠)، والفقرة ٢ من المادة (١١)، والفقرة ٢ من المادة (١٢)، والفقرة ٥ من المادة (١٣)، والمادة (١٦)، والمادة (١٧)، من هذه الاتفاقية الى المدى الذي تكون فيه هذه المفردات مشمولة في الأساس المشار اليه في الفقرة (١). يجب ان يكون مقدار التزيل

- مساويا لمقدار الضريبة المدفوعة في الاردن عن مفردات الدخل تلك، على ان لا يتجاوز مبلغ الخصم المسموح به اذا كانت مفردات الدخل المشمولة هي فقط المفردات المعفاة من الضريبة الهولندية بموجب احكام القانون الهولندي بشأن تجنب الازدواج الضريبي.
٤. بغض النظر عن أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة، تسمح هولندا بتزيل من ضريبتها للضريبة المدفوعة في الأردن على مفردات الدخل التي يمكن ان تخضع للضريبة في الاردن وفقا لاحكام المادة (٧)، والفقرة ٧ من المادة (١٠)، والفقرة ٦ من المادة (١١)، والفقرة ٥ من المادة (١٢)، والمادة (١٤)، والفقرة ٢ من المادة (٢١) من هذه الاتفاقية الى المدى الذي تكون فيه هذه المفردات مشمولة في الأساس المشار اليه في الفقرة ١ من هذه المادة، وذلك بالمقدار الذي تكون هولندا بموجب احكام القانون الهولندي بشأن تجنب الازدواج الضريبي تسمح بتزيل من الضريبة الهولندية الضرائب المفروضة في دولة اخرى على مثل مفردات الدخل هذه. ولأجل احتساب هذا التزيل تطبق أحكام الفقرة ٣ من هذه المادة تبعا لذلك.
  ٥. يتم استبعاد الازدواج الضريبي في حالة شخص مقيم في الأردن كما يلي:  
أ- اذا تأتى لمقيم في الاردن دخل يمكن ان يخضع للضريبة في هولندا وفقا لاحكام هذه الاتفاقية، فان الاردن مع عدم الاخلال باحكام الفقرة الفرعية (ب) ستعفي هذا الدخل من الضريبة عن طريق السماح بتزيل من ضريبتها.  
ب- اذا تأتى لمقيم في الاردن مفردات دخل يمكن ان تخضع للضريبة في هولندا وفقا لاحكام المواد (١٠ و ١١ و ١٢) من هذه الاتفاقية، فان الاردن سيسمح بتزيل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساو للضريبة المدفوعة في هولندا. وعلى أية حال، يجب أن لا يزيد مبلغ التقاص عن مقدار الضريبة التي تم احتسابها قبل إجراء التقاص، المنسوب إلى عناصر الدخل المتأثرة من هولندا.

هكذا من الأصل

### الفصل الخامس أحكام خاصة المادة (٢٣) الأنشطة عبر الشاطئ

١٠١ - تطبيق أحكام هذه المادة بغض النظر عن أية أحكام أخرى في هذه الاتفاقية. وعلى كل حال، لا تطبق هذه المادة إذا كانت النشاطات عبر الشاطئ لشخص تشكل لذلك الشخص منشأة دائمة بموجب أحكام المادة (٥) أو مركزاً ثابتاً بموجب أحكام المادة (١٤).  
١٠٢ - تعني عبارة "نشاطات عبر الشاطئ" في هذه المادة، الأنشطة التي يتم تنفيذها عبر الشاطئ والمتعلقة باستخراج أو استغلال قاع البحر وباطن الأرض لقاع البحر ومصادرها الطبيعية الموجودة في الدولة المتعاقدة.  
١٠٣ - مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرة (٤) من هذه المادة، يعتبر مشروع دولة متعاقدة الذي يقوم بنشاطات عبر الشاطئ في الدولة المتعاقدة الأخرى أنه يقوم بتنفيذ أعمالاً تجارية وصناعية - فيما يتعلق بهذه النشاطات - في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، إلا إذا كانت النشاطات عبر الشاطئ مدار البحث تنفذ في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تزيد في مجملها عن ٣٠ يوماً في أي فترة اثني عشر شهراً. لأغراض هذه الفقرة:

أ - إذا كان مشروع يقوم بنشاطات عبر الشاطئ في الدولة المتعاقدة الأخرى بالاشتراك مع مشروع آخر، ويستمر هذا المشروع الآخر - كجزء من نفس المشروع - بانجاز نفس النشاطات عبر الشاطئ التي نفذت أو تنفذ من قبل المشروع المذكور أولاً، وكانت النشاطات المذكورة آنفاً المنفذة من قبل كلا المشروعين - عند اضافتهما معا - قد استمرت لمدة تزيد على ٣٠ يوماً فيعتبر أن كلا من المشروعين قد نفذ نشاطاً لمدة تزيد على ٣٠ يوماً في فترة اثني عشر شهراً.

ب - يعتبر المشروع بأنه مشتركاً مع المشروع الآخر إذا كان أحدهما يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ثلث رأسمال المشروع الآخر على الأقل أو إذا كان شخص يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ثلث رأسمال كلا المشروعين على الأقل.  
٤ - على كل حال، لأغراض الفقرة (٣) من هذه المادة، لا تشمل عبارة "نشاطات عبر الشاطئ" ما يلي:-

أ - أي نشاط أو أية مجموعة من الأنشطة الواردة في الفقرة (٤) من المادة (٥).

ب - الارساء أو السحب بواسطة سفن معدة أساساً لهذا الغرض وأي نشاطات أخرى تؤديها هذه السفن.

ج - نقل التجهيزات والأفراد بواسطة السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

٥٠٥ - يعتبر المقيم في الدولة المتعاقدة والذي يقوم بنشاطات عبر الشاطئ في الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تتكون من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة بأنه يقوم بهذه النشاطات من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت النشاطات عبر الشاطئ مدار البحث تستمر لمدة متواصلة لثلاثين يوماً أو أكثر.

٥٠٦ - الرواتب والاحور والمخصصات الأخرى للمثالة التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق باستخدام متصل بنشاطات عبر الشاطئ منقذه من خلال منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن والى المدى الذي يكون فيه الاستخدام ممارسة عبر الشاطئ في تلك الدولة - أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٥٠٧ - إذا تم تقديم دليل وثائقي يفيد بأن الضرائب التي دفعت في الأردن وهولندا على التوالي، على عناصر الدخل التي يمكن أن تخضع للضريبة في الأردن وهولندا على التوالي وفقاً لأحكام المادة (٧) والمادة (١٤) والمتصلة بالفقرتين (٣) و (٥) من هذه المادة على التوالي وكذلك الفقرة (٦) من هذه المادة فإن الأردن وهولندا على التوالي ستسمحان بتحويل مبلغ من ضريتهما سيتم احتسابه وفقاً للقواعد المبينة في الفقرة (٢) والفقرة (٥) على التوالي من المادة (٢٢).

هكذا من الأصل



## المادة ( ٢٤ )

## عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو مطلب يتعلق بهذه الضريبة مغاير أو أثقل عبئا من الضريبة أو المتطلبات المتصلة بها التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في نفس الظروف، ولا سيما فيما يتعلق بالإقامة. ويطبق هذه الحكم أيضا خلافا لأحكام المادة (١) على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو فيهما معا.
٢. لا تفرض ضريبة على منشأة دائمة لمشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة أقل رعاية في تلك الدولة الأخرى من الطريقة التي تفرض فيها الضريبة على مشاريع تلك الدولة الأخرى التي تقوم بنفس الأنشطة. ولا يفسر هذا الحكم على أنه يلزم دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى ما تمنحه للمقيمين لديها من أي تخفيضات شخصية أو إعفاءات أو خصميات لاغراض الضرائب اعتبارا للحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية.
٣. باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) والفقرة (٨) من المادة (١١) أو الفقرة (٧) من المادة (١٢) إذا دفع مشروع للدولة المتعاقدة فوائد أو إتاوات أو أية مدفوعات أخرى إلى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنزيل تلك الفوائد والإتاوات والمدفوعات تماما وكأنها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى وبشكل مشابه إذا دفع مشروع دولة متعاقدة أي ديون إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى فإنه لغايات تحديد راس المال الخاضع لهذا المشروع يجري تنزيل تلك الديون تماما وكأنها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى.

٤. إن مشاريع دولة متعاقدة والتي يملك مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى رأسمالها كلاً أو جزءاً، أو يسيطر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لا تخضع في الدولة الأولى لأي ضريبة أو مطلب متصل بها مغاير أو أثقل عبئا من الضريبة أو المطلب المتصل بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها مشاريع أخرى مماثلة في الدولة المذكورة أولاً.
٥. مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب من أي نوع أو وصف والتي هي موضوع هذه الإتفاقية.

## المادة ( ٢٥ )

## إجراءات الإتفاق المتبادل

١. إذا رأى شخص أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الإتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها (أو السلطات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها إذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤))، وعلى أية حال يجب عرض مثل تلك القضية على السلطات المختصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول إشعار يتعلق بالإجراء الذي بحمت عنه ضرائب بما يخالف أحكام هذه الإتفاقية.
٢. إذا تبين للسلطات المختصة أن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الإتفاقية. أية اتفاقية يتم التوصل إليها سيتم تطبيقها بغض النظر عن أية حدود زمنية منصوص عليها في القانون المحلي للدولتين المتعاقدين.

هكذا من الأصل

٣. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية. وللدولتين المتعاقبتين أن تتشاورا معا لإزالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية.
٤. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة.
٥. إذا نشأت أية صعوبات أو شكوك في تفسير أو تطبيق الاتفاقية ولم تتمكن السلطان المختصان في الدولتين المتعاقبتين من حلها من خلال إجراءات الاتفاق المتبادل وفق الفقرات السابقة من هذه المادة خلال مدة عامين من طرح المسألة، وحسب مقتضى الحال يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين رفع المسألة للتحكيم. ولكن فقط بعد أن يتم استنفاد كافة الإجراءات المتاحة بموجب الفقرات (١ - ٤) من هذه المادة ويشترط موافقة المكلف أو المكلفين أصحاب العلاقة خطيا على الالتزام بقرار هيئة التحكيم. وقرار هيئة التحكيم في قضية معينة سيكون ملزما لكنتا الدولتين المتعاقبتين وكذلك للمكلف أو المكلفين المعنيين في تلك القضية.

## المادة (٢٦)

## تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها متفقا وأحكام هذه الاتفاقية. ويكون تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادة (١). وأية معلومات تلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على أنها سرية بذات الطريقة التي تعامل بها المعلومات المحصلة بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة. ولا يجوز الإنشاء عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والأجهزة الإدارية) المعنية بالتقدير أو التحصيل أو الملاحقة الجزائية أو فيما يتعلق بالإجراء التنفيذي وتحديد الاستثناءات فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية. ويتوجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط. على أنه يجوز هؤلاء إنشاء هذه المعلومات في الجلسات العلنية للمحاكم أو في الأحكام القضائية.
٢. يجوز للدول المتعاقدة أن تعطي مثل هذه المعلومات إلى هيئة التحكيم المكونة بموجب أحكام الفقرة (٥) من المادة (٢٥) والتي تكون ضرورية للقيام بإجراء التحكيم. ويكون إعطاء هذه المعلومات خاضعا لأحكام المادة (٢٨). ويخضع أعضاء هيئة التحكيم للقيود الموضوعة على إنشاء المعلومات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة فيما يتعلق بأية معلومات تم إعطاؤها.

هكذا من الأصل

### المادة (٢٧) المساعدة في التحصيل

- ١ - تتفق الدولتان المتعاقدتان على تقديم المساعدة والدعم لبعضهما البعض وفقا لقوانينهما الخاصة أو الممارسات الادارية - وذلك بغية تحصيل الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية وأية زيادات واضافات والدفعات المتأخرة والفوائد والتكاليف المتعلقة بالضرائب المذكورة.
- ٢ - بناء على طلب الدولة الطالبة، تقوم الدولة المطلوبة بتحصيل المطالبات الضريبية للدولة المذكورة أولا وفقا للقانون والممارسة الادارية المعمول بها عند تحصيل مطالباتها الضريبية الخاصة بها. وعلى أية حال، لا تتمتع هذه المطالبات بأية أولوية في الدولة المطلوبة ولا يمكن تحصيلها بحسب المدين. والدولة المطلوبة غير ملزمة باتخاذ أي اجراءات تنفيذه غير منصوص عليها في قوانين الدولة الطالبة.
- ٣ - تطبق أحكام الفقرة (٢) فقط على المطالبات الضريبية التي تشكل موضوع اشعار يسمح بمتابعة التحصيل في الدولة الطالبة لضرائب ليست موضع طعن ما لم يتم الاتفاق بين السلطات المختصة على خلاف ذلك. وعلى أية حال، تطبق الفقرة (٢) فقط اذا كانت المطالبات تتعلق بموضوع شخص غير مقيم في الدولة الطالبة للضريبة والتي لم يعد بالامكان الطعن بها ما لم يتم الاتفاق بين السلطات المختصة خلاف ذلك.
- ٤ - ان الالتزام بتقديم المساعدة في تحصيل المطالبات الضريبية المتعلقة بشخص متوفى أو تركته تنحصر في قيمة التركة أو قيمة الملكية التي حصل عليها كل مستفيد من التركة وذلك تبعا ما اذا كان تحصيل المطالبة يتم من التركة نفسها أو من المستفيدين منها.

- ٥ - لا تلتزم الدولة المطلوبة بالاستجابة للطلب في الحالات التالية:-
  - أ - اذا لم تقم الدولة الطالبة باستيفاد جميع الرسائل المتاحة لها ضمن أراضيها، الا اذا كان استعمال هذه الرسائل من شأنه أن يؤدي الى صعوبات متفاوتة؛
  - ب - اذا اعتبرت الدولة المطلوبة، أن المطالبة الضريبية مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى تكون كلتا الدولتان المتعاقدتان طرفين فيها.
- ٦ - يكون طلب المساعدة الادارية لتحصيل المطالبة الضريبية مصحوبا بما يلي:-
  - أ - تصريح بأن المطالبة الضريبة تتعلق بالضرائب المشمولة في هذه الاتفاقية والمما مستوفية لشروط الفقرة (٣)؛
  - ب - نسخة رسمية للاشعار الذي يسمح بالتنفيذ في الدولة الطالبة؛
  - ج - أي وثيقة أخرى يقتضيها التحصيل؛
  - د - اذا اقتضى الأمر ذلك، نسخة مصادق عليها لأي قرار صادر عن هيئة ادارية أو محكمة عامة.
- ٧ - على الدولة الطالبة أن تعلن عن مقدار مبالغ المطالبة الضريبية المراد تحصيلها بكلتا العملتين: عملة الدولة الطالبة وعملة الدولة المطلوبة. ولأغراض الجملة السابقة يكون معدل الصرف حسب آخر سعر استقر عليه السوق أو الاسواق الأكثر تمثيلا في الدولة الطالبة. سيحول كل مبلغ محصل من قبل الدولة المطلوبة الى الدولة الطالبة بعملة الدولة المطلوبة. على أن يتم التحويل خلال فترة شهر من تاريخ التحصيل.
- ٨ - بناء على طلب الدولة الطالبة، ستقوم الدولة المطلوبة وذلك بقصد تحصيل مقدار الضريبة - باتخاذ اجراءات احترازية حتى وان كانت المطالبة موضع طعن أو لم تصبح بعد قطعية أو لم تصبح بعد موضوع اشعار يسمح بالملاحقه وذلك بالفنر الذي تسمح به القوانين والممارسات الادارية للدولة المطلوبة.
- ٩ - اذا تطلب الأمر ذلك، وطبقا للأحكام الجاري العمل بها في الدولة المطلوبة فان الاشعار الذي يسمح بالملاحقه في الدولة الطالبة يتم قبوله والمصادقه عليه وتكملته

هكذا في الأصل



أو استبداله في أقرب وقت بعد تاريخ استلام طلب المساعدة باسعار يسمح بالملاحقه في الدولة المطلوبه.

١٠. ان المسائل المتعلقة بأي مدة لا يمكن بعدها ملاحقة المطالبة الضريبية يحكمها قانون الدولة المطالبة. ويجب ان يحتوي طلب المساعدة في التحصيل على معلومات تتعلق بهذه المدة.

١١٠ ان اجراءات التحصيل التي تقوم بها الدولة المطلوبة بناء على طلب المساعدة والتي وفق قوانين هذه الدولة تؤدي الى قطع او تعليق للمدة الواردة في الفقرة (١٠)، يكون لها نفس الأثر بموجب قوانين الدولة الطالبة. وتعلم الدولة المطلوبة الدولة الطالبة بالاجراءات المتخذة لهذا الشأن.

١٢. يجوز للدولة المطلوبه أن تسمح بتأجيل الدفع أو الدفع بالأقساط، اذا كانت قوانينها أو اجراءاتها الادارية تسمح القيام بذلك في نفس الظروف، ولكن يجب أولا اشعار الدولة الطالبة بذلك.

١٣. تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين من خلال اتفاقية مشتركة بوضع قواعد تتعلق بتحديد الحد الأدنى من مبالغ المطالبات الضريبية الخاضعة للطلب من أجل المساعدة.

١٤٠ • على الدولتين وبصورة تبادلية أن تتنازلا عن أي تعويض للنفقات الناجمة عن طلب المساعدة والدعم المتبادل بين بعضهما البعض في هذه الاتفاقية. وفي أي حال تبقى الدولة الطالبة مسؤولة أمام الدولة المطلوبة عن أي نتائج مالية ناجمة عن اجراءات التحصيل التي تبين بالها غير مروره فيما يتعلق بتحقيق المطالبة الضريبية المعنية أو ناجمة عن عدم صلاحية اشارة السماح بالملاحقه في الدولة الطالبة.

المادة (٢٨)  
محددات للمواد (٢٦ و ٢٧)

لا يجوز بأي حال تفسير أحكام المواد (٢٦ و ٢٧) بما يؤدي الى الزام احدى الدولتين المتعاقدين بما يلي:

أ. تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظم الإدارية المعمول بها في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب. تزويد معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة المعمول بها في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ج. تقدم معلومات من شأنها افشاء اسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو الأساليب التجارية أو معلومات يعتبر الإفشاء بها مخالفا للنظام العام.

المادة ( ٢٩ )  
الدبلوماسيون والقنصليون

لا تفسد أحكام هذه الإتفاقية الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصليين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الإتفاقيات الخاصة.

مكتبة المتحف

### المادة ( ٣٠ ) النطاق الإقليمي

١. يمكن توسيع نطاق هذه الاتفاقية سواء كلياً أو مع اية تعديلات ضرورية لتطبق على قطر أو كلا القطرين (جزر) الاتيل الهولندية وأروبا، اذا فرض القطر المعني ضرائب تشابه بشكل اساسي ضرائب تشابه في طبيعتها الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية. واي توسيع كهذا سيدخل حيز التنفيذ من ذلك التاريخ ويكون خاضعاً لمثل تلك التعديلات والشروط بما فيها شروط إنهاء الاتفاقية كما سيتم تحديدها والاتفاق عليها بين الدولتين المتعاقبتين بمذكرات يجري تبادلها من خلال القنوات الدبلوماسية.
٢. ما لم يجر الاتفاق على خلافه، فإن إنهاء الاتفاقية لا ينهي أي توسع فيها لأي قطر يشمل التوسع بموجب هذه المادة.

### الفصل السادس أحكام ختامية المادة ( ٣١ )

#### سريان مفعول الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين بعد الإشعار الخطي الأخير بعد أن تكون الحكومتان المعنيتان قد أعطرتا بعضهما البعض بان المتطلبات الدستورية المطلوبة في كل منهما قد تمت، وبدأ سريان مفعولها على السنوات الضريبية والفترات التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذة.

### المادة ( ٣٢ ) إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنائها من قبل إحدى الأطراف المتعاقدة . ولكل من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية، بتقديم مذكرة لإنائها قبل ستة شهور على الأقل من انتهاء أي سنة ميلادية بعد انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه الاتفاقية نافذة. وفي هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية على السنوات الضريبية والفترات التي تبدأ بعد انتهاء السنة الميلادية التي قدمت فيها مذكرة الإنهاء .

إثباتاً لذلك ، جرى التوقيع أصولاً على هذه الاتفاقية من قبل الأشخاص الموضحين .

حررت من نسختين في **البرهان** هذا اليوم **٢٠٠٠** تشرين الأول ..... من عام **١٤٢٢** هـ  
باللغات العربية والهولندية والإنجليزية. كل من النصوص الثلاثة معتمدة بملء الدرجة . وفي حال الاختلاف بين النص العربي والهولندي في تفسير هذه الاتفاقية، يعتمد النص الإنجليزي.

مكرر من الأصل

## بروتوكول

عند توقيع هذه الاتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل في هذا اليوم المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية و المملكة الهولندية وافق الموقعون أدناه على أن الأحكام التالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

أحكام إضافية للمواد (٥ و ٦ و ٧ و ١٣ و ٢٣)

من المفهوم بأن حقوق استكشاف واستغلال المصادر الطبيعية التي تتصل بقاع البحر وباطن الأرض له لدولة متعاقدة تعتبر بأنها أموال غير منقولة موجودة في تلك الدولة المتعاقدة، وتعتبر هذه الحقوق إنما تخص ملكية منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة. وعلاوة على ذلك، من المفهوم بأن الحقوق المذكورة آنفاً تشمل الحقوق من الفوائد أو المنافع من الأصول التي تنتج من هذا الاستكشاف أو الاستغلال.

ii. أحكام إضافية للمادة (٥) الفقرة (٢) والفقرة الفرعية "و"

من المفهوم أن المستودع أو المبنى المستخدمة كمنازل للبيح تعتبر لها منشأة دائمة فقط بالقدر الذي يكون فيه الأنشطة الأخرى للمشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى تشكل أنشطة مبيعات والتي تعتبر منشأة دائمة ضمن معنى المادة (٥).

iii. أحكام إضافية للمادة (٥) الفقرة (٤) والفقرتين الفرعيتين (أ، ب).

من المفهوم أن استخدام التسهيلات فقط لفرض تسليم البضائع أو السلع التجارية التي تعود لمشروع دولة متعاقدة لا تشكل بمحد ذاتها منشأة دائمة لذلك المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى ضمن معنى المادة (٥). على أي حال، إذا كان هذا التسليم يحدث بالاشتراك مع أي نشاط بخلاف الأنشطة المذكورة في الفقرة (٤) من المادة (٥) لذلك

المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيعتبر أنه يقوم بعمل تجاري في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها.

iv. أحكام إضافية للمادة (٥) فقرة (٥) الفقرة الفرعية (ب).

فيما يتعلق بالفقرة (٥) من المادة (٥) من المفهوم أنه إذا كان شخص يمتلك عزوئاً من البضائع أو السلع التجارية تعود إلى مشروع ويقوم بالمادة بجميع الطلبات نيابة عن ذلك المشروع في الأردن، فإن هذا المشروع سيعامل على أنه منشأة دائمة في الأردن بغض النظر فيما إذا كانت عقود البيع تلك أبرمت رسمياً خارج الأردن.

v. أحكام إضافية للمادتين (٥، ٧)

أيضاً في الحالات الواردة في المادة (٥) فقرة (٢) الفقرة الفرعية (و)، والمادة (٥) فقرة (٥) الفقرة الفرعية (ب) والبروتوكول iii والأحكام الإضافية للمادة (٥) فقرة (٤) الفقرتين الفرعيتين (أ، ب) والبروتوكول iv والأحكام الإضافية للمادة (٥) الفقرة (٥) الفقرة الفرعية (ب) تخصص الأرباح إلى المنشأة الدائمة كما لو أن المركز الرئيسي والمنشأة الدائمة التابعة للمشروع تعملان ككيانات مستقلة.

vi. أحكام إضافية للمادة (٧)

فيما يتعلق بالفقرتين (١، ٢) من المادة (٧) إذا كان مشروع دولة متعاقدة يبيع بضائع أو سلع تجارية أو يقوم بأعمال تجارية للدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، فإن أرباح هذه المنشأة الدائمة لا تحدد على أساس المبلغ الكلي المقبوض من قبل المشروع ولكنها تحدد على أساس ذلك الجزء من دخل المشروع الذي يعزى إلى النشاط الحقيقي للمنشأة الدائمة فيما يتعلق بهذه المبيعات أو العمل التجاري فقط. وعلى وجه الخصوص، في حالة عقود المسح والتوريد والتركيب أو إنشاء معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو توابعها أو الأشغال العامة - عندما يكون للمشروع منشأة دائمة - فإن الأرباح التي تعزى إلى هذه المنشأة الدائمة لا تحدد على أساس المبلغ

مركزاً من الأصل



الكلية للعقد وإنما تجدد على أساس ذلك الجزء فقط من العقد الذي تم تنفيذه وبشكل فعال من قبل المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة التي توحد بها المنشأة الدائمة.

تخضع الأرباح التي تتعلق بذلك الجزء من العقد الذي نفعه المركز الرئيسي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون المشروع مقيم فيها.

vii. أحكام إضافية للمادة (١٠) فقرة (٢) الفقرة الفرعية (أ)

بغض النظر عن حكم الفقرة (٢) الفقرة الفرعية (أ) ، لا تطبق أحكام الفقرة (٢) طالما أن القانون المحلي في أي من الدولتين المتعاقدين يعني أو لا يخضع هذه الأرباح للضريبة.

viii. أحكام إضافية للمادة (١٠)

بغض النظر عن أحكام الفقرة (٢) لا تفرض الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة مقيمة فيها ضرائب على أرباح الأسهم المنفوعة من قبل هذه الشركة، إذا كان مالك الأرباح المنتفع صندوق ققاعد كما هو معرف في الفقرة (٤) من المادة (٤).

ix. أحكام إضافية للمواد (١٢ و ١١ و ١٠)

إذا كانت الضريبة التي فرضت عند المنع تزيد على مقدار الضريبة المفروضة بموجب أحكام المواد (١٢ و ١١ و ١٠) فإن طلب الرعية للزيادة في مبلغ الضريبة يجب أن يقدم لدى السلطة المختصة التي فرضت الضريبة وذلك خلال فترة ثلاث سنوات بعد انتهاء السنة الميلادية التي فرضت فيها الضريبة.

x. أحكام إضافية للمادة (١٣)

من المفهوم بأن الدخل المقبوض من التصفية الجزئية لشركة أو شراء أسهم مملوكة من قبل شركة يعامل على أنه دخل متحقق من الأسهم وليس أرباحاً رأسمالية.

xi. أحكام إضافية للمادة (١٦)

من المفهوم أن "عضو مجلس الإدارة أو الوكيل المفوض" في شركة هولندية يعني أشخاص معينون بهذه الصفة من قبل اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو من قبل الهيئة المختصة لهذه الشركة وينسب لهم مسؤولية الإدارة العامة والإشراف على الشركة على التوالي.

إثباتاً لذلك، جرى التوقيع أصولاً على هذا البروتوكول من قبل الأشخاص المفوضين.

حررت من نسختين في لاهاي هذا اليوم ٣٠ تشرين أول من عام ٢٠٠٦ باللغات العربية والهولندية والإنجليزية. كل من النصوص الثلاثة معتمد بذات الدرجة. وفي حال الاختلاف بين النص العربي والهولندي في تفسير هذا البروتوكول، يعتمد النص الإنجليزي.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

(توقيع)

عن حكومة الجمهورية هولندا

(توقيع)

مكتبة

اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب والبروتوكول الإضافي الأول  
الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية(\*)

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ الموافقة على نشر الاتفاقيات والبروتوكولات التالية في الجريدة الرسمية لغايات إدخالها حيز التنفيذ:-  
أولاً:- الاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩:-

١. اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
٢. اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
٣. اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
٤. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

ثانياً:- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

ثالثاً:- البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

رابعاً:- بروتوكول حظر استعمال الغازات الخائقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجراثومية في الحرب لسنة ١٩٢٥.

\* تم نشر الاتفاقيات الأربع الواردة في بند (أولاً) والبروتوكولين الواردتين في بند (ثالثاً ورابعاً) في العدد رقم ٤٨١٥ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ وحيث سقطت سهواً بعض مواد الاتفاقية الواردة في البند (٤) من أول أعلاه يعاد نشرها مع البروتوكول الوارد في البند (ثانياً) بشكلهما المرفق.

\* \* \* \* \*

اتفاقية جنيف  
بشأن معاملة أسرى الحرب  
المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩

إن الموقعين أدناه، المفوضين من قبل الحكومات الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في جنيف من ٢١ نيسان/أبريل إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، يقصد مراجعة الاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، المبرمة في جنيف بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٢٩، قد اتفقوا على ما يلي:

الباب الأول  
أحكام عامة

المادة ١

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها احترام الاتفاقية في جميع الأحوال.

المادة ٢

علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في تطبيق الاتفاقية حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشعب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدهما بحالة الحرب. تنطبق هذه الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع

مكتبة  
مركز  
الأصل

الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقها.

## المادة ٣

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

(١) الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب؛

(ب) أخذ الرهائن؛

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة؛

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكّلة تشكيباً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتعدنة.

(٢) يجمع الجرحى والمرضى ويعتنى بهم.

ويجوز لهبة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

وعلى أطراف النزاع أن تعمل فرق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

## المادة ٤

ألف. أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين أسرى الحرب يتمون إلى إحدى الفئات التالية، ويقعون في قبضة العدو:

(١) أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة؛

(٢) أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين يتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

(أ) أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه؛

(ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد؛

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرًا؛

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.

(٣) أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولائهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحائزة.

(٤) الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها، كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية، والمراسلين الحربيين، ومتعهدي القنوين، وأفراد وحدات العمال أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين، شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها؛

(٥) أفراد الأطقم الملاحية، بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع، الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي؛

(٦) سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم

مكتبة  
مركز  
الأصل



عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهاً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

باء. يعامل الأشخاص المذكورون فيما يلي بالمثل كأسرى حرب بمقتضى هذه الاتفاقية:

(١) الأشخاص الذين يتبعون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل إذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتفاء، حتى لو كانت قد تركتهم أحراراً في بادئ الأمر أثناء سير الأعمال الحربية خارج الأراضي التي تحتلها، وعلى الأخص في حالة قيام هؤلاء الأشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام إلى القوات المسلحة التي يتبعونها والمشاركة في القتال، أو في حالة عدم امتثالهم لإنذار يوجه إليهم بقصد الاعتقال.

(٢) الأشخاص الذين يتبعون إلى إحدى الفئات المبينة في هذه المادة، الذين تستقبلهم دولة محايدة أو غير محاربة في إقليمها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي، مع مراعاة أية معاملة أكثر ملاءمة قد ترى هذه الدول من المناسب منحها لهم وباستثناء أحكام المواد ٨، ١، ١٥، والفقرة الخامسة من المادة ٣٠، والمواد ٥٨-٦٧، و٩٢، و١٢٦، والأحكام المتعلقة بالدولة الحامية عندما تكون هناك علاقات سياسية بين أطراف النزاع والدولة المحايدة أو غير المحاربة المعنية. أما في حالة وجود هذه العلاقات السياسية، فإنه يسمح لأطراف النزاع التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص بممارسة المهام التي تقوم بها الدولة الحامية إزاءهم بمقتضى هذه الاتفاقية، دون الإخلال بالواجبات طبقاً للأعراف والمعاهدات السياسية والقنصلية.

جيم. لا تؤثر هذه المادة بأي حال على وضع أفراد الخدمات الطبية والدينية كما هو محدد في المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية.

#### المادة ٥

بداية التطبيق ونهايته. تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص انشأ إليهم في المادة ٤ ابتداء من

وقوعهم في يد العدو إلى أن يتم الإفراج عنهم وإعادةهم إلى الوطن بصورة نهائية.

وفي حالة وجود أي شك بشأن انتهاء أشخاص قاموا بعمل حربي وسقطوا في يد العدو إلى إحدى الفئات المبينة في المادة ٤، فإن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية لحين البت في وضعهم بواسطة محكمة مختصة.

#### المادة ٦

علاوة على الاتفاقات المنصوص عنها صراحة في المواد ١٠، ٢٣، ٢٨، ٣٣، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٣٢، يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تعقد اتفاقات خاصة أخرى بشأن أية مسائل ترى من المناسب تسويتها بكيفية خاصة. ولا يؤثر أي اتفاق خاص تأثيراً ضاراً على وضع أسرى الحرب، كما حددته هذه الاتفاقية، أو يقيد الحقوق الممنوحة لهم بمقتضاها.

ويستمر انتفاع أسرى الحرب بهذه الاتفاقات ما دامت الاتفاقية سارية عليهم، إلا إذا كانت هناك أحكام صريحة تقضي بخلاف ذلك في الاتفاقات سالفة الذكر أو في اتفاقات لاحقة لها، أو إذا كان هذا الطرف أو ذلك من أطراف النزاع قد اتخذ تدابير أكثر ملاءمة لهم.

#### المادة ٧

لا يجوز لأسرى الحرب التنازل في أي حال من الأحوال، جزئياً أو كلية، عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية، أو بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة السابقة، إن وجدت.

#### المادة ٨

تطبق هذه الاتفاقية بمعاونة وتحت إشراف الدول الحامية التي تكلف برعاية مصالح أطراف النزاع. وطلباً لهذه الغاية، يجوز للدول الحامية أن تعين، بخلاف موظفيها الدبلوماسيين والقنصليين، مندوبين من رعاياها أو رعايا

مركز في الأصل

دول أخرى محايدة. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدولة التي سيؤدون واجباتهم لديها.

وعلى أطراف النزاع تسهيل مهمة ممثلي أو مندوبي الدول الحامية إلى أقصى حد ممكن.

ويجب ألا يتجاوز ممثلو الدول الحامية أو مندوبوها في أي حال من الأحوال حدود مهمتهم بمقتضى هذه الاتفاقية؛ وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات أمن الدولة التي يقومون فيها بواجباتهم. ولا يجوز تقييد نشاطهم إلا إذا استدعت ذلك الضرورات الحربية وحدها، ويكون ذلك بصفة استثنائية ومؤقتة.

#### المادة ٩

لا تكون أحكام هذه الاتفاقية عقبة في سبيل الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية هيئة إنسانية غير متحيزة أخرى بقصد حماية وإغاثة أسرى الحرب، شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

#### المادة ١٠

للأطراف السامية المتعاقدة أن تتفق في أي وقت على أن تعهد إلى هيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحيدة والكفاءة بالمهام التي تلقها هذه الاتفاقية على عاتق الدول الحامية.

بدائل الدول الحامية

وإذا لم ينتفع أسرى الحرب أو توقفت انتفاعهم لأي سبب كان بجهود دولة حامية أو هيئة معينة وفقاً للفقرة الأولى أعلاه، فعلى الدولة الآسرة أن تطلب إلى دولة محايدة أو إلى هيئة من هذا القبيل أن تضطلع بالوظائف التي تنيطها هذه الاتفاقية بالدول الحامية التي تعينها أطراف النزاع.

فإذا لم يمكن توفير الحماية على هذا النحو، فعلى الدول الآسرة أن تطلب إلى هيئة إنسانية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاضطلاع بالمهام الإنسانية التي تؤديها الدول الحامية بمقتضى هذه الاتفاقية، أو أن تقبل، وهنا

بأحكام هذه المادة، عرض الخدمات الذي تقدمه مثل هذه الهيئة.

وعلى أية دولة محايدة أو هيئة طلبت إليها الدولة صاحبة الشأن تحقيق الأغراض المذكورة أعلاه، أو قدمت هي عرضاً للقيام بذلك، أن تقدر طوال مدة قيامها بنشاطها المسؤولية التي تقع عليها تجاه طرف النزاع الذي ينتمى إليه الأشخاص المضمون بمقتضى هذه الاتفاقية، وأن تقدم الضمانات الكافية لإثبات قدرتها على تنفيذ المهام المطلوبة وأدائها دون تحيز.

لا يجوز الخروج على الأحكام المتقدمة في أي اتفاق خاص يعقد بين دول تكون إحداها مقيدة الحرية في التفاوض مع الدولة الأخرى أو حلفائها بسبب أحداث الحرب، ولو بصورة مؤقتة، وعلى الأخص في حالة احتلال كل أراضيها أو جزء هام منها.

وكلما ذكرت عبارة الدولة الحامية في هذه الاتفاقية، فإن مدلولها ينسحب أيضاً على الهيئات البديلة لها بالمعنى المفهوم من هذه المادة.

#### المادة ١١

تقدم الدول الحامية مساعيها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع إجراءات التوفيق الحالات التي ترى فيها أن ذلك في مصلحة الأشخاص المضمين، وعلى الأخص في حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية.

ولهذا الغرض، يجوز لكل دولة حامية أن تقدم لأطراف النزاع، بناء على دعوة أحد الأطراف أو من تلقاء ذاتها، اقتراحاً باجتماع ممثلها، وعلى الأخص ممثلي السلطات المسؤولة عن أسرى الحرب، عند الاقتضاء على أرض محايدة تختار بطريقة مناسبة. وتلتزم أطراف النزاع بتنفيذ المقترحات التي تقدم لها تحقيقاً لهذا الغرض. وللدول الحامية أن تقدم، إذا رأت ضرورة لذلك، اقتراحاً يخضع لموافقة أطراف النزاع بدعوة شخص ينتمي إلى دولة محايدة أو تفوضه اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاشتراك في هذا الاجتماع.

هكذا من الأصل

## الباب الثاني الحماية العامة لأسرى الحرب

### المادة ١٢

مسؤولة معاملة الأسرى يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم. وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد، تكون الدولة الحاجزة مسؤولة عن المعاملة التي يلقاها الأسرى.

لا يجوز للدولة الحاجزة نقل أسرى الحرب إلا إلى دولة طرف في الاتفاقية، وبعد أن تقتنع الدولة الحاجزة برغبة الدولة المعنية في تطبيق الاتفاقية وقدرتها على ذلك. وفي حالة نقل أسرى الحرب على هذا النحو، تقع مسؤولية تطبيق الاتفاقية على الدولة التي قبلتهم ما داموا في عهدها.

غير أنه إذا قصرت هذه الدولة في مسؤوليتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن أية نقطة هامة، فعلى الدولة التي نقلت أسرى الحرب أن تتخذ، بمجرد إخطارها من قبل الدولة الحامية، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأسرى إليها. ويجب تلبية مثل هذه الطلبات.

### المادة ١٣

معاملة الأسرى يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن تقترب الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية. وعلى الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته.

وبالمثل، يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات، وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السبب وفضول الجماهير.

وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب.

### المادة ١٤

لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال. ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن. ويجب على أي حال أن يلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال.

يحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر. ولا يجوز للدولة الحاجزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية، سواء في إقليمها أو خارجة إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر.

### المادة ١٥

تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى حرب بإعاشتهم دون مقابل وتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً.

### المادة ١٦

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق برتب الأسرى وجنسهم، ورهناً بأية معاملة مميزة يمكن أن تمنح لهم بسبب حالتهم الصحية أو أعمارهم أو مؤهلاتهم المهنية، يتعين على الدولة الحاجزة أن تعاملهم جميعاً على قدم المساواة، دون أي تمييز ضار على أساس العنصر، أو الجنسية، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو أي معايير مماثلة أخرى.

## الباب الثالث الأسرى

### القسم الأول ابتداء الأسر

### المادة ١٧

لا يلتزم أي أسير عند استجوابه إلا بالإدلاء باسمه بالكامل، ورتبته استجواب الأسير

هكذا من العمل

العسكرية، وتاريخ ميلاده، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل. فإذا لم يستطع فيمعلومات مماثلة.

وإذا أُخِلَّ الأسير بهذه القاعدة باختياره فإنه قد يتعرض لانتقاص المزايا التي تمنح للأسرى الذين لهم رتبته أو وضعه.

على كل طرف في النزاع أن يزود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصبحوا أسرى حرب، ببطاقة لتحقق الهوية يبين فيها اسم حاملها بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل أو معلومات مماثلة، وتاريخ ميلاده. ويمكن أن تحمل بطاقة الهوية أيضاً توقيع حاملها أو بصمات أصابعه أو كليهما، وقد تتضمن كذلك أية معلومات أخرى يرغب طرف النزاع إضافتها عن الأشخاص التابعين لقواته المسلحة. وكلما أمكن يكون اتساع البطاقة ١٠ × ٦,٥ سنتيمترات وتصدر من نسختين. ويوزع الأسير بطاقة هويته عند كل طلب لكن لا يجوز سحبها منه بأي حال من الأحوال.

لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف.

يسلم أسرى الحرب العاجزون عن الإدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو العقلية إلى قسم الخدمات الطبية. وتحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة.

يجري استجواب أسرى الحرب بلغة يفهمونها.

#### المادة ١٨

يحتفظ أسرى الحرب بجميع الأشياء والأدوات الخاصة باستعمالهم الشخصي - ما عدا الأسلحة، والخيول، والمهمات الحربية، والمستندات الحربية - وكذلك بخوذاتهم المعدنية والأمتعة الواقية من الغازات، وجميع الأدوات الأخرى التي تكون قد صرفت لهم للحماية الشخصية. كما تبقى

ممتلكات الأسير

في حوزتهم الأشياء والأدوات التي تستخدم في ملابسهم وتغذيتهم حتى لو كانت تتعلق بملابسهم العسكرية الرسمية.

لا يجوز في أي وقت أن يكون الأسرى بدون وثائق تحقّق هويتهم. وعلى الدولة الحائزة أن تزود بها الأسرى الذين لا يحملونها.

لا يجوز تجريد أسرى الحرب من شارات رتبهم وجسديتهم، أو نياشينهم، أو الأدوات التي لها قيمة شخصية أو عاطفية.

لا يجوز سحب النقود التي يحملها أسرى الحرب إلا بأمر يصدره ضابط وبعد تقييد المبلغ وبيان صاحبه في سجل خاص، وبعد تسليم صاحب المبلغ إيصالاً مفصلاً يبين فيه بخط مقروء اسم الشخص الذي يعطى الإيصال المذكور ورتبته والوحدة التي تتبعها. وتحفظ لحساب الأسير أي مبالغ تكون من نوع عملة الدولة الحائزة أو تحول إلى هذه العملة بناء على طلب الأسير طبقاً للمادة ٦٤.

ولا يجوز للدولة الحائزة أن تسحب من أسرى الحرب الأشياء ذات القيمة إلا لأسباب أمنية. وفي هذه الحالة تطبق الإجراءات المتبعة في حالة سحب النقود.

تحفظ في عهدة الدولة الحائزة الأشياء والنقود التي تسحب من الأسرى بعملات مغايرة لعملة الدولة الحائزة دون أن يطلب أصحابها استبدالها، وتسلم بشكلها الأصلي إلى الأسرى عند انتهاء أسرهم.

#### المادة ١٩

يتم إجلاء أسرى الحرب بأسرع ما يمكن بعد أسرهم، وينقلون إلى معسكرات تقع في منطقة تبعد بقدر كاف عن منطقة القتال حتى يكونوا في مأمن من الخطر.

لا يجوز أن يستبقى في منطقة خطيرة، وبصورة مؤقتة، إلا أسرى الحرب الذين يتعرضون بسبب جروحهم أو مرضهم لمخاطر أكبر عند نقلهم مما لو بقوا في مكانهم.

هكذا من الأصل



يجب ألا يعرض أسرى الحرب للخطر دون مبرر أثناء انتظار إجلائهم من منطقة قتال.

#### المادة ٢٠

أساليب الإجلاء يجب أن يجرى إجلاء أسرى الحرب دائماً بكيفية إنسانية وفي ظروف مماثلة للظروف التي توفر لقوات الدولة الحاجزة في نقلاتها.

على الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب الذين يتم إجلائهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام والملابس والرعاية الطبية اللازمة. وعليها أن تتخذ جميع الاحتياطات لضمان سلامتهم أثناء نقلهم، وأن تعد بأسرع ما يمكن قائمة بأسرى الحرب الذين يتم إجلائهم.

فلذا اقتضى الأمر مرور أسرى الحرب أثناء نقلهم بمسكرات انتقالية، وجب أن تكون مدة إقامتهم في هذه المسكرات أقصر ما يمكن.

### القسم الثاني اعتقال أسرى الحرب

#### الفصل الأول اعتبارات عامة

#### المادة ٢١

تفيد حرية الحركة يجوز للدولة الحاجزة إخضاع أسرى الحرب للاعتقال. ولها أن تفرض عليهم التزاماً بعدم تجاوز حدود معينة من المعسكر الذي يحتلون فيه، أو بعدم تجاوز نطاقه إذا كان مسوراً. ومع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية والتأديبية، لا يجوز حجز أو حبس الأسرى إلا كإجراء ضروري تقتضيه حماية صحتهم؛ ولا يجوز أن يدوم هذا الوضع على أي حال لأكثر مما تتطلبه الظروف التي اقتضته.

يجوز إطلاق حرية أسرى الحرب بصورة جزئية أو كلية مقابل وعد أو تعهد منهم بقدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة التي يتبعونها. ويتخذ هذا الإجراء بصفة خاصة في الأحوال التي يمكن أن يسهم فيها ذلك في تحسين صحة الأسرى. ولا يرغب أي أسير على قبول إطلاق سراحه مقابل وعد أو تعهد.

على كل طرف في النزاع أن يحظر الطرف الآخر، عند نشوب الأعمال العدائية، بالقوانين واللوائح التي تسمح لرعاياه أو تمنعهم من قبول الحرية مقابل وعد أو تعهد. ويلتزم أسرى الحرب الذين يطلق سراحهم مقابل وعد أو تعهد وفقاً للقوانين واللوائح المبلغة على هذا النحو بتنفيذ الوعد أو التعهد الذي أعطوه بكل دقة، سواء إزاء الدولة التي يتبعونها، أو الدولة التي أسرتهم. وفي مثل هذه الحالات، تلتزم الدولة التي يتبعها الأسرى بأن لا تطلب إليهم أو تقبل منهم تأدية أية خدمة لا تتفق مع الوعد أو التعهد الذي أعطوه.

#### المادة ٢٢

لا يجوز اعتقال أسرى الحرب إلا في مبان مقامة فوق الأرض تتوفر فيها كل الضمانات الصحية والسلامة؛ ولا يجوز اعتقالهم في سجون إصلاحية إلا في حالات خاصة تبررها مصلحة الأسرى أنفسهم.

يجب بأسرع ما يمكن نقل أسرى الحرب المعتقلين في مناطق غير صحية، أو حيث يكون المناخ ضاراً بهم، إلى مناخ أكثر ملاءمة لهم.

تجمع الدولة الحاجزة أسرى الحرب في المعسكرات أو أقسام المعسكرات تبعاً لجنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم، شريطة أن لا يفصل هؤلاء الأسرى عن أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة التي كانوا يخدمون فيها عندما أسروا إلا بموافقتهم.

#### المادة ٢٣

لا يجوز في أي وقت كان إرسال أي أسير حرب إلى منطقة قد يتعرض فيها أمن الأسرى لتهديد من منطقة القتال، أو إبقاؤه فيها، أو استغلال وجوده لجعل بعض المواقع أو المناطق في مأمن من العمليات الحربية.

هكذا من الأفضل

يجب أن توفر لأسرى الحرب، بقدر مماثل لما يوفر للسكان المدنيين المحليين، ملاجئ للوقاية من الغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى؛ ويمكنهم - باستثناء للكلفين منهم بوقاية مأويهم من الأخطار المذكورة - أن يتوجهوا إلى الخافيء بأسرع ما يمكن بمجرد إعلان الإنذار بالخطر. ويطبق عليهم أي إجراء آخر من إجراءات الوقاية يتخذ لمصلحة الأهالي.

تبادل الدول الحاجزة، عن طريق الدول الحامية، جميع المعلومات المفيدة عن الموقع الجغرافي لمسكرات أسرى الحرب.

كلما سمحت الاعتبارات الحرية، تميز معسكرات أسرى الحرب تباراً بالحروف PW أو PO<sup>(١)</sup> التي توضع بكيفية تجعلها مرئية بوضوح من الجو. على أنه يمكن للدول المعنية أن تتفق على أية وسيلة أخرى تميزها. ولا تميز بهذه الكيفية إلا معسكرات أسرى الحرب.

#### المادة ٢٤

تجهز المعسكرات الانتقالية أو معسكرات الفرز التي لها طابع الدوام في أوضاع مماثلة للأوضاع المنصوص عنها في هذا القسم، ويفيد الأسرى فيها من نفس نظام المعسكرات الأخرى.

المسكرات  
الانتقالية الدائمة

#### الفصل الثاني

#### مأوى وغذاء وملبس أسرى الحرب

#### المادة ٢٥

توفر في مأوى أسرى الحرب ظروف ملائمة مماثلة لما يوفر لقوات الدولة الحاجزة للقيمة في المنطقة ذاتها. وتراعى في هذه الظروف عادات وتقاليدهم الأسرى، ويجب ألا تكون ضارة بصحتهم بأي حال.

وتنطبق الأحكام المتقدمة على الأشخاص على مهاجع أسرى الحرب، سواء

(١) الحروف الأولى من عبارة أسرى الحرب PRISONERS OF WAR أو PRISONNIERS DE GUERRE.

من حيث مساحتها الكلية والحد الأدنى لكمية الهواء التي تتخللها أو من حيث المرافق العامة والفراش، بما في ذلك الأغطية.

ويجب أن تكون الأماكن المخصصة للاستعمال الفردي أو الجماعي لأسرى الحرب محمية تماماً من الرطوبة، ومدفأة ومضاءة بقدر كاف، وعلى الأخص في الفترة بين الغسق وإطفاء الإضاءة. وتتخذ جميع الاحتياطات لمنع أخطار الحريق.

وفي جميع المعسكرات التي تقيم فيها أسيرات حرب مع أسرى في الوقت نفسه، تخصص لمن مهاجع منفصلة.

#### المادة ٢٦

تكون جريات الطعام الأساسية اليومية كافية من حيث كميتها ونوعيتها لتغلب وتنوعها لتكفل المحافظة على صحة أسرى الحرب في حالة جيدة ولا تعرضهم لنقص الوزن أو اضطرابات العوز الغذائي. ويراعى كذلك النظام الغذائي الذي اعتاد عليه الأسرى.

وعلى الدولة الحاجزة أن تزود أسرى الحرب الذين يؤدون أعمالاً بالجرافات الإضافية اللازمة للقيام بالعمل الذي يؤدونه.

ويزود أسرى الحرب بكميات كافية من مياه الشرب. ويسمح لهم باستعمال التبغ.

ويقدر الإمكان، يشترك أسرى الحرب في إعداد وجباتهم؛ ولهذا الغرض، يمكن استخدامهم في المطابخ. وعلاوة على ذلك، يزودون بالوسائل التي تمكنهم من تهيئة الأغذية الإضافية التي في حوزتهم بأنفسهم.

وتعد أماكن مناسبة لتناول الطعام.

ويحظر اتخاذ أي تدابير تأديبية جماعية تمس الغلاء.

#### المادة ٢٧

تزود الدولة الحاجزة أسرى الحرب بكميات كافية من الملابس، والملابس الملبس الداخلية والأحذية، والملابس المناع المنطقة التي يحتجز فيها الأسرى.

هكذا يعني الأصل

وإذا كان ما تستولي عليه الدولة الحاجزة من ملابس عسكرية للقوات المسلحة المعادية مناسباً للمناخ، فإنه يستخدم لكساء أسرى الحرب.

وعلى الدولة الحاجزة مراعاة استبدال وتصليح الأشياء سالفة الذكر بانتظام. وعلاوة على ذلك، يجب صرف الملابس المناسبة للأسرى الذين يؤدون أعمالاً، حيثما تستدعي ذلك طبيعة العمل.

#### المادة ٢٨

تقام مقاصف (كتينات) في جميع المعسكرات، يستطيع أن يحصل فيها الأسرى على المواد الغذائية، والصابون، والتبغ، وأدوات الاستعمال اليومي العادية. ويجب ألا تزيد أسعارها على أسعار السوق المحلية.

تستخدم الأرباح التي تحققها مقاصف المعسكرات لصالح الأسرى؛ وينشأ صندوق خاص لهذا الغرض. ويكون لمثل الأسرى حق الاشتراك في إدارة المقصف وهذا الصندوق.

وعند غلق أحد المعسكرات، يسلم رصيد الصندوق الخاص إلى منظمة إنسانية دولية لاستخدامه لمصلحة أسرى حرب من نفس جنسية الأسرى الذين أسهموا في أموال الصندوق. وفي حالة الإعادة العامة إلى الوطن، تحتفظ الدولة الحاجزة بهذه الأرباح ما لم يتم اتفاق بين الدول المعنية يقضي بغير ذلك.

#### الفصل الثالث

#### الشروط الصحية والرعاية الطبية

#### المادة ٢٩

الشروط الصحية تلزم الدولة الحاجزة باتخاذ كافة التدابير الصحية الضرورية لتأمين نظافة المعسكرات وملاءمتها للصحة والوقاية من الأوبئة.

يجب أن تتوفر لأسرى الحرب، نهاراً وليلاً، مرافق صحية تستوفى فيها

الشروط الصحية وتراعى فيها النظافة الدائمة. وتخصص مرافق منفصلة للنساء في أي معسكرات توجد فيها أسيرات حرب.

ومن ناحية أخرى، وإلى جانب الحمامات والمرشات (الأدشاش) التي يجب أن تزود بها المعسكرات، يزود أسرى الحرب بكميات كافية من الماء والصابون لنظافة أجسامهم وغسل ملابسهم؛ ويوفر لهم ما يلزم لهذا الغرض من تجهيزات وتسهيلات ووقت.

#### المادة ٣٠

توفر في كل معسكر عيادة مناسبة يحصل فيها أسرى الحرب على ما قد الرعاية الطبية يحتاجون إليه من رعاية، وكذلك على النظام الغذائي المناسب. وتخصص عند الاقتضاء عتابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية.

أسرى الحرب المصابون بأمراض خطيرة أو الذين تقتضي حالتهم علاجاً خاصاً أو عملية جراحية أو رعاية بالمستشفى، ينقلون إلى أية وحدة طبية عسكرية أو مدنية يمكن معالجتهم فيها، حتى إذا كان من المتوقع إعادتهم إلى وطنهم في وقت قريب. ويجب منح تسهيلات خاصة لرعاية العجزة، والعميان بوجه خاص، ولإعادة تأهيلهم لحين إعادتهم إلى الوطن.

يفضل أن يقوم بعلاج أسرى الحرب موظفون طبيون من الدولة التي يتبعها الأسرى، وإذا أمكن من نفس جنسيتهم.

لا يجوز منع الأسرى من عرض أنفسهم على السلطات الطبية لفحصهم. وتعطي السلطات الحاجزة لأي أسير عولج شهادة رسمية، بناء على طلبه، تبين طبيعة مرضه أو إصابته، ومدة العلاج ونوعه. وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب.

تتحمل الدولة الحاجزة تكاليف علاج أسرى الحرب، بما في ذلك تكاليف أي أجهزة لازمة للمحافظة على صحتهم في حالة جيدة، وعلى الأخص الأسنان والتركيبات الاصطناعية الأخرى والنظارات الطبية.

هكذا من الأصل

## المادة ٣١

الفحوص الطبية تجري فحوص طبية لأسرى الحرب مرة واحدة على الأقل في كل شهر. ويشمل الفحص مراجعة وتسجيل وزن كل أسير. والغرض من هذه الفحوص هو على الأخص مراقبة الحالة العامة لصحة الأسرى وتغذيتهم ونظافتهم، وكشف الأمراض المعدية، ولا سيما التدرن والملاريا (البرداء) والأمراض التناسلية. وتستخدم لهذا الغرض أكثر الطرائق المتاحة فعالية، ومنها التصوير الجموعي الدوري بالأشعة على أفلام مصغرة من أجل كشف التدرن في بدايته.

## المادة ٣٢

يجوز للدولة الحائزة أن تكلف أسرى الحرب من الأطباء والجراحين، وأطباء الأسنان، والمرضين أو الممرضات بمباشرة مهامهم الطبية لمصلحة أسرى الحرب التابعين لنفس الدولة، حتى إذا لم يكونوا ملحقين بالخدمات الطبية في قواتهم المسلحة. وفي هذه الحالة يستمر اعتبارهم أسرى حرب ولكنهم يعاملون معاملة أفراد الخدمات الطبية المناظرين الذين تستقبلهم الدولة الحائزة، ويعفون من أداء أي عمل آخر كالمخصص عنه في المادة ٤٩.

### الفصل الرابع

#### أفراد الخدمات الطبية والدينية

#### المستقبلون لمساعدة أسرى الحرب

## المادة ٣٣

أفراد الخدمات الطبية والدينية، الذين تستقبلهم الدولة الآسرة لمساعدة أسرى الحرب، لا يعتبرون أسرى حرب. ولهم مع ذلك أن ينتفعوا كحد أدنى بالفوائد والحماية التي تقتضي بها هذه الاتفاقية، كما تمنح لهم جميع التسهيلات اللازمة لتقديم الرعاية الطبية والخدمات الدينية للأسرى.

حقوق وإميازات  
للوطنيين المستقبين

ويواصلون مباشرة مهامهم الطبية والروحية لمصلحة أسرى الحرب الذين يفضل أن يكونوا من التابعين للدولة التي ينتمي إليها الأفراد المذكورون، وذلك في إطار القوانين واللوائح العسكرية للدولة الحائزة، تحت سلطة خدماتها المختصة وفقاً لأصول مهنتهم. وينتفعون كذلك بالتسهيلات التالية في ممارسة مهامهم الطبية أو الروحية:

(أ) يصرح لهم بعمل زيارات دورية لأسرى الحرب الموجودين في فصائل العمل أو المستشفيات القائمة خارج المعسكر. ولهذا الغرض، تضع الدولة الحائزة وسائل الانتقال اللازمة تحت تصرفهم.

(ب) يكون أقدم طبيب عسكري في المعسكر مسؤولاً أمام سلطات المعسكر الحربية عن كل شيء يتعلق بأعمال أفراد الخدمات الطبية المستقبين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتفق أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية على موضوع الرتب المناظرة لأفراد الخدمات الطبية، بين فيهم الأفراد التابعون للجمعيات المنصوص عنها في المادة ٢٦ من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. ويكون لهذا الطبيب العسكري الأقدم، وكذلك لرجال الدين، الحق في الاتصال بسلطات المعسكر المختصة بشأن جميع المسائل المتعلقة بواجباتهم. وعلى هذه السلطات أن تمنحهم جميع التسهيلات اللازمة لإجراء الاتصالات المتعلقة بتلك المسائل.

(ج) وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد يخضعون لنظام المعسكر الداخلي المستقبين فيه، فإنهم لا يرغمون على تأدية أي عمل خلاف ما يتعلق بمهامهم الطبية أو الدينية.

وتتفق أطراف النزاع أثناء الأعمال العدائية على إمكان الإفراج عن الأفراد المستقبين وتضع الإجراءات التي تتبع في ذلك. ولا يعني أي حكم من الأحكام المتقدمة للدولة الحائزة من التزاماتها إزاء أسرى الحرب من وجهة النظر الطبية أو الروحية.

هكذا من الأصل



### الفصل الخامس الأنشطة الدينية والذهنية والبدنية

#### المادة ٣٤

الشعائر الدينية تترك لأسرى الحرب حرية كاملة لممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم، شريطة أن يراعوا التدابير النظامية المخادة التي حددتها السلطات الحربية. تعد أماكن مناسبة لإقامة الشعائر الدينية.

#### المادة ٣٥

يسمح لرجال الدين الذين يقعون في أيدي العدو ويقيمون أو يستيقنون بقصد مساعدة أسرى الحرب، بتقديم المساعدة الدينية وممارسة شعائرهم بحرية بين أسرى الحرب من نفس دينهم وفقاً لعقيدتهم. ويوزعون على مختلف المعسكرات وفصائل العمل التي تضم أسرى حرب يتبعون القوات ذاتها، ويتحدثون نفس لغتهم أو يعتنقون نفس العقيدة. وتوفر لهم التسهيلات اللازمة، بما فيها وسائل الانتقال المنصوص عنها في المادة ٣٣، لزيارة أسرى الحرب الموجودين خارج معسكرهم. ويتمتعون بحرية الاتصال فيما يختص بالأمور التي تتعلق بواجباتهم الدينية مع السلطات الدينية في بلد الاحتجاز والمنظمات الدينية الدولية، شريطة خضوع المراسلات للمراقبة. وتكون الرسائل والبطاقات التي قد يرسلونها لهذا الغرض إضافة إلى الحصص المنصوص عنها في المادة ٧١.

#### المادة ٣٦

لأسرى الحرب الذين يكونون من الدينيين، دون أن يكونوا معينين كرجال دين في قواتهم المسلحة، أن يمارسوا شعائرهم بحرية بين أعضاء جماعتهم، أيًا كانت عقيدتهم. ولهذا الغرض، يعاملون نفس معاملة رجال الدين المستيقنين بواسطة الدولة الخائضة، ولا يرغمون على تأدية أي عمل آخر.

#### المادة ٣٧

عندما لا تتوفر لأسرى الحرب خدمات رجل دين مستيقن أو أسير حرب الأسرى المحرومون من رجال دينهم، يعين بناء على طلب الأسرى للقيام بهذا الواجب رجل دين ينتمي إلى عقيدتهم أو إلى عقيدة مشابهة لها، وإذا لم يوجد، فأحد العلمانيين المؤهلين، إذا كان ذلك ممكناً من وجهة النظر الدينية. وبم هذا التعيين، الذي يخضع لموافقة الدولة الخائضة، بالاتفاق مع طائفة الأسرى المعنيين، وإذا لزم الأمر بموافقة السلطات الدينية المحلية من المذهب نفسه. وعلى الشخص الذي يعين بهذه الكيفية مراعاة جميع اللوائح التي وضعتها الدولة الخائضة لمصلحة النظام والأمن العسكري.

#### المادة ٣٨

مع مراعاة الأفضليات الشخصية لكل أسير، تشجع الدولة الخائضة الأسرى على ممارسة الأنشطة الذهنية، والتعليمية، والترفيهية والرياضية، وتتحذ التدابير الكفيلة بضمان ممارستها، بتوفير الأماكن الملائمة والأدوات اللازمة لهم.

وتوفر لأسرى الحرب فرص القيام بالتمارين الرياضية، بما في ذلك الألعاب والمسابقات والخروج إلى الهواء الطلق. وتخصص مساحات فضاء كافية لهذا الغرض في جميع المعسكرات.

### الفصل السادس النظام

#### المادة ٣٩

يوضع كل معسكر لأسرى الحرب تحت السلطة المباشرة لضابط مسؤول الإدارة، أو النجدة يتبع القوات المسلحة النظامية للدولة الخائضة. ويحتفظ هذا الضابط بنسخة من هذه الاتفاقية، وعليه أن يتأكد من أن أحكامها معروفة لموظفي المعسكر والحراس، ويكون مسؤولاً عن تطبيقها تحت إشراف حكومته.

هكذا من الأصل

على أسرى الحرب، باستثناء الضباط، أن يؤدوا التحية لجميع ضباط الدولة الحاضرة وأن يقدموا لهم مظاهر الاحترام التي تقتضي بها اللوائح السارية في جيوشهم.

ولا يؤدي الضباط الأسرى التحية إلا لضباط الرتب الأعلى في الدولة الحاضرة. غير أنه يتعين عليهم أداء التحية لقائد المعسكر أيًا كانت رتبته.

## المادة ٤٠

الشارات والأوسمة يسمح بحمل شارات الرتب والجنسية وكذلك الأوسمة.

## المادة ٤١

يعلن في كل معسكر نص هذه الاتفاقية وملاحقها وأي اتفاق خاص مما تنص عليه المادة ٦، بلغة أسرى الحرب، في أماكن يمكن فيها لجميع الأسرى الرجوع إليها. وتسلم نسخ منها للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلى النسخة المعلقة، بناء على طلبهم.

تبلغ جميع أنواع اللوائح والأوامر والإعلانات والنشرات المتعلقة بسلوك أسرى الحرب بلغة يفهمونها؛ وتعلن بالكيفية الموصوفة آنفاً، وتسلم نسخ منها لندوب الأسرى. وكل أمر أو طلب يوجه بصورة فردية لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم بلغة يفهمونها.

## المادة ٤٢

استعمال الأسلحة يعتبر استخدام الأسلحة ضد أسرى الحرب، وبخاصة ضد المهارين أو الذين يحاولون الحرب وسيلة أخيرة يجب أن يسبقها دائماً إنذارات مناسبة للظروف.

الفصل السابع  
رتب أسرى الحرب

## المادة ٤٣

تبادل أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية الإبلاغ عن ألقاب ورتب جميع الأشخاص المذكورين في المادة ٤ من هذه الاتفاقية، بغية ضمان

المساواة في المعاملة بين الأسرى من الرتب المتماثلة؛ وفي حالة إنشاء ألقاب ورتب فيما بعد، فإنها تبلغ بطريقة مماثلة.

وتعترف الدولة الحاضرة بالترقيات التي تمنح لأسرى الحرب والتي تبلغها بها الدولة التي ينتمي إليها الأسرى على النحو الواجب.

## المادة ٤٤

يعامل أسرى الحرب من الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبهم ومعاملة الضباط وسنهم.

ولتأمين خدمة معسكرات الضباط، يلحق بها عدد كاف من الجنود الأسرى من نفس قواتهم المسلحة، ويقدر الإمكان ممن يتكلمون نفس لغتهم، مع مراعاة رتب الضباط ومن في حكمهم من الأسرى؛ ولا يكلف هؤلاء الجنود بتأدية أي عمل آخر.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة مطعم الضباط بواسطة الضباط أنفسهم.

## المادة ٤٥

يعامل أسرى الحرب الآخرون بخلاف الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبهم وسنهم.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة المطعم بواسطة الأسرى أنفسهم.

## الفصل الثامن

نقل أسرى الحرب بعد وصولهم  
إلى المعسكر

## المادة ٤٦

عندما تقرر الدولة الحاضرة نقل أسرى الحرب يجب أن تراعي مصلحة الشروط الأسرى أنفسهم، وذلك على الأخص لعدم زيادة مصاعب إعادتهم إلى الوطن.

هكذا عين العمل

على أسرى الحرب، باستثناء الضباط، أن يؤدوا التحية لجميع ضباط الدولة الحاجزة وأن يقدموا لهم مظاهر الاحترام التي تقضي بها اللوائح السارية في جيوشهم.

ولا يؤدي الضباط الأسرى التحية إلا لضباط الرتب الأعلى في الدولة الحاجزة. غير أنه يتعين عليهم أداء التحية لقائد المعسكر أياً كانت رتبته.

#### المادة ٤٠

الشارات والأوسمة يسمح بحمل شارات الرتب والجنسية وكذلك الأوسمة.

#### المادة ٤١

يعلن في كل معسكر نص هذه الاتفاقية وملاحقها وأي اتفاق خاص مما تنص عليه المادة ٦، بلغة أسرى الحرب، في أماكن يمكن فيها لجميع الأسرى الرجوع إليها. وتسلم نسخ منها للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلى النسخة المعلقة، بناء على طلبهم.

تبلغ جميع أنواع اللوائح والأوامر والإعلانات والشارات المتعلقة بسلوك أسرى الحرب بلغة يفهمونها؛ وتعلن بالكيفية الموصوفة آنفاً، وتسلم نسخ منها لمنسوب الأسرى. وكل أمر أو طلب يوجه بصورة فردية لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم بلغة يفهمونها.

#### المادة ٤٢

استعمال الأسلحة يعتبر استخدام الأسلحة ضد أسرى الحرب، وبخاصة ضد المارين أو الذين يحاولون الحرب وسيلة أخيرة يجب أن يسبقها دائماً إنذارات مناسبة للظروف.

#### الفصل السابع

##### رتب أسرى الحرب

#### المادة ٤٣

تبلغ الرتب تتبادل أطراف النزاع عند نشوب الأعمال العدائية الإبلاغ عن ألقاب ورتب جميع الأشخاص المذكورين في المادة ٤ من هذه الاتفاقية، بغية ضمان

المساواة في المعاملة بين الأسرى من الرتب المتأثلة؛ وفي حالة إنشاء ألقاب ورتب فيما بعد، فإنها تبلغ بطريقة مماثلة.

وتعترف الدولة الحاجزة بالترقيات التي تمنح لأسرى الحرب والتي تبلغها بها الدولة التي ينتمي إليها الأسرى على النحو الواجب.

#### المادة ٤٤

يعامل أسرى الحرب من الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبهم ومنازلهم.

ولتأمين خدمة معسكرات الضباط، يلحق بها عدد كاف من الجنود الأسرى من نفس قواتهم المسلحة، ويقدر الإمكان ممن يتكلمون نفس لغتهم؛ مع مراعاة رتب الضباط ومن في حكمهم من الأسرى؛ ولا يكلف هؤلاء الجنود بتأدية أي عمل آخر.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة مطعم الضباط بواسطة الضباط أنفسهم.

#### المادة ٤٥

يعامل أسرى الحرب الآخرون بخلاف الضباط ومن في حكمهم بالاعتبار الواجب لرتبهم ومنازلهم.

ويجب بكل وسيلة تيسير إدارة المطعم بواسطة الأسرى أنفسهم.

#### الفصل الثامن

##### نقل أسرى الحرب بعد وصولهم

##### إلى المعسكر

#### المادة ٤٦

عندما تقرر الدولة الحاجزة نقل أسرى الحرب يجب أن تراعي مصلحة الشروط الأسرى أنفسهم، وذلك على الأخص لعدم زيادة مصاعب إعدادهم إلى الوطن.

هكذا من الأصل

ويجب أن يجري نقل أسرى الحرب دائماً بكيفية إنسانية وفي ظروف لا تقل ملائمة عن ظروف انتقال قوات الدولة الحائزة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار دائماً الظروف المناخية التي اعتاد عليها الأسرى، ويجب ألا تكون ظروف نقلهم ضارة بصحتهم بأي حال.

على الدولة الحائزة أن تزود أسرى الحرب أثناء النقل بمياه الشرب والطعام بكميات كافية تكفل المحافظة عليهم في صحة جيدة، وكذلك بما يلزم من ملابس ومسكن ورعاية طبية. وتتخذ الدولة الحائزة الاحتياطات المناسبة، وبخاصة في حالة السفر بالبحر أو الجو لضمان سلامتهم أثناء النقل، وتعد قبل رحيلهم قائمة كاملة بأسماء الأسرى المرحلين.

٣٠

## المادة ٤٧

يجب ألا ينقل المرضى أو الجرحى من أسرى الحرب إذا كانت الرحلة تعرض شفاعهم للخطر، ما لم تكن سلامتهم تخضع لهذا النقل.

وإذا كانت منطقة القتال قريبة من أحد المعسكرات وجب عدم نقل أسرى الحرب الموجودين فيه إلا إذا جرى النقل في ظروف أمن ملائمة أو كان بقاؤهم في مكانهم يعرضهم إلى مخاطر أشد مما لو نقلوا منه.

## المادة ٤٨

في حالة النقل، يحظر الأسرى رسمياً يرحيلهم وبمنازلهم الريدي الجديد؛ ويبلغ لهم هذا الإخطار قبل الرحيل بوقت كاف ليتسنى لهم حزم أمتعتهم وإبلاغ عائلاتهم.

ويسمح لهم بحمل أمتعتهم الشخصية والمراسلات والطرود التي تكون قد وصلتهم؛ ويمكن تحديد وزن هذه الأمتعة إذا اقتضت ظروف النقل ذلك بكمية معقولة يستطيع الأسير نقلها بحيث لا يتجاوز الوزن المسموح به بأي حال خمسة وعشرين كيلوغراماً.

وتسلم لهم المراسلات والطرود المرسلة إلى معسكرهم السابق دون إبطاء، ويتخذ قائد المعسكر بالاتفاق مع ممثل الأسرى الإجراءات الكفيلة بضمان

الطرود

نقل مهمات الأسرى المشتركة والأمتعة التي لا يستطيعون حملها معهم بسبب التحديد المقرر بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة. تتحمل الدولة الحائزة تكاليف عمليات النقل.

القسم الثالث  
عمل أسرى الحرب

## المادة ٤٩

يجوز للدولة الحائزة تشغيل أسرى الحرب اللائقين للعمل، مع مراعاة اعتبارات عامة سنهم، وجنسهم، ورتبتهم وكذلك قدرتهم البدنية، على أن يكون القصد بصورة خاصة المحافظة عليهم في صحة جيدة بدنياً ومعنوياً.

ولا يكلف أسرى الحرب من رتبة صف ضابط إلا بالقيام بأعمال المراقبة. ويمكن للذين لا يكلفون منهم بهذا العمل أن يطلبوا عملاً يناسبهم ويدير لهم مثل هذا العمل بقدر الإمكان.

وإذا طلب الضباط أو من في حكمهم عملاً مناسباً، وجب تدبيره لهم بقدر الإمكان. ولا يرغمون على العمل بأي حال.

## المادة ٥٠

بخلاف الأعمال المتعلقة بإدارة المعسكر أو تنظيمه، أو صيافته، لا يجوز لأعمال الباحة لرغام أسرى الحرب على تأدية أعمال أخرى بخلاف الفئات المبينة أدناه:

(أ) الزراعة؛

(ب) الصناعات الإنتاجية أو التحويلية أو استخراج الخامات، فيما عدا ما اختص منها باستخراج المعادن والصناعات الميكانيكية والكيميائية؛ والأشغال العامة وأعمال البناء التي ليس لها طابع أو غرض عسكري؛

(ج) أعمال النقل والمناولة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري؛

هكذا من الأصل



(د) الأعمال التجارية والفنون والحرف؛

(هـ) الخدمات المنزلية؛

(و) خدمات المنافع العامة التي ليس لها طابع أو غرض عسكري.

وفي حالة الإخلال بالأحكام المتقدمة يسمح للأسرى بمباشرة حقهم في الشكوى وفقاً للمادة ٧٨.

#### المادة ٥١

ظروف العمل  
تنبأ لأسرى الحرب الظروف الملائمة للعمل، وبخاصة فيما يتعلق بالإقامة والغذاء والملبس والتجهيزات؛ ويجب ألا تقل هذه الظروف ملائمة عما هو متاح لرعايا الدولة الحائزة المستخدمين في عمل مماثل؛ ويجب أيضاً أخذ الظروف المناخية في الاعتبار.

على الدولة الحائزة التي تشغل أسرى الحرب أن تتأكد من تطبيق التشريع الوطني المتعلق بحماية العمل، وكذلك على الأخص تعليمات سلامة العمال في المناطق التي يعمل فيها الأسرى.

يجب أن يحصل أسرى الحرب على التدريب اللازم لعملهم، وأن يزودوا بوسائل وقاية مناسبة للعمل الذي يكلفون به وبمماثلة لما يوفر لرعايا الدولة الحائزة. ومع مراعاة أحكام المادة ٥٢، يجوز أن يتعرض أسرى الحرب للأخطار العادية التي يتعرض لها هؤلاء العمال المدنيين.

لا يجوز بأي حال زيادة صعوبة ظروف العمل عن طريق اتخاذ تدابير قاسية.

#### المادة ٥٢

الأعمال الخطرة أو المهينة  
لا يجوز تشغيل أي أسير حرب في عمل غير صحي أو خطير ما لم يتطوع للقيام به.

ولا يكلف أي أسير حرب يعمل يمكن اعتباره مهيناً لأفراد قوات الدولة الحائزة.

تعتبر إزالة الألغام وغيرها من النياط المماثلة من الأعمال الخطرة.

#### المادة ٥٣

يجب ألا تكون مدة العمل اليومي، بما فيها وقت الذهاب والإياب، مفرطة الطول. ويجب ألا تتجاوز بأي حال المدة المسموح بها بالنسبة للعمال المدنيين في المنطقة من رعايا الدولة الحائزة الذين يؤدون العمل نفسه.

ويجب منح أسرى الحرب راحة لا تقل عن ساعة في منتصف العمل اليومي؛ وتكون الراحة مماثلة لما يمنح لعمال الدولة الحائزة إذا كانت هذه الراحة لمدة أطول. ومنحون، علاوة على ذلك، راحة مدتها أربع وعشرون ساعة متصلة كل أسبوع، ويفضل أن يكون ذلك يوم الأحد أو اليوم المقرر للراحة في دولة منشعهم. وفضلاً عن ذلك، يمنح الأسير الذي عمل لمدة سنة راحة مدتها ثمانية أيام متصلة يدفع له خلالها أجر العمل.

وفي حالة تطبيق طرائق من قبيل العمل بالقطعة، فإنه يجب ألا تترتب عليها مغالاة في زيادة مدة العمل.

#### المادة ٥٤

يحدد أجور عمل أسرى الحرب طبقاً لأحكام المادة ٦٢ من هذه الاتفاقية. أجر العمل، الحوادث والأمراض المهنية  
يجب أن يحصل أسرى الحرب الذين يقعون ضحايا إصابات عمل أو يصابون بمرض أثناء العمل أو بسببه على الرعاية التي تتطلبها حالتهم. ومن ناحية أخرى، يتعين على الدولة الحائزة أن تعطيهم شهادة طبية تثبتهم من المطالبة بحقوقهم لدى الدولة التي يتبعونها، وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب على النحو الوارد في المادة ١٢٣.

#### المادة ٥٥

يجري فحص طبي لأسرى الحرب للتحقق من قدرتهم على العمل بصفة دورية، وعلى الأقل مرة كل شهر. وتراعى بصفة خاصة في الفحص الطبي طبيعة العمل الذي يكلف به أسرى الحرب.

إذا اعتبر أحد الأسرى أنه غير قادر على العمل، سمح له بعرض نفسه على السلطات الطبية لمعسكره؛ وللطباء أن يوصوا بإعفاء الأسرى الذين يرون أنهم غير قادرين على العمل.

هكذا من الأصل

## المادة ٥٦

فصائل العمل يكون نظام فصائل العمل مائلاً لنظام معسكرات أسرى الحرب.

وتظل كل فصيلة عمل تحت إشراف أحد معسكرات أسرى الحرب وتتبعه إدارياً. وتكون السلطات العسكرية مسؤولة مع قائد المعسكر، تحت إشراف حكومتهم، عن مراعاة أحكام هذه الاتفاقية في فصائل العمل.

وعلى قائد المعسكر أن يحتفظ بسجل واف لفصائل العمل التابعة لمعسكره، وأن يطلع عليه مندوبي الدولة الحامية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من الوكالات التي تساعد أسرى الحرب، عند زيارتهم للمعسكر.

## المادة ٥٧

يجب ألا تقل معاملة الأسرى الذين يعملون لحساب أشخاص، حتى لو كان هؤلاء الأشخاص مسؤولين عن المحافظة عليهم وحمايتهم، عن المعاملة التي تقتضيها هذه الاتفاقية، وتقع على الدولة الحائزة والسلطات العسكرية وقائد المعسكر الذي يتبعه الأسرى، المسؤولية الكاملة عن المحافظة على هؤلاء الأسرى ورعايتهم ومعاملتهم ودفع أجور عملهم.

وهؤلاء الأسرى الحق في أن يبقوا على اتصال بممثلي الأسرى في المعسكرات التي يتبعونها.

القسم الرابع  
موارد أسرى الحرب المالية

## المادة ٥٨

للدولة الحائزة أن تحدد عند بدء الأعمال العدائية، وإلى أن يتم اتفاق في هذا الشأن مع الدولة الحامية، الحد الأقصى من المبالغ النقدية أو ما شابهها مما يمكن للأسرى أن يحتفظوا به في حوزتهم. ويوضع أي مبلغ يزيد على هذا الحد كان في حوزتهم وتم سحبه منهم، في حساب خاص بهم مع أي

الموارد النقدية

مبالغ أخرى يودعونها، ولا تحول هذه المبالغ إلى أية عملة أخرى إلا بموافقتهم.

عندما يسمح للأسرى بعمل مشتريات أو بتلقي خدمات من خارج المعسكر مقابل مدفوعات نقدية، يكون الدفع بواسطة الأسير نفسه أو إدارة المعسكر التي تقيد المدفوعات على حساب الأسير المعني. وتضع الدولة الحائزة التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

## المادة ٥٩

تودع المبالغ النقدية التي تكون قد سحبت من أسرى الحرب عند أسرهم بالمبالغ التي تسحب بمقتضى المادة ١٨ وتكون من نفس عملة الدولة الحائزة، في حساب كل منهم وفقاً لأحكام المادة ٦٤ من هذا القسم.

وتضاف إلى هذا الحساب أيضاً أي مبالغ بعملة الدولة الحائزة ناتجة من تحويل أي مبالغ من عملات أخرى تكون قد سحبت من أسرى الحرب آنذاك.

## المادة ٦٠

تصرف الدولة الحائزة لجميع أسرى الحرب مقدمات شهرية من رواتبهم تحدد قيمتها بتحويل المبالغ التالية إلى عملة هذه الدولة:

- الفتة الأولى: أسرى الحرب دون رتبة رقيب: ثمانية فرنكات سويسرية؛ الرقباء وسائر صف الضباط، أو الأسرى من الرتب المناظرة: اثني عشر فرنكاً سويسرياً؛
- الفتة الثالثة: الضباط حتى رتبة نقيب، أو الأسرى من الرتب المناظرة: خمسين فرنكاً سويسرياً؛
- الفتة الرابعة: المقدمون أو القباط، أو العقدا، أو الأسرى من الرتب المناظرة: ستين فرنكاً سويسرياً؛
- الفتة الخامسة: القادة من رتبة عقيد فما فوق، أو الأسرى من الرتب المناظرة: خمسة وسبعين فرنكاً سويسرياً.

هكذا من الأصل

على أنه يمكن لأطراف النزاع المعنية أن تعدل بموجب اتفاقات خاصة قيمة مقدمات الرواتب التي تدفع لأسرى الحرب من مختلف الفئات المبينة أعلاه.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه تتجاوز إلى حد كبير الرواتب التي تدفع لأفراد قوات الدولة الحائزة، أو لأي سبب آخر تزهق الدولة الحائزة بشدة، ففي هذه الحالة، وفي انتظار التوصل إلى اتفاق خاص مع الدولة التي ينتمي إليها الأسرى لتعديل هذه المبالغ، فإن الدولة الحائزة:

(أ) تلتزم بمواصلة إضافة المبالغ المبينة في الفقرة الأولى أعلاه إلى حسابات الأسرى؛

(ب) تستطيع بصفة مؤقتة أن تحدد قيمة معقولة للمبالغ التي تصرف من مقدمات الرواتب لأسرى الحرب لنفقاتهم الخاصة، على ألا تقل هذه المبالغ مطلقاً فيما يخص بالغة الأولى عن المبالغ التي تصرفها الدولة الحائزة لأفراد قواتها المسلحة.

وتبلغ أسباب التحديد للدولة الحامية دون إبطاء.

#### المادة ٦١

تقبل الدولة الحائزة توزيع المبالغ التي قد تقدمها الدولة التي يتبعها الأسرى على هؤلاء الأسرى كرواتب إضافية لهم، شريطة أن تكون المبالغ التي تدفع لكل أسير من أسرى الفئة الواحدة متساوية، وأن يتم الصرف لجميع الأسرى التابعين لتلك الدولة في هذه الفئة، وأن تودع المبالغ في حساباتهم الخاصة في أقرب وقت ممكن طبقاً لأحكام المادة ٦٤. ولا تعفي هذه الرواتب الإضافية الدولة الحائزة من أي التزام تقضي به هذه الاتفاقية.

#### المادة ٦٢

يجوز العمل بحصول أسرى الحرب من السلطات الحائزة مباشرة على أجر مناسب عن عملهم، تحدد السلطات المذكورة معدله، على ألا يقل بأي حال عن ربع فرنك سويسري عن يوم العمل الكامل. وعلى الدولة الحائزة أن تبلغ

الأسرى وللدولة التي يتبعونها عن طريق الدولة الحامية معدل الأجر اليومي الذي تحدده.

وتدفع السلطات الحائزة كذلك أجراً لأسرى الحرب المعينين بصفة مستديمة لأداء وظائف أو أعمال حرفية تتصل بإدارة المعسكرات أو ترتيبها أو صيانتها، وكذلك للأسرى الذين يطلب منهم القيام بوظائف روحية أو طبية لمصلحة زملائهم.

يخصم الأجر الذي يتقاضاه ممثل الأسرى ومساعدوه، ومستشاروه إن وجدوا، من الرصيد الناتج من أرباح المصنف (الكتين)، ويحدد ممثل الأسرى معدل هذه الأجور ويعتمدها قائد المعسكر. وإذا لم يكن هناك مثل هذا الرصيد، فإن السلطات الحائزة تصرف أجراً مناسباً لهؤلاء الأسرى.

#### المادة ٦٣

يسمح لأسرى الحرب بتلقي المبالغ النقدية التي ترسل لهم أفراداً أو جماعات. تحویل الأموال

ويكون تحت تصرف كل أسير رصيد حسابه الدائن المنصوص عنه في المادة التالية في الحدود التي تعينها الدولة الحائزة التي تدفع المبالغ المطلوبة. ويسمح لأسرى الحرب أيضاً بسداد مدفوعات في الخارج، مع مراعاة القيود المالية أو النقدية التي تراها ضرورية. وفي هذه الحالة، تمنح الدولة الحائزة أولوية خاصة للمدفوعات التي يرسلها الأسرى إلى الأشخاص الذين يعولونهم.

وعلى أي حال، يمكن لأسرى الحرب، إذا وافقت الدولة التي يتبعونها على ذلك، أن يرسلوا مدفوعات إلى بلدانهم طبقاً للإجراء التالي: ترسل الدولة الحائزة إلى الدولة المذكورة عن طريق الدولة الحامية إخطاراً يتضمن جميع التفاصيل اللازمة عن مرسل المبلغ والمستفيد منه، وكذلك قيمة المبلغ الذي يدفع مقدراً بعملة الدولة الحائزة. ويوقع الأسير المعني هذا الإخطار ثم يصدق عليه قائد المعسكر. وتخصم الدولة الحائزة قيمة المبلغ من حساب

مكرر من الأصل

الأسرى، وتضاف المبالغ المخصومة على هذا النحو بمعرفتها لحساب الدولة التي يتبعها الأسرى.

ولتطبيق الأحكام المتقدمة، يمكن للدولة الحائزة أن تستأنس بنموذج اللائحة الوارد في الملحق الخامس بهذه الاتفاقية.

#### المادة ٦٤

حساب الأسرى تحفظ الدولة الحائزة بحساب لكل أسير تسجل به البيانات التالية على الأقل:

- (١) المبالغ المستحقة للأسير أو التي تصرف له كمقدمات من راتبه أو أجره عمل أو بأي صفة أخرى؛ المبالغ التي تسحب من الأسير بعملة الدولة الحائزة؛ المبالغ التي تسحب من الأسير وتحوّل بناء على طلبه إلى عملة الدولة المذكورة؛
- (٢) المبالغ التي تصرف للأسير نقداً أو بأي شكل آخر مماثل، والمبالغ التي تدفع نيابة عنه وبناء على طلبه؛ المبالغ المحولة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة السابقة.

#### المادة ٦٥

كل بند يدرج في حساب الأسير يصير التوقيع عليه من قبل الأسير أو ممثل الأسير الذي ينوب عنه.

تقدم لأسرى الحرب في كل وقت تسهيلات معقولة للاطلاع على حساباتهم والحصول على صور منها؛ ويمكن أيضاً لممثلي الدولة الحامية أن يتحققوا من الحسابات عند زيارتهم للمعسكر.

عند نقل أسرى الحرب من معسكر إلى آخر، تنقل إليه حساباتهم الشخصية. وفي حالة النقل من دولة حائزة إلى دولة أخرى، تنقل إليها المبالغ التي تكون في حوزتهم بغير عملة الدولة الحائزة؛ وتعطى لهم شهادة بأي مبالغ أخرى تكون باقية في حساباتهم.

ولأطراف النزاع المعنية أن تتفق على أن يوالي كل منها الطرف الآخر عن طريق الدولة الحامية وعلى قررات محددة بكشوف حسابات أسرى الحرب.

#### المادة ٦٦

عند انتهاء الأسر بالإفراج عن الأسير أو إعادته إلى وطنه، تسلمه الدولة الحائزة بياناً موقعاً من ضابط مختص يوضح فيه الرصيد الدائن المستحق له في نهاية أسره. ومن ناحية أخرى، ترسل الدولة الحائزة إلى الحكومة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية كشوفاً توضح فيها جميع البيانات عن الأسرى الذين انتهى أسرهم بالإعادة إلى الوطن، أو الإفراج، أو الحرب، أو الوفاة، أو بأي شكل آخر، وتبين بصورة خاصة الأرصدة الدائنة في حساباتهم. ويصدق على كل صفحة من هذه الكشوف بمثل مفوض من الدولة الحامية.

وللدول المعنية أن تعدل بموجب اتفاق خاص كل الأحكام المنصوص عنها أعلاه أو جزءاً منها.

تكون الدولة التي يتبعها أسير الحرب مسؤولة عن الاهتمام بأن تسوي معه الرصيد الدائن المستحق له لدى الدولة الحائزة في نهاية مدة أسره.

#### المادة ٦٧

تعتبر مقدمات الرواتب التي تصرف لأسرى الحرب طبقاً للمادة ٦٥ كأنها مدفوعة بالنيابة عن الدولة التي يتبعها الأسرى. وتكون هذه المقدمات وكذلك جميع المدفوعات التي قامت تلك الدولة بسدادها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣، والمادة ٦٨، موضوع ترتيبات بين الدول المعنية عند انتهاء الأعمال العدائية.

#### المادة ٦٨

تقدم طلبات الأسرى للتعويض عن الإصابات أو عن أي عجز آخر ناتج من العمل إلى الدولة التي يتبعها الأسرى عن طريق الدولة الحامية. ووفقاً لأحكام المادة ٥٤، تسلم الدولة الحائزة في جميع الحالات لأسرى الحرب شهادة توضح طبيعة الإصابة أو العجز، والظروف التي حدث فيها، والمعلومات المتعلقة بما قدم له من رعاية طبية أو علاج بالمستشفى. ويوقع

هكذا من الأصل



على هذه الشهادة ضابط مسؤول من الدولة الحاجزة ويصدق على المعلومات الطبية فيها من قبل أحد أطباء الخدمات الطبية.

وتحيل الدولة الحاجزة أيضاً إلى الدولة التي يتبعها أسرى الحرب أي طلبات تعويض مقدمة من الأسرى بشأن المهمات الشخصية أو النقود أو الأشياء القيمة التي تكون الدولة الحاجزة قد سحبتها منه طبقاً لأحكام المادة ١٨ ولم تردها إليه عند إعادته إلى الوطن، وكذلك أي طلبات تعويض تتعلق بفقد متعلقات يعزوه الأسير إلى خطأ من جانب الدولة الحاجزة أو أحد موظفيها. إلا أن الدولة الحاجزة تتحمل نفقات تعويض أسرى الحرب عن أي متعلقات شخصية من هذا النوع تكون مطلوبة لاستعمال أسرى الحرب أثناء وجودهم في الأسر. وفي جميع الحالات، تسلم الدولة الحاجزة للأسير شهادة يوقعها ضابط مسؤول وتوضح بها جميع المعلومات اللازمة عن أسباب عدم رد المتعلقات أو المبالغ أو الأشياء القيمة إليه. وترسل صورة من هذه الشهادة إلى الدولة التي يتبعها الأسير عن طريق الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها بالمادة ١٢٣.

### القسم الخامس علاقات أسرى الحرب مع الخارج

#### المادة ٦٩

على الدولة الحاجزة أن تقوم فور وقوع أسرى في قبضتها بإبلاغهم وإبلاغ الدول التي يتبعونها من خلال الدولة الحامية بالتدابير التي تتخذ لتنفيذ أحكام هذا القسم. وعليها أن تبلغ الأطراف المعنية بالمثل بأي تعديلات تستجد على هذه التدابير.

#### المادة ٧٠

يسمح لكل أسير حرب، بمجرد وقوعه في الأسر أو خلال مدة لا تزيد على أسبوع واحد من تاريخ وصوله إلى المعسكر، حتى لو كان هذا المعسكر

الإبلاغ عن التدابير  
للمصلحة

بطاقة الأسر

انتقالياً، وكذلك في حالة مرض الأسير، أو نقله إلى مستشفى، أو إلى معسكر آخر، بأن يرسل مباشرة إلى عائلته من جهة، وإلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها بالمادة ١٢٣، من جهة أخرى، بطاقة مماثلة بقدر الإمكان للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية، لإبلاغها بوقوعه في الأسر وبعنونه وحالته الصحية. وترسل هذه البطاقات بأسرع ما يمكن ولا يجوز تأخيرها بأي حال.

#### المادة ٧١

يسمح لأسرى الحرب بإرسال واستلام الرسائل والبطاقات. وإذا رأت الدولة الحاجزة ضرورة تحديد هذه المراسلات، فإنه يتعين عليها السماح على الأقل بإرسال رسالتين وأربع بطاقات كل شهر، وتكون مماثلة بقدر الإمكان للنماذج الملحقة بهذه الاتفاقية، ولا تحتسب فيها بطاقات الأسر المنصوص عنها في المادة ٧٠. ولا تفرض قيود أخرى ما لم تقتنع الدولة الحامية بأن ذلك في مصلحة الأسرى أنفسهم بسبب عدم استطاعة الدولة الحاجزة تدبير العدد الكافي من المترجمين الأكفاء للقيام بمهمة المراقبة البريدية اللازمة. وفي حالة ضرورة فرض قيود على الرسائل التي ترسل إلى الأسرى، فإن هذا القرار لا يصدر إلا من الدولة التي يتبعها الأسرى، ربما بناء على طلب الدولة الحاجزة. وترسل هذه الرسائل والبطاقات بأسرع طريقة متاحة للدولة الحاجزة؛ ولا يجوز تأخيرها أو حجزها لدواعٍ تأديبية.

يسمح لأسرى الحرب الذين لم تصلهم أخبار عائلاتهم من مدة طويلة، والذين لا يمكنهم تلقي أخبار من ذويهم أو إرسال أخبار لهم بالبريد العادي، وكذلك الذين يعدلون عن ذويهم بمسافات هائلة، بإرسال برقيات مختصم أجورها من حساباتهم لدى الدولة الحاجزة أو تدفع بالنقدية التي تحت تصرفهم. وللأسرى أن يفيدوا من هذا الإجراء كذلك في الحالات العاجلة. وكقاعدة عامة، تحرر مراسلات الأسرى بلغتهم الوطنية. ولأطراف النزاع أن تسمح بالمراسلة بلغات أخرى.

يجب أن تختم أكياس بريد الأسرى بعناية، وتلصق عليها بطاقة تبين محتوياتها بوضوح، وتكتب عليها عناوين مكاتب البريد المرسل إليها.

هكذا من الأصل

## المادة ٧٢

طرد الإغاة  
أولاً. مبادئ عامة

يسمح لأسرى الحرب بأن يتلقوا بالبريد أو بأي طريقة أخرى طروداً فردية أو جماعية تحتوي على الأخص مواد غذائية أو ملابس أو أدوية أو لوازم لتلبية احتياجاتهم الدينية أو الدراسية أو الترفيهية، بما في ذلك الكتب والمستلزمات الدينية، والمواد العلمية، وأوراق الامتحانات، والآلات الموسيقية، والأدوات الرياضية، والمواد التي تتيح للأسرى مواصلة الدراسة أو ممارسة نشاط فني.

ولا تخلي هذه الطرود الدولة الحاجزة من الالتزامات التي تقع عليها بموجب هذه الاتفاقية.

والقيود الوحيدة التي يمكن فرضها على هذه الطرود هي التي تقترحها الدولة الحامية في مصلحة أسرى الحرب أنفسهم، أو التي تقترحها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعاون الأسرى فيما يتعلق بشحناتها الخاصة بسبب الضغوط الاستثنائية على وسائل النقل والمواصلات.

وتكون الأساليب المتعلقة بإرسال الطرود الفردية أو الجماعية، إذا اقتضى الأمر، موضع اتفاقات خاصة بين الدول المعنية لا يجوز أن يترتب عليها في أي حال تأخير توزيع طرود الإغاة على أسرى الحرب. ولا يجوز إرسال الكتب ضمن طرود الأغذية والملابس؛ وترسل المعونات الطبية عموماً في طرود جماعية.

## المادة ٧٣

ثانياً. الإغاة الجماعية

في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المعنية بشأن الأساليب المتعلقة باستلام وتوزيع طرود الإغاة الجماعية، تطبق لائحة الإغاة الجماعية الملحقة بهذه الاتفاقية.

ولا يجوز أن تقيد الاتفاقات الخاصة المشار إليها أعلاه بأي حال حق ممثلي الأسرى في الاستيلاء على طرود الإغاة الجماعية المرسلة لأسرى الحرب، والقيام بتوزيعها أو التصرف فيها لمصلحة الأسرى.

كما لا يجوز أن تقيد هذه الاتفاقات حق ممثلي الدولة الحامية، أو ممثلي اللجنة

الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعاون الأسرى وتكون مسؤولة عن نقل الطرود الجماعية، في الإشراف على توزيعها على الأشخاص المرسلة إليهم.

## المادة ٧٤

تفنى جميع طرود الإغاة المرسلة إلى أسرى الحرب من كافة رسوم الاستيراد والإعفاء من رسوم الجمارك وسائر الرسوم الأخرى.

وتفنى المراسلات وطرود الإغاة والتحويلات النقدية المرسلة إلى أسرى الحرب أو بواسطة، بطريق البريد، سواء مباشرة أو عن طريق مكاتب الاستعلامات المنصوص عنها في المادة ١٢٢، والوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها في المادة ١٢٣، من جميع رسوم البريد، سواء في البلدان الصادرة منها والمرسلة إليها، أو في البلدان المتوسطة.

وفي حالة عدم إمكان إرسال طرود الإغاة الموجهة إلى أسرى الحرب بطريق البريد، بسبب وزنها أو لأي سبب آخر، تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف نقلها في جميع الأراضي التي تخضع لسيطرتها. وتتحمل الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية مصاريف النقل، كل في أراضيها.

في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة بين الدول المعنية، يتحمل المرسل أي مصاريف تنشأ من نقل هذه الطرود ولا تشملها الإعفاءات المبينة أعلاه.

تعمل الأطراف السامية المتعاقدة على خفض رسوم البرقيات التي يرسلها أسرى الحرب أو توجه إليهم بقدر الإمكان.

## المادة ٧٥

عندما تحول العمليات الحربية دون اصطلاح الدول المعنية بمسؤوليتها إزاء تأمين نقل الطرود المشار إليها في المواد ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٧، يمكن أن تتكفل الدول الحامية المعنية، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة أخرى تعتمد أطراف النزاع، بتأمين نقل هذه الطرود بوسائل النقل المناسبة (السكك الحديدية، أو الشاحنات، أو السفن، أو الطائرات، الخ).

هكذا من العمل

ولهذا الغرض، تعمل الأطراف السامية المتعاقدة على تزويدها بهذه الوسائل وتسمح بمرورها، وخصوصاً بمنحها تصاريح المرور اللازمة.

ويجوز استخدام هذه الوسائل في نقل:

(أ) المراسلات، والكشوف، والتقارير المتبادلة بين الوكالة المركزية للاستعلامات المنصوص عنها في المادة ١٢٣ والمكاتب الوطنية المنصوص عنها في المادة ١٢٢؛

(ب) المراسلات والتقارير المتعلقة بأسرى الحرب التي تتبادلها الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر الهيئات الأخرى التي تعاون الأسرى، سواء مع مندوبيها أو مع أطراف النزاع.

ولا تقيد هذه الأحكام بأي حال حق أي طرف في النزاع في تنظيم وسائل نقل أخرى إذا كان يفضل ذلك، وفي منح تصاريح المرور لوسائل النقل هذه بالشروط التي يمكن الاتفاق عليها.

في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة، فإن المصاريف المترتبة على استخدام هذه الوسائل تقسم بالتناسب بين أطراف النزاع التي ينتفع رعاياها بها.

#### المادة ٧٦

تجرى المراقبة البريدية على المراسلات الموجهة إلى أسرى الحرب أو المرسلة منهم بأسرع ما يمكن. ولا يقوم بهذه المراقبة سوى الدول المرسلة أو الدول المستلمة بواقع مرة واحدة بواسطة كل منهما.

لا يجري فحص الطرود المرسلة لأسرى الحرب في ظروف تعرض محتوياتها من المواد الغفائية للتلغ؛ ويجري الفحص في حضور المرسل إليه أو زميل له مفوض منه على النحو الواجب إلا في حالات المخرجات المكتوبة أو المطبوعات. ولا يجوز تأخير تسليم الطرود الفردية أو الجماعية للأسرى بحجة صعوبات المراقبة.

أي حظر بشأن المراسلات تفرضه أطراف النزاع لأسباب حرية أو سياسية لا يكون إلا بصفة وقفية ولأقصى مدة ممكنة.

المراقبة البريدية  
وفحص الطرود

#### المادة ٧٧

تقدم الدول الحائزة جميع التسهيلات لنقل المستندات أو الأوراق أو الوثائق إعداد ونقل للمستندات القانونية الموجهة إلى أسرى الحرب أو المرسلة منهم وعلى الأخص رسائل التوكيل أو الوصايا، وذلك عن طريق الدولة الحامية أو الوكالة المركزية لأسرى الحرب المنصوص عنها في المادة ١٢٣.

وفي جميع الحالات، تسهل الدول الحائزة لأسرى الحرب إعداد هذه المستندات؛ وتسمح لهم على الأخص باستشارة محام، وتتخذ التدابير اللازمة للتصديق على توقيعهم.

### القسم السادس علاقات أسرى الحرب مع السلطات

#### الفصل الأول شكاوى أسرى الحرب بشأن نظام الأسر

#### المادة ٧٨

لأسرى الحرب الحق في أن يقدموا للسلطات العسكرية التي يوجدون تحت سلطتها مطالبهم فيما يتعلق بأحوال الأسر الذي يلضعون له.

ولهم أيضاً حق مطلق في توجيه مطالبهم إلى ممثل الدول الحامية، إما من خلال ممثل الأسرى أو مباشرة إذا رأوا ضرورة لذلك، بقصد توجيه نظرهم إلى النقاط التي تكون محلاً لشكاوهم بشأن نظام الأسر.

ولا يوضع حد لهذه المطالب والشكاوى ولا تعتبر جزءاً من الحصص المبينة في المادة ٧١. ويجب تحويلها فوراً. ولا توقع عنها أية عقوبة حتى إذا اتضح أنها بلا أساس.

الشكاوى  
والمطالب

هكذا عين الأصل

ولممثل الأسرى أن يرسلوا إلى ممثل الدول الحامية تقارير دورية عن الحالة في المعسكرات واحتياجات أسرى الحرب.

### الفصل الثاني

#### ممثلو أسرى الحرب

##### المادة ٧٩

في كل مكان يوجد به أسرى حرب، فيما عدا الأماكن التي يوجد بها ضباط، ينتخب الأسرى بحرية وبالاتراع السري، كل ستة شهور وكذلك في حالة حدوث شواغر، ممثلاً لهم يعهد إليه تمثيلهم أمام السلطات العسكرية والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأية هيئة أخرى تعاونهم. ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الممثلين.

وفي معسكرات الضباط ومن في حكمهم أو في المعسكرات المختلطة، يعتبر أقدم ضابط من بين أسرى الحرب ممثلاً للأسرى. ويعاونه في معسكرات الضباط واحد أو أكثر من المستشارين الذين يختارهم الضباط؛ وفي المعسكرات المختلطة، يتم اختيار المساعدين من بين الأسرى غير الضباط ويتخون بواسطتهم.

في معسكرات العمل الخاصة بأسرى الحرب، يوضع ضباط أسرى من الجنسية ذاتها للقيام بمهام إدارة المعسكر التي تقع على عاتق الأسرى. ومن ناحية أخرى، يجوز انتخاب هؤلاء الضباط كممثلين للأسرى على النحو الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة. وفي هذه الحالة، يتم اختيار مساعدي ممثل الأسرى من بين أسرى الحرب غير الضباط.

تعتمد الدولة الحائزة أي ممثل يتم انتخابه قبل أن يكون له الحق في مباشرة واجباته. فإذا رفضت الدولة الحائزة اعتماد أسير حرب انتخبه زملاؤه الأسرى، وجب عليها إبلاغ الدولة الحامية بأسباب هذه الرفض.

وفي جميع الحالات، يجب أن يكون لممثل الأسرى نفس جنسية ولغة

وعادات أسرى الحرب الذين يمثلهم. وعلى ذلك، فإن أسرى الحرب الموزعين على أقسام مختلفة من المعسكر بحسب الجنسية أو اللغة أو العادات، يكون لهم في كل قسم ممثلهم الخاص بهم، وفقاً لأحكام الفقرات المتقدمة.

##### المادة ٨٠

يتعين على ممثل الأسرى أن يعملوا على تحسين حالة أسرى الحرب البدنية المهام والمعنوية والذهنية.

وعلى الأخص، عندما يقرر الأسرى وضع نظام فيما بينهم للمساعدة المتبادلة، يتعين أن يكون التنظيم من اختصاص ممثل الأسرى، بالإضافة إلى المهام الخاصة المعهود بها إليه بمقتضى الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

لا يكون ممثلو الأسرى مسؤولين، مجرد قيامهم بمهامهم، عن المخالفات التي يقرنها أسرى الحرب.

##### المادة ٨١

لا يجوز إلزام ممثل الأسرى بالقيام بأي عمل آخر، إذا كان من شأن ذلك الامتيازات أن يزيد من صعوبة أداء وظيفتهم.

يجوز لممثل الأسرى أن يعينوا لهم مساعدين من بين الأسرى حسب حاجتهم. وتمنح لهم كل التسهيلات المادية، وعلى الأخص بعض الحرية في الانتقال، بقدر ما يلزم لتأدية مهامهم (التفتيش على فصائل العمل، استلام ظروف الإغاثة، الخ.).

يسمح لممثل الأسرى بزيارة المباني التي يحتقل فيها أسرى الحرب الذين يحق لهم التشاور بحرية مع ممثلهم.

تمنح بالمثل جميع التسهيلات لممثل الأسرى بشأن مراسلاتهم البريدية والتبرقية مع السلطات الحائزة والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومندوزيبها، ومع اللجان الطبية المختلطة، وكذلك مع الهيئات التي تعاون أسرى الحرب. وتقدم لممثل الأسرى في فصائل العمل التسهيلات

هكذا في العمل



ذاتها بشأن مراسلاتهم مع ممثل الأسرى في المعسكر الرئيسي. ولا يوضع حد لهذه المراسلات، ولا تعتبر جزءاً من الحصنة المبينة في المادة ٧١.

لا يجوز نقل أي ممثل للأسرى إلا بعد مهلة معقولة يطلع خليفته خلالها على سير الأعمال.

في حالة الإغفاء من المهام، تبلغ دوافعه للدولة الحامية.

### الفصل الثالث

#### العقوبات الجنائية والتأديبية

##### أولاً - أحكام عامة

#### المادة ٨٢

يخضع أسرى الحرب للقوانين واللوائح والأوامر السارية في القوات المسلحة بالدولة الحائزة. وللدولة الحائزة أن تتخذ إجراءات قضائية أو تأديبية إزاء أي أسير حرب يقترب مخالفة هذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر. على أنه لا يسمح بأية ملاحقة قضائية أو عقوبة تخالف أحكام هذا الفصل.

إذا نص أي من قوانين أو لوائح أو أوامر الدولة الحائزة على المعاقبة عن عمل ما إذا اقرفته أسير الحرب بينما لا يعاقب عليه إذا اقرفته أحد أفراد قواتها المسلحة، وجب ألا يترتب على مثل هذا العمل إلا عقوبة تأديبية.

#### المادة ٨٣

عند البت فيما إذا كانت تتخذ إجراءات قضائية أو إجراءات تأديبية إزاء مخالفة اقرفها أسير حرب، يتعين على الدولة الحائزة التأكد من أن السلطات المختصة تراعي في تقديرها أكبر قدر من التسامح وتطبق الإجراءات التأديبية دون القضاية كلما كان ذلك ممكناً.

الاختيار بين الإجراءات القضائية والتأديبية

#### المادة ٨٤

عاصمة أسير الحرب من اختصاص المحاكم العسكرية وحدها، ما لم تسمح الحاكم تشريعات الدولة الحائزة صراحة للمحاكم المدنية بمحاكمة أي من أفراد قوات الدولة الحائزة عن المخالفة نفسها التي يلاحق أسير الحرب قضائياً بسببها.

ولا يحاكم أسير الحرب بأي حال بواسطة محكمة أيًا كان نوعها إذا لم تتوفر فيها الضمانات الأساسية المتعارف عليها عموماً من حيث الاستقلال وعدم التحيز، وعلى الأخص إذا لم تكن إجراءاتها تكفل له الحقوق ووسائل الدفاع المنصوص عنها في المادة ١٠٥.

#### المادة ٨٥

يحتفظ أسرى الحرب الذين يحاكمون بمقتضى قوانين الدولة الحائزة عن مخالفات التي تقترب قبل الوقوع في الأسر حتى ولو حكم عليهم.

#### المادة ٨٦

لا يعاقب أسير الحرب إلا مرة واحدة عن الذنب نفسه أو التهمة نفسها. عدم أخذ الشخص مرتين بجريرة واحدة

#### المادة ٨٧

لا يجوز أن يحكم على أسير الحرب بواسطة السلطات العسكرية ومحاكم الدولة الحائزة بأية عقوبات خلاف العقوبات المقررة عن الأفعال ذاتها إذا اقرفها أفراد القوات المسلحة لهذه الدولة.

وعند تحديد العقوبة، يتعين على محاكم أو سلطات الدولة الحائزة أن تراعي، إلى أبعد حد ممكن، أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحائزة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها، وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لطروف خارجة عن إرادته. وللمحاكم والسلطات المذكورة الحرية في تخفيف العقوبة

مكرر من الأصل

المقررة عن المخالفة التي اتهم بها الأسرى، وهي لذلك ليست ملزمة بتطبيق—  
حد أدنى لهذه العقوبة.

تخطر العقوبات الجماعية عن أفعال فردية، والعقوبات البدنية، والحبس في  
مبان لا يدخلها ضوء النهار، وبوجه عام، أي نوع من التعذيب أو القسوة.  
وفضلاً عن ذلك، لا يجوز للدولة الحاجزة حرمان أي أسير حرب من رتبته  
أو منعه من حمل شاراته.

#### المادة ٨٨

تفقد العقوبات لا يجوز إخضاع الضباط وضباط الصف والجنود من أسرى الحرب الذين  
يقضون عقوبة تأديبية أو قضائية لمعاملة أشد من المعاملة التي يخضع لها فيما  
يتعلق بالعقوبة ذاتها أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة من الرتب  
المعادلة.

لا يحكم على أسيرات الحرب بعقوبة أشد، ولا يعاملن أثناء تنفيذ العقوبة  
معاملة أشد مما يطبق فيما يتعلق بالمخالفات المماثلة على النساء اللاتي يتبعن  
القوات المسلحة بالدولة الحاجزة.

ولا يجوز في أي حال أن يحكم على أسيرات الحرب بعقوبة أشد، ولا يعاملن  
أثناء تنفيذ العقوبة معاملة أشد مما يطبق فيما يتعلق بالمخالفات المماثلة على  
الرجال من أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة.

لا يجوز أن تختلف معاملة أسرى الحرب الذين قضوا عقوبات تأديبية أو  
قضائية عن معاملة الأسرى الآخرين.

#### ثانياً - العقوبات التأديبية

##### المادة ٨٩

تكون العقوبات التأديبية التي تطبق على أسرى الحرب كالآتي:  
(١) غرامة لا تتجاوز ٥٠ بالعملة من مقدم الراتب وأجر العمل المنصوص  
عنها في المادتين ٦٠ و ٦٢ خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً؛

اعتبارات عامة  
أولاً. أشكال  
العقاب

(٢) وقف المزايح الممنوحة فوق المعاملة المنصوص عنها بهذه الاتفاقية؛  
(٣) أعمال شاقة لمدة لا تزيد على ساعتين يومياً؛  
(٤) الحبس.

على أن العقوبة المبينة في البند ٣ لا تطبق على الضباط.  
لا يجوز في أي حال أن تكون العقوبات التأديبية بعيدة عن الإنسانية أو  
وحشية أو خطيرة على صحة أسرى الحرب.

#### المادة ٩٠

لا يجوز أن تزيد مدة العقوبة الواحدة مطلقاً على ثلاثين يوماً. في حالة المخالفة ثانياً. مدة العقوبة  
النظامية، تخصص من الحكم الصادر أية مدة قضائها الأسير في الحبس  
الاحتياطي في انتظار المحاكمة أو صدور الحكم.

ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى وهو مدة الثلاثين يوماً المبين أعلاه حتى لو  
كانت هناك عدة أفعال يسأل عنها أسير الحرب وقت تقرير العقوبة، سواء  
كانت هذه الأفعال مرتبطة ببعضها أم لا.

لا تزيد المدة بين النطق بالحكم بعقوبة تأديبية وتنفيذها على شهر واحد.

وفي حالة توقيع عقوبة تأديبية جديدة على أسير الحرب فإنه يجب أن تفصل  
مهلة لا تقل عن ثلاثة أيام بين تنفيذ العقوبتين إذا كانت مدة إحداهما عشرة  
أيام أو أكثر.

#### المادة ٩١

يعتبر هروب أسير الحرب ناجحاً في الحالات التالية:  
(١) إذا لحق بالقوات المسلحة للدولة التي يتبعها أو بقوات دولة متحالفة؛  
(٢) إذا غادر الأراضي الواقعة تحت سلطة الدولة الحاجزة أو دولة حليفة  
لها؛

(٣) إذا انضم إلى سفينة ترفع علم الدولة التي يتبعها، أو علم دولة حليفة  
لها في المياه الإقليمية للدولة الحاجزة، شريطة ألا تكون السفينة  
المذكورة خاضعة لسلطة الدولة الحاجزة.

الهروب  
أولاً. الهروب  
الناجح

هكذا من العمل

أسرى الحرب الذين ينجحون في الهروب بهذه المادة ويقعون في الأسر مرة أخرى لا يعرضون لأية عقوبة بسبب هروبهم السابق.

## المادة ٩٢

أسير الحرب الذي يحاول الهروب ثم يقبض عليه قبل أن ينجح في هروبه بمفهوم المادة ٩١، لا يعرض إلا لعقوبة تأديبية عن هذا الفعل حتى في حالة العودة إلى اقترافه.

يسلم أسير الحرب الذي يعاد القبض عليه إلى السلطة العسكرية المختصة بأسرع ما يمكن.

واستثناء لما جاء بالفقرة الرابعة من المادة ٨٨، يجوز فرض نظام مراقبة خاص على أسرى الحرب الذين عوقبوا بسبب هروب غير ناجح، ولكن شريطة ألا يؤثر هذا النظام على حالتهم الصحية تأثيراً ضاراً، وبحيث يطبق في أحد معسكرات أسرى الحرب، ولا يترتب عليه إلغاء أي ضمانات ممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية.

## المادة ٩٣

لا يجوز اعتبار المهرب أو محاولة الهروب، حتى في حالة التكرار، ظرفاً مشدداً، إذا قدم الأسير للمحاكمة عن مخالفة اقترافها أثناء هروبه أو محاولة هروبه.

ولفياً لأحكام المادة ٨٣، لا تستوجب المخالفات التي يقرتها أسرى الحرب بقصد واحد هو تسهيل هروبهم، والتي لا تنطوي على استعمال أي عنف ضد الأشخاص، سواء كانت مخالفات ضد الملكية العامة، أو السرقة التي لا تستهدف الإثراء، أو تزويد أوراق أو استخدام أوراق مزورة، أو ارتداء ملابس مدنية، إلا عقوبة تأديبية.

لا يعرض أسرى الحرب الذين حاولوا على الهروب أو محاولة الهروب إلا لعقوبة تأديبية.

ثانياً. المهرب غير الناجح

ثالثاً. المخالفات المرتبطة بالحرب

## المادة ٩٤

إذا أعيد القبض على أسير هارب، وجب إبلاغ ذلك إلى الدولة التي يتبعها رابعاً. الإبلاغ عن الكيفية المبينة في المادة ١٢٢، ما دام قد تم الإبلاغ عن هروبه. إعادة القبض على الأسير

## المادة ٩٥

لا يجوز حبس أسرى الحرب المتهمين باقتراح مخالفات نظامية حبساً احتياطياً في انتظار المحاكمة ما لم يكن الإجراء نفسه مطبقاً على أفراد القوات المسلحة للدولة الحاجزة المتهمين باقتراح مخالفات مماثلة أو اقتضت ذلك المصلحة العليا للمحافظة على النظام والضبط والربط في المعسكر.

تخفف مدة الحبس الاحتياطي لأي أسير حرب في حالة المخالفات إلى أدنى حد ولا تتجاوز أربعة عشر يوماً.

تطبق أحكام المادتين ٩٧ و٩٨ من هذا الفصل على أسرى الحرب المحبوسين حبساً احتياطياً لمخالفات نظامية.

## المادة ٩٦

يجب التحقيق فوراً في الوقائع التي تشكل مخالفات ضد النظام.

مع عدم الإخلال باختصاص الحاكم والسلطات العسكرية العليا، لا يجوز أن يصدر العقوبة التأديبية إلا ضابطاً له سلطات تأديبية بوصفه قائداً للمعسكر، أو ضابطاً مسؤولاً يقوم مقامه أو يكون قد فوضه سلطاته التأديبية.

ولا يجوز بأي حال أن تفوض هذه السلطات لأسرى الحرب أو أن يباشرها أحد الأسرى.

قبل النطق بأي عقوبة تأديبية، يبلغ الأسير المتهم بدقة بالانهايات الموجهة إليه، وتعطى له الفرصة لتبرير تصرفه والدفاع عن نفسه. ويسمح له باستدعاء شهود والاستعانة عند الاقتضاء بخدمات مترجم مؤهل. ويبلغ الحكم للأسير المتهم وللممثل الأسرى.

يحتفظ قائد المعسكر بسجل تقيد به العقوبات التأديبية الصادرة، ويخضع هذا السجل للتفتيش من قبل ممثلي الدولة الحامية.

ثانياً. السلطات المختصة بحق الدفاع

هكذا من الأصل

## المادة ٩٧

تنفيذ العقوبات لا ينقل أسرى الحرب بأي حال إلى مؤسسات إصلاحية (سجون، أولاً. الأماكن إصلاحات، لجان، الخ) لتنفيذ عقوبات تأديبية فيها.

يجب أن تستوفي جميع الأماكن التي تنفذ فيها العقوبات التأديبية الاشتراطات الصحية الواردة في المادة ٢٥. وتوفر لأسرى الحرب المعاقين إمكانية المحافظة على نظافتهم طبقاً لأحكام المادة ٢٩.

لا يحتجز الضباط ومن في حكمهم في الأماكن التي يحتجز فيها ضباط الصف والجنود.

تحتجز أسيرات الحرب اللاتي يقضن عقوبة تأديبية في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال، ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء.

## المادة ٩٨

ثانياً. الضمانات الأساسية يبقى أسرى الحرب المحتجزون لقضاء عقوبة تأديبية منتفعين بأحكام هذه الاتفاقية، فيما عدا ما يكون تطبيقه متعلّفاً بسبب الحجز نفسه. على أنه لا يجوز بأي حال حرمانهم من الانتفاع بأحكام المادتين ٧٨ و ١٢٦.

لا يجوز حرمان أسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية من الامتيازات المرتبطة برتبهم.

يسمح لأسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية بالتريض والبقاء في الهواء الطلق ساعتين على الأقل يومياً.

ويسمح لهم بناء على طلبهم بالتقدم للفحص الطبي اليومي، وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، ويتم نقلهم، إذا دعت الحاجة، إلى مستوصف المعسكر أو إلى مستشفى.

ويسمح لهم بالقرأة والكتابة وإرسال وتلقي الرسائل. غير أنه يجوز عدم تسليمهم الطرود والحوالات المالية إلا بعد انتهاء العقوبة؛ ويمهد بها حتى ذلك الحين إلى مثل الأسرى، الذي يسلم الأغذية القابلة للتلف الموجودة بهذه الطرود إلى عيادة المعسكر.

## ثالثاً - الإجراءات القضائية

## المادة ٩٩

لا يجوز محاكمة أو إدانة أي أسير حرب لفعل لا يحظره صراحة قانون الدولة الحاجزة أو القانون الدولي الذي يكون سارياً في وقت اقرار هذا الفعل. أولاً. مبادئ عامة القواعد الأساسية

لا يجوز ممارسة أي ضغط معنوي أو بدني على أسير الحرب لحمله على الاعتراف بالذنب عن الفعل المنسوب إليه.

لا يجوز إدانة أي أسير حرب بدون إعطائه فرصة الدفاع عن نفسه والحصول على مساعدة محام أو مستشار مؤهل.

## المادة ١٠٠

يجب تبليغ أسرى الحرب والدول الحامية في أقرب وقت ممكن بالخالفات ثانياً. عقوبة الإعدام التي تستوجب عقوبة الإعدام طبقاً لقوانين الدولة الحاجزة.

ولا يجوز فيما بعد تقرير عقوبة الإعدام عن أي مخالفة إلا بموافقة الدولة التي يتبعها الأسرى.

لا يجوز إصدار الحكم بالإعدام على أحد أسرى الحرب إلا بعد توجيه نظر المحكمة بصورة خاصة - وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٨٧ - إلى أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحاجزة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها، وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

## المادة ١٠١

إذا صدر حكم بالإعدام على أسير حرب، فإن الحكم لا ينفذ قبل انقضاء ثانياً. العقول في مهلة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ وصول الإخطار المفصل المنصوص تنفيذ عقوبة الإعدام عنه في المادة ١٠٧ إلى الدولة الحامية على العنوان الذي تبينه.

## المادة ١٠٢

لا يعتبر الحكم الصادر على أسير الحرب نافذاً إلا إذا كان صادراً من المحاكم ذاتها وطبقاً للإجراءات ذاتها التي يخضع لها أفراد القوات المسلحة في الدولة الحاجزة، وإلا إذا روعيت كذلك أحكام هذا الفصل. الإجراءات أولاً. شروط صحة الأحكام

هكذا في الأصل



## المادة ١٠٣

تجرى جميع التحقيقات القضائية المتعلقة بأسير الحرب بأسرع ما تسمح به الظروف، وبحيث يحاكم بأسرع ما يمكن. ولا يجوز إبقاء أسير الحرب محبوساً حبساً احتياطياً في انتظار المحاكمة، إلا إذا كان الإجراء نفسه يطبق على أفراد القوات المسلحة في الدولة الحاجزة إزاء المخالفات المماثلة، أو اقتضت ذلك مصلحة الأمن الوطني. ولا يجوز بأي حال أن تزيد مدة هذا الحبس الاحتياطي على ثلاثة أشهر.

تخصم أي مدة يقضيها أسير الحرب في الحبس الاحتياطي من أي حكم يصدر بحبسه، ويؤخذ ذلك في الاعتبار عند تقرير أي عقوبة.

يظل أسير الحرب أثناء حبسهم حبساً احتياطياً يفيدون من أحكام المادتين ٩٧ و ٩٨ من هذا الفصل.

## المادة ١٠٤

في جميع الحالات التي تقرر فيها الدولة الحاجزة اتخاذ إجراءات قضائية ضد أسير حرب، يتعين عليها إخطار الدولة الحامية بذلك بأسرع ما يمكن، وعلى الأقل قبل فتح التحقيق بمدة ثلاثة أسابيع. ولا تبدأ مهلة الثلاثة أسابيع هذه إلا من تاريخ وصول هذا الإخطار إلى الدولة الحامية على العنوان الذي تبينه هذه الأخيرة مسبقاً للدولة الحاجزة.

ويجب أن يتضمن هذا الإخطار المعلومات التالية:

- (١) اسم أسير الحرب بالكامل، ورتبته، ورقمه الشخصي أو المسلسل، وتاريخ ميلاده، ومهنته إذا وجدت؛
- (٢) مكان حجزه أو حبسه؛
- (٣) بيان التهمة أو التهم الموجهة إليه، والأحكام القانونية المنطبقة؛
- (٤) اسم المحكمة التي ستولى المحاكمة، وكذلك التاريخ والمكان المحددين لبداية المحاكمة.

ويبلغ الإخطار نفسه بواسطة الدولة الحاجزة لممثل الأسرى المعني.

ثانياً. الحبس الاحتياطي (خصم مدته من العقوبة الماملة)

ثالثاً. الإخطار عن الإجراءات القضائية

إذا لم يتم عند بدء المحاكمة دليل على وصول الإخطار المشار إليه أعلاه إلى الدولة الحامية وأسير الحرب وممثل الأسرى المعني قبل بدء المحاكمة بثلاثة أسابيع على الأقل، امتنع إجراء المحاكمة ووجب تأجيلها.

## المادة ١٠٥

لأسير الحرب الحق في الحصول على معارضة أحد زملائه الأسرى، والدفاع عنه بواسطة محام مؤهل يختاره، واستدعاء شهود، والاستعانة إذا رأى ذلك ضرورياً بخدمات مترجم مؤهل. وتخطر الدولة الحاجزة بهذه الحقوق قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب.

وفي حالة عدم اختيار الأسير لمحام، يتعين على الدولة الحامية أن توفر له محاماً؛ وتعطى للدولة الحامية فرصة أسبوع على الأقل لهذا الغرض. وبناء على طلب الدولة الحامية، تقدم الدولة الحاجزة لها قائمة بالأشخاص المؤهلين للقيام بالدفاع. وفي حالة عدم اختيار محام بواسطة الأسير أو الدولة الحامية، يتعين على الدولة الحاجزة أن تعين محامياً مؤهلاً للدفاع عن المتهم.

تعطى للمحامي الذي يتولى الدفاع عن أسير الحرب فرصة لا تقل عن أسبوعين قبل بدء المحاكمة وكذلك التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه عن المتهم؛ وله بصفة خاصة أن يزور المتهم بحرية وأن يتحدث معه دون حضور رقيب. وله أن يتحدث مع جميع شهود التبرة، بمن فيهم أسرى الحرب. ويفيد من هذه التسهيلات حتى انتهاء المدة المحددة للاستئناف.

يبلغ أسير الحرب المتهم قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب وبلغة يفهمها بصحيفة الاتهام وكذلك بالمستندات التي تبلغ للمتهم عموماً بمقتضى القوانين السارية بالقوات المسلحة للدولة الحاجزة. ويبلغ الإخطار نفسه بالشروط نفسها إلى محاميه.

لممثل الدولة الحامية الحق في حضور المحاكمة إلا إذا كان لابد أن تجرى في جلسات سرية بصفة استثنائية لمصلحة أمن الدولة؛ وفي هذه الحالة تخطر الدولة الحاجزة الدولة الحامية بذلك الإجراء.

رابعاً. الحقوق ووسائل الدفاع

هكذا من الأصل

## المادة ١٠٦

خامساً. الاستئناف. لكل أسير حرب الحق، بنفس الشروط المنطبقة على أفراد القوات المسلحة بالدولة الحائزة، في استئناف أي حكم يصدر عليه أو رفع دعوى لتقضيه أو التماس إعادة النظر فيه. ويتمتع تعريفه بالكامل بحقوقه في الاستئناف والمهلة المحددة لممارسة هذه الحقوق.

## المادة ١٠٧

سادساً. الإبلاغ عن الأحكام. يبلغ أي حكم يصدر على أي أسير حرب فوراً إلى الدولة الحامية في شكل إخطار موجز يبين فيه أيضاً ما إذا كان للأسير حق في الاستئناف أو رفع نقض أو التماس إعادة النظر في الحكم. ويبلغ هذا الإخطار كذلك لممثل الأسرى المعني. ويبلغ الإخطار أيضاً لأسير الحرب التهم بلغة يفهمها إذا لم يكن الحكم قد صدر في حضوره. كما أن الدولة الحائزة تقوم فوراً بإبلاغ الدولة الحامية بقرار أسير الحرب عن استعمال أو عدم استعمال حقوقه في الاستئناف.

وعلاوة على ذلك، فإنه إذا أصبح الحكم نهائياً، أو كان الحكم الابتدائي يقضى بالإعدام، وجب على الدولة الحائزة أن ترسل إلى الدولة الحامية بأسرع وقت ممكن إخطاراً مفصلاً يتضمن الآتي:

- (١) النص الكامل للحجيات والحكم؛
- (٢) تقريراً مختصراً عن التحقيقات والمرافعات، يبين على الأخص عناصر الاتهام والدفاع؛
- (٣) بياناً، عند الاقتضاء، بالمنشأة التي ستنفذ فيها العقوبة.

وترسل الإخطارات المنصوص عنها في البنود المقدمة إلى الدولة الحامية بالعنوان الذي تيلفه مسبقاً للدولة الحائزة.

## المادة ١٠٨

تنفيذ العقوبات. تقضى العقوبة المحكوم بها على أسير الحرب، بعد أن تصبح واجبة التنفيذ، في المنشآت وفي الظروف ذاتها المنطبقة على أفراد القوات المسلحة بالدولة الحائزة. وفي جميع الأحوال، تكون هذه الظروف متفقة مع المتطلبات الصحية والإنسانية.

توضع الأسيرات اللاتي يحكم عليهن بعقوبات في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال، ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء.

وفي جميع الأحوال، يظل أسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية منتفعين بأحكام المادتين ٧٨ و ١٢٦ من هذه الاتفاقية. وإلى جانب ذلك، يصرح لهم باستلام وإرسال المكاتبات، وتلقي طرد إغاثة واحد على الأقل كل شهر، والتريض بانتظام في الهواء الطلق؛ وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، والمساعدة الروحية التي قد يرغبونها. ويجب أن تكون العقوبات التي توقع عليهم متفقة مع أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٨٧.

## الباب الرابع انتهاء حالة الأسر

### القسم الأول إعادة الأسرى إلى الوطن مباشرة وإيواءهم في بلد محايد

## المادة ١٠٩

مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة، تلتزم أطراف النزاع بصيغ عامة بان تعيد أسرى الحرب المصابين بأمراض خطيرة أو جراح خطيرة إلى أوطانهم بصرف النظر عن العدد أو الرتبة، وذلك بعد أن ينالوا من الرعاية الصحية ما يكتفون من السفر وفقاً للفقرة الأولى من المادة التالية.

تعمل أطراف النزاع طوال مدة الأعمال العدائية، بالتعاون مع الدول المحايدة المعنية، من أجل تنظيم إيواء أسرى الحرب المرضى والجرحى المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة التالية في بلدان محايدة؛ ويجوز لها، علاوة على

هكذا في الأصل

ذلك، عقد اتفاقات ترمي إلى إعادة الأسرى الأصحاء الذين قضوا مدة طويلة في الأسر إلى أوطانهم مباشرة أو حجزهم في بلد محايد.

لا يجوز أن يعاد إلى الوطن ضد إرادته أثناء الأعمال العدائية أي أسير حرب جريح أو مريض مؤهل للإعادة إلى الوطن بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة.

#### المادة ١١٠

يعاد المذكورون أدناه إلى أوطانهم مباشرة:

(١) الجرحى والمرضى المؤوس من شقاتهم، والذين يبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة؛

(٢) الجرحى والمرضى المؤوس من شقاتهم خلال عام طبقاً للتوقعات الطبية، وتتطلب حالتهم العلاج، ويبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة؛

(٣) الجرحى والمرضى الذين تم شفاؤهم ولكن يبدو أن حالتهم العقلية أو البدنية قد انهارت بشدة وبصفة مستديرة.

ويجوز إيواء المذكورين أدناه في بلد محايد:

(١) الجرحى والمرضى الذين ينتظر شفاؤهم خلال عام من تاريخ الجرح أو بداية المرض، إذا كانت معالجتهم في بلد محايد تدعو إلى توقع شفاء أضمن وأسرع؛

(٢) أسرى الحرب الذين تكون صحتهم العقلية أو البدنية، طبقاً للتوقعات الطبية، مهددة بشكل خطير إذا استمر أسرهم، ويمكن أن يمنع إيواؤهم في بلد محايد هذا التهديد.

تحدد بموجب اتفاق يعقد بين الدول المعنية الشروط التي يجب توافرها في أسرى الحرب الذين صار إيواؤهم في بلد محايد لكي يعادوا إلى وطنهم وكذلك وضعهم القانوني. وبوجه عام، يجب أن يعاد إلى الوطن أسرى الحرب الذين صار إيواؤهم في بلد محايد ويتبعون إحدى الفئات التالية: (١) الذين تدهورت حالتهم الصحية بحيث أصبحت تستوفي شروط الإعادة المباشرة إلى الوطن؛

حالات الإعادة إلى الوطن أو الإيواء في بلد محايد

(٢) الذين تظل حالتهم العقلية أو البدنية متدهورة بعد المعالجة.

فإذا لم تعقد اتفاقات خاصة بين أطراف النزاع المعنية لتحديد حالات العجز أو المرض التي تستوجب الإعادة المباشرة إلى الوطن أو الإيواء في بلد محايد، وجبت تسوية هذه الحالات وفقاً للمبادئ الواردة في نموذج الاتفاق المتعلق بإعادة أسرى الحرب الجرحى والمرضى مباشرة إلى الوطن وإيواؤهم في بلد محايد وفي اللائحة المتعلقة باللجان الطبية المختلطة، الملحقين بهذه الاتفاقية.

#### المادة ١١١

تعمل الدولة الحاجزة والدولة التي يتبعها الأسرى ودولة محايدة تتفق عليها هاتان الدولتان، من أجل عقد اتفاقات تمكن من حجز أسرى الحرب في أراضي الدولة المحايدة المذكورة إلى أن تنتهي الأعمال العدائية.

#### المادة ١١٢

عند نشوب الأعمال العدائية، تعين لجان طبية مختلطة لفحص المرضى والجرحى من أسرى الحرب، ولاتخاذ جميع القرارات المناسبة بشأنهم. ويكون تعيين هذه اللجان وتحديد واجباتها واختصاصاتها طبقاً لأحكام اللائحة الملحقة بهذه الاتفاقية.

على أن الأسرى الذين يعتبرون بحسب رأي السلطات الطبية في الدولة الحاجزة جرحى ومرضى ذوي حالات خطيرة بصورة واضحة، يمكن إعادتهم إلى أوطانهم دون الحاجة إلى فحصهم بواسطة لجنة طبية مختلطة.

#### المادة ١١٣

بخلاف الأسرى الذين تعينهم السلطات الطبية بالدولة الحاجزة، يسمح للجرحى والمرضى من أسرى الحرب التابعين لإحدى الفئات التالية بالتقدم للجنة الطبية المختلطة المنصوص عنها بالمادة السابقة لفحصهم: (١) الجرحى والمرضى الذين يقترحهم طبيب مباشر أعماله في المعسكر ويكون من جنسيتهم أو من رعايا دولة طرف في النزاع وحليفة للدولة التي يتبعها الأسرى؛

الأسرى الذين تم فحصهم باللجان الطبية المختلطة

هكذا في الأصل

(٢) الجرحى والمرضى الذين يقترحهم ممثل الأسرى؛  
(٣) الجرحى والمرضى الذين تقترحهم الدولة التي يتبعونها أو منظمة تعترف بها الدولة المذكورة وتعاون الأسرى.

ومع ذلك، يجوز لأسرى الحرب الذين لا يتبعون إحدى الفئات الثلاث المتقدمة أن يتقدموا للجان الطبية المختلطة لفحصهم، ولكنهم لا يفحصون إلا بعد أولئك الذين يتبعون الفئات المذكورة.

يسمح بحضور هذا الفحص للطبيب الذي يكون من جنسية أسرى الحرب المتقدمين للجنة الطبية المختلطة لفحصهم، كما يسمح بذلك لممثل الأسرى المعني.

## المادة ١١٤

لأسرى الحرب الذين يصابون بمواد أن يتفقوا، ما لم تكن الإصابة إرادية، بأحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن أو الإيواء في بلد محايد.

## المادة ١١٥

لا يجوز حجز أسير حرب صدرت ضده عقوبة تأديبية ويكون مؤهلاً لإعادة إلى الوطن أو إيوائه في بلد محايد، بدعوى أنه لم ينفذ عقوبته.

أسرى الحرب الذين تجري محاكمتهم أو تمت إدانتهم قضائياً ويتقرر لهم الحق في إعادتهم إلى وطنهم أو إيوائهم في بلد محايد، يمكنهم الإفادة من هذه التدابير قبل انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة إذا وافقت الدولة الحاجزة على ذلك.

تبادل أطراف النزاع أسماء الأسرى الذين يتقرر احتجازهم لغاية انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة.

## المادة ١١٦

تتحمل الدولة التي يتبعها الأسرى نفقات إعادتهم إلى وطنهم أو نقلهم إلى الوطن، بلد محايد، ابتداء من حدود الدولة الحاجزة.

ضحايا الحوادث من الأسرى

الأسرى الذين توقع عليهم عقوبة

نفقات الإعادة إلى الوطن

## المادة ١١٧

لا يجوز استخدام أي أسير حرب أعيد إلى وطنه في الخدمة العسكرية العاملة. النشاط بعد الإعادة إلى الوطن

## القسم الثاني

## الإفراج عن أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم عند انتهاء الأعمال العدائية

## المادة ١١٨

يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية. الإفراج والإعادة إلى الوطن

في حالة عدم وجود أحكام تقضي بما تقدم في أي اتفاقية معقودة بين أطراف النزاع بشأن وضع نهاية للأعمال العدائية، أو إذا لم تكن هناك اتفاقية من هذا النوع، تضع كل دولة من الدول الحاجزة بنفسها وتنفذ دون إبطاء خطة لإعادة الأسرى إلى وطنهم تتماشى مع المبدأ الوارد بالفقرة السابقة.

ويجب في كلتا الحالتين إطلاع أسرى الحرب على التدابير المقررة.

توزع تكاليف إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم على أي حال بطريقة عادلة بين الدولة الحاجزة والدولة التي يتبعها الأسرى. ولهذا الغرض، تراعى المبادئ التالية في هذا التوزيع:

(أ) إذا كانت الدولتان متجاورتين، تتحمل الدولة التي يتبعها الأسرى تكاليف إعادتهم إليها ابتداء من حدود الدولة الحاجزة؛

(ب) إذا كانت الدولتان غير متجاورتين، تتحمل الدولة الحاجزة تكاليف نقل أسرى الحرب في إقليمها لغاية حدودها أو إلى أقرب ميناء إبحار فيها لأراضي الدولة التي يتبعها الأسرى. أما فيما يتعلق بقيمة التكاليف، فإن الأطراف المعنية تتفق على توزيعها بالعدل فيما بينها. ولا يجوز بأي حال أن يستخدم إبرام مثل هذا الاتفاق لتبرير أي تأخير في إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم.

هكذا من الأصل



## المادة ١١٩

تفصيل الإجراءات تنفيذ الإعادة إلى الوطن في ظروف مماثلة لما ذكر في المواد من ٤٦ إلى ٤٨ شاملة من هذه الاتفاقية بشأن نقل أسرى الحرب، مع مراعاة أحكام المادة ١١٨ وأحكام الفقرات التالية.

عند الإعادة إلى الوطن، ترد إلى أسرى الحرب أي أشياء ذات قيمة تكون قد سحبت منهم بمقتضى المادة ١٨، وكذلك أن مبالغ بعملة أجنبية لم تحول إلى عملة الدولة الحائزة. وترسل إلى مكتب الاستعلامات المنصوص عنه في المادة ١٢٢ الأشياء ذات القيمة والبالغ بالعملة الأجنبية، التي لم ترد إلى أسرى الحرب عند عودتهم إلى وطنهم لأي سبب كان.

يسمح لأسرى الحرب بأن يأخذوا معهم أدواتهم الشخصية وأي مراسلات وطرود تكون قد وصلت إليهم. ويمكن تحديد وزن هذه الأشياء إذا استدعت ذلك ظروف الإعادة إلى الوطن، بما يمكن لأسرى الحرب أن يحمله على نحو معقول؛ ويرخص في جميع الأحوال بأن يحمل خمسة وعشرين كيلوغراماً على الأقل.

أما متعلقات أسرى الحرب الشخصية الأخرى، فإنها تترك في عهدة الدولة الحائزة؛ ويتعين على هذه الدولة أن ترسلها له بمجرد أن تعقد اتفاقاً مع الدولة التي يتبعها الأسير بشأن طرق نقلها والتكاليف التي يتطلبها النقل.

يجوز حجز أسرى الحرب الذين يقعون تحت طائلة الإجراءات القضائية بسبب جريمة جنائية إلى أن تنتهي تلك الإجراءات، وعند الاقتضاء حتى انتهاء العقوبة. وينطبق الإجراء نفسه على أسرى الحرب الذين صدرت عليهم أحكام عن جرائم جنائية.

تبادل أطراف النزاع أسماء الأسرى الذين يقرر احتجازهم لغاية انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة.

تتفق أطراف النزاع على تشكيل لجان للبحث عن الأسرى المفقودين وتأمين إعادتهم إلى الوطن في أقرب وقت.

القسم الثالث  
وفاة أسرى الحرب

## المادة ١٢٠

تدون وصايا أسرى الحرب بحيث تستوفي شروط صلاحيتها حسب مقتضيات تشريع بلدهم الذي يتخذ التدابير اللازمة لإحاطة الدولة الحائزة علماً بهذه الشروط. وبناء على طلب أسير الحرب، وبعد وفاته على أي حال، تحول الوصية دون إبطاء إلى الدولة الحامية، وترسل صورة موثقة طبق الأصل إلى الوكالة المركزية للاستعلامات.

ترسل في أقرب وقت إلى مكتب استعلامات أسرى الحرب ببلد المنشأ وفقاً للمادة ١٢٢، شهادات الوفاة وفقاً للنموذج المرفق بهذه الاتفاقية، أو قوائم معتمدة من ضابط مسؤول بأسماء جميع أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر. ويجب أن تبين في شهادات الوفاة أو قوائم أسماء المتوفين معلومات عن الهوية طبقاً للبيان الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ١٧، ومكان الوفاة وتاريخها، وسبب الوفاة، ومكان الدفن وتاريخه، وكذلك جميع المعلومات اللازمة لتمييز المقابر.

يجب أن يسبق الدفن أو الحرق فحص طبي للجنة بقصد إثبات حالة الوفاة، والتمكين من وضع تقرير، وإثبات هوية المتوفى عند اللزوم.

ويتعين على السلطات الحائزة أن تتأكد من أن أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر قد دفنوا بالاحترام الواجب، وإذا أمكن طبقاً لشعار دينهم، وأن مقابرهم تحترم وتحصن وتميز بكيفية مناسبة تمكن من الاستدلال عليها في أي وقت. وكلما أمكن، يدفن الأسرى المتوفون الذين يتبعون دولة واحدة في مكان واحد.

يدفن أسرى الحرب المتوفون في مقابر فردية، باستثناء الحالات التي تستدعي فيها ظروف قهرية استخدام مقابر جماعية. ولا يجوز حرق الجثث إلا في الحالات التي تقتضي فيها ذلك أسباب صحية قهرية أو ديانة المتوفى، أو بناء على رغبته. وفي حالة تحرق الجثة، يبين ذلك مع الأسباب التي دعت إليه في شهادة الوفاة.

الوصايا، وشهادات الوفاة، والدفن والحرق

هكذا من الأصل

لكي يمكن الاستدلال دائماً على المقابر، يجب أن تسجل جميع المعلومات المتعلقة بالدفن والمقابر في إدارة للمقابر تنشئها الدولة الحاجزة. وتبلغ للدولة التي يتبعها هؤلاء الأسرى قوائم بالمقابر والمعلومات المتعلقة بأسرى الحرب المدفونين في المقابر أو في أماكن أخرى. وتتحمل الدولة التي تسيطر على الإقليم، إذا كانت طرفاً في الاتفاقية، مسؤولية العناية بهذه المقابر وتسجيل كافة التحركات اللاحقة التي تتعرض لها الجثث. وتطبق هذه الأحكام أيضاً على الرماد الذي تحفظه إدارة تسجيل المقابر إلى أن يتم التصرف النهائي فيه بناء على رغبة بلد المنشأ.

## المادة ١٢١

تجري الدولة الحاجزة تحقيقاً رسمياً عاجلاً بشأن أي وفاة أو جرح خطير لأسير حرب تسبب أو كان يشتبه في أنه تسبب عن حارس أو أسير حرب آخر أو أي شخص آخر، وكذلك بشأن أي وفاة لا يعرف سببها.

ويرسل إخطار عن هذا الموضوع فوراً إلى الدولة الحامية. وتؤخذ أقوال الشهود، وخصوصاً أقوال أسرى الحرب؛ ويرسل تقرير يتضمن هذه الأقوال إلى الدولة الحامية.

إذا أثبت التحقيق إدانة شخص أو أكثر، وجب على الدولة الحاجزة اتخاذ جميع الإجراءات القضائية ضد الشخص أو الأشخاص المسؤولين.

## الباب الخامس

### مكتب الاستعلامات وجمعيات الإغاثة المعنية بأسرى الحرب

## المادة ١٢٢

عند نشوب نزاع وفي جميع حالات الاحتلال، ينشئ كل طرف من أطراف النزاع مكتباً رسمياً للاستعلام عن أسرى الحرب الذين في قبضته؛ وعلى

الأسرى الذين قتلوا  
أو أصيبوا في  
ظروف خاصة

الدول المحايدة أو غير المحاربة التي تستقبل في أقاليمها أشخاصاً يتبعون إحدى الفئات المبينة في المادة ٤٠ أن تتخذ الإجراءات نفسها إزاء هؤلاء الأشخاص. وتؤكد الدولة المعنية من أن مكتب الاستعلامات مزود بما يلزم من مبان ومهمات وموظفين ليقوم بعمله بكفاءة. ولها أن تستخدم أسرى الحرب في هذا المكتب بالشروط الواردة في القسم المتعلق بتشغيل أسرى الحرب من هذه الاتفاقية.

وعلى كل طرف في النزاع أن يقدم إلى مكتب الاستعلامات التابع له في أقرب وقت ممكن المعلومات المنصوص عنها في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من هذا المادة، بشأن جميع الأشخاص المعادين الذين يتبعون إحدى الفئات المبينة في المادة ٤ ويقعون في قبضته. وعلى الدول المحايدة أو غير المحاربة أن تتخذ الإجراءات نفسها إزاء الأشخاص من هذه الفئات الذين تستقبلهم في إقليمها.

وعلى المكتب إبلاغ المعلومات فوراً بأسرع الوسائل الممكنة إلى الدول المعنية عن طريق الدول الحامية من جهة، والوكالة المركزية المنصوص عنها في المادة ١٢٣، من جهة أخرى.

ويجب أن تسمح هذه المعلومات بإخطار العائلات المعنية بسرعة. ومع مراعاة أحكام المادة ١٧، تتضمن هذه المعلومات فيما يخص بكل أسير حرب، ما دامت في حوزة مكتب الاستعلامات، اسمه بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل، ومحل الميلاد وتاريخه بالكامل، واسم الدولة التي تتبعها، واسم الأب والأم، واسم وعنوان الشخص الذي يجب إخطاره، والعنوان الذي يمكن أن ترسل عليه المكاتبات للأسير.

ويتلقى مكتب الاستعلامات من مختلف الإدارات المختصة المعلومات الخاصة بحالات النقل والإفراج والإعادة إلى الوطن والحروب والدخول في المستشفى والوفاة، وعليه أن ينقل هذه المعلومات بالكيفية المبينة في الفقرة الثالثة أعلاه. وبالمثل، تبلغ بانتظام، أسبوعياً إذا أمكن، المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية

هكذا من الأصل

لأسرى الحرب الذين أصيبوا بمرض خطير أو جرح خطير.

وتتولى مكتب الاستعلامات كذلك الرد على جميع الاستفسارات التي توجه إليه بخصوص أسرى الحرب، بمن فيهم الأسرى الذين توفوا في الأسر؛ ويقوم بالتحريات اللازمة للحصول على المعلومات المطلوبة التي لا تتوفر لديه.

ويجب التصديق بتوقيع أو خاتم على جميع الرسائل المكتوبة التي يصدرها المكتب.

وتتولى مكتب الاستعلامات كذلك جمع كل الأشياء الشخصية ذات القيمة، بما فيها المبالغ التي بعملة تختلف عن عملة الدولة الحائزة، والمستندات ذات الأهمية لأقارب الأسير التي يتركها الأسير الذي أعيد إلى وطنه أو أفرج عنه أو توفي، ويقدم هذه الأشياء للدولة المختصة. ويرسل المكتب هذه الأشياء في طرود مختومة؛ وترفق بهذه الطرود بيانات تحدد فيها بدقة هوية الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الأشياء، وكذلك قائمة كاملة بمحتويات الطرود. وتنقل المتعلقةات الشخصية الأخرى الخاصة بهؤلاء الأسرى تبعاً للترتيبات المتفق عليها بين أطراف النزاع المعنية.

#### المادة ١٢٣

الوكالة المركزية تنشأ في بلد محايد وكالة مركزية للاستعلامات بشأن أسرى الحرب. وتقتصر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدول المعنية، إذا رأت ضرورة لذلك، تنظيم مثل هذه الوكالة.

وتكلف هذه الوكالة بتركيز جميع المعلومات التي تهم أسرى الحرب والتي يمكنها الحصول عليها بالطرق الرسمية أو الخاصة؛ وتنقل هذه المعلومات بأسرع ما يمكن إلى بلد منشأ الأسرى أو إلى الدولة التي يتبعونها. وتقدم لها أطراف النزاع جميع التسهيلات اللازمة لنقل المعلومات.

والأطراف السامية المتعاقدة، وبخاصة الأطراف التي ينتفع رعاياها بخدمات الوكالة المركزية، مدعوة إلى تزويد الوكالة بالدعم المالي الذي قد تحتاج إليه.

ولا تفسر هذه الأحكام على أنها تبيد النشاط الإنساني للجنة الدولية

لصليب الأحمر وجمعيات الإغاثة المشار إليها في المادة ١٢٥.

#### المادة ١٢٤

تتمتع المكاتب الوطنية للاستعلامات والوكالة المركزية للاستعلامات بالإعفاء من رسوم البريد، وبجميع الإعفاءات المقررة بمقتضى المادة ٧٤، ويقدر الإمكان بالإعفاء من رسوم البرقيات أو على الأقل بتخفيضات كبيرة في هذه الرسوم.

#### المادة ١٢٥

مع مراعاة الإجراءات التي تراها الدول الحائزة ضرورة لضمان أمنها أو لمواجهة أي احتياجات أخرى معقولة، تقدم هذه الدول أفضل معاملة للمنظمات الدينية، وجمعيات الإغاثة أو أية هيئات أخرى تعاون أسرى الحرب. وتقدم جميع التسهيلات اللازمة لها وللمندوبين المعتمدين على النحو الواجب، للقيام بزيارة الأسرى، وتوزيع إمدادات الإغاثة، والمواد الواردة من أي مصادر لأغراض دينية أو ثقافية أو ترفيهية، أو لمعاونتهم في تنظيم أوقات فراغهم داخل المعسكرات. ويجوز أن تنشأ الجمعيات أو الهيئات المذكورة في إقليم الدولة الحائزة أو في بلد آخر أو أن يكون لها طابع دولي.

وللدولة الحائزة أن تحدد عدد الجمعيات والهيئات التي يسمح لمندوبيها بممارسة نشاطهم في إقليمها وتحت إشرافها، ولكن بشرط ألا يحوق هذا التحديد توصيل معونات فعالة وكافية لجميع أسرى الحرب.

ويجب الاعتراف بالوضع الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا المجال واحترامه في جميع الأوقات.

بمجرد تسليم إمدادات الإغاثة أو المواد المرسله للأغراض المبينة أعلاه لأسرى الحرب، أو في غضون مهلة قصيرة بعد ذلك، تقدم إيصالات موقعة من ممثل هؤلاء الأسرى عن كل رسالة لجمعية الإغاثة أو الهيئة التي أرسلتها. وفي الوقت نفسه، تقدم السلطات الإدارية التي تهم بالأسرى إيصالات عن هذه الرسائل.

هكذا في الأصل

## الباب السادس تنفيذ الاتفاقية

### القسم الأول أحكام عامة

#### المادة ١٢٦

المراقبة  
يصرح لممثل أو مندوب الدولة الحامية بالذهاب إلى جميع الأماكن التي يوجد بها أسرى حرب، وعلى الأخص أماكن الاعتقال والحجز والعمل؛ ويكون لهم حق الدخول في جميع المرافق التي يستعملها الأسرى. ويصرح لهم أيضاً بالذهاب إلى أماكن رحيل الأسرى الذين ينقلون وأماكن مرورهم ووصولهم. ولهم أن يتحدثوا بدون رقيب مع الأسرى، وبخاصة مع مثل الأسرى، بالاستعانة بمرجع عند الضرورة.

ولممثل ومندوب الدولة الحامية كامل الحرية في اختيار الأماكن التي يرغبون زيارتها ولا تحدد مدة وتواتر هذه الزيارات ولا تمنع الزيارات إلا لأسباب تقتضيها ضرورات عسكرية قهرية ولا يكون ذلك إلا بصفة استثنائية ومؤقتة.

وللدولة الحاجزة والدولة التي يتبعها أسرى الحرب أن تتفقا، عند الاقتضاء، على السماح لمواطني هؤلاء الأسرى بالاشتراك في الزيارات.

يتنفع مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالامتيازات نفسها. ويخضع تعيين هؤلاء المندوبين لموافقة الدولة التي يقع تحت سلطتها الأسرى المزمعة زيارتهم.

#### المادة ١٢٧

نشر الاتفاقية  
تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتعهد بصفة

خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري، والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لمجموع قواتها المسلحة والسكان.

ويتعين على السلطات العسكرية أو غيرها، التي تضطلع في وقت الحرب بمسؤوليات إزاء أسرى الحرب، أن تكون حائزة لنص الاتفاقية، وأن تلقن بصفة خاصة أحكامها.

#### المادة ١٢٨

تبادل الأطراف السامية المتعاقدة عن طريق مجلس الاتحاد السويسري، ومن خلال الدول الحامية أثناء الأعمال العدائية، التراجم الرسمية لهذه الاتفاقية، وكذلك القوانين واللوائح التي قد تعتمد ككفالة تطبيقها.

#### المادة ١٢٩

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرؤن باقتراف (إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.

يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، ويتقدمهم إلى محاكمه، أي كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية.

ويتنفع المتهمون في جميع الأحوال بضمانات المحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملائمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمواد ١٠٥ وما بعدها من هذه الاتفاقية.

هكذا في الأصل



## المادة ١٣٠

ثانياً. المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترنت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: مثل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعتمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، وإرغام أسير الحرب على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وبدون تحيز وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية.

## المادة ١٣١

ثالثاً. مسؤوليات الأطراف المتعاقدة لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحمل أو يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات المشار إليها في المادة السابقة.

## المادة ١٣٢

إجراءات التحقيق يجري، بناء على طلب أي طرف في النزاع، وبطريقة تتقرر فيما بين الأطراف المعنية، تحقيق بصدد أي ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية. وفي حالة عدم الاتفاق على إجراءات التحقيق، يتفق الأطراف على اختيار حكم يقرر الإجراءات التي تتبج. وما أن يبين انتهاك الاتفاقية، يتعين على أطراف النزاع وضع حد له وقمعه بأسرع ما يمكن.

القسم الثاني  
أحكام ختامية

## المادة ١٣٣

لغات وضعت هذه الاتفاقية باللغتين الانكليزية والفرنسية. وكلا النصين متساويان في الحجية.

وسيقوم مجلس الاتحاد السويسري بوضع تراجم رسمية للاتفاقية باللغتين الروسية والألمانية.

## المادة ١٣٤

تخل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الأطراف السامية المتعاقدة محل اتفاقية الملائة ١٩٢٩ ٢٧ تموز/يولية ١٩٢٩.

## المادة ١٣٥

بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول المرتبطة باتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية، سواء المعقودة في ٢٩ تموز/يولية ١٨٩٩ أو المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧، والتي تشترك في هذه الاتفاقية، تكمل هذه الاتفاقية الفصل الثاني من اللائحة الملحق باتفاقيتي لاهاي المذكورتين.

## المادة ١٣٦

تعرض هذه الاتفاقية التي تحمل تاريخ اليوم للتوقيع لغاية ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٠، باسم الدول الممثلة في المؤتمر الذي افتتح في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٩، وباسم الدول التي لم تمثل في هذا المؤتمر ولكنها تشترك في اتفاقية ٢٧ تموز/يولية ١٩٢٩.

## المادة ١٣٧

تصدق هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن وتودع صكوك التصديق في برن. التصديق يجرى بحضور بلديع كل صك من صكوك التصديق، ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صوراً موققة من هذا الحضر إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة ١٣٨

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صكين للتصديق بدء النفاذ على الأقل.

هكذا في الأصل

وبعد ذلك، يبدأ نفاذها إزالة أي طرف سام متعاقد بعد ستة شهور من تاريخ إيداع صك تصديقه.

## المادة ١٣٩

الانضمام تعرض هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ نفاذها لانضمام جميع الدول التي لم تكن الاتفاقية قد وقعت باسمها.

## المادة ١٤٠

الإبلاغ عن الانضمام يبلغ كل انضمام إلى مجلس الاتحاد السويسري كتابة، ويعتبر سارياً بعد مضي ستة شهور من تاريخ استلامه.

ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري كل انضمام إلى جميع الدول التي تم باسمها توقيع الاتفاقية أو الإبلاغ عن الانضمام إليها.

## المادة ١٤١

النفاذ الفوري يترتب على الحالات المنصوص عنها في المادتين ٢ و ٣ النفاذ الفوري للتصديقات التي تودعها أطراف النزاع والانضمامات التي تبلغها قبل أو بعد وقوع الأعمال الحربية أو الاحتلال. ويبلغ مجلس الاتحاد السويسري بأسرع وسيلة أي تصديقات أو انضمامات يتلقاها من أطراف النزاع.

## المادة ١٤٢

الانسحاب لكل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة حق الانسحاب من هذه الاتفاقية.

ويبلغ الانسحاب كتابة إلى مجلس الاتحاد السويسري الذي يتولى إبلاغه إلى حكومات جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

ويعتبر الانسحاب سارياً بعد مضي عام من تاريخ إبلاغه لمجلس الاتحاد السويسري. على أن الانسحاب الذي يبلغ في وقت تكون فيه الدولة المنسحبة مشتركة في نزاع، لا يعتبر سارياً إلا بعد عقد الصلح، وعلى أي

حال بعد انتهاء عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين تخميم الاتفاقية وإعادتهم إلى أوطانهم.

ولا يكون للانسحاب أثره إلا بالنسبة للدولة المنسحبة. ولا يكون له أي أثر على الالتزامات التي يجب أن تبقى أطراف النزاع ملتزمة بأدائها طبقاً لمبادئ القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتعددة، ومن القوانين الإنسانية، وما يحلله الضمير العام.

## المادة ١٤٣

يسجل مجلس الاتحاد السويسري هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويخطر مجلس الاتحاد السويسري الأمانة العامة للأمم المتحدة كذلك بأي تصديقات أو انضمامات أو انسحابات يتلقاها بصدد هذه الاتفاقية. إثباتاً لذلك، قام الموقعون أدناه، الذين أودعوا وثائق تفويضهم، بتوقيع هذه الاتفاقية.

حرر في جنيف، في هذا اليوم الثاني عشر من آب/أغسطس ١٩٤٩ باللغتين الانكليزية والفرنسية، ويودع الأصل في محفوظات الاتحاد السويسري. ويرسل مجلس الاتحاد السويسري صوراً مصدقة من الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة، وكذلك إلى الدول التي تنضم إلى الاتفاقية.

هكذا في الأصل

## الملحق الأول

نموذج اتفاق بشأن إعادة أسرى الحرب  
الجرحى والمرضى مباشرة إلى الوطن وإيوائهم في بلد محايد  
(انظر المادة ١١٠)

أولاً. مبادئ الإعادة المباشرة إلى الوطن والإيواء في بلدان محايدة

## الف. الإعادة المباشرة إلى الوطن

يعاد المذكورون أدناه إلى أوطانهم مباشرة:

(١) جميع أسرى الحرب المصابين بأنواع العجز التالية نتيجة جروح: فقد أحد الأطراف، الشلل، العجز المفصل وسائر أنواع العجز الأخرى، بحيث لا يقل هذا العجز عن فقد يد أو قدم أو ما يعادل فقد يد أو قدم.

ودون الإخلال بتفسير أكثر ملاءمة، تعتبر الحالات التالية معادلة لفقد يد أو قدم:

(أ) فقد إحدى اليدين أو جميع أصابعها أو الإبهام والسبابة في إحدى اليدين؛ فقد إحدى القدمين، أو جميع أصابعها ومشطها.  
(ب) القسط أو تصلب المفصل، وفقد النسيج العظمي، ضيق الالتئام الندبي الذي يمنع وظيفة أحد المفاصل الكبيرة أو جميع مفاصل أصابع إحدى اليدين.

(ج) انفصل الكاذب في العظام الطويلة.

(د) التشوهات الناشئة عن كسر أو إصابة أخرى، والتي يترتب عليها قصور خطير في الأداء والقدرة على حمل الأثقال.

(٢) جميع أسرى الحرب الذين تصبح حالتهم مزمنة إلى الحد الذي لا يتوقع فيه شفاؤهم رغم العلاج، خلال عام من تاريخ الإصابة كما في الحالات التالية:

(أ) وجود تضخم في القلب، حتى إذا لم تتمكن اللجنة الطبية

المختلطة عند الفحص الطبي من كشف أي اضطرابات خطيرة.  
(ب) وجود شظية معدنية في المخ أو الرئتين، حتى إذا لم تتمكن اللجنة الطبية المختلطة عند الفحص الطبي من كشف أي رد فعل موضعي أو عام.

(ج) التهاب العظم والنخاع الذي لا يتوقع شفاؤه خلال عام من تاريخ الإصابة، والذي يرجح أن ينشأ عنه تصلب أحد المفاصل، أو أي عجز آخر يعادل فقد يد أو قدم.

(د) إصابة نافذة ومتقيحة بالمفاصل الكبيرة.

(هـ) إصابة الجمجمة، مع فقد أو تحرك جزء من نسيجها العظمي.

(و) إصابة أو حرق بالوجه مع فقد أنسجة وحدوث تلف وظيفي.

(ز) إصابة في النخاع الشوكي.

(ح) إصابة في الأعصاب الطرفية، تعادل نتائجها فقد يد أو قدم، إصابة الضفيرة العضدية أو الضفيرة القطنية المعجزية، أو

العصب المتوسط أو الوركسي، وكذلك الإصابة التي تجمع

الأعصاب الكعبرية والزندية أو إصابة العصب الشظوي الأصلي

والعصب الظنبوبي؛ إلخ. على أن الإصابة المبردة للعصب

الكعبري أو الزندي أو الأصلي لا تبرر وحدها الإعادة إلى الوطن

إلا في حالات التقطع أو غلخ التغذية العصبية.

(ط) إصابة الجهاز البولي بحالة تعطل وظيفته.

(٣) جميع أسرى الحرب المرضى الذين أصبحت حالتهم مزمنة إلى حد لا يتوقع فيه شفاؤهم، رغم العلاج، خلال عام من تاريخ الإصابة بالمرض، كما في الحالات التالية:

(أ) التدرن المتقدم لأي عضو الذي يكون، طبقاً للتشخيص الطبي غير قابل للشفاء، أو لتحسن الكبير على الأقل، بالعلاج في بلد محايد.

(ب) الالتهاب البلوري الارتشاحي.

(ج) الأمراض الخطيرة في الأعضاء التنفسية لأسباب غير التدرن، على سبيل المثال: الانتفاخ الرئوي الحاد، المصحوب بالتهاب

الشعب أو بدونه<sup>(٥)</sup>؛ التهاب الشعب المزمن<sup>(٥)</sup> الذي يستمر لأكثر من عام أثناء الأسر؛ تمدد الشعب الرئوي<sup>(٥)</sup>؛ إلخ.

(د) الإصابات المزمنة الخطيرة في الدورة الدموية، على سبيل المثال: الإصابات في الصمامات والتهاب عضلة القلب<sup>(٥)</sup>، مما يعطي علامات لفشل الدورة الدموية أثناء الأسر، حتى إذا لم تتمكن اللجنة الطبية المختلطة من كشف أي علامات من هذا القبيل في وقت الفحص؛ إصابات التامور (غلاف القلب) والأوعية (مرض بيرغر، ورم الأوعية الدموية الكبيرة)؛ إلخ.

(هـ) الإصابات المزمنة الخطيرة لأعضاء الجهاز الهضمي، على سبيل المثال: قرحة المعدة والاثني عشر؛ عواقب العمليات الجراحية التي أجريت في المعدة أثناء الأسر؛ التهاب المعدة المزمن، أو التهاب الأمعاء المزمن أو التهاب القولون المزمن الذي يدوم لأكثر من عام واحد ويؤثر بدرجة شديدة على الحالة العامة؛ التليف الكبد؛ التهاب المرارة<sup>(٥)</sup>؛ إلخ.

(و) الإصابات الخطيرة المزمنة في الجهاز التناسلي البولي، على سبيل المثال: الأمراض المزمنة في الكل مع حدوث اضطرابات نتيجة لها؛ استئصال الكلية بسبب التدرن الكلوي، التهاب المزمن في حوض الكلية أو التهاب المثانة المزمن؛ استئصال الكلية أو تقيح الكلية وحوضها؛ الأمراض النسائية المزمنة الخطيرة؛ اضطرابات الحمل والتوليد التي لا يمكن علاجها في بلد محايده؛ إلخ.

(ز) الأمراض المزمنة الخطيرة في الجهاز العصبي المركزي والمحيطي، على سبيل المثال: جميع الأمراض العقلية والالتهابات العصبية النفسانية الواضحة، من قبيل الهوس الشديد، والالتهاب العصبي النفساني الشديد المرتبط بالأسر، إلخ، بعد التحقق منه على النحو الواجب بواسطة أخصائي<sup>(٥)</sup>؛ جميع حالات

(٥) يجب أن يقوم قرار اللجنة الطبية المختلطة إلى حد كبير على السجلات التي يحفظ بها أطباء المسكر وجراحوه من نفس جنسية أسرى الحرب، أو على أساس الفحص الذي يقوم به الأطباء المتخصصون من الدولة الحاضرة.

الصرع التي يتحقق منها طبيب المسكر<sup>(٥)</sup>؛ التصلب الشرياني الخبيث؛ التهاب العنبر المزمن الذي دام لأكثر من عام واحد؛ إلخ.

(ح) الأمراض المزمنة الخطيرة في الجهاز العصبي الذاتي، مع الضعف الشديد في اللياقة العقلية أو البدنية، والهبوط الملحوظ في الوزن والضعف العام.

(ط) فقدان البصر في كلتا العينين، أو في عين واحدة في الوقت الذي تقل فيه قوة إبصار العين الثانية عن ١ على الرغم من استعمال نظارة؛ انخفاض حدة الإبصار في الحالات التي لا يمكن استعادتها بالنظارة إلى درجة ٢/١ في عين واحدة على الأقل<sup>(٥)</sup>؛ أمراض العين الخطيرة الأخرى، ومن أمثلتها: الغلوكوما، التهاب القرنية، التهاب مشيمة العين؛ إلخ.

(ك) اضطرابات السمع، من قبيل الصمم الكامل في أذن واحدة إذا كانت الأذن الثانية لا تستطيع تمييز الكلمات العادية من مسافة متر واحد<sup>(٥)</sup>؛ إلخ.

(ل) الأمراض الأيضية الخطيرة، من قبيل: الداء السكري الذي يتطلب العلاج بالأنسولين؛ إلخ.

(م) الاضطرابات الخطيرة في الغدد الصماء، من قبيل: التسمم الدرقي، نقص إفراز الغدة الدرقية؛ مرض أديسون، مرض سيموندس؛ التكرز؛ إلخ.

(ن) الاضطرابات المزمنة الخطيرة في أعضاء تكوين الدم.

(س) الحالات الخطيرة من التسمم المزمن، من قبيل: التسمم بالرصاص، التسمم بالزئبق، تسمم تعاطي المورفين، تسمم تعاطي الكوكايين، تسمم تعاطي الكحول؛ التسمم بالغاز أو الإشعاع؛ إلخ.

(٥) يجب أن يقوم قرار اللجنة الطبية المختلطة إلى حد كبير على السجلات التي يحفظ بها أطباء المسكر وجراحوه من نفس جنسية أسرى الحرب، أو على أساس الفحص الذي يقوم به الأطباء المتخصصون من الدولة الحاضرة.

هكذا من الأصل



(ع) الأمراض المزمنة في الجهاز الحركي، مع وجود اضطرابات وظيفية واضحة، من قبيل: التهاب المفصلي التشويبي؛ التهاب المفصلي المتعدد المزمّن الأولي والثانوي المتقدم؛ الرثية (الروماتزم) الذي تكون له أعراض سريرية شديدة؛ الخ.  
(ف) الأمراض الجلدية المزمنة الخطيرة، غير القابلة للشفاء.  
(ص) أي أورام خبيثة.  
(ذ) الأمراض المعدية المزمنة الخطيرة، التي تستمر لأكثر من عام، ومنها: لللاريا (البرداء) التي ينتج عنها تلف عضوي ثابت، الزحار الأميبي أو العصوي مع حدوث اضطرابات شديدة؛ الزهري الثالوثي الأحيائي غير القابل للشفاء؛ الجذام؛ الخ.  
(ر) عوز الفيتامينات الخطير أو الانحلال الناجم عن الجوع.

باء. الإيواء في بلد محاييد

المذكورون أدناه مؤهلون لإيوائهم في بلد محاييد:

- (١) جميع أسرى الحرب الجرحى الذين لا يرجع شفاؤهم في الأسر، ولكن شفاؤهم أو تحسنهم بدرجة كبيرة محتمل إذا تم إيوائهم في بلد محاييد.
- (٢) أسرى الحرب المصابون بأي نوع من أنواع التدرن في أي عضو، والذين يرجح أن يؤدي علاجهم في بلد محاييد إلى الشفاء أو التحسن بدرجة كبيرة، باستثناء حالات التدرن الأولي التي شفيت قبل الأسر.
- (٣) أسرى الحرب المصابون بأمراض تتطلب علاج أعضاء في الجهاز التنفسي، أو الوعائي، أو المضمعي، أو العصبي الحسي، أو التناسلي البولي، أو الحركي أو الجلد، الخ إذا كان يرجح أن تكون للعلاج في بلد محاييد نتائج أفضل منها في الأسر.
- (٤) أسرى الحرب الذي أجريت لهم في الأسر عملية استئصال للكلى بسبب مرض كلوي غير تدرني؛ وحالات التهاب نخاع العظم المائلة للشفاء أو الكامنة؛ الداء السكري الذي لا يتطلب علاجاً بالأنسولين؛ الخ.
- (٥) أسرى الحرب المصابون بمرض عصبي بسبب الحرب أو حالة الأسر. وتعاد إلى الوطن حالات الأمراض العصبية الناتجة عن الأسر التي لا

تشفى بعد الإيواء في بلد محاييد لمدة ثلاثة أشهر، أو التي لا تتأثر للشفاء التام بعد مرور هذه الفترة.  
(٦) جميع أسرى الحرب المصابين بتسمم مزمن (بالبازات أو المعادن أو القلويدات أو غيرها) الذين تكون توقعات شفاؤهم في بلد محاييد أكبر بدرجة خاصة.  
(٧) جميع أسيرات الحرب الحوامل أو أمهات الرضع وصغار الأطفال.  
لا تكون الحالات التالية مستوجبة للإيواء في بلد محاييد:  
(١) جميع حالات الأمراض العقلية المثبتة على النحو الواجب.  
(٢) جميع الأمراض العصبية العضوية أو الوظيفية التي تعتبر غير قابلة للشفاء.  
(٣) جميع الأمراض المعدية خلال الفترة التي تكون فيها قابلة للانتقال؛ باستثناء التدرن.

ثانياً. ملاحظات عامة

- (١) يجب أن تفسر الشروط المبينة وأن تطبق بأوسع ما يمكن بوجه عام. يجب أن تحظى بهذا التفسير الواسع حالات الأمراض العصبية والنفسية الناجمة من الحرب أو حالة الأسر، وكذلك حالات الإصابة بالتدرن بجميع مراحله. ويجب أن يفحص بنفس هذه الروح أسرى الحرب الذين أصيبوا بعدة جروح لا يبرر أي منها بمفرده الإعادة إلى الوطن، مع إلقاء الاهتمام الواجب للحالات النفسية التي تنشأ من تعدد جروحهم.
- (٢) تفحص جميع الحالات غير القابلة للجدل في إعطاء الحق في الإعادة المباشرة إلى الوطن (بتر الأعضاء، العمى أو الصمم التام، التدرن الرئوي المفتوح، الاضطراب العقلي، الأورام الخبيثة، الخ) وتعاد إلى الوطن بأسرع ما يمكن إما بواسطة أطباء المعسكر أو اللجان الطبية العسكرية التي تعينها الدول الحائزة.
- (٣) لا تستوجب الإعادة المباشرة إلى الوطن الإصابات والأمراض التي وقعت قبل الحرب، ولم تزد حالتها سوءاً، وكذلك الإصابات التي

هكذا في الأصل

لم تمنع من الالتحاق بالخدمة العسكرية بعد وقوعها.  
(٤) تفسر أحكام هذا الملحق وتطبق بطريقة مماثلة في جميع البلدان الأطراف في النزاع. وتقدم الدول والسلطات المعنية جميع التسهيلات اللازمة للجان الطبية المختلطة تمكينها من القيام بمهمتها.  
(٥) لا تشكل الأمثلة المبينة تحت البند (١) أعلاه سوى حالات مثالية. ويجب الحكم على الحالات التي لا تنطبق عليها هذه الأحكام تماماً بروح أحكام المادة ١١٠ من هذه الاتفاقية، والمبادئ الواردة في هذا الاتفاق.

الملحق الثاني  
لائحة بشأن  
اللجان الطبية المختلطة  
(انظر المادة ١١٢)

**المادة ١**  
تشكل اللجان الطبية المختلطة المنصوص عنها بالمادة ١١٢ من الاتفاقية من ثلاثة أعضاء، اثنان من بلد محايد، والثالث تعينه الدولة الحاجزة. ويرأس اللجنة أحد العضوين المحايدين.

**المادة ٢**  
تتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعيين العضوين المحايدين، بالاتفاق مع الدولة الحامية وبناء على طلب الدولة الحاجزة. ولهما أن يقيما في بلد منشئهم أو في أي بلد آخر، أو في أراضي الدولة الحاجزة.

**المادة ٣**  
تصدق أطراف النزاع المعنية على تعيين العضوين المحايدين، وتبلغ هذا التصديق للجنة الدولية للصليب الأحمر والدولة الحامية. وبهذا الإخطار يعتبر تعيين العضوين المحايدين نافذاً.

**المادة ٤**  
يعين أيضاً عدد كاف من الأعضاء المناوبين ليحلوا محل الأعضاء القانونيين عند الحاجة. ويعين الأعضاء المناوبون في الوقت نفسه الذين يعين فيه الأعضاء القانونيون أو على الأقل في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.

**المادة ٥**  
إذا تعذر لأي سبب كان على اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعين العضوين المحايدين، كان على الدولة الحامية أن تقوم بذلك.

**المادة ٦**  
يجب بقدر الاستطاعة أن يكون أحد العضوين المحايدين جراحاً والآخر طبيباً.

**المادة ٧**  
يتمتع العضوان المحايدان باستقلال تام عن أطراف النزاع التي يتمين عليها تأمين جميع التسهيلات اللازمة للاضطلاع بمهمتهما.

**المادة ٨**  
تحدد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالاتفاق مع الدولة الحاجزة، شروط استخدام المختصين، عند قيامها بالتعيينات المشار إليها في المادتين ٢ و ٤ من هذه التعليمات.

**المادة ٩**  
تبدأ اللجنة الطبية المختلطة عملها بأسرع ما يمكن بعد اعتماد تعيين العضوين المحايدين، وعلى أي حال في خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ الاعتماد.

**المادة ١٠**  
تتولى اللجان الطبية المختلطة فحص جميع الأسرى المشار إليهم في المادة ١١٣

هكذا في الأصل

من الاتفاقية. وتقتصر الإعادة إلى الوطن، أو الاستبعاد من الإعادة إلى الوطن، أو تأجيل الفحص لمرة قادمة. وتتخذ قراراتها بالأغلبية.

## المادة ١١

يلف قرار اللجنة الطبية المختلطة عن كل حالة بعينها خلال الشهر التالي للزيارة إلى الدولة الحاجزة والدولة الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتخطر اللجنة الطبية المختلطة كذلك كل أسير حرب فحصته بالقرار المتخذ، وتصدر لمن اقترحت إعادتهم إلى الوطن شهادات مشابهة للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية.

## المادة ١٢

تلتزم الدولة الحاجزة بتنفيذ قرارات اللجنة الطبية المختلطة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغها بالقرار على النحو الواجب.

## المادة ١٣

إذا لم يكن هناك أي طبيب محايد في بلد تبدو فيه حاجة إلى نشاط لجنة طبية مختلطة، وإذا تعلل لأي سبب كان تعيين أطباء محايدين مقيمين في بلد آخر، تشكل الدولة الحاجزة، بالاتفاق مع الدولة الحامية، لجنة طبية تضطلع بالمهام التي تقوم بها اللجنة الطبية المختلطة، مع مراعاة أحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، من هذه التعليمات.

## المادة ١٤

تقوم اللجان الطبية المختلطة بعملها بصفة مستمرة، وتزور كل معسكر على فترات لا تتجاوز ستة شهور.

الملحق الثالث  
لائحة بشأن الإغاثة الجماعية  
لأسرى الحرب  
(انظر المادة ٧٣)

## المادة ١

يسمح لممثل أسرى الحرب بتوزيع رسالات الإغاثة الجماعية المسؤولين عنها على جميع الأسرى الذين يتبعون إدارياً للمعسكر الذي يعمل فيه ممثلو الأسرى، بمن فيهم الأسرى الموجودون في المستشفيات أو السجون أو المنشآت التأديبية الأخرى.

## المادة ٢

يجرى توزيع رسالات الإغاثة الجماعية طبقاً لتعليمات المتبرعين بها ووفقاً لخطة يضعها ممثلو الأسرى، غير أنه يفضل توزيع المعونات الطبية بالاتفاق مع الأطباء الأقدمين الذين هم أن يخالفوا هذه التعليمات في المستشفيات والمستوصفات بقدر ما تبرره احتياجات مرضاهم. ويجرى هذا التوزيع بطريقة منصفة في هذا الإطار.

## المادة ٣

يسمح لممثل الأسرى أو مساعديهم بالذهاب إلى نقاط وصول رسالات إمدادات الإغاثة القريبة من معسكرهم لكي يتمكنوا من التحقق من نوعية وكمية الإمدادات الواردة ووضع تقارير مفصلة عن هذا الموضوع توجه للمباشرين.

## المادة ٤

توفر لممثل الأسرى التسهيلات اللازمة للتحقق من أن توزيع إمدادات الإغاثة الجماعية يجري في جميع الأقسام الفرعية وملحقات معسكرهم طبقاً لتعليماتهم.

## المادة ٥

يصرح لممثل الأسرى بأن يستوفوا، وبأن يطلبوا من ممثلي الأسرى في فصائل العمل أو الأطباء الأقدمين في المستوصفات والمستشفيات أن يستوفوا استمارات أو استبيانات توجه إلى المباحين، وتتعلق بإمدادات الإغاثة الجماعية (التوزيع، والاحتياجات، والكميات، إلخ). وترسل هذه الاستمارات والاستبيانات المستوفاة على النحو الواجب إلى المباحين دون إبطاء.

هكذا في الأصل





الملحق الرابع  
باء. بطاقة أسر  
(انظر المادة ٧٠)

مراسلات أسرى الحرب	
بطاقة وقوع في الأسر تتعلق بأسرى الحرب	
<p>معلقة من رسوم البريد</p>	<p>نبيه هام</p> <p>يجب أن تحرر هذه البطاقة بواسطة كل أسير بمجرد وقوعه في الأسر، وفي كل مرة يغير فيها عنوانه بسبب النقل إلى مستشفى أو إلى معسكر آخر.</p> <p>هذه البطاقة هي خلاف البطاقة الخاصة التي تسمح لكل أسير بإرسالها إلى عائلته.</p>
<p>الوكالة المركزية لأسرى الحرب</p> <p>اللجنة الدولية للصليب الأحمر</p>	<p>جيف</p> <p>سويسرا</p>
<p>اكتب بوضوح وبحروف كبيرة:</p> <p>١- الدولة التي ينتمي إليها الأسير</p> <p>٢- اللقب</p> <p>٣- الأسماء الأولى بالكامل</p> <p>٤- الاسم الأول للوالد</p> <p>٥- تاريخ الميلاد</p> <p>٦- محل الميلاد</p> <p>٧- الرتبة العسكرية</p> <p>٨- رقم الخدمة</p> <p>٩- عنوان العائلة</p> <p>١٠- تاريخ الوقوع في الأسر: (أ) ...</p> <p>فأدى من (معسكر رقم، مستشفى، إلخ) ...</p> <p>١١- (أ) صحة جيدة - (ب) غير جريح - (ج) شفي - (د) نالقه - (هـ) مريض - (ز) جرح خطير.</p> <p>١٢ - عنوان الحالي: أسير رقم ...</p> <p>اسم المعسكر ...</p> <p>١٣ - التاريخ ...</p> <p>١٤ - التوقيع ...</p> <p>(ب) الخطب ما لا يناسب - لا تكتب أي ملاحظات - نظف الإشارات على الوجه الآخر من البطاقة.</p>	

١. وجه البطاقة

٢. ظهر البطاقة

ملاحظات: يجب أن تطبع بيانات هذا النموذج بلغتين أو ثلاث، وعلى الأخص بلغة الدولة المأجورة. اتساع النموذج: ١٠٠×١٥٠ سم.

الملحق الرابع  
جيم. بطاقة مراسلات ورسالة بريدية  
(انظر المادة ٧١)

مراسلات أسرى الحرب	
بطاقة بريدية	
<p>معلقة من رسوم البريد</p>	<p>اسم المرسل إليه</p>
<p>المرسل:</p> <p>الاسم بالكامل</p> <p>تاريخ ومحل الميلاد</p> <p>رقم الأسير</p> <p>اسم المعسكر</p> <p>الدولة أو البلد</p>	<p>جهة الوصول (البلدة أو الناحية)</p> <p>الشارع والرقم</p> <p>البلد أو الدولة</p> <p>المحافظة أو القسم</p>
<p>التاريخ:</p>	
<p>اكتب على الأسير المفردة فقط ووضوح تام:</p>	

١. وجه البطاقة

٢. ظهر البطاقة

ملاحظات: يجب أن تحرر بيانات هذا النموذج بلغتين أو ثلاث، وعلى الأخص بلغة الدولة المأجورة. اتساع النموذج: ١٠٠×١٥٠ سم.

هكذا من العمل



الملحق الرابع  
هاء. شهادة إعادة إلى الوطن  
(انظر الملحق الثاني، المادة ١١)

شهادة إعادة إلى الوطن

التاريخ:

المسكن:

المستشفى:

اللقب:

الأسماء الأولى:

تاريخ الميلاد:

الرتبة العسكرية:

رقم الخدمة بالجيش:

رقم الأسير:

بيان الإصابة أو المرض:

قرار اللجنة:

رئيس

اللجنة الطبية المختلطة:

أ - إعادة مباشرة إلى الوطن

ب - إيواء في بلد محايد

ألف - إبعاد شخص الحالة بواسطة اللجنة القادمة

الملحق الخامس  
ثمودج لائحة بشأن الحوالات المالية التي يرسلها  
أسرى الحرب إلى بلدتهم الأصلي  
(انظر المادة ٦٣)

(١) يجب أن يتضمن الإخطار المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣، البيانات التالية:

(أ) رقم خدمة أسير الحرب الذي يرسل الحوالة والمنصوص عنه

في المادة ١٧، ورتبته، ولقبه وأسماءه الأولى؛

(ب) اسم وعنوان الشخص المرسل إليه الحوالة في بلد المنشأ؛

(ج) المبلغ الذي يدفع مبنياً بعملة الدولة الحاجزة.

(٢) يوقع هذا الإخطار بواسطة أسير الحرب. فإذا لم يكن يعرف الكتابة، فإنه يضع علامة يصدق عليها أحد الشهود. كما يوقع على الإخطار أيضاً ممثل الأسرى.

(٣) يضيف قائد المعسكر إلى هذا الإخطار شهادة تثبت أن الرصيد في حساب أسير الحرب المعني لا يقل عن المبلغ المطلوب دفعه.

(٤) يمكن إعداد هذه الإخطارات في شكل قوائم. ويصدق على كل صفحة من صفحات القائمة بواسطة ممثل الأسرى ويوثقها قائد المعسكر.

هكذا في الأصل

الملحق "البروتوكول" الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة

الدباجة

إن الأطراف السامية المتعاقدة إذ تعلن عن رغبتها الحارة في أن تروى السلام سائداً بين الشعوب. وإذ تفكر بأنه من واجب كل دولة

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو إلى استخدامها ضد سيادة أي دولة أو سلامة

أراضيها أو استقلالها السياسي، أو أن تنصرف على أي نحو مناه لأهداف الأمم المتحدة. وإذ تؤمن بأنه من الضروري مع ذلك أن

تؤكد من جديد وأن تعمل على تطوير الأحكام التي تحمي ضحايا المنازعات المسلحة واستكمال الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز تطبيق

هذه الأحكام. وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه لا يجوز أن يفسر أي نص ورد في هذا الملحق "البروتوكول" أو في اتفاقيات جنيف

لعام 1949 على أنه يجوز أو يضفي الشرعية على أي عمل من أعمال العدوان أو أي استخدام آخر للقوة يتعارض مع ميثاق

الأمم المتحدة. وإذ تؤكد من جديد، فضلاً عن ذلك، أنه يجب تطبيق أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 وأحكام هذا الملحق

البروتوكول" بحذافيرها في جميع الظروف، وعلى الأشخاص كافة الذين يتمتعون بحماية هذه المواثيق دون أي تمييز مجحف يقوم على

طبيعة النزاع المسلح أو على منشأه أو يستند إلى القضايا التي تناصرها أطراف النزاع أو التي تعزى إليها،

قد اتفقت على ما يلي:

للباب الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: مبادئ عامة ونطاق التطبيق

1- تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم وأن تفرض احترام هذا الملحق "البروتوكول" في جميع الأحوال.

2- يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها في هذا الملحق "البروتوكول" أو أي اتفاق دولي آخر، تحت حماية

وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام.

3- ينطبق هذا الملحق "البروتوكول" الذي يكمل اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1949

على الأوضاع التي نصت عليها المادة الثانية المشتركة فيما بين هذه الاتفاقيات.

4- تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال

الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق

بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المادة 2: التعاريف

يقصد بالمصطلحات التالية، لأغراض هذا الملحق "البروتوكول"، المعنى المبين قرين كل منها:

(أ) "الاتفاقية الأولى" و"الاتفاقية الثانية" و"الاتفاقية الثالثة" و"الاتفاقية الرابعة" تعني على الترتيب اتفاقية جنيف الخاصة بتحسين

حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة بالميدان الموقعة بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1949، واتفاقية جنيف الخاصة بتحسين حال

الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار من أفراد القوات المسلحة الموقعة بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1949، واتفاقية جنيف

الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقعة بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1949، واتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت

محكمة العدل



الحرب الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949, وتعني "الاتفاقيات" اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة بتاريخ 12 آب/أغسطس

1949 لحماية ضحايا الحرب.

(ب) "قواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح": للقواعد التي تفصلها الاتفاقيات الدولية التي يكون أطراف النزاع أطرافاً

فيها وتطبق على النزاع المسلح والمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها اعترافاً عاماً التي تنطبق على النزاع المسلح.

(ج) "الدولة الحامية": دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع يعينها أحد أطراف النزاع ويقبلها الخصم وتوافق على

أداء المهام المسندة إلى الدولة الحامية وفقاً للاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول".

(د) "البديل": منظمة تحل محل الدولة الحامية طبقاً للمادة الخامسة.

المادة 3: بداية ونهاية التطبيق

لا يخل ما يلي بالأحكام التي تطبق في كل الأوقات:

(أ) تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" منذ بداية أي من الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الملحق "

البروتوكول".

(ب) يتوقف تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" في إقليم أطراف النزاع عند الإيقاف العام للعمليات العسكرية, وفي حالة

الأراضي المحتلة عند نهاية الاحتلال, ويستثنى من هاتين الحالتين حالات تلك الفئات من الأشخاص التي يتم في تاريخ لاحق تحريرها

النهائي أو إعادتها إلى وطنها أو توطيئها. ويستمر هؤلاء الأشخاص في الاستفادة من الأحكام الملزمة في الاتفاقيات وهذا الملحق "

البروتوكول" إلى أن يتم تحريرهم النهائي أو إعادتهم إلى أوطانهم أو توطيئهم.

المادة 4: الوضع القانوني لأطراف النزاع

لا يؤثر تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول", وكذلك عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في هذه الموثيق, على الوضع القانوني

لأطراف النزاع كما لا يؤثر احتلال إقليم ما أو تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" على الوضع القانوني لهذا الإقليم.

المادة 5: تعيين الدول الحامية وبديلها

1- يكون من واجب أطراف النزاع أن تعمل, من بداية ذلك النزاع, على تأمين احترام وتنفيذ الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول"

ذلك بتطبيق نظام الدول الحامية خاصة فيما يتعلق بتعيين وقبول هذه الدول الحامية طبقاً للقرارات التالية. وتكفل الدول الحامية برعاية

مصالح أطراف النزاع.

2- يعين كل طرف من أطراف النزاع دون إبطاء دولة حامية منذ بداية الوضع المشار إليه في المادة الأولى وذلك بغية تطبيق

الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" ويسمح أيضاً, دون إبطاء, ومن أجل الأغراض ذاتها بنشاط الدولة الحامية التي عينها الخصم

والتي يكون قد قبلها الطرف نفسه بصفتها هذه.

3- إذا لم يتم تعيين أو قبول دولة حامية من بداية الوضع المشار إليه في المادة الأولى تعرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مساعدتها الحميدة على أطراف النزاع من أجل تعيين دولة حامية دون إبطاء يوافق عليها أطراف النزاع, وذلك دون المساس بحق أية

منظمة إنسانية محايدة أخرى في القيام بالمهمة ذاتها. ويمكن للجنة في سبيل ذلك أن تطلب بصفة خاصة إلى كل طرف أن يقدم إليها

قائمة تضم خمس دول على الأقل يقدر هذا الطرف أنه يمكن قبولها للعمل باسمه كدولة حامية لدى الخصم, وتطلب من كل الأطراف

المتخاصمة أن يقدم قائمة تضم خمس دول على الأقل يرضيها كدولة حامية للطرف الآخر, ويجب تقديم هذه القوائم إلى اللجنة خلال

الأسبوعين التاليين. تسلم الطلب وتقوم اللجنة بمقارنة القائمتين وتعمل للحصول على موافقة أية دولة ورد اسمها في كلا القائمتين.

محكمة العدل الدولية

4- يجب على أطراف النزاع، إذا لم يتم تعيين دولة حامية رغم ما تقدم، أن تقبل دون إبطاء العرض الذي تقدمه اللجنة الدولية

للمصليب الأحمر أو أية منظمة أخرى تتوفر فيها كافة ضمانات الحياد والفاعلية بأن تعمل كبديل بعد إجراء المشاورات اللازمة مع هذه

الأطراف ومراعاة نتائج هذه المشاورات. ويخضع قيام مثل هذا البديل بمهامه لموافقة أطراف النزاع. ويبدأ هؤلاء الأطراف كل جهد

لتسهيل عمل البديل في القيام بمهمته طبقاً للاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول".

5- لا يؤثر تعيين وقبول الدول الحامية لأغراض تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" على الوضع القانوني لأطراف النزاع

أو على الوضع القانوني لأي إقليم أيا كان بما في ذلك الإقليم المحتل. وذلك وفقاً للمادة الرابعة.

6- لا يحول الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية بين أطراف النزاع أو تكليف دولة ثالثة برعاية مصالح أحد الأطراف ومصالح رعاياه

طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية دون تعيين الدول الحامية من أجل تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق

البروتوكول".

7- تشمل عبارة الدولة الحامية كلما أشير إليها في هذا الملحق "البروتوكول" البديل أيضاً.

المادة 6: العاملون المؤهلون

1- تسعى الأطراف السامية المتعاقدة في زمن السلم أيضاً بمساعدة الجمعيات الوطنية للمصليب الأحمر (الهلال الأحمر، الأسد والشمس

الأحمرين) لإعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" وخاصة فيما يتعلق بنشاط الدول الحامية.

2- يعتبر تشكيل وإعداد مثل هؤلاء من صميم الولاية الوطنية.

3- تضع اللجنة الدولية للمصليب الأحمر رهن تصرف الأطراف السامية المتعاقدة قوائم بالأشخاص الذين أعدوا على النحو السابق الذي

تكون قد وضعتها الأطراف السامية المتعاقدة وأبلغتها إلى اللجنة لهذا الغرض.

4- تكون حالات استخدام هؤلاء العاملين خارج الإقليم الوطني، في كل حالة على حدة، محل اتفاقات خاصة بين الأطراف المعنية.

المادة 7: الاجتماعات

تدعو أمانة الإيداع لهذا الملحق "البروتوكول" الأطراف السامية المتعاقدة لاجتماع بناءً على طلب واحد أو أكثر من هذه الأطراف

وبموافقة غالبيةهم، وذلك للنظر في المشكلات العامة المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول".

الباب الثاني: الجرحى والمرضى والمكربون في البحار

لتسم الأول: الحماية العامة

المادة 8: مصطلحات

يُصَدُّ بالتعابير التالية لأغراض هذا الملحق "البروتوكول" المعنى المبين قرين كل منها:

(أ) "الجرحى" و"المرضى" هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية بسبب الصدمة أو

المرض أو أي اضطراب أو عجز بدني كان أم عقلياً الذين يحجمون عن أي عمل عدائي. ويشمل هذان التعبيران أيضاً حالات

الوضع والأطفال حديثي الولادة والأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية عاجلة، مثل ذوي العاهات و أولاد

الأحامل الذين يحجمون عن أي عمل عدائي.

(ب) "المكربون في البحار" هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى نتيجة لما

يصيبهم أو يصيب السفينة أو للطائرة التي تقلهم من كبات، والذين يحجمون عن أي عمل عدائي، ويستمر اعتبار هؤلاء الأشخاص

مكربين في البحار أثناء إنقاذهم إلى أن يحصلوا على وضع آخر بمقتضى الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول"، وذلك بشرط أن

يستمرروا في الإحجام عن أي عمل عدائي.

هكذا من الأصل

(ج) "أفراد الخدمات الطبية" هم الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما للأغراض الطبية دون غيرها المذكورة في

الفقرة (هـ) وإما لإدارة الوحدات الطبية، وإما لتشغيل أو إدارة وسائل النقل الطبي، ويمكن أن يكون مثل هذا التخصيص دائماً أو

وقتياً ويشمل التعبير:

1- أفراد الخدمات الطبية، عسكريين كانوا أم مدنيين، التابعين لأحد أطراف النزاع بمن فيهم من الأفراد المذكورين في الاتفاقيتين

الأولى والثانية، وأولئك المخصصين لأجهزة الدفاع المدني.

2- أفراد الخدمات الطبية التابعين لجمعية الصليب الأحمر الوطنية (الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين) وغيرها من جمعيات

الإسعاف الوطنية الطوعية التي يعترف بها ويرخص لها أحد أطراف النزاع وفقاً للأصول المرعية.

3- أفراد الخدمات الطبية التابعين للوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة.

(د) "أفراد الهيئات الدينية" هم الأشخاص عسكريين كانوا أم مدنيين، كالكوادر، المكلفون بإداء شعائهم دون غيرها والملحقون:

1- بالقوات المسلحة لأحد أطراف النزاع

2- أو بالوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي التابعة لأحد أطراف النزاع

3- أو بالوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة

4- أو أجهزة الدفاع المدني لطرف في النزاع.

ويمكن أن يكون إلحاق أفراد الهيئات الدينية إما بصفة دائمة وإما بصفة وقتية وتطبق عليهم الأحكام المناسبة من الفقرة (ك).

(هـ) "الوحدات الطبية" هي المنشآت وغيرها من الوحدات عسكرية كانت أم مدنية التي تم تنظيمها للأغراض الطبية أي البحث عن

الجرحي والمرضى والمنكوبين في البحار وإجلانهم ونقلهم وتشخيص حالتهم أو علاجهم، بما في ذلك الإسعافات الأولية، والوقاية من

الأمراض. ويشمل التعبير، على سبيل المثال، المستشفيات وغيرها من الوحدات المماثلة ومراكز نقل الدم ومراكز ومعاهد الطب الوقائي

والمستودعات الطبية والمخازن الطبية والصيدلية لهذه الوحدات، ويمكن أن تكون الوحدات الطبية ثابتة أو متحركة دائمة أو مؤقتة.

(و) "النقل الطبي" هو نقل الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار وأفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية والمعدات والإمدادات

لطبية التي يحميها الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" سواء كان النقل في البر أو في الماء أم في الجو.

(ز) "وسائل النقل الطبي" أية وسيلة نقل عسكرية كانت أم مدنية دائمة أو مؤقتة تخصص للنقل الطبي دون سواء تحت إشراف

هيئة مختصة تابعة لأحد أطراف النزاع.

(ح) "المركبات الطبية" هي أية واسطة للنقل الطبي في البر.

(ط) "السفن والزوارق الطبية" هي أية وسيلة للنقل الطبي في الماء.

(ي) "الطائرات الطبية" هي أية وسيلة للنقل الطبي في الجو.

(ك) "أفراد الخدمات الطبية الدائمون" و"الوحدات الطبية الدائمة" و"وسائل النقل الطبي الدائمة" هم المخصصون للأغراض الطبية

دون غيرها لمدة غير محددة. و"أفراد الخدمات الطبية المؤقتون" و"الخدمات الطبية المؤقتة" و"وسائل النقل الطبي المؤقتة" هم

المكرسون للأغراض الطبية دون غيرها لمدة محددة خلال المدة الإجمالية للتخصيص. وتشمل تعبيرات "أفراد الخدمات الطبية" و"

الوحدات الطبية" و"وسائل النقل الطبي" كلا من الفئتين الدائمة والمؤقتة ما لم يجر وصفها على نحو آخر.

(ل) "العلامة المميزة" هي العلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين على أرضية بيضاء إذا

ما استخدمت لحماية وحدات ووسائل النقل الطبي وحماية أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية وكذلك المعدات والإمدادات.

(م) "الإشارة المميزة" هي أية إشارة أو رسالة يقصد بها للتعرف بحسب على الوحدات ووسائل النقل الطبي المذكورة في الفصل

هكذا من الأصل



الثالث من الملحق رقم (1) لهذا الملحق "البروتوكول".

المادة 9: مجال التطبيق

1- يطبق هذا الباب الذي تهدف أحكامه إلى تحسين حالة الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار على جميع أولئك الذين يمسهم

وضع من الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى دون أي تمييز مجحف يتأسس على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو

الدين أو العقيدة أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو

أية معايير أخرى مماثلة.

2- تطبق الأحكام الملزمة من المادتين 27، 32 من الاتفاقية الأولى على الوحدات الطبية الدائمة ووسائل النقل الطبي الدائم

والعاملين عليها التي يوفرها لأحد أطراف النزاع بغية أغراض إنسانية أي من:

(أ) دولة محايدة أو أية دولة أخرى ليست طرفاً في ذلك النزاع.

(ب) جمعية إسعاف معترف بها ومرخص لها في تلك الدولة.

(ج) منظمة إنسانية دولية محايدة.

ويستثنى من حكم هذه الفقرة الثانية السفن المستشفيات التي تطبق عليها المادة 25 من الاتفاقية الثانية.

المادة 10: الحماية والرعاية

1- يجب احترام وحماية الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار أيًا كان الطرف الذي ينتمون إليه.

2- يجب في جميع الأحوال أن يعامل أي منهم معاملة إنسانية وأن يلتزم جهد المستطاع وبالمسرة الممكنة الرعاية الطبية التي

تتطلبها حالته. ويجب عدم التمييز بينهم لأي اعتبار سوى الاعتبارات الطبية.

المادة 11: حماية الأشخاص

1- يجب ألا يمس أي عمل أو إحجام لا مبرر لهما بالصحة والسلامة البدنية والعقلية للأشخاص الذين هم في قبضة الخصم أو يتم

احتجازهم أو اعتقالهم أو حرمانهم بأية صورة أخرى من حرياتهم نتيجة لأحد الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الملحق

"البروتوكول". ومن ثم يحظر تعريض الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة لأي إجراء طبي لا تقتضيه الحالة الصحية للشخص

المعنى ولا يتفق مع المعايير الطبية المرحية التي قد يطبقها الطرف الذي يقوم بالإجراء على رعاياه المنتمين لكل من حريتهم في

الظروف الطبية المماثلة.

2- ويحظر بصفة خاصة أن يجري لهؤلاء الأشخاص ولو بموافقتهم أي مما يلي:

(أ) عمليات البتر

(ب) التجارب الطبية أو العلمية

(ج) استئصال الأنسجة أو الأعضاء بغية استزراعها.

وذلك إلا حينما يكون لهذه الأعمال ما يبررها وفقاً للشروط الملصوقة عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

3- لا يجوز الاستثناء من الحظر الوارد في الفقرة الثانية (ج) إلا في حالة التبرع بالدم لنقله أو التبرع بالأنسجة الجلدية

لاستزراعها شريطة أن يتم ذلك بطريقة طوعية وبدون قهر أو غواية. وأن يجري لأغراض علاجية فقط وبشروط تتفق مع المعايير

والضوابط الطبية المرحية عادة وبالصورة التي تكفل صالح كل من المتبرع والمتبرع له.

4- يعد انتهاكاً جسيماً لهذا الملحق "البروتوكول" كل عمل عمدي أو إحجام مقصود يمس بدرجة بالغة بالصحة أو السلامة البدنية

أو العقلية لأي من الأشخاص الذين هم في قبضة طرف غير الطرف الذي ينتمون إليه ويخالف المحظورات المنصوص عليها في

الفترتين الأولى والثانية أو لا يتفق مع متطلبات الفقرة الثالثة.

5- يحق للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى رفض إجراء أية عملية جراحية لهم. ويسعى أفراد

هذه من الأصل



الخدمات الطبية. في حالة

الرفض، إلى الحصول على إقرار كتابي به بوقعه المريض أو بجيزه.

6- بعد كل طرف في النزاع سجلا طبيا لكل تبرع بالدم بغية نقله أو تبرع بالأنسجة الجلدية بغية استزراعها من قبل الأشخاص

المشار إليهم في الفقرة الأولى إذا تم ذلك التبرع على مسئولية هذا الطرف. ويسعى كل طرف في النزاع، فضلا على ذلك، إلى

إعداد سجل بكافة الإجراءات الطبية التي تم اتخاذها بشأن أي شخص احتجز أو اعتقل أو حرم من حريته بآلة صورة أخرى نتيجة

وضع من الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الملحق "البروتوكول". ويجب أن توضع هذه السجلات في جميع الأوقات

تحت تصرف الدولة الحامية للتفتيش.

المادة 12: حماية الوحدات الطبية

1- يجب في كل وقت عدم انتهاك الوحدات الطبية وحمايتها والا تكون هدفا لأي هجوم.

2- تطبق الفقرة الأولى على الوحدات الطبية المدنية شريطة أن:

(أ) تنتمي لأحد أطراف النزاع

(ب) أو تقرها أو ترخص لها السلطة المختصة لدى أحد أطراف النزاع

(ج) أو يرخص لها وفقا للفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذا الملحق "البروتوكول" أو المادة 27 من الاتفاقية الأولى.

3- يعمل أطراف النزاع على إخطار بعضهم البعض الآخر بمواقع وحداتهم الطبية الثابتة. ولا يترتب على عدم القيام بهذا الإخطار

إعفاء أي من الأطراف من التزامه بالتقيد بأحكام الفقرة الأولى.

4- لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تستخدم الوحدات الطبية في محاولة لستر الأهداف العسكرية عن أي هجوم. ويحرص

أطراف النزاع، بقدر الإمكان، على أن تكون الوحدات الطبية في مواقع بحيث لا يهدد الهجوم على الأهداف العسكرية سلامتها.

المادة 13: وقف الحماية عن الوحدات الطبية المدنية

1- لا توقف الحماية التي تتمتع بها الوحدات الطبية المدنية إلا إذا دأبت على ارتكاب أعمال ضارة بالخصم تفرج عن نطاق مهمتها

الإنسانية. بيد أن هذه الحماية لا توقف إلا بعد توجيه إنذار تحدد فيه، كلما كان ذلك ملائما، مدة معقولة ثم يبقى ذلك الإنذار بلا

استجابة.

2- لا تعتبر الأعمال التالية أعمالا ضارة بالخصم:

(أ) حيازة أفراد الوحدة لأسلحة شخصية خفيفة للدفاع عن أنفسهم أو عن أولئك الجرحى والمرضى الموكولين بهم.

(ب) حراسة تلك الوحدة بواسطة مفرزة أو دورية أو خفراء.

(ج) وجود أسلحة خفيفة وخناجر في الوحدة يكون قد تم تجريد الجرحى والمرضى منها ولم تكن قد سلمت بعد للجهة المختصة.

(د) وجود أفراد من القوات المسلحة أو من مواهم من المقاتلين في الوحدة لأسباب طبية.

المادة 14: قيود على حق الاستيلاء على الوحدات الطبية المدنية

1- يجب على دولة الاحتلال أن تضمن استمرار تأمين الحاجات الطبية للسكان المدنيين في الأقاليم المحتلة على نحو كاف.

2- ومن ثم فلا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على الوحدات الطبية المدنية أو معداتها أو تجهيزاتها أو خدمات أفرادها ما بقيت

هذه المرافق لازمة لمد السكان المدنيين بالخدمات الطبية المناسبة ولاستمرار رعاية أي من الجرحى والمرضى الذين هم تحت العلاج.

3- ويجوز لدولة الاحتلال، شريطة التقيد بالقاعدة العامة الواردة في الفقرة الثانية، الاستيلاء على المرافق المذكورة أعلاه مع مراعاة

ما يرد أدناه من قيود:

(أ) أن تكون هذه المرافق لازمة لتقديم العلاج الطبي الفوري للملثم لجرحى ومرضى قوات دولة الاحتلال أو لأسرى الحرب.

هكذا من الأصل

(ب) وأن يستمر هذا الاستيلاء لمدة قيام هذه الضرورة فحسب.

(ج) وأن تتخذ ترتيبات فورية بغية ضمان استمرار تأمين الاحتياجات الطبية المناسبة للسكان المدنيين وكذا لأي من الجرحى والمرضى

الذين هم تحت العلاج والذين اضيروا بالاستيلاء.

المادة 15: حماية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية

1- احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المدنيين أمر واجب.

2- تسدى كل مساعدة ممكنة عند الاقتضاء لأفراد الخدمات الطبية المدنيين العاملين في منطقة تعطلت فيها الخدمات الطبية المدنية

بسبب القتال.

3- تقدم دولة الاحتلال كل مساعدة ممكنة لأفراد الخدمات الطبية المدنيين في الأقاليم المحتلة لتمكينهم من القيام بمهامهم الإنسانية على

الوجه الأكمل. ولا يحق لدولة الاحتلال أن تطلب إلى هؤلاء الأفراد في أداء هذه المهام إثبات أي شخص كان بالأولوية في تقديم

العلاج إلا باعتبارات طبية. ولا يجوز إرغام هؤلاء الأفراد على أداء أعمال لا تتلاءم مع مهمتهم الإنسانية.

4- يحق لأفراد الخدمات الطبية المدنيين التوجه إلى أي مكان لا يستغنى عن خدماتهم فيه مع مراعاة إجراءات المراقبة والأمن التي

قد يرى الطرف المعني في النزاع لزوماً لاتخاذها.

5- يجب احترام وحماية أفراد الهيئات الدينية المدنيين، وتطبق عليهم بالمثل أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" المتعلقة بحماية

أفراد الخدمات الطبية وبكيفية تحديد هويتهم.

المادة 16: الحماية العامة للمهام الطبية

1- لا يجوز بأي حال من الأحوال توقيع العقاب على أي شخص لقيامه بنشاط ذي صفة طبية يتفق مع شرف المهنة الطبية بغض

النظر عن شخص المستفيد من هذا النشاط.

2- لا يجوز إرغام الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً ذا صفة طبية على إثبات تصرفات أو القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة الطبية

أو غير ذلك من القواعد الملزمة التي تستهدف صالحي الجرحى والمرضى أو أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" أو على

الإحجام عن إثبات التصرفات والقيام بالأعمال التي تتطلبها هذه القواعد والأحكام.

3- لا يجوز إرغام أي شخص يمارس نشاطاً ذا صفة طبية على الإدلاء بمعلومات عن الجرحى والمرضى الذين كانوا أو ما زالوا

موضع رعايته لأي شخص سواء أكان تابعاً للخصم أم للطرف الذي ينتمي هو إليه إذا بدا له أن مثل هذه المعلومات قد تلحق

ضرراً بهؤلاء الجرحى والمرضى أو بأسرهم وذلك فيما عدا الحالات التي يتطلبها قانون الطرف الذي يتبعه. ويجب، مع ذلك، أن

تواعى القواعد التي تفرض الإبلاغ عن الأمراض المعدية.

المادة 17: دور السكان المدنيين وجمعيات الغوث

1- يجب على السكان المدنيين رعاية الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار حتى ولو كانوا يلتصقون إلى الخصم، ولا يرتكبوا أي

من أعمال العنف. ويسمح للسكان المدنيين وجمعيات الغوث مثل جمعية الصليب الأحمر الوطنية (الهلال الأحمر، الأسد والشمس

الأخضرين) بأن يقوموا ولو من تلقاء أنفسهم بإيواء الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار والعناية بهم حتى في مناطق الغزو أو

الاحتلال، ولا ينبغي التعرض لأي شخص أو محاكمته أو إدانته أو عقابه بسبب هذه الأعمال الإنسانية.

2- يجوز لأطراف النزاع مناشدة السكان المدنيين وجمعيات الغوث المشار إليها في الفقرة الأولى إيواء ورعاية الجرحى والمرضى

والمنكوبين في البحار والبحث عن الموتى والإبلاغ عن أماكنهم. ويجب على أطراف النزاع منح الحماية والتسهيلات اللازمة لأولئك

الذين يستجيبون لهذا النداء. كما يجب على الخصم إذا سيطر على المنطقة أو استعاد سيطرته عليها أن يوفر الحماية والتسهيلات ذاتها

هكذا من الأصل

ما دام أن الحاجة تدعو إليها.

المادة 18: التحقق من الهوية

1- يسعى كل من أطراف النزاع لتأمين إمكانية التحقق من هوية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية وكذلك الوحدات الطبية

ووسائل النقل الطبي.

2- كما يسعى كل من أطراف النزاع لاتباع وتنفيذ الوسائل والإجراءات الكفيلة بالتحقق من هوية الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي

التي تستخدم العلامات والإشارات المميزة.

3- يجرى التعرف على أفراد الخدمات الطبية المدنيين وأفراد الهيئات الدينية المدنيين بالعلامة المميزة وبطاقة الهوية، وذلك في الأراضي

المحتلة وفي المناطق التي تدور أو التي يحتمل أن تدور فيها رحى القتال.

4- يتم بموافقة السلطة المختصة، وسم الوحدات ووسائل النقل الطبي بالعلامات المميزة. وتوسم السفن والزوارق المشار إليها في

المادة 22 من هذا الملحق "البروتوكول" وفقاً لأحكام الاتفاقية الثانية.

5- يجوز لأي من أطراف النزاع أن يسمح باستخدام الإشارات المميزة وفقاً للفصل الثالث من الملحق رقم (1) لهذا الملحق

البروتوكول" بالإضافة إلى العلامات المميزة لإثبات هوية وحدات ووسائل النقل الطبي، ويجوز استثناء في الحالات الخاصة التي يشملها

ذلك الفصل، أن تستخدم وسائل النقل الطبي الإشارات المميزة دون إبراز العلامة المميزة.

6- يخضع تطبيق أحكام الفقرات الخمس الأولى من هذه المادة لنصوص الفصول الثلاثة الأولى من الملحق رقم (1) لهذا الملحق

"البروتوكول". ويحظر استخدام الإشارات التي وصفها الفصل الثالث من ذلك الملحق وقصر استخدامها على وحدات ووسائل النقل

الطبي دون غيرها في أي عرض آخر خلاف إثبات هوية هذه الوحدات والوسائل وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة في ذلك

النقل.

7- لا تسمح أحكام هذه المادة باستخدام العلامة المميزة في زمن السلم على نطاق أوسع مما نصت عليه المادة 44 من الاتفاقية

الأولى.

8- تطبق على الإشارات المميزة أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" المتعلقة بالرقابة على استخدام العلامة المميزة ومنع عقاب

لإساءة استخدامها.

المادة 19: الدول المحايدة والدول الأخرى غير الأطراف في النزاع

تطبق الدول المحايدة والدول الأخرى غير الأطراف في النزاع الأحكام الملزمة من هذا الملحق "البروتوكول" على الأشخاص المتمتعين

بالحماية وفقاً لأحكام هذا الباب الذين قد يتم إيواءهم أو اعتقالهم في إقليمها، وكذلك على مرتضى أحد أطراف ذلك النزاع الذين قد يعثر

عليهم.

المادة 20: الردع الثاري

يحظر الردع ضد الأشخاص والأعيان التي يحميها هذا الباب.

لنسم الثاني: النقل الطبي

المادة 21: المركبات الطبية

يجب أن تتمتع المركبات الطبية بالاحترام والحماية التي تقررها الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" للوحدات الطبية المتحركة.

المادة 22: السفن المستشفيات وزوارق النجاة الساحلية

1- تطبق أحكام الاتفاقيات المتعلقة:

(أ) بالسفن المبنية في المواد 22، 24، 25، 27 من الاتفاقية الثانية.

(ب) بزوارق النجاة الخاصة بهذه السفن وقواربها.

هكذا من الأصل

(ج) بالعمالين عليها وأفراد طاقمها.

(د) بالجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار الموجودين على ظهرها وذلك عندما تحمل هذه السفن والزوارق والقوارب المدنيين من

الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار الذين لا ينتمون لأية فئة من الفئات التي ورد ذكرها في المادة 13 من الاتفاقية الثانية بيد

أنه لا يجوز بأي حال تسليم هؤلاء المدنيين إلى طرف لا ينتمون إليه أو أسرهم في البحر، وتطبق عليهم نصوص الاتفاقية الرابعة

وهذا الملحق "البروتوكول" إذا وقعوا في قبضة طرف في النزاع لا ينتمون إليه.

2- تمتد الحماية التي كفلتها الاتفاقيات للسفن والمبينة في المادة 25 من الاتفاقية الثانية إلى السفن المستشفيات التي يوفرها لأحد

أطراف النزاع للأغراض الإنسانية:

(أ) إما دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع.

(ب) وإما منظمة إنسانية دولية محايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أو رابطة جمعيات الصليب الأحمر.

وذلك شريطة أن تتوفر في الحالتين المتطلبات التي تنص عليها تلك المادة.

3- تتمتع الزوارق المبينة في المادة 27 من الاتفاقية الثانية بالحماية حتى ولو لم يتم التبليغ عنها على النحو المنصوص عليه في

تلك المادة. غير أن أطراف النزاع مكلفون بإخطار بعضهم البعض الآخر بجميع التفاصيل الخاصة بهذه الزوارق والتي تسهل التحقق

من هويتها والتعرف عليها.

المادة 23: السفن والزوارق الطبية الأخرى

1- يجب حماية وعدم انتهاك السفن والزوارق الطبية عدا تلك التي أشير إليها في المادة (22) من هذا الملحق "البروتوكول"

وإمادة (38) من الاتفاقية الثانية سواء كانت في البحار أم أية مياه أخرى وذلك على النحو ذاته المتبع وفقاً للاتفاقيات وهذا الملحق

"البروتوكول" بالنسبة للوحدات الطبية المتحركة. وتوسم هذه السفن بالعلامة المميزة وتلتزم قدر الإمكان بالفقرة الثانية من المادة

(43) من الاتفاقية الثانية حتى تكون لهذه الحماية فعاليتها عن طريق إمكان تحديد هويتها والتعرف عليها كسفن وزوارق طبية.

2- تبقى السفن والزوارق المشار إليها في الفقرة الأولى خاضعة لقوانين الحرب ويمكن لأية سفن حربية مجهزة على سطح الماء

وكلية على إنفاذ أوامرها مباشرة أن تصدر إلى هذه السفن الأمر بالتوقف أو بالابتعاد أو بسلوك مسار محدد ويجب عليها امتثال

هذه الأوامر ولا يجوز صرف هذه السفن عن مهمتها الطبية على أي شكل آخر ما بقيت حاجة من على ظهرها من الجرحى

والمرضى والمنكوبين في البحر إليها.

3- لا تتوقف الحماية المنصوص عليها في الفقرة الأولى إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 34 و 35 من الاتفاقية

الثانية. ومن ثم فإن الرفض الصريح للانصياع لأمر صادر طبقاً لما ورد في الفقرة الثانية يشكل عملاً ضاراً بالخصم وفقاً لنص المادة

34 من الاتفاقية الثانية.

4- يجوز لأي طرف من أطراف النزاع وخاصة في حالة السفن التي تتجاوز حمولتها الإجمالية ألفي طن، أن يخطر الخصم باسم

وأوصاف السفينة أو الزورق الطبي والوقت المتوقع للإبحار ومسار أي منها والسرعة المقدرة وذلك قبل الإبحار بأطول وقت ممكن، كما

يجوز لهذا الطرف أن يزود الخصم بأية معلومات أخرى قد تسهل تحديد هوية السفينة والتعرف عليها. ويجب على الخصم أن يقر

بسلم هذه المعلومات.

5- تطبق أحكام المادة 37 من الاتفاقية الثانية على أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية الموجودين على سفن هذه السفن

والزوارق.

هكذا من الأصل



6- تسري أحكام الاتفاقية الثانية على الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار الذين ينتمون إلى الفئات المشار إليها في المادة 13 من

الاتفاقية الثانية والمادة 44 من هذا الملحق "البروتوكول" الذين قد يوجدون على ظهر هذه السفينة والزوارق الطبية، ولا يجوز

إرغام الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار من المدنيين من الفئات المذكورة في المادة 13 من الاتفاقية الثانية على الاستسلام في

البحر لأي طرف لا ينتمون إليه ولا على مغادرة هذه السفن أو الزوارق، وتطبق عليهم الاتفاقية الرابعة وهذا الملحق "البروتوكول"

إذا وقعوا في قبضة أي طرف في النزاع لا ينتمون إليه.

المادة 24: حماية الطائرات الطبية

يجب حماية وعدم انتهاك الطائرات الطبية وفقاً لأحكام هذا الباب.

المادة 25: الطائرات الطبية في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الخصم

لا تتوقف حماية وعدم انتهاك الطائرات الطبية التابعة لأي من أطراف النزاع على وجود أي اتفاق مع خصم هذا الطرف، وذلك في

المناطق البرية التي تسيطر عليها فعلياً قوات صديقة أو في أجوائها أو في المناطق البحرية أو في أجوائها التي لا يسيطر عليها

الخصم فعلياً، ويمكن، مع ذلك، لأي طرف من أطراف النزاع تعمل طائرته الطبية في هذه المناطق، حرصاً على مزيد من السلامة،

أن يخطر الخصم وفقاً لما نصت عليه المادة (29) وخاصة حين يؤدي تحليق هذه الطائرات بها إلى أن تكون في مجال أسلحة

الخصم التي تطلق من الأرض إلى الجو.

المادة 26: الطائرات الطبية في مناطق الاشتباك وما يماثلها

1- يجب لتوفير حماية فعالة للطائرات الطبية في تلك الأجزاء من منطقة الاشتباك، التي تسيطر عليها فعلياً قوات صديقة أو في تلك

المناطق التي لم تتم فيها سيطرة فعلية واضحة، وكذلك في أجواء هذه المناطق، أن يتم عقد اتفاق مسبق بين السلطات العسكرية

المختصة لأطراف النزاع وفقاً لنص المادة (29)، ومع أن الطائرات الطبية تعمل، في حالة عدم توفر مثل هذا الاتفاق، على

مساوئها الخاصة فإنه يجب عدم انتهاكها لدى التعرف عليها بهذه الصفة.

2- يقصد بتعبير "مناطق الاشتباك" أية منطقة برية تتصل فيها العناصر الأمامية للقوات المتخصصة بعضها ببعض الآخر، خاصة

عندما تكون هذه العناصر متعرضة بصفة مباشرة للنيران الأرضية.

المادة 27: الطائرات الطبية في المناطق التي تخضع لسيطرة الخصم

1- تستمر الطائرات الطبية التابعة لأحد أطراف النزاع متمتعة بالحماية أثناء تحليقها فوق المناطق البرية والبحرية التي يسيطر عليها

لخصم فعلياً شريطة الحصول على موافقة مسبقة على هذا التحليق من السلطة المختصة لدى ذلك الخصم.

2- تبذل الطائرات الطبية التي تحلق فوق منطقة يسيطر عليها الخصم فعلياً قصارى جهدها للكشف عن هويتها وإخطار الخصم

بظروف تحليقها، وذلك إذا ما حلت دون الحصول على الموافقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أو بالمخالفة لشروط هذه الموافقة

سواء كان ذلك عن طريق خطأ ملاحي أم بسبب طارئ يؤثر على سلامة الطيران، ويجب على الخصم فور تعرفه على مثل هذه

الطائرة الطبية أن يبذل كل جهد معقول في إصدار الأمر بأن تهبط على الأرض أو تطفو على الماء حسبما يشير إليه في الفقرة

الأولى من المادة (30) أو في اتخاذ الإجراءات للحفاظ على مصالحه الخاصة، ويجب في كلتي الحالتين إسهال الطائرة الوقت

الكافي لامتنال الأمر قبل اللجوء إلى مهاجمتها.

المادة 28: القيود على عمليات الطائرات الطبية

1- يحظر على أطراف النزاع استخدام طائراتها الطبية في محاولة للحصول على مزية عسكرية على الخصم، ولا يجوز استغلال

للطائرات الطبية في محاولة جعل الأهداف العسكرية في حماية من الهجوم.

هكذا في الأصل

2- لا يجوز استخدام الطائرات الطبية في جمع أو نقل معلومات ذات صفة عسكرية أو في حمل معدات بقصد استخدامها في هذه الأغراض. كما يحظر نقل أي شخص أو أية حمولة لا يشملها التعريف الوارد في الفقرة (و) من المادة (8)، ولا يعتبر

محظوراً حمل الأمتعة الشخصية لمستقلي الطائرات أو المعدات التي يقصد بها لحسب أن تسهل الملاحة أو الاتصال أو الكشف عن

الهوية.

3- لا يجوز للطائرات الطبية أن تحمل أية أسلحة فيما عدا الأسلحة الصغيرة والذخائر التي تم تجريبها من الجرحى والمرضى

والمنكوبين في البحار الموجودين على متنها والتي لا يكون قد جرى تسليمها بعد إلى الجهة المختصة، وكذلك الأسلحة الشخصية الخفيفة

التي قد تكون لازمة لتمكين أفراد الخدمات الطبية الموجودين على متن الطائرة من تأمين الدفاع عن أنفسهم وعن الجرحى والمرضى

والمنكوبين في البحار الموكولين بهم.

4- يجب ألا تستخدم الطائرات الطبية في البحث عن الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار أثناء قيامها بالتخليق المشار إليه في

المادتين 26 و 27 ما لم يكن ذلك بمقتضى اتفاق مسبق مع الخصم.

المادة 29: الإخطارات والاتفاقات بشأن الطائرات الطبية

1- يجب أن تلص الإخطارات التي تتم طبقاً للمادة 25 أو طلبات الاتفاقات والموافقات المسبقة طبقاً للمادتين 26 أو 27 أو

الفقرة 4 من المادة 28 أو المادة 31 على العدد المقترح للطائرات وبرامج تحليقها ووسائل الكشف عن هويتها ويجب أن يفهم

ذلك على أنه يعني أن كل تحليق سوف يتم وفقاً لأحكام المادة 28.

2- يجب على الطرف الذي يتلقى إخطاراً طبقاً للمادة (25) أن يقر فوراً باستلام مثل هذا الإخطار.

3- يجب على الطرف الذي يتلقى طلباً بشأن اتفاق أو موافقة مسبقة طبقاً للمادتين 26، 27 أو الفقرة 4 من

المادة (28)

أو المادة (31) أن يخطر الطرف الطالب بأسرع ما يستطاع بما يأتي:

(أ) للموافقة على الطلب.

(ب) أو رفض الطلب.

(ج) بمقترحات معقولة أو بديلة للطلب. ويجوز أيضاً أن يقترح حظراً أو قيداً على تحليقات جوية أخرى تجري في المنطقة خلال

المدّة المعينة. ويجب على الطرف الذي تقدم بالطلب إذا ما قبل المقترحات البديلة أن يخطر الطرف الآخر بموافقة على هذه

المقترحات البديلة.

4- تتخذ الأطراف الإجراءات اللازمة لتأمين سرعة إنجاز هذه الإخطارات والاتفاقات والموافقات.

5- يجب على الأطراف أيضاً أن تتخذ جميع التدابير اللازمة بغية الإسراع في إذاعة لحوى مثل تلك الإخطارات والاتفاقات

والموافقات على الوحدات العسكرية المعنية وأن تصدر تعليماتها إلى هذه الوحدات بشأن الوسائل التي تستخدمها الطائرات الطبية المذكورة

في الكشف عن هويتها.

المادة 30: هبوط الطائرات الطبية وتفتيشها

1- يجوز إصدار أمر للطائرات الطبية المحلقة فوق المناطق التي يسيطر عليها الخصم فعلياً أو فوق تلك المناطق التي لم تستقر

عليها سيطرة فعلية واضحة، بأن تهبط على الأرض أو تطفو على سطح الماء، وذلك للتمكن من إجراء التفتيش وفقاً للقرارات التالية

ويجب على الطائرات الطبية امتثال كل أمر من هذا القبيل.

2- لا يجوز تفتيش الطائرة التي هبطت براً أو بحراً بناءً على أمر تلقته بذلك أو لأية أسباب أخرى إلا لأجل التحقق من الأمور

المشار إليها في الفقرتين الثالثة والرابعة، ويجب البدء بهذا التفتيش دون تأخير وإجراؤه بسرعة. ويجب ألا يطلب الطرف الذي يتولى

هكذا من الأصل

أمر التفقيش إزال الجرحى أو المرضى من الطائرة ما لم يكن إزالهم لازماً للقيام بالتفتيش. ويجب على ذلك الطرف أن يسهل على

كل حال، على عدم تردي حالة الجرحى والمرضى بسبب التفقيش أو الإنزال.

3- يسمح للطائرة باستئناف طيرانها بمستقلها دون تأخير سواء كانوا ينتمون إلى الخصم أم إلى دولة محايدة، أم إلى دولة أخرى

ليست طرفاً في النزاع، وذلك إذا أسفر التفقيش عن أن الطائرة:

(أ) طائرة طبية بمفهوم الفقرة (ي) من المادة (8).

(ب) أم تخالف الشروط المنصوص عليها في المادة (28).

(ج) لم تحلق دون اتفاق مسبق أو لم تخرق في تحليقها أحكام هذا الاتفاق عندما يكون مثل هذا الاتفاق مطلباً.

4- يجوز حجز الطائرة إذا أسفر التفقيش عن أنها:

(أ) ليست طائرة طبية بمفهوم الفقرة (ي) من المادة (8).

(ب) أو خالفت الشروط المنصوص عليها في المادة (28).

(ج) أو حلت دون وجود اتفاق مسبق إذا كان مثل هذا الاتفاق مطلباً أو كان تحليقها خرقاً لأحكام الاتفاق.

ويجب أن يعامل مستقلوها جميعاً طبقاً للأحكام الملائمة في الاتفاقيات وفي هذا الملحق "البروتوكول". وإذا كانت الطائرة التي احتجزت

قد سبق تخصيصها كطائرة طبية دائمة فلا يمكن استخدامها فيما بعد إلا كطائرة طبية.

المادة 31: الدول المحايدة أو الدول الأخرى التي ليست أطرافاً في النزاع

1- لا يجوز أن تحلق الطائرة الطبية فوق إقليم دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع أو أن تهبط في هذا الإقليم

إلا بناءً على اتفاق سابق. فإذا وجد مثل هذا الاتفاق وجب احترام الطائرة طيلة مدة تحليقها وكذلك أثناء هبوطها العرضي. وترضى

هذه الطائرة لأي استدعاء للهبوط أو لأن تطفو على سطح الماء، حسبما يكون مناسباً.

2- إذا حلت الطائرة الطبية فوق إقليم دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع، في حالة عدم

وجود اتفاق أو خرجت

على أحكام هذا الاتفاق، وكان تحليقها نتيجة خطأ ملاحى أو لسبب طارئ يتعلق بسلامة الطيران، تعين عليها أن تسعى جهدها للإخطار

عن تحليقها وإثبات هويتها. وتبذل تلك الدولة كل جهد معقول، حالما يتم التعرف على مثل هذه الطائرة الطبية، في إعطاء الأمر

بالهبوط برا أو الطفو على سطح الماء المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (30) من هذا الملحق "البروتوكول" أو اتخاذ

إجراءات أخرى لتأمين مصالح الدولة وإعطاء الطائرة، في كلتي الحالتين، الوقت الكافي للانصياع للأمر قبل اللجوء إلى مهاجمتها.

3- إذا هبطت الطائرة الطبية برا أو طفت على سطح الماء في إقليم دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع إما نتيجة

اتفاق وإما في الظروف المشار إليها في الفقرة الثانية سواء كان ذلك بمقتضى إنذار بذلك أم لأسباب أخرى، لئلا تخضع للتفتيش

التحقق من أنها طائرة طبية فعلاً. ويتحتم الشروع بهذا التفقيش بدون أي تأخير وإجراؤه على وجه السرعة. ولا يجوز للطرف الذي

يؤلى التفقيش أن يطلب إزال الجرحى والمرضى من الطائرة ما لم يكن إزالهم من مستلزمات التفقيش. وعظيم في جميع الأحوال، أن

يتأكد من أن حالة الجرحى والمرضى لم تترد بسبب ذلك التفقيش. وإذا بين التفقيش أن الطائرة طائرة طبية فعلاً وجب السماح

للطائرة مع مستقلها باستئناف الطيران وتوفير التسهيلات اللازمة لتمكينها من مواصلة طيرانها وذلك باستثناء من يجب احتجازهم وفقاً

لقرارات القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح. أما إذا أوضح التفقيش أن الطائرة ليست طائرة طبية وجب القبض عليها ومعاملة

مستقلها وفقاً لما ورد في الفقرة الرابعة.

4- تحتجز الدولة المحايدة أو الدولة الأخرى التي ليست طرفاً في النزاع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحر النازلين في

إليهم، على نحو آخر غير وقتي، من طائرة طبية بناءً على موافقة السلطات المحلية كلما اقتضت ذلك قواعد

هكذا في الأصل



القانون الدولي التي

تطبق في النزاع المسلح، بطريقة تحول دون اشتراك هؤلاء مجدداً في الأعمال العدائية، إلا إذا كان هناك اتفاق مغاير بين تلك الدولة

وبين أطراف النزاع. وتتحمل الدولة التي ينتمون إليها نفقات استشفائهم واحتجازهم.

5- تطبق الدول المحايدة أو الدول الأخرى التي ليست طرفاً في النزاع بالنسبة لجميع أطراف النزاع، على حد سواء، أية شروط

أو قيود تكون قد اتخذتها بشأن مرور الطائرات الطبية فوق إقليمها أو هبوطها فيه.

القسم الثالث: الأشخاص المفقودون والمتوفون

المادة 32: المبدأ العام

إن حق كل أسرة في معرفة مصير أفرادها هو الحائز الأساسي لنشاط كل من الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع والمنظمات

الإنسانية الدولية الوارد ذكرها في الاتفاقيات وفي هذا الملحق "البروتوكول"، في تنفيذ أحكام هذا القسم.

المادة 33: الأشخاص المفقودون

1- يجب على كل طرف في نزاع، حالما تسمح الظروف بذلك، وفي موعد أقصاه انتهاء الأعمال العدائية أن يقوم بالبحث عن

الأشخاص الذين أبلغ الخصم عن فقدانهم ويجب على هذا الخصم أن يبلغ جميع المعلومات الجديدة عن هؤلاء الأشخاص لتسهيل هذا

البحث.

2- يجب على كل طرف في نزاع، تسهيلاً لجمع المعلومات المنصوص عليها في الفقرة السابقة فيما يتعلق بالأشخاص الذين لا

يستفيدون من معاملة أفضل بموجب الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" أن يقوم:

(أ) بتسجيل المعلومات المنصوص عليها في المادة 138 من الاتفاقية الرابعة عن الأشخاص الذين اعتقلوا أو سجلوا أو ظلوا لأي

سبب آخر في الأسر مدة تتجاوز الأسبوعين نتيجة للأعمال العدائية أو الاحتلال أو عن أولئك الذين تولوا خلال فترة اعتقالهم.

(ب) بتسهيل الحصول على المعلومات على أوسع نطاق ممكن عن هؤلاء الأشخاص وإجراء البحث عنهم عند الاقتضاء وتسجيل

المعلومات المتعلقة بهم إذا كانوا قد توفوا في ظروف أخرى نتيجة للأعمال العدائية أو الاحتلال.

3- تبلغ المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين أخطر عن فقدانهم وفقاً للفقرة الأولى وكذلك الطلبات الخاصة بهذه المعلومات إما مباشرة

أو عن طريق الدولة الحامية أو الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر أو الجمعيات الوطنية

الصليب الأحمر ((لللهلال الأحمر، للأمد والشمس الأحمرين)) وإذا ما تم تبليغ هذه المعلومات عن غير طريق اللجنة الدولية للصليب

الأحمر ووكالاتها المركزية للبحث عن المفقودين، يعمل كل طرف في النزاع على تأمين تزويد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين

بهذه المعلومات.

4- يسعى أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق حول ترتيبات تتيح لفرق أن تبحث عن الموتى وتحدد هوياتهم وتنتظ جثثهم من مناطق

قتال بما في ذلك الترتيبات التي تتيح لمثل هذه الفرق، إذا سلحت المناسبة، أن تصطحب عاملين من لدن الخصم أثناء هذه المهام في

مناطق يسيطر عليها الخصم. ويتمتع أفراد هذه الفرق بالاحترام والحماية أثناء تفرغهم لأداء هذه المهام دون غيرها.

المادة 34: رفات الموتى

1- يجب عدم انتهاك رفات الأشخاص الذين توفوا بسبب الاحتلال أو في أثناء الاعتقال الناجم عن الاحتلال أو الأعمال العدائية

وكذلك رفات الأشخاص الذين توفوا بسبب الأعمال العدائية في بلد ليسوا هم من رعاياه كما يجب الحفاظ على مثائن هؤلاء الأشخاص

جنباً ورسماً عملاً بأحكام المادة 130 من الاتفاقية الرابعة ما لم تلق رفاتهم ومداخنهم معاملة أفضل عملاً بأحكام الاتفاقية وهذا

الملحق "البروتوكول".

هذه هي الأصل



2- يجب على الأطراف السامية المتعاقدة التي توجد في أراضيها، كيفما تكون الحال، مواقع أخرى تضم رفات أشخاص توفوا بسبب

الاشتباهات أو أثناء الاحتلال أو الاعتقال أن تعقد حالما تسمح بذلك الظروف والعلاقات بين الأطراف المتخاصمة اتفاقيات بغية:

(أ) تسهيل وصول أسر الموتى وممثلي الدوائر الرسمية لتسجيل القبور إلى مدافن الموتى واتخاذ الترتيبات العملية بشأن ذلك.

(ب) تأمين حماية هذه المدافن وصيانتها بصورة مستمرة.

(ج) تسهيل عودة رفات الموتى وأمتعتهم الشخصية إلى وطنهم إذا ما طلب ذلك هذا البلد، أو طلبه أقرب الناس إلى المتوفي ولم

يعترض هذا البلد.

3- يجوز للطرف السامي المتعاقد الذي تقع في أراضيها مدافن، عند عدم توفر الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة الثانية (ب)

أو (ج) ولم يرغب بلد هؤلاء الموتى أن يتكفل بنفقات صيانة هذه المدافن أن يعرض تسهيل إعادة رفات هؤلاء الموتى إلى بلادهم

وإذا لم يتم قبول هذا العرض أن يتخذ الترتيبات التي تنص عليها قوانينه المتعلقة بالمقابر والمدافن وذلك بعد إخطار البلد المعني وفقاً

للأصول المرعية.

4- يسمح للطرف السامي المتعاقد الذي تقع في أراضيها المدافن المشار إليها في هذه المادة إخراج الرفات في الحالات التالية فقط:

(أ) في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية (ج) والثالثة.

(ب) إذا كان إخراج هذه الرفات يشكل ضرورة ملحة تتعلق بالصالح العام بما في ذلك مقتضيات الطبية ومقتضيات التحقيق. ويجب

على الطرف السامي المتعاقد في جميع الأحوال عدم انتهاك رفات الموتى وإبلاغ بلدهم الأصلي عن عزمه على إخراج هذه الرفات

وإعطاء الإيضاحات عن الموقع المزمع إعادة الدفن فيه.

الباب الثالث: أساليب ووسائل القتال والوضع القانوني للمقاتل ولأسير الحرب

القسم الأول: أساليب ووسائل القتال

المادة 35: قواعد أساسية

1- إن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تقبده قيود.

2- يحظر استخدام الأسلحة والذخائر والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو ألام لا مبرر لها.

3- يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بلغت واسعة الانتشار

وطويلة الأمد.

المادة 36: الأسلحة الجديدة

يلتزم أي طرف سام متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا

كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا الملحق "البروتوكول" أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي

التي يلتزم بها الطرف السامي المتعاقد.

المادة 37: حظر الغدر

1- يحظر قتل الخصم أو إصابته أو أسرته باللجوء إلى الغدر. وتعتبر من قبيل الغدر تلك الأفعال التي تستثير ثقة الخصم مع تعمد

خيانة هذه الثقة وتدلغ الخصم إلى الاعتقاد بأن له الحق في أو أن عليه التزاماً بمنح الحماية طبقاً لقواعد القانون الدولي التي تطبق

على النزاعات المسلحة. وتعتبر الأفعال التالية أمثلة على الغدر:

(أ) التظاهر بنية التفاوض تحت علم الهدنة أو الاستسلام.

(ب) التظاهر بعجز من جروح أو مرض.

(ج) التظاهر بوضع المدني غير المقاتل.

هذه هي الأصول

(د) التظاهر بوضع يكل الحماية وذلك باستخدام شارات أو علامات أو أزياء محايدة خاصة بالأمم المتحدة أو بإحدى الدول المحايدة أو

بغيرها من الدول التي ليست طرفاً في النزاع.

2- خدع الحرب ليست محظورة، وتعتبر من خدع الحرب الأفعال التي لا تعد من أفعال الغدر لأنها لا تستثير ثقة الخصم في

الحماية التي يقرها القانون الدولي، والتي تهدف إلى تضليل الخصم أو استدراجه إلى المخاطرة ولكنها لا تخل بأية قاعدة من قواعد

ذلك القانون التي تطبق في النزاع المسلح. وتعتبر الأفعال التالية أمثلة على خدع الحرب: استخدام أساليب التمويه والإيهام وعمليات

التضليل وترويع المعلومات الخاطئة.

المادة 38: الشارات المعترف بها

1- يحظر إساءة استخدام الشارة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأمد والشمس الأحمرين، أو أية شارات أو علامات

أو إشارات أخرى تنص عليها الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول". كما يحظر في النزاع المسلح تعمد إساءة استخدام ما هو

معترف به دولياً من شارات أو علامات أو إشارات حامية أخرى ويدخل في ذلك علم الهدنة والشارات الحامية للأعيان الثقافية.

2- يحظر استخدام الشارة المميزة للأمم المتحدة إلا على النحو الذي تجيزه تلك المنظمة.

المادة 39: العلامات الدالة على الجنسية

1- يحظر في أي نزاع مسلح استخدام الأعلام أو استخدام العلامات أو الشارات أو الأزياء العسكرية الخاصة بالدول المحايدة أو

بغيرها من الدول التي ليست طرفاً في النزاع.

2- يحظر استخدام الأعلام أو استخدام العلامات أو الشارات أو الأزياء العسكرية المتعلقة بالخصم أثناء الهجمات أو لتغطية أو تسهيل

أو حماية أو عرقلة العمليات العسكرية.

3- لا يخل أي من أحكام هذه المادة أو الفقرة الأولى (د) من المادة (20) بقواعد القانون الدولي السارية والمعترف بها

بصفة عامة والتي تطبق على التجسس أو على استخدام الأعلام أثناء إدارة النزاع المسلح في البحر.

المادة 40: الإبقاء على الحياة

يحظر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة، أو تهديد الخصم بذلك، أو إدارة الأعمال العدائية على هذا الأساس.

المادة 41: حماية العدو عاجز عن القتال

1- لا يجوز أن يكون الشخص عاجز عن القتال أو الذي يعترف بأنه كذلك لما يحيط به من ظروف، محلاً للهجوم.

2- بعد الشخص عاجزاً عن القتال إذا:

(أ) وقع في قبضة الخصم.

(ب) أو أصبح بوضوح عن نيته في الاستسلام.

(ج) أو فقد الوعي أو أصبح عاجزاً على نحو آخر بسبب جروح أو مرض ومن ثم غير قادر على الدفاع عن نفسه.

شرط أن يحجم في أي من هذه الحالات عن أي عمل عدائي ولا يحاول الفرار.

3- يطلق سراح الأشخاص الذين تحقق لهم حماية أسرى الحرب الذين يقعون في قبضة الخصم في ظروف قتال غير عادية تحول

دون إعلانهم على النحو المذكور في الباب الثالث من القسم الأول من الاتفاقية الثالثة، ويجب أن تتخذ كافة الاحتياطات المستطاعة

لأمين سلامتهم.

المادة 42: مستقرو الطائرات

1- لا يجوز أن يكون أي شخص هابط بالمظلة من طائرة مكروية محلاً للهجوم أثناء هبوطه.

2- تتاح لأي شخص هابط بالمظلة من طائرة مكروية فرصة للاستسلام لدى وصوله الأرض في إقليم يسيطر عليه الخصم، وذلك

قبل أن يصير محلاً للهجوم ما لم يتضح أنه يقارف عملاً عدائياً.

3- لا تسري الحماية التي تنص عليها هذه المادة على القوات المحمولة جواً.

القسم الثاني: الوضع القانوني للمقاتل والأسير الحرب

المادة 43: القوات المسلحة

1- تتكون القوات المسلحة لطرف النزاع من كافة القوات المسلحة والمجموعات والوحدات النظامية التي تكون تحت قيادة مسئولة عن

سلوك مرؤسيتها قبل ذلك الطرف حتى ولو كان ذلك الطرف ممثلاً بحكومة أو بسلطة لا يعترف الخصم بها. ويجب أن تخضع مثل

هذه القوات المسلحة لنظام داخلي يكفل فيما يكفل اتباع قواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح.

2- بعد أفراد القوات المسلحة لطرف النزاع (عدا أفراد الخدمات الطبية والوعاظ الذين تشملهم المادة 33 من الاتفاقية الثالثة)

مقاتلين بمعنى أن لهم حق المساهمة المباشرة في الأعمال العدائية.

3- إذا ضمت القوات المسلحة لطرف في نزاع هيئة شبه عسكرية مكلفة بفرض احترام القانون وجب عليه إخطار أطراف النزاع

الأخرى بذلك.

المادة 44: المقاتلون وأسرى الحرب

1- بعد كل مقاتل ممن وصفتهم المادة 43 أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم.

2- يلتزم جميع المقاتلين بقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة بيد أن مخالفة هذه الأحكام لا تحرم المقاتل حقه

في أن يعد مقاتلاً أو أن يعد أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم وذلك باستثناء ما تنص عليه الفقرتان الثالثة والرابعة من

هذه المادة.

3- يلتزم المقاتلون، إزاءاً لحماية المدنيين ضد آثار الأعمال العدائية، أن يميزوا أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء اشتباكهم في هجوم

أو في عملية عسكرية تجهز للهجوم. أما وهناك من مواقع المنازعات المسلحة ما لا يملك فيها المقاتل السلاح أن يميز نفسه على

النحر المرغوب، فإنه يبقى عندئذ محتفظاً بوضعه كمقاتل شريطة أن يحمل سلاحه علناً في مثل هذه المواقع:

(أ) أثناء أي اشتباك عسكري.

(ب) طوال ذلك الوقت الذي يبقى خلاله مرئياً للخصم على مدى البصر أثناء انشغاله بتوزيع القوات في مواقعها استعداداً للقتال قبيل

شن هجوم عليه أن يشارك فيه.

ولا يجوز أن تعتبر الأفعال التي تطابق شروط هذه الفقرة من قبيل الغدر في معنى الفقرة الأولى (ج) من المادة 37.

4- يدخل المقاتل الذي يقع في قبضة الخصم، دون أن يكون قد استولى المتطلبات المنصوص عليها في الجملة الثانية من الفقرة

الثانية، بحقه في أن يعد أسير حرب ولكنه يمنح -رغم ذلك- حماية تماثل من كافة النواحي تلك التي تضفيها الاتفاقية الثالثة وهذا

الملحق "البروتوكول" على أسرى الحرب. وتشمل تلك الحماية ضمانات مماثلة لتلك التي تضفيها الاتفاقية الثالثة على أسير الحرب عند

محكمة هذا الأسير أو معاقبته على جريمة ارتكبتها.

5- لا يندد أي مقاتل يقع في قبضة الخصم، دون أن يكون مشتبكا في هجوم أو في عملية عسكرية تجهز للهجوم، حقه في أن

يعد مقاتلاً أو أسير حرب، استناداً إلى ما سبق أن قام به من نشاط.

6- لا تمس هذه المادة حق أي شخص في أن يعد أسير حرب طواعية للمادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة.

7- لا يقصد بهذه المادة أن تعدل ما جرى عليه عمل الدول المقبول في عمومته بشأن ارتداء الزي العسكري بمعرفته مقاتلي طرف

النزاع المعنيين في الوحدات النظامية ذات الزي الخاص.

8- يكون لكافة أفراد القوات المسلحة التابعة لطرف في نزاع، كما عرفتهم المادة (43) من هذا الملحق "البروتوكول"، وذلك

هكذا من الأصل



بالإضافة إلى فئات الأشخاص المذكورين في المادة (13) من الاتفاقيتين الأولى والثانية، الحق في الحماية طبقاً لتلك الاتفاقيات إذا ما

أصيبوا أو مرضوا أو -في حالة الاتفاقية الثانية- إذا ما نكبوا في البحار أو في أية مياه أخرى.

#### المادة 45 : حماية الأشخاص الذين شاركوا في الأعمال العدائية

1- يفترض في الشخص الذي يشارك في الأعمال العدائية ويقع في قبضة الخصم أنه أسير حرب، ومن ثم فإنه يتمتع بحماية الاتفاقية الثالثة إذا ادعى أنه يستحق وضع أسير الحرب، أو إذا تبين أنه يستحق مثل هذا الوضع، أو إذا ما ادعى الطرف الذي يتبعه هذا الشخص، نيابة عنه، باستحقاقه مثل هذا الوضع، وذلك عن طريق إبلاغ الدولة التي تحتجزه أو الدولة الحامية. ويظل هذا الشخص متمتعاً بوضع أسير الحرب إذا ما أثار شك حول استحقاقه لهذا الوضع وبالتالي يبقى مستفيداً من حماية الاتفاقية الثالثة وهذا للحق "البروتوكول" حتى ذلك الوقت الذي تفصل في وضعه محكمة مختصة.

2- يحق للشخص الذي يقع في قبضة الخصم، إذا ما رأى هذا الخصم وجوب محاكمته عن جريمة ناجمة عن الأعمال العدائية، أن يثبت حقه في وضع أسير الحرب أمام محكمة قضائية وأن يطلب البت في هذه المسألة، وذلك إذا لم يعامل كأسير حرب. ويجب أن يتم هذا البت قبل إجراء المحاكمة عن الجريمة كلما سمحت بذلك الإجراءات المعمول بها. ويكون لممثلي الدولة الحامية الحق في حضور الإجراءات التي يجري أثناءها البت في هذا الموضوع ما لم تتطلب دواعي أمن الدولة اتخاذ هذه الإجراءات استثناء بصفة سرية. وتقوم الدولة الحاجزة في مثل هذه الحالة بإخطار الدولة الحامية بذلك.

3- يحق لكل شخص شارك في الأعمال العدائية ولا يستأهل وضع أسير الحرب ولا يتمتع بمعاملة المفضل وفقاً لأحكام الاتفاقية الرابعة أن يستفيد من الحماية المنصوص عليها في المادة (75) من هذا اللحق "البروتوكول". كما يحق لهذا الشخص في الإقليم المحتل ممارسة حقوقه في الاتصال وفقاً للاتفاقية الرابعة مع عدم الإخلال بأحكام المادة الخامسة من تلك الاتفاقية، وذلك ما لم يكن قد قبض عليه باعتباره جاسوساً.

#### المادة 46 : الجواسيس

1- إذا وقع أي فرد في القوات المسلحة لطرف في النزاع في قبضة الخصم أثناء مقارنته للتجسس فلا يكون له الحق في التمتع بوضع أسير الحرب ويجوز أن يعامل كجاسوس وذلك بغض النظر عن أي نص آخر في الاتفاقيات وهذا للحق "البروتوكول".

2- لا يعد مقارناً للتجسس فرد القوات المسلحة لطرف في النزاع الذي يقوم بجمع أو يحاول جمع معلومات لصالح ذلك الطرف في إقليم يسيطر عليه الخصم إذا ارتدى زي قواته المسلحة أثناء أدائه لهذا العمل.

3- لا يعد مقارناً للتجسس فرد القوات المسلحة لطرف في النزاع الذي يقيم في إقليم يحتله الخصم والذي يقوم لصالح الخصم الذي يتبعه بجمع أو محاولة جمع معلومات ذات قيمة عسكرية داخل ذلك الإقليم، ما لم يرتكب ذلك عن طريق عمل من أعمال الزيف أو تعمد التخفي.

ولا يفقد المقيم، فضلاً على ذلك، حقه في التمتع بوضع أسير الحرب ولا يجوز أن يعامل كجاسوس إلا إذا قبض عليه أثناء مقارنته للجاسوسية.

4- لا يفقد فرد القوات المسلحة لطرف في النزاع غير مقيم في الإقليم الذي يحتله الخصم ولا يقارن الجاسوسية في ذلك الإقليم حقه في التمتع بوضع أسير الحرب ولا يجوز أن يعامل كجاسوس ما لم يقبض عليه قبل لحاقه بالقوات المسلحة التي ينتمي إليها.

#### المادة 47 : المرتزقة

1- لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع أسير الحرب أو أسير القتال.

2- المرتزق هو أي شخص :

(أ) يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاوم في نزاع مسلح،

(ب) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية،

(ج) يحلزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مقصد شخصي، ويبدل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم،

(د) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع،

(هـ) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع،

(و) وليس مؤلفاً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.

#### الباب الرابع السكان المدنيون

#### القسم الأول : الحماية العامة من آثار القتال

#### الفصل الأول : القاعدة الأساسية ومجال التطبيق

#### المادة 48 : قاعدة أساسية

تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.

#### المادة 49 : تعريف الهجمات ومجال التطبيق

1- تعني "الهجمات" أعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد الخصم.

2- تطبق أحكام هذا اللحق "البروتوكول" المتعلقة بالهجمات على كافة الهجمات في أي إقليم تشن منه بما في ذلك الإقليم الوطني لأحد أطراف النزاع والواقع تحت سيطرة الخصم.

3- تسري أحكام هذا القسم على كل عملية حربية في البر كانت أم في الجو أم في البحر قد تصيب السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين أو الأعيان المدنية على البر. كما تنطبق على كافة الهجمات الموجهة من البحر أو من الجو ضد أهداف على البر ولكنها لا تمس بطريقة أخرى قواعد القانون الدولي التي تطبق على النزاع المسلح في البحر أو في الجو.

4- تعد أحكام هذا القسم إضافة إلى القواعد المتعلقة بالحماية الإنسانية التي تحتويها الاتفاقية الرابعة، وعلى الأخص الباب الثاني منها، والاتفاقيات الدولية الأخرى الملزمة للأطراف السامية المتعاقدة وكذا قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأشخاص والأعيان المدنية في البر والبحر والجو ضد آثار الأعمال العدائية.

#### الفصل الثاني : الأشخاص المدنيون والسكان المدنيون

#### المادة 50 : تعريف الأشخاص المدنيين والسكان المدنيين

1- المدني هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من فئات الأشخاص المشار إليها في البنود الأول والثاني والثالث والسادس من الفقرة (1) من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة والمادة 43 من هذا اللحق

هكذا في الأصل



"البروتوكول". وإذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنياً.

2- يندرج في السكان المدنيين كافة الأشخاص المدنيين.

3- لا يجرى السكان المدنيون من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين.

المادة 51 : حماية السكان المدنيين

1- يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق.

2- لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

3- يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.

4- تحظر الهجمات العشوائية، وتعتبر هجمات عشوائية :

( أ ) تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد،

( ب ) أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد،

( ج ) أو تلك التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلبه هذا الملحق "البروتوكول"، ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب، في كل حالة كهذه، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز.

5- تعتبر الأنواع التالية من الهجمات، من بين هجمات أخرى، بمثابة هجمات عشوائية :

( أ ) الهجوم قصفاً بالقنابل، أياً كانت الطرق والوسائل، الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركيزاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد،

( ب ) والهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خطأ من هذه الخسائر والأضرار، وفقط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

6- تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين.

7- لا يجوز التوصل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحييد أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية.

8- لا يعفي خرق هذه المحظورات أطراف النزاع من التزاماتهم القانونية حيال السكان المدنيين والأشخاص المدنيين بما في ذلك الالتزام باتخاذ الإجراءات الوقائية المنصوص عليها في المادة 57.

### الفصل الثالث : الأعيان المدنية

المادة 52 : الحماية العامة للأعيان المدنية

1- لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية وفقاً لما حددته الفقرة الثانية.

2- تنصير الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة.

هناك ميزة عسكرية أكيدة.

3- إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تتركس عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مبنى آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك.

المادة 53 : حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة

تنظر الأعمال التالية، وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح المعقودة بتاريخ 14 أيار / مايو 1954 وأحكام المواثيق الدولية الأخرى الخاصة بشؤون :

( أ ) ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب،

( ب ) استخدام مثل هذه الأعيان في دعم المجهود الحربي،

( ج ) اتخاذ مثل هذه الأعيان محلاً لهجمات الردع.

المادة 54 : حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين

1- يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

2- يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين مثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأنشائها الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر.

3- لا يطبق الحظر الوارد في الفقرة الثانية على ما يستخدمه الخصم من الأعيان والمواد التي تشملها تلك الفقرة :

( أ ) زائد الأفراد قواته المسلحة وحدهم،

( ب ) أو إن لم يكن زائداً فمباشراً لعمل عسكري شريطة ألا تتخذ مع ذلك حيل هذه الأعيان والمواد في أي حال من الأحوال إجراءات قد يتوقع أن تدفع السكان المدنيين بما لا يغني عن مأكلاً ومشرباً على نحو يسبب مجاعتهم أو يضطرهم إلى النزوح،

4- لا تكون هذه الأعيان والمواد محلاً لهجمات الردع.

5- يسمح، مراعاة للمتطلبات الحيوية لأي طرف في النزاع من أجل الدفاع عن إقليمه الوطني ضد الغزو، بأن يضرب طرف النزاع صفحاً عن الحظر الوارد في الفقرة الثانية في نطاق مثل ذلك الإقليم الخاضع لسيطرته إذا امتل ذلك ضرورة عسكرية ملحة.

المادة 55 : حماية البيئة الطبيعية

1- تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد. وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان.

2- تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية.

المادة 56 : حماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة

1- لا تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوى خطرة إلا وهي السدود والجسور والمحطات لتوليد الطاقة الكهربائية محلاً للهجوم، حتى ولو كانت أهدافاً عسكرية، إذا كان من شأن مثل هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين كما لا يجوز تعريض الأهداف العسكرية الأخرى الواقعة عند هذه الأشغال الهندسية أو المنشآت أو على مقربة منها للهجوم إذا كان من شأن مثل هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة من الأشغال الهندسية أو المنشآت ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين.

2- تتوقف الحماية الخاصة ضد الهجوم المنصوص عليه بالفقرة الأولى في الحالات التالية :

هكذا في الأصل

( أ ) فيما يتعلق بالسدود أو الجسور، إذا استخدمت في غير استخداماتها العادية دعماً للعمليات العسكرية على نحو منظم وهام ومباشر، وكان مثل هذا الهجوم هو السبيل الوحيد المستطاع لإنهاء ذلك الدعم،  
( ب ) فيما يتعلق بالمحطات النووية لتوليد الكهرباء، إذا وفرت هذه المحطات الطاقة الكهربائية لدعم العمليات العسكرية على نحو منظم وهام ومباشر، وكان مثل هذا الهجوم هو السبيل الوحيد المستطاع لإنهاء مثل هذا الدعم،

( ج ) فيما يتعلق بالأهداف العسكرية الأخرى الواقعة عند هذه الأعمال الهندسية أو المنشآت أو على مقربة منها، إذا استخدمت في دعم العمليات العسكرية على نحو منظم وهام ومباشر، وكان مثل هذا الهجوم هو السبيل الوحيد المستطاع لإنهاء مثل هذا الدعم.

3- يظل السكان المدنيون والأفراد المدنيون، في جميع الأحوال، متمتعين بكافة أنواع الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي، بما في ذلك الحماية التي توفرها التدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة 57، فإذا توفقت الحماية أو تعرض أي من الأشغال الهندسية أو المنشآت أو الأهداف العسكرية المذكورة في الفقرة الأولى للهجوم تتخذ جميع الاحتياطات العملية لتفادي انطلاق القوى الخطرة.

4- يحظر اتخاذ أي من الأشغال الهندسية أو المنشآت أو الأهداف العسكرية المذكورة في الفقرة الأولى، هدفاً لهجمات الردع.

5- تسعى أطراف النزاع إلى تجنب إقامة أية أهداف عسكرية على مقربة من الأشغال الهندسية أو المنشآت المذكورة في الفقرة الأولى ويسمح مع ذلك بإقامة المنشآت التي يكون القصد الوحيد منها الدفاع عن الأشغال الهندسية أو المنشآت المتمتعة بالحماية ضد الهجوم. يجب ألا تكون هي بذاتها هدفاً للهجوم بشرط عدم استخدامها في الأعمال العدائية ما لم يكن ذلك قياماً بالعمليات الدفاعية اللازمة للرد على الهجمات ضد الأشغال الهندسية أو المنشآت المحمية، وكان تسليحها قاصراً على الأسلحة القادرة فقط على صد أي عمل عدائي ضد الأشغال الهندسية أو المنشآت المحمية.

6- تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع على إبرام المزيد من الاتفاقات فيما بينها، لتوفير حماية إضافية للأعيان التي تحوي قوى خطرة.

7- يجوز للأطراف، بغية تيسير التعرف على الأعيان المشمولة بحماية هذه المادة أن تسم الأعيان هذه بعلامة خاصة تتكون من مجموعة من ثلاث دوائر برتقالية زاهية توضع على المحور ذاته حسبما هو محدد في المادة (16) من الملحق رقم (1) لهذا الحق "البروتوكول". ولا يعفي عدم وجود هذا الوسم أي طرف في النزاع من التزاماته بمقتضى هذه المادة بأي حال من الأحوال.

#### الفصل الرابع : التدابير الوقائية

##### المادة 57 : الاحتياطات أثناء الهجوم

1- تبذل رعاية متواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية.

2- تتخذ الاحتياطات التالية فيما يتعلق بالهجوم :

( أ ) يجب على من يخطط لهجوم أو يتخذ قرار بشأنه :  
أولاً : أن يبذل ما في طاقته عملياً للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أعياناً مدنية وأنها غير مشمولة بحماية خاصة، ولكنها أهداف عسكرية في منطق الفقرة الثانية من المادة 52، ومن أنه غير محظور مهاجمتها بمقتضى أحكام هذا الحق "البروتوكول".

ثانياً : أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابات بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق.

ثالثاً : أن يمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم قد يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح

المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، مما يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

( ب ) يلقى أو يعلق أي هجوم إذا تبين أن الهدف ليس هدفاً عسكرياً أو أنه مشمول بحماية خاصة أو أن الهجوم قد يتوقع منه أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، وذلك بصفة عرضية، تفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة،

( ج ) يوجه إنذار مسبق ويوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.

3- ينبغي أن يكون الهدف الواجب اختياره حين يكون الخيار ممكناً بين عدة أهداف عسكرية للحصول على ميزة عسكرية مماثلة، هو ذلك الهدف الذي يتوقع أن يسفر الهجوم عليه عن إحداث أقل قدر من الأضرار على أرواح المدنيين والأعيان المدنية.

4- يتخذ كل طرف في النزاع كافة الاحتياطات المعقولة عند إدارة العمليات العسكرية في البحر أو في الجو، ولما لا له من حقوق وما عليه من واجبات بمقتضى قواعد القانون الدولي التي تطبق في المراتع المسلحة، لتجنب إحداث الخسائر في أرواح المدنيين وإلحاق الخسائر بالمتلكات المدنية.

5- لا يجوز تفسير أي من أحكام هذه المادة بأنه يجيز شن أي هجوم ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية.

##### المادة 58 : الاحتياطات ضد آثار الهجوم

تقوم أطراف النزاع، قدر المستطاع، بما يلي :

( أ ) السعي جاهدة إلى نقل ما تحت سيطرتها من السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأعيان المدنية بعيداً عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية، وذلك مع عدم الإخلال بالمادة 49 من الاتفاقية الرابعة،

( ب ) تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها،

( ج ) اتخاذ الاحتياطات الأخرى اللازمة لحماية ما تحت سيطرتها من سكان مدنيين وأفراد وأعيان مدنية من

الخطر الناجمة عن العمليات العسكرية.

#### الفصل الخامس : مواقع ومناطق ذات حماية خاصة

##### المادة 59 : المواقع المجردة من وسائل الدفاع

1- يحظر على أطراف النزاع أن يهاجموا بأية وسيلة كانت المواقع المجردة من وسائل الدفاع.

2- يجوز للسلطات المختصة لأحد أطراف النزاع أن تعلن مكاناً خالياً من وسائل الدفاع في أي مكان أهل بالسكان يقع بالقرب من منطقة تماس القوات المسلحة أو داخلها، ويكون مفتوحاً للاحتلال من جانب الخصم، موقعاً مجرداً من وسائل الدفاع. ويجب أن تتوفر في مثل هذا الموقع الشروط التالية :

( أ ) أن يتم إجلاء القوات المسلحة وكذلك الأسلحة المتحركة والمعدات العسكرية المتحركة عنه،  
( ب ) ألا تستخدم المنشآت أو المؤسسات العسكرية الثابتة استخداماً عدائياً،

( ج ) ألا ترتكب أية أعمال عدائية من قبل السلطات أو السكان،  
( د ) ألا يجري أي نشاط دعماً للعمليات العسكرية.

3- لا تتعارض الشروط الواردة في الفقرة الثانية مع وجود أشخاص في هذا الموقع مشمولين بحماية خاصة بمقتضى الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، ولا مع بقاء قوات للشرطة يقتصر الهدف من بقائها على الحفاظ على القانون والنظام.

هكذا في الأصل



4- يوجه الإعلان المنصوص عليه في الفقرة الثانية، إلى الخصم، وتحدد فيه وتبين بالدقة الممكنة، حدود الموقع المجرد من وسائل الدفاع، ويقر طرف النزاع الذي يوجه إليه هذا الإعلان، باستلامه ويعامل الموقع على أنه موقع مجرد من وسائل الدفاع، ما لم تكن الشروط التي تتطلبها الفقرة الثانية غير مستوفاة فعلاً، وفي هذه الحالة يقوم بإبلاغ ذلك فوراً إلى الطرف الذي أصدر الإعلان. ويظل هذا الموقع، حتى في حالة عدم استيفائه للشروط التي وضعتها الفقرة الثانية، متمتعاً بالحماية التي تنص عليها الأحكام الأخرى لهذا الحق "البروتوكول" وقواعد القانون الدولي الأخرى التي تطبق في المنازعات المسلحة.

5- يجوز لأطراف النزاع الاتفاق على إنشاء مواقع مجردة من وسائل الدفاع حتى ولو لم تستوف هذه المواقع الشروط التي تنص عليها الفقرة الثانية، ويجب أن يحدد الاتفاق وأن يبين بالدقة الممكنة، حدود الموقع المجرد من وسائل الدفاع، كما يجوز أن ينص على وسائل الإشراف، إذا لزم الأمر.

6- يجب على الطرف الذي يسيطر على موقع يشمله مثل هذا الاتفاق أن يسمه قدر الإمكان بتلك العلامات التي قد يتفق عليها مع الطرف الآخر، على أن توضع بحيث يمكن رؤيتها بوضوح وخاصة على المحيط الخارجي للموقع وعلى حدوده وعلى طرقه الرئيسية.

7- يفقد أي موقع وضعه كموقع مجرد من وسائل الدفاع إذا لم يعد مستوفياً للشروط التي وضعتها الفقرة الثانية أو الاتفاق المشار إليه في الفقرة الخامسة. ويظل الموقع، عند تحقق هذا الاحتمال، متمتعاً بالحماية التي تنص عليها الأحكام الأخرى لهذا الحق "البروتوكول" وقواعد القانون الدولي الأخرى التي تطبق في المنازعات المسلحة.

#### المادة 60 : المناطق منزوعة السلاح

1- يحظر على أطراف النزاع مد عملياتهم العسكرية إلى مناطق تكون قد اتفقت على إسباغ وضع المنطقة منزوعة السلاح عليها إذا كان هذا المد منافياً لأحكام هذا الاتفاق.

2- يكون هذا الاتفاق صريحاً، ويجوز عقده شفاهة أو كتابة، مباشرة أو عن طريق دولة حامية أو أية منظمة إنسانية محايدة ويجوز أن يكون على شكل بلاغات متبادلة ومتوافقة. ويجوز عقد الاتفاق في زمن السلم كما يجوز عقده بعد نشوب الأعمال العدائية ويجب أن يحدد ويبين بالدقة الممكنة، حدود المنطقة منزوعة السلاح وأن ينص على وسائل الإشراف، إذا لزم الأمر.

3- يكون محل هذا الاتفاق عادة أي منطقة تفي بالشروط التالية :

( أ ) أن يتم إجلاد جميع المقاتلين وكذلك الأسلحة المتحركة والمعدات العسكرية المتحركة عنها،

( ب ) ألا تستخدم المنشآت والمؤسسات العسكرية الثابتة استخداماً عدائياً،

( ج ) ألا ترتكب أية أعمال عدائية من قبل السلطات أو السكان،

( د ) أن يتوقف أي نشاط يتصل بالمجهود الحربي.

وتتلقى أطراف النزاع على التفسير الذي يعطى للشروط الوارد بالفقرة الفرعية (د) وعلى الأشخاص الذين يسمح لهم بدخول المنطقة منزوعة السلاح فضلاً على أولئك المشار إليهم في الفقرة الرابعة.

4- لا تتعارض الشروط الواردة في الفقرة الثالثة مع وجود أشخاص في هذه المنطقة مشمولين بحماية خاصة بمقتضى الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، ولا مع قوات للشرطة يقتصر الهدف من بقائها على الحفاظ على القانون والنظام.

5- يجب على الطرف الذي يسيطر على مثل هذه المنطقة أن يسمها، قدر الإمكان بالعلامات التي قد يتفق عليها مع الطرف الآخر، على أن توضع بحيث يمكن رؤيتها بوضوح ولا سيما على المحيط الخارجي للمنطقة وعلى حدودها وعلى طرقها الرئيسية.

6- لا يجوز لأي طرف من أطراف النزاع، إذا اقترب القتال من منطقة منزوعة السلاح، وكانت أطراف النزاع قد اتفقت على جعلها كذلك، أن يستخدم المنطقة في أغراض تتصل بإدارة العمليات العسكرية أو أن ينفرد بإلقاء وضعها.

7- إذا ارتكب أحد أطراف النزاع انتهاكاً جسيماً لأحكام الفقرتين الثالثة والسادسة وعلى الطرف الآخر من

التزامه بمقتضى الاتفاق الذي يسيغ على المنطقة وضع المنطقة منزوعة السلاح. فإذا تحقق هذا الاحتمال، تلك المنطقة وضعها، ولكنها تظل متمتعة بالحماية التي توفرها الأحكام الأخرى لهذا الحق "البروتوكول" وقواعد القانون الدولي الأخرى التي تطبق في المنازعات المسلحة.

#### الفصل السادس : الدفاع المدني

##### المادة 61 : التعاريف ومجال التطبيق

يأخذ بالتعابير التالية لأغراض هذا الحق "البروتوكول" المعنى المبين قرين كل منها :

( أ ) "الدفاع المدني"، أداء بعض أو جميع المهام الإنسانية الوارد ذكرها فيما يلي، والرامية إلى حماية السكان المدنيين ضد أخطار الأعمال العدائية أو الكوارث ومساعدتهم على الفوق من آثارها الفورية، كذلك تأمين الظروف اللازمة لبقائهم، وهذه المهام هي :

1. الإنذار

2. الإجماع

3. تهيئة المخاض

4. تهيئة إجراءات التعقيم

5. الإنقاذ

6. الخدمات الطبية ومن ضمنها الإسعافات الأولية والعون في المجال الديني

7. مكافحة الحرائق

8. تلمسي المناطق الخطرة ووسمها بالعلامات

9. مكافحة الأوبئة والتدابير الوقائية المماثلة

10. توفير المأوى والمؤمن في حالات الطوارئ

11. المساعدة في حالات الطوارئ لإعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق المنكوبة

12. الإصلاحات العاجلة للمرافق العامة التي لا غنى عنها

13. مواراة الموتى في حالات الطوارئ

14. المساعدة في الحفاظ على الأعيان اللازمة للبقاء على قيد الحياة

15. أوجه النشاط المكمل للالتزام للاضطلاع بأي من المهام السابق ذكرها ومن ضمنها التخطيط والتنظيم على سبيل المثال لا الحصر

( ب ) "أجهزة الدفاع المدني" : المنشآت والوحدات الأخرى التي تنظمها أو ترخص لها السلطات المختصة لأحد أطراف النزاع للاضطلاع بأي من المهام المذكورة في الفقرة ( أ ) والتي تتركز وتستخدم لتلك المهام دون غيرها.

( ج ) "أفراد أجهزة الدفاع المدني" : الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع لتأدية المهام المذكورة بالفقرة ( أ ) دون غيرها من المهام ومن ضمنهم الأفراد العاملون الذين تقلص السلطة المختصة للطرف

تعيينهم على إدارة هذه الأجهزة فحسب.

( د ) "لوازم" أجهزة الدفاع المدني : المعدات والإمدادات ووسائل النقل التي تستخدمها هذه الأجهزة لأداء المهام المذكورة في الفقرة ( أ ).

##### المادة 62 : الحماية العامة

1- يجب احترام وحماية الأجهزة المدنية للدفاع المدني وأفرادها، وذلك دون الإخلال بأحكام هذا الحق "البروتوكول" وعلى الأخص أحكام هذا القسم، ويحق لهؤلاء الأفراد الاضطلاع بمهام الدفاع المدني

هكذا في الأصل

المنوطة بهم، إلا في حالة الضرورة العسكرية الملحة.

2- تطبق أيضاً أحكام الفقرة الأولى على المدنيين، الذين يستجيبون - رغم عدم كونهم من أفراد الأجهزة المدنية للدفاع المدني - لنداء السلطات المختصة ويؤدون مهام الدفاع المدني تحت إشرافها.

3- تسري المادة (52) على المباني واللوازم التي تستخدم لأغراض الدفاع المدني وكذلك المخاين المخصصة للسكان المدنيين. ولا يجوز تدمير الأعيان المستخدمة لأغراض الدفاع المدني، أو تحويلها عن غرضها الأصلي إلا من قبل الطرف الذي يمتلكها.

المادة 63 : الدفاع المدني في الأراضي المحتلة

1- تتلقى الأجهزة المدنية للدفاع المدني في الأراضي المحتلة التسهيلات اللازمة من السلطات لأداء مهامها. ولا يرغم أفراد هذه الأجهزة في أي حال من الأحوال على القيام بأوجه نشاط تعيق التنفيذ السليم لمهامهم. ويحظر على سلطة الاحتلال أن تجري في بنية مثل هذه الأجهزة أو في أفرادها أي تغيير قد يخل بالأداء الفعال لمهامها. ولا تلزم الأجهزة المدنية للدفاع المدني بمنح الأولوية لرعايا أو لمصالح هذه السلطة.

2- يحظر على سلطة الاحتلال أن ترغم أو تكره أو تحت الأجهزة المدنية للدفاع المدني على أداء مهامها على أي نحو يضر بمصالح السكان المدنيين.

3- يجوز لسلطة الاحتلال، لأسباب تتعلق بالأمن، أن تجرد العاملين بالدفاع المدني من السلاح.

4- لا يجوز لسلطة الاحتلال أن تحول المباني أو اللوازم المتعلقة بأجهزة الدفاع المدني أو التي تستخدمها تلك الأجهزة، عن استخدامها السليم أو أن تستولي عليها إذا كان هذا التحويل أو الاستيلاء مؤدياً إلى الإضرار بالسكان المدنيين.

5- يجوز لسلطة الاحتلال أن تستولي على هذه الوسائل أو أن تحولها عن استخدامها شريطة أن توالي مراعاة القاعدة العامة التي أرسنها الفقرة الرابعة، ومع التقيد بالشروط الخاصة التالية :

( أ ) أن تكون المباني واللوازم ضرورية لأجل احتياجات أخرى للسكان المدنيين،

( ب ) ألا يستمر الاستيلاء أو التحويل إلا لمدى قيام هذه الضرورة،

6- لا يجوز لسلطة الاحتلال أن تحول أو أن تستولي على المخاين الموضوعة تحت تصرف السكان المدنيين أو اللازمة لاحتياجات هؤلاء السكان.

المادة 64 : الأجهزة المدنية للدفاع المدني التابعة للدول المحايدة أو للدول الأخرى التي ليست أطرافاً في النزاع وتلك التابعة لأجهزة التنسيق الدولية

1- تطبق المواد 62، 63، 65، و66 أيضاً على أفراد ولوازم الأجهزة المدنية للدفاع المدني التابعة للدول المحايدة أو الدول الأخرى التي ليست أطرافاً في النزاع، وتضطلع بمهام الدفاع المدني المذكورة في المادة 61 داخل إقليم أحد أطراف النزاع، بموافقة ذلك الطرف وتحت إشرافه. ويتم إخطار أي خصم معني بمثل هذه المساعدة في أسرع وقت ممكن. ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار هذا النشاط تدخلاً في النزاع، ويجب مع ذلك أداء هذا النشاط مع المراعاة الواجبة لمصالح الأمن لأطراف النزاع المعنيين.

2- يجب على أطراف النزاع التي تتلقى المساعدة المشار إليها في الفقرة الأولى، وعلى الأطراف السامية المتعاقدة التي تبذل هذه المساعدة، أن تعمل على تسهيل التنسيق الدولي لأعمال الدفاع المدني هذه كلما كان ذلك ملائماً. وتسري أحكام هذا الفصل على الأجهزة الدولية ذات الشأن في مثل هذه الحالات.

3- لا يجوز لسلطة الاحتلال في الأراضي المحتلة أن تمنع أو تقيد نشاط الأجهزة المدنية للدفاع المدني التابعة للدول المحايدة أو الدول الأخرى التي ليست أطرافاً في النزاع وتلك التابعة لأجهزة التنسيق الدولية، إلا إذا استطاعت أن تكلل الأداء المناسب لمهام الدفاع المدني بمواردها الخاصة أو موارد الأراضي المحتلة.

المادة 65 : وقف الحماية

1- لا توقف الحماية المكفولة التي تتمتع بها الأجهزة المدنية للدفاع المدني وأفرادها ومبانيها ومخاينها ولوازمها إلا إذا ارتكب أفرادها خارج نطاق مهامهم أعمالاً ضارة بالعدو، أو استخدمت مبانيها ومخاينها ولوازمها لذلك. بيد أن هذه الحماية لا توقف إلا بعد توجيه إنذار تحدد فيه كلما كان ذلك ملائماً مهلة معقولة

ثم يبقى هذا الإنذار بلا استجابة.

2- لا تعتبر الأعمال التالية ضارة بالعدو :

( أ ) تنفيذ مهام الدفاع المدني تحت إدارة السلطات العسكرية أو إشرافها،

( ب ) تعاون أفراد الدفاع المدني المدنيين مع الأفراد العسكريين في أداء مهام الدفاع المدني أو إلحاق بعض الأفراد العسكريين بالأجهزة المدنية للدفاع المدني،

( ج ) ما قد يسفر عنه أداء مهام الدفاع المدني من نفع عارض للضحايا العسكريين وخاصة أولئك العاجزين عن القتال،

3- لا يعد أيضاً عملاً ضاراً بالعدو أن يحمل أفراد الدفاع المدني المدنيون أسلحة شخصية خفيفة ومع ذلك يتخذ أطراف النزاع في المناطق التي يجري فيها أو يحتمل أن يجري فيها قتال في البر، الإجراءات المناسبة لفرض هذه الأسلحة على البنادق اليدوية مثل المسدسات أو الطبنجات، وذلك من أجل المساعدة في التمييز بين أفراد الدفاع المدني والمقاتلين. ويجب احترام وحماية أفراد الدفاع المدني بمجرد التعرف عليهم بصفقتهم هذه رغم ما يحملونه من أسلحة شخصية خفيفة أخرى في مثل هذه المناطق.

4- لا يحرم كذلك تشكيل أجهزة الدفاع المدني على النمط العسكري ولا الطابع الإجباري للخدمة فيها، هذه الأجهزة من الحماية التي يكفلها هذا الفصل.

المادة 66 : تحقيق الهوية

1- يسعى كل طرف في النزاع لتأمين إمكانية تحديد هوية أجهزة دفاعه المدني وأفرادها ومبانيها ولوازمها أثناء تكريسها للاضطلاع بمهام الدفاع المدني دون سواها ويجب أن يكون من الممكن تحديد هوية المخاين الموضوعة تحت تصرف السكان المدنيين على نحو مماثل.

2- يسعى كل طرف في النزاع أيضاً لإقرار وتنفيذ أساليب وإجراءات تسمح بالتعرف على المخاين المدنية وكذلك أفراد الدفاع المدني والمباني ولوازم الدفاع المدني التي يجب أن تحمل أو تعرض العلامة الدولية المميزة للدفاع المدني.

3- يجب أن يكون التعرف على أفراد الدفاع المدني المدنيين في الأراضي المحتلة وفي المناطق التي يجري فيها أو يحتمل أن يجري فيها القتال، عن طريق العلامة الدولية المميزة للدفاع المدني وبطاقة هوية تشهد بوضعهم.

4- تتكون العلامة الدولية المميزة للدفاع المدني من مثلث أزرق متساوي الأضلاع على أرضية برتقالية حين تستخدم لحماية أجهزة الدفاع المدني ومبانيها وأفرادها ولوازمها أو لحماية المخاين المدنية.

5- يجوز لأطراف النزاع أن تتفق على استعمال إشارات مميزة لأجل الأغراض الخاصة بتحديد الهوية بالنسبة للدفاع المدني، وذلك فضلاً على العلامة المميزة.

6- ينظم الفصل الخامس من الملحق رقم (1) لهذا الحق "البروتوكول" تطبيق أحكام الفقرات من الأولى إلى الرابعة.

7- يجوز في زمن السلم أن تستخدم العلامة الموصوفة في الفقرة الرابعة لأجل الأغراض الخاصة بتحديد الهوية بالنسبة للدفاع المدني وذلك بموافقة السلطات الوطنية المختصة.

8- تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع الإجراءات الضرورية لمراقبة استخدام العلامة الدولية المميزة للدفاع المدني ومنع أية إساءة لاستخدامها.

9- تنظم المادة (18) لهذا الحق "البروتوكول" أيضاً أحكام تحديد هوية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية والوحدات الطبية ووسطاء النقل الطبي للدفاع المدني.

المادة 67 : أفراد القوات المسلحة والوحدات العسكرية المخصصون لأجهزة الدفاع المدني

1- يجب احترام وحماية أفراد القوات المسلحة والوحدات العسكرية المخصصين لأجهزة الدفاع المدني، وذلك وفقاً للشروط التالية :

( أ ) أن يخصص هؤلاء الأفراد وتلك الوحدات بصفة دائمة ويتم تكريسهم لأداء أي من المهام المذكورة

هكذا من الأصل



حصراً في المادة 61،

(ب) ألا يؤدي هؤلاء الأفراد أية واجبات عسكرية أخرى طيلة النزاع إذا تم تخصيصهم على هذا النحو،  
(ج) أن يتميز هؤلاء الأفراد بجلاء عن الأفراد الآخرين في القوات المسلحة وذلك بوضع العلامة الدوائية المميزة للدفاع المدني في مكان ظاهر، على أن يكون حجمها كبيراً بالقدر المناسب وأن يزود هؤلاء الأفراد ببطاقات الهوية المشار إليها في الفصل الخامس من الملحق رقم (1) لهذا اللحق "البروتوكول" تشهد على وضعهم،

(د) أن يزود هؤلاء الأفراد وهذه الوحدات بالأسلحة الشخصية الخفيفة دون غيرها بغرض حفظ النظام أو للدفاع عن النفس، وتطبق أيضاً في هذه الحالة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 65،  
(هـ) ألا يشارك هؤلاء الأفراد في الأعمال العدائية بطريقة مباشرة ولا يرتكبوا تلك الأعمال أو يستخدموا لكي ترتكب - خارج نطاق مهامهم المتعلقة بالدفاع المدني - أعمالاً ضارة بالخصم،  
(و) أن يؤدي هؤلاء الأفراد وهذه الوحدات مهامهم في الدفاع المدني في نطاق الإقليم الوطني للطرف التابعين له دون غيره.

2- يصبح الأفراد العسكريون العاملون في أجهزة الدفاع المدني أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة الخصم، ويجوز في الأراضي المحتلة في سبيل صالح السكان المدنيين فيها فحسب، أن يوظف هؤلاء الأفراد في أعمال الدفاع المدني على قدر ما تدعو الحاجة ومع ذلك يشترط إذا كان مثل هذا العمل خطراً أن يكون أداؤهم هذه الأعمال تطوعاً.

3- توضع المباني والعناصر الهامة من المعدات ووسائل النقل الخاصة بالوحدات العسكرية المخصصة لأجهزة الدفاع المدني بالعلامة الدولية المميزة للدفاع المدني وذلك بصورة جلية. ويجب أن تكون هذه العلامة كبيرة بالقدر المناسب.

4- تظل لوازم ومباني الوحدات العسكرية التي تخصص بصفة دائمة لأجهزة الدفاع المدني وتكرس لأداء مهام الدفاع المدني فحسب، خاضعة للقوانين الحرب إذا سقطت في قبضة الخصم. ولا يجوز تحويلها عن أغراضها الخاصة بالدفاع المدني ما بقيت الحاجة إليها لأداء أعمال الدفاع المدني إلا في حالة الضرورة العسكرية الملحة ما لم تكن قد اتخذت مسبقاً ترتيبات لتوفير الإمدادات المناسبة لحاجات السكان المدنيين.

القسم الثاني : أعمال الفوت للسكان المدنيين

المادة 68 : مجال التطبيق

تسري أحكام هذا القسم على السكان المدنيين بمفهوم هذا اللحق "البروتوكول" وتكمل أحكام المواد 23، 55، 59، 60،

61، 62 والأحكام المعنية الأخرى في الاتفاقية الرابعة.

المادة 69 : الحاجات الجوهرية في الأقاليم المحتلة

1- يجب على سلطة الاحتلال، فضلاً على الالتزامات التي حددتها المادة 55 من الاتفاقية الرابعة بشأن المدد الغذائي والطبي، أن تؤمن، بغاية ما تملك من إمكانيات وبدون أي تمييز مجحف، توفير الكساء والفراش ووسائل للإيواء وغيرها من المدد الجوهرية لبقاء سكان الأقاليم المحتلة المدنيين على الحياة وكذلك ما يلزم للعبادة.

2- تخضع أعمال فوت سكان الأقاليم المحتلة المدنيين للمواد 59 إلى 62 و 108 إلى 111 من الاتفاقية الرابعة وللمادة 71 من هذا اللحق "البروتوكول" وتؤدي هذه الأعمال بدون إبطاء.

المادة 70 : أعمال الفوت

1- يجري القيام بأعمال الفوت ذات الصبغة المدنية المحايدة وبدون تمييز مجحف للسكان المدنيين لإقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع، من غير الأقاليم المحتلة، إذا لم يزودوا بما يكفي من المدد المشار إليه في المادة 69، شريطة موافقة الأطراف المعنية على هذه الأعمال. ولا تعتبر عروض الفوت التي تتوافر فيها

الشروط المذكورة أعلاه تدخل في النزاع المسلح ولا إعصاءاً غير ودية. وتعطى الأولوية لدى توزيع إرساليات الفوت لأولئك الأشخاص كالأطفال وأولات الأحمال وحالات الوضع والمراضع الذين هم أهل لأن يلقوا معاملة مفضلة أو حماية خاصة وفقاً للاتفاقية الرابعة أو لهذا اللحق "البروتوكول".

2- على أطراف النزاع وكل طرف سام متعاقد أن يسمح ويسهل المرور السريع وبدون عرقلة لجميع إرساليات وتجهيزات الفوت والعاملين عليها والتي يتم التزويد بها وبهم وفقاً لأحكام هذا القسم حتى ولو كانت هذه المساعدة معدة للسكان المدنيين التابعين للخصم.

3- أطراف النزاع وكل طرف سام متعاقد يسمح بمرور إرساليات وتجهيزات الفوت والعاملين عليها وفقاً للفقرة الثانية :

(أ) لها الحق في وضع الترتيبات الفنية بما فيها المراقبة التي يؤذن بملئها بماثل هذا المرور،  
(ب) يجوز لها تعليق مثل هذا الإذن على شرط أن يجري توزيع هذه المعونات تحت الرقابة المحلية لدولة حامية.

(ج) لا يجوز لها أن تحول بأي شكل كان إرساليات الفوت عن مقصدها ولا أن تؤخر تسيرها إلا في حالات الضرورة القصوى ولصالح السكان المدنيين المعنيين.

4- تحمي أطراف النزاع إرساليات الفوت وتسهيل توزيعها السريع.

5- يشجع أطراف النزاع وكل طرف سام متعاقد معني ويسهل إجراء تنسيق دولي فعال لعمليات الفوت المشار إليها في الفقرة الأولى.

المادة 71 : الأفراد المشاركون في أعمال الفوت

1- يجوز، عند الضرورة، أن يشكل العاملون على الفوت جزءاً من المساعدة المبذولة في أي من أعمال الفوت وخاصة لنقل وتوزيع إرساليات الفوت. وتخضع مشاركة مثل هؤلاء العاملين لموافقة الطرف الذي يذون واجباتهم على إقليمه.

2- يجب احترام مثل هؤلاء العاملين وحمايتهم.

3- يساعد كل طرف يتلقى إرساليات الفوت بأقصى ما في وسعه العاملين على الفوت المشار إليهم في الفقرة الأولى في أداء مهمتهم المتعلقة بالفوت، ويجوز في حالة الضرورة العسكرية الملحة فحسب الحد من أوجه نشاط العاملين على الفوت أو تقييد تحركاتهم بصفة مؤقتة.

4- لا يجوز بأي حال للعاملين على الفوت تجاوز حدود مهامهم وفقاً لهذا اللحق "البروتوكول". ويجب عليهم بوجه خاص مراعاة متطلبات أمن الطرف الذي يذون واجباتهم على إقليمه، ويمكن إنهاء مهمة أي فرد من العاملين على الفوت لا يحترم هذه الشروط.

القسم الثالث : معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطات طرف النزاع

الفصل الأول : مجال التطبيق وحماية الأشخاص والأعيان

المادة 72 : مجال التطبيق

تسري أحكام هذا القسم مكملة للقواعد المتعلقة بالحماية الإنسانية للأشخاص المدنيين والأعيان المدنية، التي تكون في قبضة أحد أطراف النزاع، وهي القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الرابعة وبوجه خاص في الباب الأول والثالث من الاتفاقية المذكورة وكذلك لقواعد القانون الدولي المعصّل بها والمتعلقة بحماية الحقوق الأساسية للإنسان أثناء النزاع الدولي المسلح.

المادة 73 : اللاجئين والأشخاص غير الملتصين لأية دولة

تتخذ الحماية وفقاً لمندول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك في جميع الظروف ودونما أي تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون - قبل بدء العمليات العدائية - ممن لا ينتمون إلى أية دولة، أو من

هكذا من الأصل

اللاجئين بمفهوم المواثيق الدولية المتعلقة بالموضوع والتي قبلتها الأطراف المعنية أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة.

#### المادة 74 : جمع شمل الأسر المشتتة

تيسر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع قدر الإمكان جمع شمل الأسر التي شتتت نتيجة للنزاع المسلح، وتشجع بصفة خاصة عمل المنظمات الإنسانية التي تركز ذاتها لهذه المهمة طبقاً لأحكام الاتفاقيات وهذا للحق "البروتوكول" واتباعاً للوائح الأمن الخاصة بكل منها.

#### المادة 75 : الضمانات الأساسية

1- يعامل معاملة إنسانية في كافة الأحوال الأشخاص الذين في قبضة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول" وذلك في نطاق تأثيرهم بأحد الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الحق "البروتوكول". ويتمتع هؤلاء الأشخاص كحد أدنى بالحماية التي تكفلها لهم هذه المادة دون أي تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو على أساس أية معايير أخرى مماثلة. ويجب على كافة الأطراف احترام جميع هؤلاء الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية.

2- تحظر الأفعال التالية حالاً واستقبالاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبتها معتمدون مدنيون أم عسكريون :  
أ) ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص :

أولاً : القتل

ثانياً : التعذيب بشئى صورته بدنياً كان أم عقلياً

ثالثاً : العقوبات البدنية

رابعاً : التشويه

ب) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعاية وأية صورة من صور خدش الحياء.

ج) أخذ الرهائن،

د) العقوبات الجماعية،

هـ) التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة آنفاً.

3- يجب أن يبلغ بصفة عاجلة أي شخص يقبض عليه أو يحتجز أو يعتقل لأعمال تتعلق بالنزاع المسلح بالأسباب المبررة لاتخاذ هذه التدابير وذلك بلغة يفهمها. ويجب إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص في أقرب وقت ممكن وعلى أية حال بمجرد زوال الظروف التي بررت القبض عليهم أو احتجازهم أو اعتقالهم عدا من قبض عليهم أو احتجزوا لارتكاب جرائم.

4- لا يجوز إصدار أي حكم أو تنفيذ أية عقوبة حيال أي شخص تثبت إدانته في جريمة مرتبطة بالنزاع المسلح إلا بناءً على حكم صادر عن محكمة محايدة تشكل هيئتها تشكيلة قانونية وتلتزم بالمبادئ التي تقوم عليها الإجراءات القضائية المرعية والمعترف بها عموماً والتي تتضمن ما يلي :

أ) يجب أن تلص الإجراءات على إعلان المتهم دون إبطاء بتفاصيل الجريمة المنسوبة إليه وأن تكفل للمتهم كافة الحقوق وجميع الوسائل الضرورية للدفاع عن نفسه سواء قبل أم أثناء محاكمته،

ب) لا يدان أي شخص بجريمة إلا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية،

ج) لا يجوز أن يتهم أي شخص أو يدان بجريمة على أساس إتياه فعلاً أو تقصيراً لم يكن يشكل جريمة طبقاً للقانون الوطني أو القانون الدولي الذي كان يخضع له وقت اقترافه للفعال. كما لا يجوز توقيع أية عقوبة أشد من العقوبة السارية وقت ارتكاب الجريمة. ومن حق مرتكب الجريمة فيما لو نص القانون -بعد ارتكاب الجريمة- على عقوبة أخف أن يستفيد من هذا النص،

د) يعتبر المتهم بجريمة بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً،

هـ) يحق لكل متهم بجريمة أن يحاكم حضورياً،

و) لا يجوز أن يرغم أي شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الاعتراف بأنه مذنب،  
ز) يحق لأي شخص متهم بجريمة أن يناقش شهود الإثبات أو يكلف الغير بمناقشتهم كما يحق له استدعاء ومناقشة شهود النفي طبقاً للشروط ذاتها التي يجري بموجبها استدعاء شهود الإثبات،

ح) لا يجوز إقامة الدعوى ضد أي شخص أو توقيع العقوبة عليه لجريمة سبق أن صدر بشأنها حكم نهائي طبقاً للقانون ذاته والإجراءات القضائية ذاتها المعمول بها لدى الطرف الذي يبرئ أو يدين هذا الشخص،

ط) للشخص الذي يتهم بجريمة الحق في أن يطلب النطق بالحكم عليه علناً،

ي) يجب تنبيه أي شخص يصدر ضده حكم ولدى النطق بالحكم إلى الإجراءات القضائية وغيرها التي يحق له الانتجاع إليها وإلى المدد الزمنية التي يجوز له خلالها أن يتخذ تلك الإجراءات،

5- تحتجز النساء اللواتي قبضت حريتهن لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال ويؤكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء. ومع ذلك ففي حالة احتجاز أو اعتقال الأسر فيجب قدر الإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مألوفة واحد.

6- يتمتع الأشخاص الذين يقبض عليهم أو يحتجزون أو يعتقلون لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح بالحماية التي تكفلها هذه المادة ولحين إطلاق سراحهم، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو توطينهم بصفة نهائية حتى بعد انتهاء النزاع المسلح.

7- يجب، تفادياً لوجود أي شك بشأن إقامة الدعوى ضد الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب أو بجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم، أن تطبق المبادئ التالية :

أ) تلام الدعوى ضد الأشخاص المتهمين بمثل هذه الجرائم وتتم محاكمتهم طبقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها،

ب) ويحق لمثل هؤلاء الأشخاص ممن لا يفيدون بمعاملة أفضل بمقتضى الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول" أن يعاملوا طبقاً لهذه المادة سواء كانت الجرائم التي اتهموا بها تشكل أم لا تشكل انتهاكات جسيمة للاتفاقيات أو لهذا الحق.

8- لا يجوز تفسير أي من أحكام هذه المادة بما يقيد أو يخل بأي نص آخر أفضل يكتل مزيداً من الحماية للأشخاص الذين تشملهم الفقرة الأولى لأية قاعدة من قواعد القانون الدولي المعمول بها.

الفصل الثاني : إجراءات لصالح النساء والأطفال

#### المادة 76 : حماية النساء

1- يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية، ولا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعاية، وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء.

2- تعطى الأولوية القصوى لنظر قضايا أولات الأحمال وأمهات صغار الأطفال، اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح.

3- تحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع، إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على مثل هؤلاء النسوة.

#### المادة 77 : حماية الأطفال

1- يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء. ويجب أن تهوى لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي سبب آخر.

2- يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة، التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بد سن الخامسة عشره في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف، بوجه خاص، أن تمتنع

هكذا من الأصل



عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة. ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء من بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد الثامنة عشرة أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

3- إذا حدث في حالات استثنائية، ورغم أحكام الفقرة الثانية، أن اشترك الأطفال ممن لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، ووقعوا في قبضة الخصم، فإنهم يظلون مستفيدين من الحماية الخاصة التي تكفلها هذه المادة، سواء كانوا أم لم يكونوا أسرى حرب.

4- يجب وضع الأطفال في حالة القبض عليهم، أو احتجازهم، أو اعتقالهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، في أماكن منفصلة عن تلك التي تخصص للمبالغين. وتستثنى من ذلك حالات الأسر التي تعد لها أماكن للإقامة كوحيدات عائلية، كما جاء في الفقرة الخامسة من المادة 75.

5- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام لجريمة تتعلق بالنزاع المسلح، على الأشخاص الذين لا يكونون قد بلغوا بعد الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة.

## المادة 78 : إجلاء الأطفال

1- لا يقوم أي طرف في النزاع بتدبير إجلاء الأطفال - بخلاف رعاياهم - إلى بلد أجنبي إلا إجلاء مؤقتاً إذا اقتضت ذلك أسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبي أو إذا تطلبت ذلك سلامته في إقليم محتل. ويقتضي الأمر الحصول على موافقة مكتوبة على هذا الإجراء من آبائهم أو أولياء أمورهم الشرعيين إذا كانوا موجودين. وفي حالة تعذر العثور على هؤلاء الأشخاص فإن الأمر يقتضي الحصول على موافقة مكتوبة على مثل هذا الإجراء من الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية بحكم القانون أو العرف عن رعاية هؤلاء الأطفال. وتتولى الدولة الحامية الإشراف على هذا الإجراء، بالاتفاق مع الأطراف المعنية، أي الطرف الذي ينظم الإجراء، والطرف الذي يستضيف الأطفال، والأطراف الممكنة لتجنب تعريض هذا الإجراء للخطر. أطراف النزاع، في كل حالة على حدة، كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب تعريض هذا الإجراء للخطر.

2- ويتعين، في حالة حدوث الإجراء وفقاً للفقرة الأولى، متابعة تزويد الطفل أثناء وجوده خارج البلاد جهات الإمكان بالتعليم بما في ذلك تعليمه الديني والأخلاقي وفق رغبة والديه.

3- تتولى سلطات الطرف الذي قام بتنظيم الإجراء، وكذلك سلطات البلد المضيف - إذا كان ذلك مناسباً - إعداد بطاقة لكل طفل مصحوبة بصورة شمسية، تقوم بإرسالها إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك من أجل تسهيل عودة الأطفال الذين يتم إجلاؤهم طبقاً لهذه المادة إلى أسرهم وأوطانهم وتتضمن كل بطاقة المعلومات التالية، كلما تيسر ذلك، وحيثما لا يترتب عليه مجازفة بإيذاء الطفل :

- أ) لقب أو القاب الطفل،
- ب) اسم الطفل (أو أسماءه)،
- ج) نوع الطفل،
- د) محل وتاريخ الميلاد (أو السن التقريبي إذا كان تاريخ الميلاد غير معروف)،
- هـ) اسم الأب بالكامل،
- و) اسم الأم، ولقبها قبل الزواج إن وجد،
- ز) اسم أقرب الناس للطفل،
- ح) جنسية الطفل،
- ط) لغة الطفل الوطنية، و أية لغات أخرى يتكلم بها الطفل،
- ي) عنوان عائلة الطفل،
- ك) أي رقم لهوية الطفل،
- ل) حالة الطفل الصحية،
- م) فصيلة دم الطفل،
- ن) الملامح المميزة للطفل،
- س) تاريخ ومكان العثور على الطفل،

ع) تاريخ ومكان مغادرة الطفل للبلد،  
 ف) ديانة الطفل، إن وجدت،  
 ص) العنوان الحالي للطفل في الدولة المضيفة،  
 ق) تاريخ ومكان وملابس الوفاة ومكان الدفن في حالة وفاة الطفل قبل عودته.

## الفصل الثالث : الصحفيون

## المادة 79 : تدابير حماية الصحفيين

1- يعد الصحفيون الذين يباشرون مهام مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة 50.

2- يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (أ - 4) من الاتفاقية الثالثة.

3- يجوز لهم الحصول على بطاقة هوية وفقاً للنموذج المرفق بالملحق رقم (2) لهذا الحق "البروتوكول".

وتصدر هذه البطاقة، حكومة الدولة التي يكون الصحفي من رعاياها، أو التي يقيم فيها، أو التي يقع فيها جهاز الأنباء الذي يستخدمه، وتشهد على صفته كصحفي.

## المطلب الخامس

## تنفيذ الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"

## القسم الأول : أحكام عامة

## المادة 80 : إجراءات التنفيذ

1- تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع دون إبطاء، كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها بمقتضى الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول".

2- تصدر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع الأوامر والتعليمات الكفيلة بتأمين احترام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، وتشرف على تنفيذها.

المادة 81 : أوجه نشاط الصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى

1- تمنح أطراف النزاع كافة التسهيلات الممكنة من جانبها للجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينها من أداء المهام الإنسانية المسندة إليها بموجب الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، بقصد تأمين الحماية والعون لضحايا المنازعات، كما يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بأي نشاط إنساني آخر لصالح هؤلاء الضحايا شريطة موافقة أطراف النزاع المعنية.

2- تمنح أطراف النزاع التسهيلات اللازمة لجمعياتها الوطنية للصليب الأحمر (الهلال الأحمر، الأسد والشمس الأحمرين) لممارسة نشاطها الإنساني لصالح ضحايا النزاع، وفقاً لأحكام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول" والمبادئ الأساسية للصليب الأحمر المقررة في مؤتمرات الصليب الأحمر الدولية.

3- تيسر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع، بكل وسيلة ممكنة، العون الذي تقدمه جمعيات الصليب الأحمر (الهلال الأحمر، الأسد والشمس الأحمرين) ورابطة جمعيات الصليب الأحمر لضحايا المنازعات وفقاً لأحكام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، والمبادئ الأساسية للصليب الأحمر المقررة

هكذا من الأصل

في مؤتمرات الصليب الأحمر الدولية.

4- توفر الأطراف السامية المتعاقدة أطراف النزاع، قدر الإمكان، تسهيلات مماثلة لما ورد في الفقرتين الثانية والثالثة للمنظمات الإنسانية الأخرى المشار إليها في الاتفاقيات وفي هذا الحق "البروتوكول"، والمرخص لها وفقاً للأصول المرعية من قبل أطراف النزاع المعنية، والتي تمارس نشاطها الإنساني وفقاً لأحكام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول".

المادة 82 : المستشارون القانونيون في القوات المسلحة

تعمل الأطراف السامية المتعاقدة دوماً، وتعمل أطراف النزاع أثناء النزاع المسلح على تأمين توفر المستشارين القانونيين، عند الاقتضاء، لتقديم المشورة للقادة العسكريين على المستوى المناسب، بشأن تطبيق الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول" وبشأن التعليمات المناسبة التي تعطى للقوات المسلحة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

المادة 83 : النشر

1- تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بالقيام في زمن السلم وكذا أثناء النزاع المسلح بنشر نصوص الاتفاقيات ونص هذا الحق "البروتوكول"، على أوسع نطاق ممكن في بلادها، وإبداً دراستها بصفة خاصة ضمن برامج التعليم العسكري، وتشجيع السكان المدنيين على دراستها، حتى تصبح هذه المواثيق معروفة للقوات المسلحة وللسكان المدنيين.

2- يجب على أية سلطات عسكرية أو مدنية تضطلع أثناء النزاع المسلح بمسؤوليات تتعلق بتطبيق الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول" أن تكون على إمام تام بنصوص هذه المواثيق.

المادة 84 : قواعد التطبيق

تتبادل الأطراف السامية المتعاقدة فيما بينها، بأسرع ما يمكن، تراجمها الرسمية لهذا الحق "البروتوكول" وكذلك القوانين واللوائح التي قد تصدرها لتأمين تطبيقه، وذلك عن طريق أمانة الإيداع للاتفاقيات، أو عن طريق الدول الحامية، حسبما يكون مناسباً.

القسم الثاني : قمع الانتهاكات للاتفاقيات ولهذا الحق "البروتوكول"

المادة 85 : قمع الانتهاكات هذا الحق "البروتوكول"

1- تنطبق أحكام الاتفاقيات المتعلقة بقمع الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة مكملتها بأحكام هذا القسم على الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة لهذا الحق "البروتوكول".

2- تعد الأعمال التي كُفِت على أنها انتهاكات جسيمة في الاتفاقيات بمثابة انتهاكات جسيمة كذلك بالنسبة لهذا الحق "البروتوكول" إذا اقترفت ضد أشخاص هم في قبضة الخصم وتشملهم حماية المواد 44، 45 و 73 من هذا الحق "البروتوكول"، أو اقترفت ضد الجرحى أو المرضى أو المنكوبين في البحار الذين ينتمون إلى الخصم ويحميهم هذا الحق "البروتوكول"، أو اقترفت ضد أفراد الخدمات الطبية أو الهيئات الدينية، أو ضد الوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي التي يسيطر عليها الخصم ويحميها هذا الحق "البروتوكول".

3- تعد الأعمال التالية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة المحددة من المادة 11، بمثابة انتهاكات جسيمة لهذا الحق "البروتوكول" إذا اقترفت عن عمد، مخالفة للنصوص الخاصة بها في هذا الحق "البروتوكول"، وسببت وفاة أو أذى بالغاً بالجسد أو بالصحة :

أ) جعل السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين هدفاً للهجوم،

ب) شن هجوم عشوائي، يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية عن معرفة بأن مثل هذا الهجوم يسبب خسائر بالغة في الأرواح، أو إصابات بالأشخاص المدنيين أو أضراراً للأعيان المدنية كما جاء في الفقرة الثانية "1" ثالثاً من المادة 57.

ج) شن هجوم على الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوى خطرة عن معرفة بأن مثل هذا الهجوم يسبب خسائر بالغة في الأرواح، أو إصابات بالأشخاص المدنيين، أو أضراراً للأعيان المدنية كما جاء في الفقرة الثانية "أ" ثالثاً من المادة 57.

د) اتخاذ المواقع المجردة من وسائل الدفاع، أو المناطق المنزوعة السلاح هدفاً للهجوم،

هـ) اتخاذ شخص ما هدفاً للهجوم، عن معرفة بأنه عاجز عن القتال،

و) الاستعمال الغادر مخالف للمادة 37 للعلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين، أو أية علامات أخرى للحماية يقرها الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول".

4- تعد الأعمال التالية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة المحددة في الفقرات السابقة وفي الاتفاقيات، بمثابة انتهاكات جسيمة لهذا الحق "البروتوكول"، إذا اقترفت عن عمد، مخالفة للاتفاقيات أو الحق "البروتوكول" :

أ) قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها، مخالفة للمادة 49 من الاتفاقية الرابعة،

ب) كل تأخير لا مبرر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم،

ج) ممارسة التفرقة العنصرية (الأبارتيد) وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمناخية للإنسانية والمهنية، والتي من شأنها النيل من الكرامة الشخصية،

د) شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وتوفرت لها حماية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة، وعلى سبيل المثال في إطار منظمة دولية مختصة، مما يسفر عنه تدمير بالغ لهذه الأعيان، وذلك في الوقت الذي لا يتوفر فيه أي دليل على مخالفة الخصم للفقرة "ب" من المادة 53، وفي الوقت الذي لا تكون فيه هذه الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية في موقع قريب بصورة مباشرة من أهداف عسكرية،

هـ) حرمان شخص تحميه الاتفاقيات، أو مشار إليه في الفقرة الثانية من هذه المادة من حقه في محاكمة عادلة طبقاً للأصول المرعية.

5- تعد الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات ولهذا الحق "البروتوكول" بمثابة جرائم حرب وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق هذه المواثيق.

المادة 86 : التفسير

1- تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات ولهذا الحق "البروتوكول"، التي تنجم عن التفسير في أداء عمل واجب الأداء.

2- لا يعفي قيام أي مؤسوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول" رؤسائه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك.

المادة 87 : واجبات القادة

1- يتعين على الأطراف السامية المتعاقدة وعلى أطراف النزاع أن تكلف القادة العسكريين بمنع الانتهاكات للاتفاقيات ولهذا الحق "البروتوكول"، وإذا لزم الأمر، بقمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة، وذلك فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إشرافهم.

2- يجب على الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع أن يتطلبوا من القادة -كل حسب مستواه من المسؤولية- التأكد من أن أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم على بينة من التزاماتهم كما تنص عليها الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، وذلك بغية منع وقوع الانتهاكات.

3- يجب على الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع أن يتطلبوا من كل قائد يكون على بينة من أن

محكمة العدل



بعض مرسوميه أو أي أشخاص آخرين خاضعين لسلطته على وشك أن يقتربوا أو اقتربوا انتهاكات للاتفاقيات أو لهذا الحق "البروتوكول"، أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق للاتفاقيات أو لهذا الحق "البروتوكول"، وأن يتخذ، عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات تأديبية أو جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات.

#### المادة 88 : التعاون المتبادل في الشؤون الجنائية

- 1- تقدم الأطراف السامية المتعاقدة كل منها للأخر أكبر قسط من المعاونة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأن الانتهاكات الجسيمة لأحكام الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول".
- 2- تتعاون الأطراف السامية المتعاقدة فيما بينها بالنسبة لتسليم المجرمين عندما تسمح الظروف بذلك ومع التقيد بالحقوق والالتزامات التي أقرتها الاتفاقيات والفقرة الأولى من المادة 85 من هذا الحق "البروتوكول"، وتولي هذه الأطراف طلب الدولة التي وقعت المخالفة المذكورة على أراضيها ما يستأمله من اعتبار.
- 3- ويجب أن يطبق في جميع الأحوال قانون الطرف السامي المتعاقد المقدم إليه الطلب. ولا تمس الفقرات السابقة، مع ذلك، الالتزامات الناجمة عن أحكام أية معاهدة أخرى ثنائية كانت أم جماعية تنظم حالياً أو مستقبلاً كلياً أو جزئياً موضوع التعاون في الشؤون الجنائية.

#### المادة 89 : التعاون

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تعمل، مجتمعاً أو منفردة، في حالات الخرق الجسيم للاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول"، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة.

#### المادة 90 : لجنة دولية لتقصي الحقائق

- 1- (أ) تشكل لجنة دولية لتقصي الحقائق بشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة"، تتألف من خمسة عشر عضواً على درجة عالية من الخلق الحميد والمشهود لهم بالحيادة.
- (ب) تتولى أمانة الإيداع، لدى موافقة ما لا يقل عن عشرين من الأطراف السامية المتعاقدة على قبول اختصاص اللجنة حسب الفقرة الثانية الدعوة عندئذ، ثم بعد ذلك على فترات مدى كل منها خمس سنوات، إلى عقد اجتماع لممثلي أولئك الأطراف السامية المتعاقدة من أجل انتخاب أعضاء اللجنة. وينتخب ممثلو الأطراف السامية المتعاقدة في هذا الاجتماع أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من بين قائمة من الأشخاص ترشح فيها كل من الأطراف السامية المتعاقدة شخصاً واحداً.
- (ج) يعمل أعضاء اللجنة بصفاتهم الشخصية ويتولون مناصبهم لحين انتخاب الأعضاء الجدد في الاجتماع التالي.
- (د) تتحقق الأطراف السامية المتعاقدة - عند إجراء الانتخاب - من أن الأشخاص المرشحين للجنة يتمتعون شخصياً بالمؤهلات المطلوبة وأن التمثيل الجغرافي المقسط قد روعي في اللجنة ككل.
- (هـ) تتولى اللجنة ذاتها ملء المناصب الشاغرة التي تخلو بصورة طارئة مع مراعاة أحكام الفقرات المذكورة آنفاً.
- (و) توفر أمانة الإيداع للجنة كافة التسهيلات الإدارية اللازمة لتأدية مهامها.

- 2- (أ) يجوز للأطراف السامية المتعاقدة، لدى التوقيع أو التصديق على الحق "البروتوكول" أو الانضمام إليه، أو في أي وقت آخر لاحق، أن تعلن أنها تعترف - اعترافاً واقعياً ودون اتفاق خاص، قبل أي طرف معام متعلق آخر بقبل الالتزام ذاته - باختصاص اللجنة بالتحقيق في ادعاءات مثل هذا الطرف الآخر، وفي ما تجوز هذه المادة.
- (ب) تسلم إعلانات القبول المطار إليها بعاليه إلى أمانة الإيداع لهذا الحق "البروتوكول" التي تتولى إرسال صور منها إلى الأطراف السامية المتعاقدة.

- (ج) تكون اللجنة مختصة بالآتي :  
أولاً : التحقيق في الوقائع المتعلقة بأي ادعاء خاص بانتهاك جسيم كما حددته الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول".  
ثانياً : العمل على إعادة احترام أحكام الاتفاقيات وهذا الحق "البروتوكول" من خلال مساعيها الحميدة.

- (د) لا تجري اللجنة تحقيقاً، في الحالات الأخرى، لدى تقدم أحد أطراف النزاع بطلب ذلك، إلا بموافقة الطرف الآخر المعني أو الأطراف الأخرى المعنية.
- (هـ) تنظر أحكام المواد 52 من الاتفاقية الأولى و53 من الاتفاقية الثانية و132 من الاتفاقية الثالثة و149 من الاتفاقية الرابعة سارية على كل ما يزعم من انتهاك للاتفاقيات وتنطبق كذلك على ما يزعم من انتهاك لهذا الحق "البروتوكول" على أن يخضع ذلك للأحكام المشار إليها آنفاً في هذه الفقرة.
- 3- (أ) تتولى جميع التحقيقات غرفة تحقيق تتكون من سبعة أعضاء يتم تعيينهم على النحو التالي، وذلك ما لم

تتفق الأطراف المعنية على نحو آخر :

- 1- خمسة من أعضاء اللجنة ليسوا من رعايا أحد أطراف النزاع يعينهم رئيس اللجنة على أساس تمثيل مقسط للمناطق الجغرافية وبعد التشاور مع أطراف النزاع.
- 2- عضوان خاصان لهذا الغرض، ويعين كل من طرفي النزاع واحداً منهما، ولا يكونان من رعايا أيهما.
- (ب) يحدد رئيس اللجنة فور تلقيه طلباً بالتحقيق مهلة زمنية مناسبة لتشكيل غرفة التحقيق. وإذا لم يتم تعيين أي من العضوين الخاصين خلال المهلة المحددة يقوم الرئيس على الفور بتعيين عضو أو عضوين إضافيين من اللجنة بحيث تستكمل عضوية غرفة التحقيق.
- 4- (أ) تدعو غرفة التحقيق المشكلة طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة بهدف إجراء التحقيق أطراف النزاع لمساعدتها وتقديم الأدلة ويجوز لها أيضاً أن تبحث عن أدلة أخرى حسبما يترأى لها مناسباً كما يجوز لها أن تجري تحقيقاً في الموقف على الطبيعة.
- (ب) تعرض جميع الأدلة بكاملها على الأطراف، ويكون من حقها التعليق عليها لدى اللجنة.
- (ج) يحق لكل طرف الاعتراض على هذه الأدلة.
- 5- (أ) تعرض اللجنة على الأطراف تقريراً بالنتائج التي توصلت إليها غرفة التحقيق مع التوصيات التي تراها مناسبة.

- (ب) إذا عجزت غرفة التحقيق عن الحصول على أدلة كافية للتوصل إلى نتائج تقوم على أساس من الوقائع والحيادة فعلى اللجنة أن تعلن أسباب ذلك العجز.
- (ج) لا يجوز للجنة أن تنشر علناً النتائج التي توصلت إليها إلا إذا طلب منها ذلك جميع أطراف النزاع.
- 6- تتولى اللجنة وضع لائحتها الداخلية بما في ذلك القواعد الخاصة برئاسة اللجنة ورئاسة غرفة التحقيق، ويجب أن تكفل هذه القواعد ممارسة رئيس اللجنة لمهامه في جميع الأحوال وأن يمارس هذه المهام، لدى إجراء أي تحقيق، شخص ليس من رعايا أحد أطراف النزاع.
- 7- تسند المصروفات الإدارية للجنة من اشتراكات الأطراف السامية المتعاقدة التي تكون قد أصدرت إعلانات وفقاً للفقرة الثانية، ومن المساهمات الطوعية. ويقدم طرف أو أطراف النزاع التي تطلب التحقيق الأموال اللازمة لتغطية النفقات التي تتكلفتها غرفة التحقيق ويستند هذا الطرف أو الأطراف ما وفته من أموال من الطرف أو الأطراف المدعي عليها، وذلك في حدود خمسين بالمائة من نفقات غرفة التحقيق. ويقدم كل جانب خمسين بالمائة من الأموال اللازمة، إذا ما قدمت لغرفة التحقيق ادعاءات مضادة.

#### المادة 91 : المسئولية

يسال طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات أو هذا الحق "البروتوكول" عن دفع تعويض إذا اقتضت

هكذا من الأصل

الحال ذلك. ويكون مسئولاً عن كافة الأعمال التي يقررها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة.

#### الباب السادس أحكام ختامية

##### المادة 92 : التوقيع

يعرض هذا اللحق "البروتوكول" للتوقيع عليه من قبل أطراف الاتفاقيات بعد ستة أشهر من التوقيع على الوثيقة الختامية ويظل معروضاً للتوقيع طوال فترة اثني عشر شهراً.

##### المادة 93 : التصديق

يتم التصديق على هذا اللحق "البروتوكول" في أسرع وقت ممكن، وتودع وثائق التصديق لدى المجلس الاتحادي السويسري، أمانة الإيداع الخاصة بالاتفاقيات.

##### المادة 94 : الانضمام

يكون هذا اللحق "البروتوكول" مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أي طرف في الاتفاقيات لم يكن قد وقع عليه، وتودع وثائق الانضمام لدى أمانة الإيداع.

##### المادة 95 : بدء السريان

1- يبدأ سريان هذا اللحق "البروتوكول" بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع وثيقتين من وثائق التصديق أو الانضمام.

2- ويبدأ سريان اللحق "البروتوكول" بالنسبة لأي طرف في الاتفاقيات يصدق عليه أو ينضم إليه عقب ذلك، بعد ستة أشهر من تاريخ إيداع ذلك الطرف لوثيقة تصديقه أو انضمامه.

##### المادة 96 : العلاقات التعاقدية لدى سريان اللحق "البروتوكول"

1- تطبق الاتفاقيات باعتبارها مكملة بهذا اللحق "البروتوكول" إذا كان أطراف الاتفاقيات أطرافاً في هذا اللحق "البروتوكول" أيضاً.

2- يظل الأطراف في اللحق "البروتوكول" مرتبطون بأحكامهم المتبادلة ولو كان أحد أطراف النزاع غير مرتبط بهذا اللحق "البروتوكول"، ويرتبطون فضلاً على ذلك بهذا اللحق "البروتوكول" إزاء أي من الأطراف غير المرتبطة به إذا ما قبل ذلك الطرف أحكام اللحق "البروتوكول" وطبقها.

3- يجوز للسلطة الممثلة لشعب مشبك مع طرف سام متعاقد في نزاع مسلح من الطابع المباشر إليه في الفقرة الرابعة من المادة الأولى أن تتعهد بتطبيق الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول" فيما يتعلق بذلك النزاع، وذلك عن طريق توجيه إعلان انفرادي إلى أمانة إيداع الاتفاقيات. ويكون لمثل هذا الإعلان، أثر تسلم أمانة الإيداع له، الآثار التالية فيما يتعلق بذلك النزاع :

أ) تدخل الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول" في حيز التطبيق بالنسبة للسلطة المذكورة بوصفها طرفاً في النزاع، وذلك باثر فوري.

ب) تمارس السلطة المذكورة الحقوق ذاتها وتتحمل الالتزامات عينها التي لطرف سام متعاقد في الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول".

ج) تلزم الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول" أطراف النزاع جميعاً على حد سواء.

##### المادة 97 : التعديلات

1- يمكن لأي طرف سام متعاقد أن يقترح إجراء تعديلات على هذا اللحق "البروتوكول" ويبلغ نص أي تعديل مقترح إلى أمانة الإيداع التي تقرر بعد التشاور مع كافة الأطراف السامية المتعاقدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر للنظر في التعديل المقترح.

2- تدعو أمانة الإيداع كافة الأطراف السامية المتعاقدة إلى ذلك المؤتمر، وكذلك أطراف الاتفاقيات سواء

كانت موقعة على هذا اللحق "البروتوكول" أم لم تكن موقعة عليه.

##### المادة 98 : تنقيح الملحق رقم (1)

1- تجري اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات أثر سريان هذا اللحق "البروتوكول"، ثم على مدى فترات لا تقل كل منها عن أربع سنوات، مشاورات مع الأطراف السامية المتعاقدة تتعلق بالملحق رقم (1) لهذا اللحق "البروتوكول". ولها أن تقترح، إذا رأت ضرورة لذلك، عقد اجتماع للخبراء الفنيين بغية تنقيح الملحق رقم (1)، وأن تقترح ما قد يكون مرغوباً فيه من تعديلات. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع ودعوة مراقبين عن المنظمات الدولية المعنية إليه، وذلك ما لم يعترض ثلث عدد الأطراف السامية المتعاقدة على عقد مثل هذا الاجتماع خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغهم الاقتراح بعقد. وتوجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدعوة إلى عقد مثل هذا الاجتماع أيضاً في أي وقت بناءً على طلب ثلث الأطراف السامية المتعاقدة.

2- تدعو أمانة الإيداع إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة وأطراف الاتفاقيات للنظر في التعديلات التي اقترحتها اجتماع الخبراء الفنيين، إذا طلبت ذلك أثر هذا الاجتماع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو ثلث الأطراف السامية المتعاقدة.

3- يتم إقرار التعديلات المقترحة على الملحق رقم (1) في هذا المؤتمر بأغلبية ثلثي الأطراف السامية المتعاقدة الحاضرة والمشاركة في التصويت.

4- تقوم أمانة الإيداع بإبلاغ أي تعديل يتم إقراره بهذا الأسلوب إلى الأطراف السامية المتعاقدة وإلى أطراف الاتفاقيات، ويعتبر التعديل مقبولاً بعد انقضاء عام من تاريخ إبلاغه على النحو السابق ما لم تخطر أمانة الإيداع خلال هذه المدة ببيان عدم قبول التعديل من قبل ما لا يقل عن ثلث الأطراف السامية المتعاقدة.

5- يبدأ سريان التعديل الذي اعتبر مقبولاً وفقاً للفقرة الرابعة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ قبوله بالنسبة لجميع الأطراف السامية المتعاقدة ما عدا الأطراف التي أصدرت بيان عدم القبول وفقاً لتلك الفقرة. ويمكن لأي طرف يصدر مثل هذا البيان أن يسحب في أي وقت، ومن ثم يسري التعديل بالنسبة إليه بعد انقضاء ثلاثة أشهر على سحب البيان.

6- تتولى أمانة الإيداع إخطار الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف الاتفاقيات بتاريخ بدء سريان أي تعديل، وبالأطراف الملزمة به، وبتاريخ بدء سريانه بالنسبة لكل طرف، وبيانات عدم القبول الصادرة وفقاً للفقرة الرابعة وبما تم سحب منها.

##### المادة 99 : التحلل من الالتزامات

1- إذا ما تحلل أحد الأطراف السامية المتعاقدة من الالتزام بهذا اللحق "البروتوكول" فلا يسري هذا التحلل من الالتزام، إلا بعد مضي سنة على استلام وثيقة تنضمه، ومع ذلك إذا ما كان الطرف المتحلل من التزامه عند انقضاء هذه السنة مشتركاً في وضع من الأوضاع التي أشارت إليها المادة الأولى، فلا يصبح التحلل من الالتزام نافذاً قبل نهاية النزاع المسلح أو نهاية الاحتلال، وعلى أية حال، قبل انتهاء العمليات الخاصة بإخلاء سبيل الأشخاص الذين تحميمهم الاتفاقيات نهائياً أو إعادتهم إلى أوطانهم أو توطينهم.

2- يبلغ التحلل من الالتزام تحريراً إلى أمانة الإيداع وتتولى الأمانة إبلاغه إلى جميع الأطراف السامية المتعاقدة.

3- لا يترتب على التحلل من الالتزام أي أثر إلا بالنسبة للدولة التي أبدته.

4- لا يكون للتحلل من الالتزام الذي يتم بمقتضى الفقرة الأولى، أي أثر على الالتزامات التي تكون قد ترتبت فعلاً على الطرف المتحلل من التزامه بموجب هذا اللحق "البروتوكول" نتيجة للنزاع المسلح، وذلك فيما يتعلق بأي فعل يرتكب قبل أن يصبح هذا التحلل من الالتزام نافذاً.

##### المادة 100 : الإخطارات

تتولى أمانة الإيداع إبلاغ الأطراف السامية المتعاقدة، وكذلك أطراف الاتفاقيات الموقعة وغير الموقعة على هذا اللحق "البروتوكول" بما يلي :

( أ ) التواريخ التي تذيّل هذا اللحق "البروتوكول" وإيداع وثائق التصديق والانضمام طبقاً للمادتين 93 و

هكذا من الأصل



٩٤.

- (ب) تاريخ سريان هذا الحق "البروتوكول" طبقاً للمادة ٩٥.  
(ج) الاتصالات والبيانات التي تتلقاها طبقاً للمواد ٨٤ و ٩٠ و ٩٧.  
(د) التصريحات التي تتلقاها طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٩٦ والتي تتولى إبلاغها بأسرع الوسائل.  
(هـ) وثائق التحلل من الالتزام المبجلة طبقاً للمادة ٩٩.

المادة ١٠١ : التسجيل

- ١- ترسل أمانة إيداع الاتفاقيات في هذا الحق "البروتوكول" بعد دخوله في حيز التطبيق إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية التسجيل والنشر طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.  
٢- تبلغ أيضاً أمانة إيداع الاتفاقيات الأمانة العامة للأمم المتحدة عن كل تصديق أو انضمام أو تحلل من الالتزام قد تتلقاه بشأن هذا الحق "البروتوكول".

المادة ١٠٢ : النصوص ذات الحجية

يودع أصل هذا الحق "البروتوكول" لدى أمانة إيداع الاتفاقيات وتتولى الأمانة إرسال صور رسمية مشددة منه إلى جميع الأطراف في الاتفاقيات. وتتساوى نصوصه العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية في حجيته.

الملحق الأول

اللائحة المتعلقة بتحقيق الهوية

المادة ١ : أحكام عامة

(مادة جديدة)

- ١- تنفذ القواعد المتعلقة بتحقيق الهوية والواردة في هذا الملحق الأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف والحق "البروتوكول" وتستهدف تيسير التحقق من هوية الموظفين والمعدات والوحدات ووسائل النقل والمنشآت، موضع الحماية بموجب اتفاقيات جنيف والحق "البروتوكول".  
٢- لا تنفي هذه القواعد في حد ذاتها الحق في الحماية، ولما تحكمه المواد ذات الصلة من اتفاقيات جنيف والحق "البروتوكول".  
٣- يجوز للسلطات المختصة أن تنظم في وقت استعمال الشارات والإشارات المميزة وعرضها وإضاءتها، وكذلك إمكانية كشفها، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف والحق "البروتوكول".  
٤- تدعى الأطراف السامية المتعاقدة، ولا سيما أطراف النزاع، في كل وقت إلى الاتفاق على الإشارات أو الوسائط أو النظم الإضافية أو المختلفة التي تحسن إمكانية تحقيق الهوية، ولتستفيد كل الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال.

الفصل الأول

بطاقة تحقيق الهوية

المادة ٢ : بطاقة الهوية الخاصة بالأفراد المدنيين الدائمين في الخدمات الطبية والهيئات الدينية

- ١- ينبغي أن تتوفر في بطاقة الهوية الخاصة بالأفراد المدنيين الدائمين في الخدمات الطبية والهيئات الدينية، المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من الحق "البروتوكول" الشروط التالية :  
(أ) أن تحمل العلامة المميزة، وأن يسمح حجمها بحملها في الجيب.  
(ب) أن تكون مقواة قدر المستطاع.  
(ج) أن تحرر باللغة القومية، أو باللغة الرسمية، فضلاً عن اللغة المحلية للإقليم المعني إن كان ذلك مناسباً.

(د) أن يذكر بها اسم حاملها، وتاريخ ميلاده (أو سنة ولدت إصدارها إذا لم يتوفر تاريخ الميلاد)، ورقم قيده الشخصي إن وجد.

(هـ) أن تقرر الصلة التي تخول لحاملها التمتع بحماية الاتفاقيات والحق "البروتوكول".

(و) أن تحمل صورة شمسية لصاحب البطاقة، وكذلك توقيعها أو بصمته أو كليهما.

(ز) أن تحمل خاتم وتوقيع السلطة المختصة.

(ح) أن تقرر تاريخ إصدار البطاقة وتاريخ انتهاء صلاحيتها.

(ط) أن تبين فيها بقدر الإمكان فئة دم صاحب البطاقة على ظهر صفحاتها.

- ٢- يجب أن تكون بطاقة الهوية موحدة النموذج داخل إقليم دولة الطرف السامي المتعاقد وأن تكون قدر الإمكان على النسق ذاته بالنسبة لجميع أطراف النزاع. ويمكن لأطراف النزاع انتهاج النموذج المحرر بلغة واحدة، المبين في الشكل رقم "١". وتتبادل أطراف النزاع فيما بينها حين نشوب الأعمال العدائية عينة من النموذج الذي يستخدمه كل منها، إذا اختلف ذلك النموذج عن المبين في الشكل رقم "١". وتستخرج بطاقة الهوية من صورتين، إذا أمكن، تحفظ إحداها لدى سلطة الإصدار، التي يجب أن تبأشر مراقبة البطاقات الصادرة عنها.

- ٣- لا يجوز بأي حال تجريد الأفراد المدنيين الدائمين في الخدمات الطبية والهيئات الدينية من بطاقات هويتهم. ويحق لهم الحصول على نسخة بديلة لهذه البطاقة في حالة فقدانها.

المادة ٣ : بطاقة الهوية للأفراد المدنيين الوقتيين

في الخدمات الطبية والهيئات الدينية

- ١- ينبغي أن تكون بطاقة الهوية الخاصة بالأفراد المدنيين الوقتيين في الخدمات الطبية والهيئات الدينية مثبته قدر الإمكان لتلك المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه اللائحة. ويجوز لأطراف النزاع انتهاج النموذج المبين في الشكل رقم "١".  
٢- يمكن، حين تحول الظروف دون تزويد الأفراد المدنيين الوقتيين في الخدمات الطبية والهيئات الدينية ببطاقات هوية مماثلة لتلك المبينة في المادة الثانية من هذه اللائحة، أن يزود هؤلاء الأفراد بشهادة توقيعها السلطة المختصة وتشهد بأن الشخص الذي صدرت له قد أسندت إليه مهمة كفرد وقتي، وتقرر، إذا أمكن، مدة هذه المهمة وحقه في حمل العلامة المميزة. ويجب أن تذكر الشهادة اسم حاملها وتاريخ ميلاده (أو سنة ولدت إصدار الشهادة إذا لم يتوفر تاريخ الميلاد) ووظيفته ورقم قيده الشخصي إن وجد. ويجب أن تحمل الشهادة توقيع حاملها أو بصمته أو كليهما.

الوجه الخلفي الوجه الأمامي

الفصل الثاني

الشارة المميزة

المادة ٤ : الشكل

- يجب أن تكون الشارة المميزة (حمر أو على أرضية بيضاء) كبيرة بالحجم الذي تبرزه ظروف استخدامها. ويجوز للأطراف السامية المتعاقدة أن تلتهج النماذج المبينة في الشكل رقم "٢" في تحديد شكل الصليب أو الهلال أو الأسد والشمس\* لا تستعمل أي دولة شارة الأسد والشمس منذ سنة ١٩٨٠.

هكذا على الأصل



شكل (2) الشارات المميزة (حمراء على أرضية بيضاء)

## المادة 5 : الاستخدام

- 1- توضع الشارة المميزة، كلما أمكن ذلك، على مسطح مستو أو على أعلام أو بأي طريقة أخرى تتماشى مع تضاريس الأرض بحيث يسهل رؤيتها من جميع الاتجاهات الممكنة، و من أبعد مسافة ممكنة، لا سيما من الجو.
- 2- يجوز أن تكون الشارة المميزة مضادة أو مضيئة ليلاً أو حين تكون الرؤية محدودة.
- 3- يجوز صنع الشارة المميزة من مواد تسمح بالتعرف عليها بالوسائل التقنية للكشف، وينبغي رسم الجزء الأحمر على طبقة طلاء سوداء اللون تسهياً للتعرف عليه، لا سيما بالآلات الكشف دون الحمراء.
- 4- يجب قدر الإمكان أن يرتدي أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية العاملون في ساحة القتال أغطية للرأس وملابس تحمل الشارة المميزة.

## الفصل الثالث

## الإشارات المميزة

## المادة 6 : الاستخدام

- 1- يجوز للوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي أن تستعمل كافة الإشارات الواردة ذكرها في هذا الفصل.
- 2- يحظر استعمال هذه الإشارات التي هي تحت تصرف الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي دون غيرها في أية أغراض أخرى، مع التحفظ في استعمال الإشارة الضوئية (انظر الفقرة 3 أدناه).
- 3- إذا لم يوجد اتفاق خاص بين أطراف النزاع يقصر استخدام الأضواء الزرقاء الوامضة على تحديد هوية المركبات والسفن والزوارق الطبية، فإن استخدام هذه الإشارات للمركبات والسفن والزوارق الأخرى لا يحظر.
- 4- يجوز للطائرات الطبية الوقتية التي لم يمكن رسمها بالشارة المميزة، إما لضيق الوقت أو بسبب نوعيتها، أن تستخدم الإشارات المميزة التي يجيزها هذا الفصل.

## المادة 7 : الإشارة الضوئية

- 1- الإشارة الضوئية التي تتكون من ضوء أزرق وامض، كما حددت في الدليل التقني لصلاحية الملاحة الصادر عن منظمة الطيران المدني الدولي (الوثيقة 9051)، مخصصة لكي تستخدمها الطائرات الطبية للدلالة على هويتها. ولا يجوز لأي طائرة أخرى أن تستخدم هذه الإشارة. وينبغي للطائرات الطبية التي تستخدم الضوء الأزرق أن تظهره بحيث يمكن رؤية هذه الإشارة الضوئية من كل الاتجاهات الممكنة.
- 2- ينبغي للزوارق المحمية بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949 والحق "البروتوكول" أن تظهر ضوءاً واحداً أو أكثر من الأضواء الزرقاء الوامضة التي يمكن رؤيتها في كل أنحاء الأفق، وفقاً لأحكام الفصل الرابع عشر، الفقرة 4، من التقيين الدولي للإشارات الذي أصدرته المنظمة العالمية للملاحة البحرية.

- 3- ينبغي للمركبات الطبية أن تظهر ضوءاً واحداً أو أكثر من الأضواء الزرقاء الوامضة التي يمكن رؤيتها من أبعد مسافة ممكنة. وينبغي للأطراف السامية المتعاقدة، وعلى الأخص أطراف النزاع، التي تستخدم أضواء مختلفة اللون أن تقدم إخطاراً بذلك.
- 4- يمكن الحصول على اللون الأزرق المفضل إذا كان تلوينه ضمن نطاق المخطط اللوني للجنة الدولية للإضاءة، وتحدده المعادلات التالية الذكر :  
حد للون الأخضر  $= 0.065 + 0.805$  س  
حد للون الأبيض  $= 0.400 -$  س  
حد للون الأرجواني  $= 0.133 + 0.600$  س

ويفضل أن يتراوح معدل تردد ومضات اللون الأزرق فيما بين 60 و100 ومضة في الدقيقة الواحدة.

## المادة 8 : الإشارات اللاسلكية

- 1- تتكون الإشارة اللاسلكية من إشارة للطوارئ وإشارة مميزة، كما ورد وصفهما في لائحة الاتصالات اللاسلكية للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (المادتان 40 ون 40).
- 2- تبت الرسالة اللاسلكية التي تسبقها إشارات الطوارئ والإشارات المميزة المشار إليها في الفقرة 1 باللغة الإنكليزية على فترات مناسبة بذبذبة واحدة أو أكثر من الذبذبات المنصوص عليها لهذا الغرض في لائحة الاتصالات اللاسلكية، وتقتل البيانات التالية الذكر المتعلقة بوسائط النقل الطبي :

(أ) دلالة النداء أو الوسائل الأخرى المقررة لتحقيق الهوية.

(ب) الموقع.

(ج) العدد والنوع.

(د) خط سير المتبع.

(هـ) الوقت المقدر للرحلة والموعد المتوقع للرحيل والوصول حسب الحالة.

(و) أية بيانات أخرى، مثل مدى ارتفاع الطيران، والذبذبات اللاسلكية المتبعة، واللغات المستعملة، ولقط وشفرة نظم أجهزة التحسس (الرادار) الثانوية للمراقبة.

- 3- يجوز للأطراف السامية المتعاقدة أو لأطراف النزاع أو لأحد أطراف النزاع أن تحدد وتعلن، متلفة أو منفردة، ما تختاره من الذبذبات الوطنية لاستخدامه من قبلها في مثل هذه الاتصالات وفقاً لجدول توزيع موجات الذبذبات بلاحة الاتصالات اللاسلكية الملحقة بالاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك تيسيراً للاتصالات المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية، وكذلك الاتصالات المشار إليها في المواد 22، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31 من الحق "البروتوكول". ويجب أن يخطر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بهذه الذبذبات وفقاً للإجراءات التي يقرها مؤتمر إداري عالمي للاتصالات اللاسلكية.

## المادة 9 : تحديد الهوية بالوسائل الإلكترونية

- 1- يجوز استخدام نظام أجهزة التحسس (الرادار) الثانوية للمراقبة، كما هو محدد في الملحق العاشر لاتفاقية شيكاغو الخاصة بالطيران المدني الدولي المعقودة في 7 كانون الأول/ديسمبر 1944 وما يجري عليها من تعديلات بين الوقت والآخر، لتحديد هوية الطائرات الطبية ومتابعة مسارها. ويجب على الأطراف السامية المتعاقدة وعلى أطراف النزاع أو أحد أطراف النزاع، سواء متلفة أو منفردة، أن تقرّر طرق ورموز نظام التحسس (الرادار) الثانوية للمراقبة المخصصة لاستعمال الطائرات الطبية وحدها، وفقاً للإجراءات التي توصي بها منظمة الطيران المدني الدولي.
- 2- يجوز لوسائل النقل الطبي أن تستعمل أجهزة للإجابة رادارية قياسية للملاحة الجوية و/أو أجهزة للإجابة للبحث والإقناذ البحري، لأغراض تحقيق الهوية وتحديد الموقع.

وينبغي أن تتمكن السفن أو الطائرات المزودة بأجهزة رادار للمراقبة من التحقق من هوية وسائل النقل الطبي المحمية عن طريق الشفرة التي يبثها جهاز للإجابة للرادار، على نمط A/3 مثلاً، ويكون مركباً

هكذا على الأصل



على ظهر هذه الوسائط.  
وينبغي للسلطات المختصة أن تعين الشفرة التي يبينها جهاز الإجابة بالرادار لوسيلة النقل الطبي، وتخطر بها أطراف النزاع.

3- يمكن للفواصات أن تتحقق من هوية وسائط النقل الطبي عن طريق بث إشارات صوتية مناسبة تحت الماء.

ويجب أن تكون الإشارة الصوتية تحت الماء من دلالة نداء السفينة (أو من أي وسيلة أخرى مقرر للتأكد من هوية وسائط النقل الطبي)، على أن تكون مسبقة بمجموعة (yyy) التي تبث بشفرة مرس على موجة تردد صوتي مناسب، أي خمسة كيلوهرتز مثلاً.

على أطراف النزاع الراغبة في استعمال الإشارة الصوتية تحت الماء للتحقق من الهوية، والوارد وصفها أعلاه، أن تبلغ ذلك لأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن، وتخطر بها بموجة التردد التي تستخدمها السفن المستشفيات التابعة لها.

4- يجوز لأطراف النزاع، باتفاق خاص فيما بينها، أن تنشئ نظاماً (إلكترونياً) مماثلاً كي تستخدمه في تحديد هوية المركبات الطبية والسفن والزوارق الطبية.

#### الفصل الرابع الاتصالات

##### المادة 10 : الاتصالات اللاسلكية

1- يجوز أن تسبق إشارة الطوارئ والإشارة المميزة المنصوص عليها في المادة الثامنة للاتصالات اللاسلكية العلامة التي تقوم بها الوحدات الطبية ووسائط النقل الطبي تطبيقاً للإجراءات المعمول بها وفقاً للمواد 22، 23، 25، 26، 27، 28.

29، 30، 31 من الملحق "البروتوكول".  
2- يجوز أيضاً لوسائط النقل الطبي المشار إليها في المادة 40 (القسم الثاني، رقم 3209) والمادة 40 (القسم الثالث، رقم 3214) من لائحة الاتصالات اللاسلكية للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن تستعمل في اتصالاتها نظم الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وفقاً لأحكام المواد 37 و 59 من اللائحة المذكورة، في الخدمات المتنقلة عبر الأقمار الصناعية.

المادة 11 : استخدام الرموز الدولية  
يجوز أيضاً للوحدات الطبية ووسائط النقل الطبي أن تستخدم الرموز والإشارات التي يضعها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للملاحة البحرية. وتستخدم هذه الرموز والإشارات عندئذ طبقاً للمعايير والممارسات والإجراءات التي أرستها هذه المنظمات.

المادة 12 : الوسائل الأخرى للاتصال  
يجوز، حين تعذر الاتصالات اللاسلكية الثنائية، استخدام الإشارات المنصوص عليها في التقتين الدولي للإشارات الذي أقرته المنظمة الدولية للملاحة البحرية، أو في الملحق المتعلق باتفاقية شيكاغو بشأن الطيران المدني الدولي المؤرخة في 7 كانون الأول/ديسمبر 1944 وما يجري عليها من تعديلات بين الوقت والآخر.

##### المادة 13 : خطط الطيران

تصاغ الاتفاقات والإخطارات الخاصة بخطط الطيران المنصوص عليها في المادة 29 من الملحق "البروتوكول" قدر الإمكان، وفقاً للإجراءات التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي.

المادة 14 : الإشارات والإجراءات الخاصة باعتراض الطائرات الطبية  
إذا استخدمت طائرة اعتراضية للتحقق من هوية طائرة طبية أثناء طيرانها أو لحملها على الهبوط وفقاً للمادتين 30 و 31 من الملحق "البروتوكول" فيجب على كل من الطائرة الاعتراضية والطائرة الطبية أن تستخدم إجراءات الاعتراض البصرية واللاسلكية النمطية المنصوص عليها في الملحق الثاني لاتفاقية

شيكاغو بشأن الطيران المدني الدولي المؤرخة في 7 كانون الأول/ديسمبر 1944 وما يجري عليها من تعديلات بين الوقت والآخر.

#### الفصل الخامس الدفاع المدني

##### المادة 15 : بطاقة تحقيق الهوية

1- تخضع بطاقة تحقيق الهوية لأفراد الدفاع المدني، المنصوص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة 66 من الملحق "البروتوكول" للأحكام ذات الصلة من المادة الثانية من هذه اللائحة.

2- يجوز أن تكون بطاقة تحقيق الهوية لأفراد الدفاع المدني مطابقة للنموذج الموضح في الشكل رقم "3".

3- يجب، إذا كان مصرحاً لأفراد الدفاع المدني بحمل الأسلحة الشخصية الخفيفة، أن تتضمن بطاقة الهوية بياناً يشير إلى ذلك.

##### المادة 16 : العلامة الدولية المميزة

1- تكون العلامة الدولية المميزة للدفاع المدني، المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة 66 من الملحق "البروتوكول"، على شكل مثلث متساوي الأضلاع أزرق اللون على أرضية برتقالية اللون. ويشكل الشكل رقم "4" التالي نموذجاً لها :

الشكل رقم "4" : مثلث متساوي الأضلاع أزرق اللون على أرضية برتقالية اللون

2- يحسن اتباع ما يلي :

(أ) إذا كان المثلث الأزرق سيوضع على علم أو شارة توضع على الساعد أو الظهر، يجب أن يشكل كل من العلم أو الشارة أرضية المثلث البرتقالية اللون.  
(ب) تتجه إحدى زوايا المثلث إلى أعلى، في اتجاه رأسي.  
(ج) ألا تمس أي زاوية من زوايا المثلث حافة الأرضية.  
الوجه الخلفي الوجه الأمامي

3- يجب أن تكون العلامة الدولية المميزة كبيرة بالقدر المناسب وفقاً للظروف. ويجب قدر الإمكان أن توضع العلامة المميزة على سطح مستو أو على أعلام تتاح مشاهدتها من كافة الاتجاهات الممكنة ومن أبعد مسافة مستطاعة. ويرتدي أفراد الدفاع المدني، قدر الإمكان، أغطية رأس وملابس تحمل العلامة الدولية المميزة، وذلك دون الإخلال بتعليمات السلطة المختصة. ويجوز أن تكون العلامة مضادة أو مضيئة في الليل أو حين تكون الرؤية محدودة. كما يجوز أن تصنع من مواد تتيج التعرف عليها بوسائل التحسس التلقية.

#### الفصل السادس

##### الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة

##### المادة 17 : العلامة الخاصة الدولية

1- تتكون العلامة الخاصة الدولية للميزة للأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة، كما نصت الفقرة السابعة من المادة 56 من هذا الملحق "البروتوكول" من مجموعة من ثلاث دوائر باللون

محذوف من الأصل

البرتقالي الزاهي، متساوية الأقطار وموضوعة على المحور ذاته بحيث تكون المسافة بين كل دائرة وأخرى مساوية لنصف القطر، طبقاً للنموذج الموضح في الشكل رقم "5" أدناه.

2- يجب أن تكون العلامة كبيرة بالقدر المناسب وفقاً للظروف. ويمكن أن تكرر بالعدد المناسب، وفقاً للظروف، إذا وضعت على سطح ممتد. ويجب قدر الإمكان أن توضع العلامة المميزة على سطح مسطح أو على أعلام تتاح مشاهدتها من كافة الجهات الممكنة ومن أبعد مسافة مستطاعة.

3- يراعى في العلم أن تكون المسافة بين الحدود الخارجية للعلامة وأطراف العلم المجاورة مساوية لنصف قطر الدائرة، وتكون أرضية العلم بيضاء ومستطيلة الشكل.

4- يجوز أن تكون العلامة مضادة أو مضيئة، وذلك في الليل أو حين تكون الرؤية محدودة. كما يجوز أن تصنع من مواد تتيح التعرف عليها بوسائل التحسس التقنية.

الشكل رقم "5" : العلامة الخاصة الدولية المميزة للأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة

الملحق رقم 2

بطاقة الهوية الخاصة بالصحفيين المكلفين بمهمات مهنية خطرة

الوجه الأمامي

الوجه الخلفي

### قرار بمنح مشروع توسعة مطار الملكة

#### علياء الدولي إعفاءات من رسوم وضرائب

- بناء على التنسيب المشترك من كل من معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ بالاستناد لأحكام المادة (٥) من قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على منح مشروع توسعة مطار الملكة علياء الدولي الإعفاءات والحوافز التالية:-
- ١. إعفاء كافة المواد الداخلة في صلب مشروع عطاء توسعة مطار الملكة علياء الدولي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بما فيها الضريبة العامة على المبيعات.
- ٢. إعفاء الشركة المطورة للمشروع من ضريبة الدخل بنسبة (١٠٠٪) لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ بدء التشغيل الفعلي للمشروع.
- ٣. إعفاء معاملات المشروع من رسوم طوابع الواردات والرسوم الإضافية للجامعات الأردنية.
- ٤. الإعفاء من رسوم رخص الاستيراد.
- ٥. إعفاء الشركة المطورة للمشروع من رسوم الطوابع والجامعات على اتفاقية المشروع والاتفاقية التنفيذية واتفاقية شراء الطاقة واتفاقية تزويد المياه واتفاقية تأجير الأرض والاتفاقيات التي تبرمها الشركة لتوفير التمويل اللازم للمشروع وعقد الصيانة والتشغيل وعقد توريد وتركيب المعدات وأي اتفاقيات أو عقود تقتضي الحاجة إليها لتنفيذ المشروع أعلاه.

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٧<sup>(١)</sup>

## تعليمات شؤون العمرة

صادرة من مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بمقتضى المادة (٤/١/٧)

من قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات شؤون العمرة لسنة ٢٠٠٧م) ويعمل بها ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ م .

المادة (٢) :- يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الـوزارة: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

الـوزير: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

الـمجلس: مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

الـأمين العام: أمين عام الوزارة.

الـلجنة: لجنة شؤون الحج في الوزارة.

المديرية: مديرية شؤون الحج في الوزارة.

المدير: مدير مديرية شؤون الحج في الوزارة.

المكتب: كل شركة أو مؤسسة غاياتها تقديم خدمات العمرة يتم اعتمادها من الوزارة وفق هذه التعليمات .

المغتتمر: كل شخص يسجل لأداء مناسك العمرة لدى أحد المكاتب المعتمدة من الوزارة.

## المادة (٣) :- شروط اعتماد المكتب :-

١ - أن يكون شركة أو مؤسسة أردنية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة برأسمال لا يقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .

ب - أن يقدم الوثائق التالية :-

١ شهادة عضوية في غرفة التجارة اما المكاتب السياحية المرخصة من

وزارة السياحة والآثار فيكتفى بشهادة عضوية جمعية وكلاء

السياحة والسفر .

(١) ان مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية هذه التعليمات بقراره رقم (٢٠٠٧/١/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ م .

٢ - رخصة مهن سارية المفعول تتضمن مزاولة مهنة تقديم خدمات الحج والعمرة ولا يسمح بمزاولة أي مهنة أخرى باستثناء السياحة والسفر أو نقل الركاب.

٣ - شهادة عدم محكومية لصاحب المكتب أو المفوضين عنه .

٤ - كفالة حسن تنفيذ بقيمة (٣٠٠٠٠) ثلاثين ألف دينار لمدة سنة قابلة للتجديد .

٥ - شهادة براءة ذمة لمالك المكتب من أية حقوق مالية تجاه الوزارة .

٦ - عقد ساري المفعول باعتماد المكتب وكيلاً خارجياً لإحدى الجهات المرخص لها بتقديم خدمات العمرة من وزارة الحج السعودية.

٧ - تقديم سند ملكية أو عقد إيجار ساري المفعول لمكتب خدمات حج وعمرة لا تقل مساحته عن (٤٠) متراً مربعاً مصدق من الجهات المختصة .

ج - أن لا يكون قد صدر قرار بحرمان المكتب أو أحد أصحابه أو المفوضين أو الوكلاء عنه من العمل في تقديم خدمات العمرة لارتكابه مخالفات تستدعي ذلك في الموسم الماضي .

د - أن يسدد مبلغ (٥٠٠) خمسمائة دينار بدل خدمات الاعتماد من كل موسم .

هـ - أن يتوافر في المكتب خط هاتف وجهاز فاكس وقاعة حديدية وجهاز حاسوب وأرصة مناسبة ومقاعد لاستعمال المراجعين لا يقل عددها عن (٦) ستة مقاعد بالإضافة إلى مطبوعات خاصة بالمكتب مثل (ورق مروس، اختتام، سندات قبض، وسجلات باسم المكتب... الخ) .

و - أن يكون للمكتب مديراً متفرغاً يتولى إدارة المكتب تتوافر فيه الشروط التالية :-

١ - أردني الجنسية ويقدم شهادة عدم محكومية .

٢ - مؤهل علمي دبلوم كليات المجتمع بالإضافة إلى خبرة في خدمات الحج والعمرة أو الأعمال الإدارية والمالية أو السياحة والسفر لا تقل عن سنتين بموجب شهادة مصدقة من الجهات المختصة أو شهادة الثانوية العامة بالإضافة إلى خبرة في مجال

هكذا من الأصل



خدمات الحج والعمرة أو الأعمال الإدارية والمالية أو السياحة والسفر لا تقل عن (٤) أربع سنوات بموجب شهادة مصدقة من الجهات المختصة .

٣ - يجوز أن يكون صاحب المكتب أو أحد المفوضين عنه مديراً متفرغاً للمكتب إذا انطبقت عليه الشروط المبينة في البند (و) من هذه المادة .

ز - أن يكون لدى المكتب موظفان ثان على الأقل على أن يكون واحد منهما أنهى المرحلة الثانوية وتقديم شهادة عدم محكومية وإن يوقع عقد عمل مع المكتب لمدة سنة على الأقل مصدقاً من الجهات المختصة حسب الأصول .

## المادة (٤) :-

- ١ - على المكتب طالب الاعتماد استكمال جميع الشروط المطلوبة بما فيها اعتماده وكيلاً خارجياً لأحدى الجهات المرخص لها من السلطات السعودية في موعد اقصاه نهاية شهر جمادى الأولى من كل عام هجري ولا تقبل أي طلبات بعد هذا التاريخ .
- ب - يكون اعتماد المكتب لموسم واحد وعلى المكتب تقديم طلب اعتماد للموسم الجديد .

المادة (٥) :- لا يجوز للمكتب المباشرة بتقديم خدمات العمرة إلا بعد صدور قرار اعتماده رسمياً من الوزير أو من يفوضه وحصوله على شهادة الاعتماد وتعليقها في مكان بارز في المكتب .

## المادة (٦) :-

- ١ - للوزير بناءً على توصية اللجنة رفض طلب اعتماد أي مكتب يثبت من سجلات وقيود الوزارة ارتكابه مخالفات أو تقصيره بحق المعتمدين في الموسم السابق ويشمل رفض الاعتماد اصحاب المكتب والمفوضين والوكلاء عنه .
- ب - كما تطبق الفقرة (أ) من هذه المادة إذا قام صاحب المؤسسة أو اصحاب الشركة أو المفوضين أو الوكلاء عنها بإجراء تغييرات على الاسم التجاري أو الشركاء أو تسجيل مؤسسة أو شركة جديدة .

ج - لا يحق لأي مكتب توكيل أي شخص تم رفض اعتماده بصفته صاحب مكتب أو مفوضاً أو وكيلاً عنه .

## المادة (٧) :-

- ١ - يلتزم المكتب بعدم تسجيل أي معتمر أو الإعلان عن أي برامج للعمرة قبل الحصول على الموافقة الخطية عليها من الوزارة .
- ب - يلتزم المكتب بتقديم البرامج للوزارة قبل أسبوعين كحد أدنى من موعد تنفيذها على أن يتم إبراز ما يفيد التزام المرخص له السعودي بتنفيذ كل برنامج بمواصفاته وشروطه .

المادة (٨) :- يجوز للمكتب فتح فروع له (باسمه التجاري) في المحافظات والألوية ضمن الشروط التالية :-

- ١ - أن تتضمن شهادة تسجيل المكتب السماح له بفتح فروع .
- ب - تقديم سند ملكية أو عقد إيجار مصدق للفرع على أن لا تقل مساحته عن خمسة وعشرين متراً مربعاً والحصول على رخصة مهن له .
- ج - تجهيز المكتب باللائحة اللازم ومطبوعات واختام باسم المكتب .
- د - تأمين أمانة باسم المكتب وخط هاتف وقاصة حديدية .
- هـ - أن يكون للفرع مدير متفرغ حسب الشروط الواردة في البند (و) من المادة (٣) من هذه التعليمات .
- و - تسديد مبلغ (٣٠٠) ثلاثمائة دينار بدل خدمات اعتماد الفرع .
- ز - الحصول على موافقة الوزارة الخطية المسبقة .

المادة (٩) :- ينحصر تقديم جميع خدمات العمرة من الاعلان عن تسجيل المعتمدين ونقلهم واسكانهم في المكاتب المعتمدة من الوزارة ويحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي من غير المكاتب المعتمدة من الوزارة ممارسة ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

## المادة (١٠) :-

- ١ - يلتزم المكتب بتوقيع عقد خطي مع كل معتمر حسب الصيغة التي تعتمدها الوزارة على أن يتضمن تحديد ما يلي :-
- ١ - وسيلة النقل ومواصفاتها ومكان الانطلاق والعودة ورقم المقعد في الحافلة .

هكذا من الأصل

- ٢ - تأكيد حجز الطيران ذهاباً وإياباً بما يتفق وبرنامج السكن سواء تم شراء التذاكر من المكتب أو من أي جهة أخرى .
- ٣ - اسم العمارة ومواصفاتها أو الفندق ودرجة تصنيفه حسب شهادات التصنيف الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة السعودية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والبعد عن المسجد الحرام والمسجد النبوي .
- ٤ - عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة والمساحة المخصصة للمعتمر الواحد .
- ٥ - تكلفة برنامج الرحلة والخدمات والأسعار مفصلة ويحظر على المكتب تقاضي أي مبالغ زائدة على تكلفة البرنامج الموافق عليه من الوزارة .
- ٦ - حقوق الطرفين في حال التخلف عن السفر أو تأجيل موعد الرحلة أو تعذر الحصول على تأشيرة العمرة أو المنع من السفر .
- ٧ - أي أمور أخرى ضرورية .
- ب - في حال تعاقد المكتب مع الجامعات أو المدارس أو المؤسسات الحكومية أو النقابات يجوز إبرام العقد مع المفوض بتمثيلها مباشرة .
- المادة (١١) :-**
- ١ - يلتزم المكتب بتزويد المديرية بنسخة من العقود الموقعة من المعتمرين لكل رحلة قبل موعد سفرها بأسبوع على الأقل على قرص مدمج (CD) ليتم تنقيتها والرجوع إليها عند الحاجة أو وجود أي شكوى من أي معتمر .
- ب - يلتزم المكتب بتأمين تأشيرة عمرة بواسطة المرخص له السعودي الذي يعمل وكيلاً خارجياً له وفق البرنامج الذي اختاره المعتمر وشروط العقد الموقع معه .
- المادة (١٢) :-** يلتزم المكتب بأن تكون الحافلات التي تنقل المعتمرين حاصلة على تصريح من هيئة تنظيم قطاع النقل العام بالسماح لها بالسفر إلى المملكة العربية السعودية وشهادة فحص فني من دائرة ترخيص السواقين والمركبات تثبت صلاحية الحافلة فنياً وميكانيكياً وأن تبقى مع المعتمرين لحين عودتهم إلى المملكة .

- المادة (١٣) :-** للموظف المفوض من الأمين العام اجراء المراقبة والتفتيش على أي مكتب للتأكد من التزامه باحكام هذه التعليمات وفي حال وجود أي مخالفة فيترتب عليه تنظيم محضر ضبط رسمي بذلك .
- المادة (١٤) :-** يلتزم المكتب بتأمين حافلة بديلة في حال تعطل الحافلة في الأراضي السعودية خلال مدة اقصاها ثلاث ساعات .
- المادة (١٥) :-** للوزارة تحديد اجرة المقعد الواحد في الحافلات اذا وجدت ان مصلحة المعتمرين تقتضي ذلك .
- المادة (١٦) :-** في حال مخالفة المكتب لهذه التعليمات تتخذ بحقه الاجراءات التالية :-
- ١ - فرض غرامة مالية لا تتجاوز (١٠٠٠) الف دينار بقرار من الوزير بناءً على تنسيب اللجنة يتم تقديرها في ضوء حجم كل مخالفة دون اخلال باعادة اي حقوق للمعتمرين نتيجة نقص الخدمات كلياً أو جزئياً .
- ب - تسييل الكفالة المقدمة من المكتب بقرار من الوزير بناءً على تنسيب اللجنة ومعالجة نقص الخدمات أو التقصير الذي صدر من المكتب بحق المعتمرين .
- ج - مصادرة الكفالة المقدمة من المكتب بقرار من المجلس في حال ارتكابه مخالفة جسيمة دون حاجة لأشعار أو اخطار مع تضمينه كل عطل أو ضرر لحق أو سيلحق بالوزارة أو المعتمرين .
- د - إلغاء اعتماد المكتب نهائياً بقرار من المجلس في حال ارتكابه مخالفات جسيمة والاعلان عن ذلك في الصحف المحلية على نفقة المكتب .
- المادة (١٧) :-** يلتزم المكتب بعدم التعامل مع أي مكاتب أو اشخاص غير معتمدين من الوزارة ويعتبر مسؤولاً عن كل تأشيرة عمرة صادرة باسم مكتبه .
- المادة (١٨) :-** يلتزم المكتب ببيع البرنامج كاملاً (تأشيرة ، نقل ، سكن) ولا يجوز له بيع البرنامج مجزئاً .
- المادة (١٩) :-** يجوز في حالات خاصة الاتفاق بين اكثر من مكتب على حافلة واحدة شريطة اخذ موافقة الوزارة المسبقة .

هكذا في الأصل

**المادة (٢٠):** - تقوم الوزارة بمسك سجل أداء للمكاتب لتسجيل المخالفات التي تصدر من المكتب بحيث يخصص لكل مخالفة عدد من النقاط وفي حال تجاوز عدد النقاط على (٥٠٪) من إجمالي عدد النقاط لا يتم اعتماده للموسم القادم .

**المادة (٢١):**

١ - يلتزم المكتب فور صدور قرار اعتماده بتوقيع اتفاقية مع الوزارة حسب الصيغة المعتمدة .

ب - يلتزم المكتب بأي تعليمات أو بلاغات تصدرها الوزارة أو السلطات السعودية المختصة تتعلق بشؤون العمرة .

**المادة (٢٢):** - إذا طرأت أي حالة تم تعالجها هذه التعليمات فتعرض على الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

**المادة (٢٣):** - تلغى تعليمات شؤون العمرة رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ م .

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

رئيس مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

عبد الفتاح موسى صلاح

**تعليمات رقم (٢/٣) لسنة ٢٠٠٧**

تعليمات ترخيص، استيراد، إنتاج، تربية، عرض وتداول أشغال الغراس المثمرة، أشغال الخضراوات، أشغال نباتات الزينة، أشغال النباتات الطبية والعطرية وأشغال أزهار القطف

الصادرة بمقتضى المادة ١/١٩ من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢

**المادة (١):** تسمى هذه التعليمات (تعليمات ترخيص، استيراد، إنتاج، تربية، عرض وتداول أشغال الغراس المثمرة، الخضراوات، نباتات الزينة، النباتات الطبية والعطرية وأزهار القطف لسنة ٢٠٠٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

**المادة (٢):** مع مراعاة التعاريف الواردة في المادة الثانية من قانون الزراعة المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

**المشتل:** المكان أو المنشأة التي تستغل في إنتاج أشغال كل من الغراس المثمرة، الغراس الحرجية، الرعوية، أشغال نباتات الزينة وأزهار القطف والنباتات الطبية والعطرية والخضراوات.

**المشتل الإنتاجي:** المكان أو المنشأة التي تستغل لإنتاج وإكثار أشغال كل من الغراس المثمرة والحرجية والرعوية وأشغال النباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة وأزهار القطف.

**مشتل التربية:** المكان أو المنشأة التي تستغل في تربية أشغال الغراس المثمرة، الغراس الحرجية والرعوية ونباتات الزينة.

**مشتل خضراوات:** المكان أو المنشأة التي تستغل في إنتاج أشغال الخضراوات و/أو إنتاج أشغال النباتات الطبية والعطرية.

**المعرض:** المكان المخصص لعرض وتداول النباتات الواردة في هذه التعليمات.

**بستان الأمهات:** الأرض التي تخصص لزراعة نباتات بمواصفات فنية وشروط صحية لتستغل في توفير الأصول والمطاعم والعقل لغرض الإكثار.

**مواد الإكثار النباتية:** هي عبارة عن جزء من نبات قد يكون فروع أو أوراق أو جذور أو درنات أو ريزومات أو كورمات أو أبصال، مع مراعاة أن النبات الكامل لا يتم التعامل معه كمادة إكثار وإنما هو مصدر لمادة الإكثار ما لم يكن صنفاً جديداً يتم إدخاله لزراعته ضمن بساتين أمهات الإكثار وليس للتسويق.

هكذا من الأصل



**النباتات المستوردة لأغراض التربية:** نبات كامل يحتوي على المجموع الجذري والمجموع الخضري سلت أو ضمن تربة صناعية لا تتجاوز بأعمارها ٦-٣ شهور وتحتاج إلى فترة زمنية لرعايتها وتنميتها داخل دفيئات في المشتل المرخص وليس المزرعة أو المعرض.

**النباتات المستوردة لأغراض التسويق المباشر:** نبات كامل يتكون من مجموع جذري ومجموع خضري (ساق أو فروع)، سلت أو مزروع ضمن تربة صناعية خالية من الآفات الزراعية تنطبق عليها الشروط العامة لاستيراد أشغال الغراس المثمرة، نباتات الزينة.

**المادة (٣):** يحظر إنشاء أي نوع من أنواع المشاتل أعلاه أو نقله من موقع لآخر إلا بعد الحصول على ترخيص من مديرية الزراعة التابع لها وفق الشروط المذكورة في هذه التعليمات.

**المادة (٤):** يجب أن تتوفر في كافة أنواع المشاتل الشروط العامة التالية:

- ١- أن تحاط أرض المشتل بسياج طبيعي أو صناعي.
- ٢- أن يكون المشتل قريباً من طرق المواصلات العامة.
- ٣- أن توضع لافتة في الموقع تحمل اسم المشتل وصاحبه بوضوح.
- ٤- أن تتوفر نظام ري مناسب.
- ٥- أن تتوفر نظاماً إضاءة وتهوية مناسبة للأشتال المنتجة والمتداولة في البيوت الزراعية المخصصة لهذه الغاية.
- ٦- حوض لافئات أو ملصقات واضحة على مقاطع المشتل تبين أسماء الأنواع والأصناف والأصول المنتجة والمتداولة ووضع بطاقة على كل غرسة من الغراس تبين النوع والصنف والأصل.
- ٧- أن تكون الغراس والنباتات المعدة للبيع ذات مواصفات بمتانة جيدة وكما هو وارد في المادة (١١) من هذه التعليمات.
- ٨- أن يحتفظ صاحب المشتل بسجلات وفواتير تبين مصادر الغراس والنباتات وأنواعها وأصنافها وحركة تداولها.
- ٩- أن تحدد سجلات المشتل مصدر وموقع الأصول والمطاعم المستخدمة لإنتاج الأشتال.
- ١٠- إزالة الأعشاب من أرض المشتل.
- ١١- أن يخصص مكان في المشتل تحفظ به مخلفات البلاستيك وعبوات الأسمدة والمبيدات الفارغة للتخلص منها بشكل دوري دون الأضرار بالبيئة المحيطة.
- ١٢- أن تتوفر في المشتل معدات لتعقيم الحطاط الزراعية المستخدمة.
- ١٣- أن لا تقل مساحة أي نوع من أنواع المشاتل عن الحد الأدنى المبين تالياً:

أ- المشتل الإنتاجي	١٠ دونمات
ب- مشتل التربية	٤ دونم
ج- مشتل الخضراوات والنباتات الطبية والعطرية	٢ دونم
د- مشتل إنتاج نباتات أزهار القطف	٢ دونم
هـ- معرض الغراس المثمرة ونباتات الزينة	٥٠٠ متر مربع

**المادة (٥):** إضافة إلى ما ذكر في المادة رقم (٤) من هذه التعليمات يجب أن تتوفر في مشتل الخضراوات الشروط الخاصة التالية:

- ١- أن تنتج الأشتال في صواني تشنيل أو مكعبات باستعمال تربة زراعية معقمة.
- ٢- أن توضع الصواني أو المكعبات على حوامل مرفوعة عن التربة.
- ٣- يغطى هيكل المشتل بالزجاج أو الفايبر جلاس أو شرائح البلاستيك أو شبك الحماية (لا يقل عدد الفتحات لشبك الحماية المستخدم في تغطية الهيكل عن ٤٠٠)

**فتحة/سم<sup>٢</sup>** والالتزام بصيانتها من الكسور والثقوب التي تسمح بدخول الحشرات الناقلة للأمراض الفيروسية وغيرها.

٤- يجب أن تكون الأبواب وفتحات التهوية محكمة الإغلاق ويجب تغطيتها بالشبك الواقي المبينة مواصفاتها في الفقرة أعلاه عند فتحها للتهوية.

٥- إقامة باب خارجي مزدوج بمسافة لا تقل عن مترين بين الباب الداخلي والخارجي يقل تلقائياً، واعتبار الباب المزدوج إلزامياً لكافة أنواع مشاتل الخضراوات والنباتات الطبية والعطرية.

**المادة (٦):** يجب أن تكون البذور المستعملة في التشنيل من الأصناف المسجلة في وزارة الزراعة عدا الأصناف التجريبية وأصناف الأنواع الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.

**المادة (٧):** مواصفات أشتال الخضراوات المنتجة في المشاتل والمسموح ببيعها للمزارعين:

- ١- أن تكون الأشتال ذات مواصفات بمتانة جيدة (نضرة، قائمة، مكتملة النمو، وذات ساق قوي).
- ٢- أن لا تزيد نسبة الإصابة بالآفات الزراعية الفطرية، البكتيرية، النيماتودا، الحشرية، الحلم، والعناكب منفردة أو مجتمعة عن ١٠%.
- ٣- أن لا تزيد نسبة الإصابة بالأمراض الفيروسية عن ٢%.
- ٤- أن يكون عمر الأشتال عند تسليمها للمزارع ضمن الحدود التالية:

أ- البندورة	٥-٣ أسابيع
ب- الخيار	٣-١ أسابيع
ج- الشمام	٣-٢ أسابيع
د- البطيخ	٤-٣ أسابيع
هـ- الباذنجان	٦-٤ أسابيع
و- الفلفل	٦-٤ أسابيع
ز- الخس	٤-٣ أسابيع
ح- الملفوف والزهرة	٥-٣ أسابيع

- ٥- أن لا يقل عدد الأشتال في الصبينة الواحدة عن ٨٠% من عدد فتحات الصبينة.
- ٦- وضع بطاقة على صواني التشنيل توضح النوع، الصنف، وتاريخ التشنيل الخاص بكل مزارع.

هكذا من الأصل

المادة (٨): يجب على أصحاب مشاتل الخضراوات الاحتفاظ بسجلات تبين أنواع وأصناف ورقم التشغيل للبذور المزروعة وأعداد الأشتال وتواريخ زراعتها والجهات التي ستباع أو تشتل لها وكذلك أنواع الأسمدة والمبيدات المستخدمة وتواريخ استخدامها.

المادة (٩): يحق للمزارع وبمعرفة صاحب مشتل الخضراوات، إرسال عينة من الأشتال قبل استلامها من المشتل إلى مختبر وقاية النباتات في وزارة الزراعة أو أي مختبر تعينه وزارة الزراعة للكشف على الأمراض الفيروسية، النيماتودا، وأمراض موت الأشتال وفي حال ثبوت الإصابة وينسب أعلى من تلك الواردة في المادة رقم (٧) يتحمل صاحب المشتل كامل المسؤولية المدنية المتعلقة بقيمة الأشتال والأضرار التي تترتب على ذلك حسب قانون الزراعة المعمول به.

المادة (١٠): بالإضافة إلى ما ورد في المادة رقم (٤) يلتزم أصحاب المشاتل الإنتاجية ومشاتل التربية بما يلي:

- ١- عدم إكثار أو إنتاج الغراس المثمرة إلا من أنواع وأصناف وأصول أدخلت بمعرفة وزارة الزراعة.
- ٢- تعقيم مواد الإكثار والأدوات المستعملة والتأكد على خلوها من أية ملوثات.
- ٣- تعقيم الخلطات الزراعية وأرض المشتل المستخدمة لأغراض الإكثار بما يضمن خلوها من آفات التربة.
- ٤- تخصيص جزء كافٍ من أرض المشتل كبستان أمهات فيما يخص المشاتل الإنتاجية.

المادة (١١): المواصفات الواجب توفرها في أشتال الغراس المثمرة المستوردة لأغراض البيع أو الإكثار والمنتجة محلياً والمعدة للبيع:

- ١- يجب أن تكون الغراس المثمرة ذات مجموعة جذرية سليمة ومتفرعة جيداً.
- ٢- يجب أن تكون الغراس ذات حيوية عالية وغير جافة وخالية من الآفات الزراعية وحسب تعليمات الحجر النباتي.
- ٣- يجب أن يكون التحام الطعم مع الأصل بشكل جيد خالي من الانتفاخات غير الطبيعية في الغراس المثمرة، وأن لا يقل ارتفاع الطعم عن منطقة التاج عن ٢٠ سم.
- ٤- يجب إبراز النوع والصنف والأصل على بطاقات لا تتأثر بالرطوبة من بلد المنشأ وأن تكون مثبتة على كل ربطة من الغراس المثمرة المستوردة والمنتجة محلياً.
- ٥- يشترط عند استيراد غراس الأنواع المتساقطة الأوراق سلناً (بدون طوبارة) أن تكون جذورها نظيفة وخالية من الآثورة الطبيعية.
- ٦- يشترط عند استيراد غراس الفستق الحلبي وغراس العنب حفظها ضمن مواد مرطبة (بيتموس، بيرلايت، كمبوست، أو نشارة خشب) خالية من الآفات.
- ٧- يشترط عند استيراد غراس الأنواع مستديمة الأوراق أن تكون مزروعة أو محفوظة ضمن بيتموس أو بيرلايت أو كمبوست ولا يسمح بإدخالها مزروعة في تربة طبيعية أو سداد عضوي طبيعي أو كليهما.

المادة (١٢): يحق للوزارة رفض أي إرسالية إذا ما طرأ حالة صحية تستدعي ذلك في أي وقت خلال فترة صلاحية الرخصة.

المادة (١٣): الشروط العامة لاستيراد أشتال الغراس المثمرة: إضافة إلى ما ورد في المادة (١١) يشترط توفر الشروط التالية عند استيراد أشتال الغراس المثمرة:

- ١- يلتزم المستورد بترتيب الأشتال في السيارة الناقلة وذلك بعمل ممر وسطي بها يسمح بالمعانة الأولية لكافة الأشتال.
- ٢- إرفاق الإرسالية بالوثائق التالية:
  - \* شهادة صحية زراعية أصلية أو صورة مصدقة عنها أو شهادة صحية زراعية لإعادة التصدير سارية المفعول مع صورة عن الشهادة الأصلية تبين خلو الأشتال والنباتات من الآفات الحجرية ومرض الترنن التاجي.
  - \* شهادة منشأ أصلية أو صورة مصدقة عنها.
  - \* فاتورة تبين الأنواع والأصناف والكميات ومصدر النباتات المستوردة.
- ٣- تخضع الأشتال للإجراءات الحدودية التالية:
  - \* المعانة الظاهرية الأولية في المركز الحدودي الأول، وفي حال التخلص عليها في هذا المركز تؤخذ عينات عشوائية ممثلة للإرسالية بحيث تكون العينات ممثلة للنوع والصنف وتكون العينة مختارة من (٠,٠٠٢ - ٠,٠٠٢) حسب حجم الإرسالية وعلى أن لا تقل عن أربعة أشتال لكل نوع.

وترسل إلى مختبر الوقاية في وزارة الزراعة، وفي حال ضرورة إخراجها من المركز يتم ذلك بموجب تعهد جمركي يتعهد صاحبها بعدم التصرف بها لحين ظهور نتائج الفحص، وفي حالة مخالفتها للتعليمات المعمول بها تعاد إلى مصدرها أو تترك على نفقة المستورد.

\* في حال عدم وجود مخالقات في الإرسالية وعدم التخلص عليها من المركز الحدودي الأول تحول الإرسالية إلى مركز زراعي جمركي عمان لإجراء الفحص الصحي على الإرسالية من قبل اللجنة المركزية في الوزارة ويتم الإجراء عليها كما ورد في البند السابق.

المادة (١٤): شروط استيراد فسائل النخيل والموز:

- ١- يشترط عند استيراد فسائل النخيل والموز أن تكون مزروعة أو محفوظة ضمن تربة صناعية ولا يسمح بإدخالها مزروعة في تربة طبيعية أو سداد عضوي طبيعي غير مصنع أو كليهما.
- ٢- يجب أن تكون الفسائل ذات مجموعة جذرية سليمة ومتفرعة جيداً.
- ٣- يجب أن تكون الفسائل ذات حيوية عالية وغير جافة وخالية من الآفات الزراعية.
- ٤- يجب إبراز النوع والصنف والأصل على البطاقات التي لا تتأثر بالرطوبة والمثبتة على الفسائل المستوردة.
- ٥- بالنسبة لفسائل النخيل (مثمر وزينة) وقصب السكر يحظر استيرادها من الدول الموبوءة بأفة سوسة النخيل الحمراء ويستثنى من ذلك الفسائل المنتجة بطريقة الزراعة بالأنسجة والتي لا يزيد طولها عن ٥٠ سم وأرفاقها بشهادة تثبت ذلك.

هكذا من الأصل

٦. بالنسبة لمسائل الموز يجب أن تكون خالية تماماً من الآفات التالية:

- Bunchy Top Virus
- Pseudomonas solanocearum (Moko disease/ Bacterial wilt race 2)

٧. يلتزم المستورد بترتيب الاشتال في السيارة الناقلة وذلك بعمل ممر وسطي يسمح بالمعاينة الأولية للاشتال.

٨. الوثائق الواجب إرفاقها مع الإرساليات وذلك كما ورد في بند (٢) من المادة (١٣).

٩. تخضع المسائل للإجراءات الحدودية الواردة في بند (٣) من المادة (١٣).

المادة (١٥): الشروط العامة لاستيراد اشغال ونباتات الزينة واشغال ازهار القطف واشغال الفراولة:

١. يشترط عند استيراد اشغال ونباتات الزينة للأنواع متساقطة الخضرة سلتا ( بدون طوبارة) أن تكون جذورها نظيفة وخالية من الأثرية الطبيعية.

٢. يشترط عند استيراد اشغال ونباتات الزينة للأنواع مستديمة الخضرة:

أ- أن تكون مزروعة أو محفوظة ضمن بيتومين أو بيرلايت أو كمبوست ولا يسمح بإدخالها مزروعة في تربة طبيعية أو سماء عضوي أو كليهما.

ب- يجب أن تكون الاشغال والنباتات ذات مجموعة جذرية سليمة ومتفرعة جيداً.

ج- يجب أن تكون الاشغال والنباتات ذات حيوية عالية وغير جافة وخالية من الآفات الزراعية.

٣- أن لا تكون من عوائل سوسة النخيل الحمراء.

٤- يلتزم المستورد بترتيب الاشغال والنباتات في السيارة الناقلة أو واسطة النقل وذلك بعمل ممر وسطي بها يسمح بالمعاينة الأولية للاشتال.

٥- الوثائق الواجب إرفاقها مع الإرساليات وذلك كما ورد في بند (٢) من المادة (١٣).

٦- تخضع الاشغال للإجراءات الحدودية الواردة في بند (٣) من المادة (١٣).

المادة (١٦): الشروط العامة لاستيراد ازهار القطف:

١. الوثائق الواجب إرفاقها مع الإرساليات كما ورد في بند (٢) من المادة (١٣).

٢. أن تكون الأزهار في وضع صحي جيد وخالية من الآفات الزراعية والتربة الطبيعية.

٣. تخضع الأزهار للإجراءات الحدودية كما ورد في بند (٣) من المادة (١٣).

المادة (١٧): يجب أن تتوفر في المعارض الشروط الخاصة التالية ليتم ترخيصها:

١- أن تكون إحدى واجهات الأرض على شارع محدد على لوحة التنظيم.

٢- تحفظ الفراش المستديمة الخضرة أثناء عرضها للبيع في طوبارة أو أية أوعية أخرى من شأنها حفظ الجذور والتربة الملاصقة لها بحالة جيدة وبحجم يتناسب مع المجموع الخضري للفراش.

٣- أن يتوفر في المعرض مخزن مبرد أو خنادق مزودة بالرمل النظيف المرطب لحفظ الفراش السلت.

٤- أن يتوفر في المعرض بيت زراعي (بلاستيك، شبك حماية أو تظليل) لأغراض النباتات التي تحتاج إلى ذلك.

المادة (١٨): يجب أن تتوفر الشروط التالية في طالب الترخيص لأي من المنشآت السالفة الذكر:

أ- أن يكون مهندساً زراعياً منتسباً إلى نقابة المهندسين الزراعيين وحاصلاً على شهادة مزاوله مهنة سارية المفعول وأن يكون متخصصاً في الإنتاج النباتي أو في وقاية النبات أو شعبة عامة أو أي مهندس زراعي بأي تخصص شريطة أن يكون قد مارس إنتاج الاشغال لمدة لا تقل عن ٣ سنوات، وإذا لم يكن طالب الترخيص مؤهلاً علمياً عليه أن يتعاقد مع مهندس زراعي ضمن الشروط والمؤهلات المذكورة أعلاه.

ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة المهندس الزراعي الذي تجيز أنظمة نقابة المهندسين الزراعيين مزاولته للعمل في حال تقاعده، على أن تنطبق عليه الشروط المشار إليها في الفقرة أ.

ج- يجب أن يكون المهندس الزراعي المالك أو المشرف على مشتل الإنتاج أو مشتل التربية أو مشتل الخضراوات متفرغاً للعمل في مشتل واحد أو مشتلين على الأكثر إذا كانا يحملان نفس اسم المشتل ونفس المالك وفي نفس المحافظة.

د- على صاحب المشتل أو المهندس الزراعي المشرف إبلاغ الوزارة في حالة فسخ أو انتهاء عقد العمل بينهما على أن يقوم صاحب المشتل بتصوير الوضع خلال شهر واحد من تاريخ فسخ العقد وإلا يعتبر الترخيص لاغياً وتحقق عليه الغرامات المنصوص عليها في قانون الزراعة المعمول به.

متستثنى المعارض من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (١٩): يقدم طلب الترخيص إلى مديريات الزراعة في المحافظات والألوية مرفقاً بما يلي:

أ- سند تسجيل حديث ومخطط أراضي ومخطط موقع لقطعة الأرض المنوي إنشاء المشتل عليها أو صور مصدقة عنها حسب الأصول.

ب- عقد إيجار مصدق حسب الأصول من جهة رسمية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب إذا كانت قطعة الأرض المنوي إنشاء المشتل عليها مستأجرة.

ج- عقد عمل مع المهندس الزراعي المشرف على المشتل مصدقاً من الجهة الرسمية إذا كان طالب الترخيص غير مؤهلاً كما ورد في المادة (١٨).

د- صورة مصدقة عن مؤهل العلمي الذي يحمله المهندس الزراعي مبيناً فيه التخصص.

هـ- إجازة مزاوله المهنة سارية المفعول صادرة عن نقابة المهندسين الزراعيين.

و- صورة عن بطاقة الأحوال المدنية.

المادة (٢٠): تقوم لجنة بشكلها مدير الزراعة المعني بالكشف على قطعة الأرض المنوي إنشاء المشتل عليها وتقديم اللجنة تقريراً يتضمن التوصيات والملاحظات بشأن الطلب، ويتم إصدار الترخيص من قبل مدير الزراعة وترسل نسخة الترخيص للوزارة.

هكذا يجب الأصل



المادة (٢١): يعمل بالرخص الصادرة بموجب هذه التعليمات لمدة سنة ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون ثاني وتنتهي في اليوم الأخير من كانون أول من نفس السنة بغض النظر عن التاريخ الذي أصدرت فيه الرخصة.

المادة (٢٢): يجدد الترخيص سنوياً من قبل مدير الزراعة وتحدد الفترة ما بين الأول من كانون ثاني وحتى نهاية شباط من كل عام موعداً لتجديد ترخيص المشتل أو المعرض.

المادة (٢٣): يستوفى بدل ترخيص وتجديد ترخيص المشتل والمعارض بموجب قرار بدل الخدمات الزراعية المعمول بها.

المادة (٢٤): في حال التأخر عن تجديد الترخيص السنوي للمشتل أو المعرض عن الموعد المبين في المادة رقم (٢٢) من هذه التعليمات يعاقب المخالف بموجب أحكام المادة ١٩/ب/٢ من قانون الزراعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢.

المادة (٢٥): إذا فقدت الرخصة أو أُلغيت، يصدر مدير الزراعة رخصة جديدة بدلاً عنها مقابل بدل الخدمات الزراعية المقرر ويسري مفعولها للمدة المتبقية من السنة المالية المتعلقة بها.

المادة (٢٦): لموظفي وزارة الزراعة المفوضين حق دخول المشتل أو المعرض والإطلاع على السجلات والتجوال وإبداء الملاحظات الخطية وتنظيم ضبوط الإذارات والمخالفات وعلى صاحب المنشأة ومستخدميه تسهيل مهامهم.

المادة (٢٧): تخضع الأشجار والنباتات داخل المشتل أو المعرض أو بساتين أمهات الأصول والأصناف للفحص الحسي والمخبري، وبحق للمخولين في وزارة الزراعة أخذ العينات اللازمة لفحصها والتحقق على أي عدد من الأشجار أو النباتات التي تظهر عليها إصابات مرضية أو آفات أو أية أعراض مخالفة للمواصفات البستانية، وذلك بموجب ضبط موقع من قبل الموظف المسؤول في المشتل والمخولين من وزارة الزراعة وتبقى هذه النباتات محتفظاً عليها لحين ظهور نتائج الفحوصات المخبرية على أن لا تزيد مدة التحفظ عن ثلاثين يوماً.

المادة (٢٨): يجب أن تكون بساتين الأمهات خالية تماماً من الأمراض الفيروسية والبكتيرية.

المادة (٢٩): ترفض الإرسالية المستوردة أو المنتجة محلياً المعدة للبيع إذا كانت نسبة الإصابة بالأمراض الفيروسية مجتمعة أكثر من ٧% ومنفردة ٥%.

المادة (٣٠): يجب أن تكون الإرسالية خالية تماماً من الفيروسات التالية:

١- Plum Pox Virus (PPV).

٢- Banana Bunchy Top Virus (BBTV).

٣- Citrus Tristeza (CTV).

المادة (٣١): يجب أن تكون كافة النباتات المستوردة خالية من الآفات الحجرية الأردنية وحسب تعليمات الحجر النباتي النافذة.

المادة (٣٢): يرفع الموظف المسئول عن الفحص المخبري تقريره إلى المدير المعني والذي ينسب بدوره للوزير بإتلاف الأعداد المضبوطة المصابة وتكلف فور موافقة الوزير على ذلك، تحت إشراف لجنة الإتلاف المكلفة ودون أي تعويض.

المادة (٣٣): أ- يسمح لأصحاب مشاتل الغراس المثمرة ونباتات الزينة والمعارض ومزارع أزهار القطف باستيراد أشجار الغراس المثمرة والنباتات الأخرى بموجب موافقات مسبقة من الوزارة يتم من خلالها الموافقة المسبقة على الأنواع والأصناف والأعداد والمصدر شريطة التقيد بالتعليمات التي تحددها الوزارة.

ب- للوزير السماح لمزارعي الأشجار المثمرة باستيراد أشجار الغراس المثمرة بالأعداد اللازمة لسد احتياجات مزارعهم من الأشجار بالاستناد إلى كتاب من مدير الزراعة المعني الذي يبين المساحات المتاحة والمجهزة للزراعة لديه، على أن يتم أخذ الموافقات المسبقة من الوزارة على الأنواع والأصناف والأعداد والمصدر شريطة التقيد بالتعليمات التي تحددها الوزارة.

المادة (٣٤): تقدم طلبات الاستيراد لمديرية الإنتاج النباتي في الوزارة مبيناً فيها اسم المشتل، المزارع، الأنواع والأصناف المطلوبة وأعدادها ومصادرها، مرفقاً بالطلب صورة عن رخصة المنشأة السارية المفعول، أو تتسبب مدير الزراعة المعني بالنسبة للمزارعين.

المادة (٣٥): يمنع استيراد أشجار الخضراوات بكافة أنواعها إلا في حالة الكوارث الطبيعية، وفي حالة الأنواع والأصناف التي لا يمكن إنتاجها محلياً أو لأغراض التجارب.

محكمة العدل



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨١٧ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١

### القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٩٤٧	• الأوسم
١٩٤٧	• وكالات الوزراء
١٩٤٨	• التمثيل الدبلوماسي
١٩٤٨	• الموظفين
١٩٥٣	• الجندية الأردنية
١٩٥٤	• الاسـ تملاك
١٩٦٣	• أشغال عام
١٩٦٣	• الشؤون البلدية
٢٠٣٦	• البناء المركزي الأردني
٢٠٣٧	• الاعلانـ ات
٢٠٤٣	• المطالبـ ات
٢٠٨٤	• المحاكم

المادة (٣٦): يشكل الوزير لجنة من المختصين في مديرتي الإنتاج النباتي ووقاية النبات تقوم بالكشف الحسي على الأشغال والنباتات المستوردة وأخذ العينات اللازمة للفحص المخبري عند الضرورة.

المادة (٣٧): تنسب اللجنة أعلاه بإعادتها إلى بلد المنشأ أو إتلاف الأشغال والنباتات المستوردة المخالفة وغير المطابقة للمواصفات الواردة في هذه التعليمات وتعليمات الحجر النباتي وعلى نفقة المستورد.

المادة (٣٨): كل من يخالف أحكام هذه التعليمات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون الزراعة رقم (٤٤ مؤقت) لسنة ٢٠٠٢.

المادة (٣٩): تلغى هذه التعليمات:-

١- القرارات ذات العلاقة والصادرة بموجب قانون الزراعة الملغى رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣

٢- تعليمات رقم (٨/ز) لسنة ٢٠٠٣ " تعليمات ترخيص، إنتاج وتربية وعرض وتداول أشغال الفراس المثمرة والخضراوات ونباتات الزينة وأزهار القطف.

٣- أية قرارات أو كتب رسمية سابقة صادرة بهذا الخصوص.

الدكتور مصطفى قرنلة

وزير الزراعة

هكذا من الأصل

الأوسمة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ المتضمن الموافقة على منح الدوات المذكورين تالياً وسام التربة الممتاز:-
- ١ - السادة المفوضية الأوروبية/ مكتب عمان ( Delegation of the European Commission )  
(to the Hashemite Kingdom of Jordan).
- ٢ - عطوفة الدكتور تيسير منيزل النهار النعيمي/ أمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون التعليمية والفنية.
- ٣ - السيد ايان مكليان (Ian Mclellan) مدير وحدة التنسيق التنموي/ وزارة التربية والتعليم.  
وذلك بالاستناد لاحكام المادة الثالثة من نظام وسام التربة رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

\* \* \* \* \*

وكالات الوزراء

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور زياد فريز نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مهام واعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة الدكتور مغروف البخيت رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/٥.
- \* \* \* \* \*
- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غنيد وزير الاشغال العامة والإسكان اعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية في مدريد بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/٢١.
- \* \* \* \* \*
- ٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الموران وزير التنمية السياسية اعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور سعد الخراشة وزير الصحة في الجزائر بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/٢٦.

محكمة من الأصل



## التمثيل الدبلوماسي

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السيد فيصل جبريل الشويكي سفيراً في ملك وزارة الخارجية وسفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة المغربية.

\* \* \* \* \*

## الموظفون

## • تشكيلات/ تقاعد

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين سماعة الشيخ نوح علي سلمان القضاة مفتياً عاماً للمملكة برتبة الوزير وراتبه وصلاحياته ، اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ وذلك استناداً لاحكام المادة (١/٦) من قانون الافناء رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦.

\* \* \* \* \*

- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد ناصر الشريدة اميناً عاماً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بموجب عقد وبرايب شهري مقداره (٢٥٠٠) الفان وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ مباشرته للعمل.

\* \* \* \* \*

- ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على احالة الموظف من ملاك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون السيد محمد عبد الحفيظ درويش المناصر على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٤/٢.

\* \* \* \* \*

- ٢ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٣٥٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على احالة الموظف من ملاك وزارة العدل السيد طارق عبدالله محمد عياصره على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على تعديل تاريخ احالة السيد عياصره على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٧/٣/١ بدلاً من ٢٠٠٧/٣/١.

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٧/٣/٨	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٠٧/٣/١٥	الدكتورة وفاء سليمان محمود عويجان
٢٠٠٧/٤/١	السيد رياض امين ساري العمري
٢٠٠٧/٣/٨	السيدة ملك محمد احمد عنقور
٢٠٠٧/٤/٤	السيد نايف سليمان محمد عثمان
٢٠٠٧/٣/٨	السيدة سميرة محمد ابراهيم الصمادي
٢٠٠٧/٣/٨	السيد محمد علي محمد العقول
٢٠٠٧/٤/٢	مؤسسة التدريب المهني
٢٠٠٧/٤/٢	السيد ابراهيم عبدالله محمد بني عواد

\* \* \* \* \*

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٧/٣/١٥	وزارة المالية / الجمارك
٢٠٠٧/٥/١	السيد كساب فالح كساب الدباية
٢٠٠٧/٤/١٥	وزارة التربية والتعليم
٢٠٠٧/٤/١٥	السيدة باسمه سالم حسين الحاوي
٢٠٠٧/٤/١٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٠٧/٣/١٥	السيد فخري سليمان محمد البشاشه
٢٠٠٧/٤/٤	السيدة حنان احمد محمد القضاة
٢٠٠٧/٤/٤	الدكتور محسن احمد المحاسنه
٢٠٠٧/٤/١٥	السيدة يسرى علي محمود عناب
٢٠٠٧/٤/١٥	وزارة الصحة
٢٠٠٧/٤/١٥	الدكتورة منى جميل قاسم داود بدوي

\* \* \* \* \*

مكتبة مجلس الوزراء

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة الزراعة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم ولغاية ٢٠٠٧/٤/٣٠ بعد بلوغهم سن الستين وحالتهم على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١.

٢٠٠٧/٣/١

- السيد تيسير مزعل الشباطات

٢٠٠٧/٣/٥

- السيد عبدالله محمد احمد العريان

٢٠٠٧/٣/١٠

- السيد محمد علي الفارع الحطاب

٢٠٠٧/١/١

- "سيد مصطفى محمد مصطفى عيابه"

\* \* \* \* \*

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الطاقة والثروة المعدنية السيد صدقي حسين نمر عبد الرحمن للفترة من ٢٠٠٧/٣/١٥ ولغاية ٢٠٠٧/٤/٣٠ بعد بلوغه سن الستين وانتهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١.

\* \* \* \* \*

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التنمية الاجتماعية السيد عمر موسى خميس ابو العرجا لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

\* \* \* \* \*

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً من ملاك وزارة الصحة لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين:-

٢٠٠٧/٦/٥

الدكتور هاشم عبدالعزيز ذياب العلوي

٢٠٠٧/٦/٢٧

الدكتور احمد عبد الحميد احمد البرماوي

\* \* \* \* \*

## الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن العراقي السيد علي هاشم عبد الوهاب الخطيب الجنسية الاردنية.

\* \* \* \* \*

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٦) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للسيدة آمال عبود جورج الخليس بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية الكويتية.

\* \* \* \* \*

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
السيد زكريا محمد عبد الخالق قاسم	الالمانية
السيد وليد امين عيسى النصر	الالمانية
السيد فؤاد "محمد تيسير" احمد عيابه	الالمانية
السيدة رائدة كامل محمود جاموس	الدنماركية

\* \* \* \* \*

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
السيد اسلام ابراهيم منزل الشديفات	الالمانية
السيد ناصر محمد احمد الطاهر	الالمانية
السيد يوسف فضيل يوسف "شفا عمري"	الدنماركية
السيد ماجد ابراهيم عبد السلام البستنجي	الالمانية
السيدة قابر ليلا ارلست غولتر ياتسكي	الالمانية
السيد رائد زهير عبدالعزيز شاهين	الالمانية
السيدة رالية "محمد تيسير" عبد الحكيم الرجبي	الالمانية

هكذا من الأصل

## الإستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٢٩٧) من الحوض رقم (٥) من أراضي طبربور الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٣٢٦٣) والانباط عدد (٦٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة ابنية مدرسية عليها حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (٣) دونمات و(٥٥٥)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٥) من أراضي النبي هود الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٨٤) والانباط عدد (٦٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ لأغراض وزارة الأشغال العامة ولاسكان لغايات الاستملاك الإضافي لطريق أريد/ جرش/ عمان مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

\* \* \* \* \*

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على ما يلي:-  
أولاً: استملاك وحيازة ما مساحته دولم واحد و(٦٣٣)م<sup>٢</sup> واستملاك حق الانتفاع لمدة سنة واحدة لما مساحته (٦) دولمات و(٩٠٩)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) من أراضي قرية ضانا/ الطفيلة واستملاك وحيازة ما مساحته (٦) دولمات و(٧٩٤)م<sup>٢</sup> واستملاك حق الانتفاع لمدة سنة واحدة لما مساحته (١٣) دولم و(٥٦٦)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧٨٩) من الحوض رقم (٨) من أراضي قرية الحسينية/ معان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٩٧) والعرب اليوم عدد (٣٥١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الطاقة والثروة المعدنية لغايات مسار خط الغاز الفرعي المغذي لمصنع اسمنت الرشادية حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة

دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض سنداً لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته.

ثانياً: التخلي عن استملاك ما مساحته (٥) دونمات و(٧٢٦)م<sup>٢</sup> والتخلي عن استملاك حق الانتفاع لمدة سنة واحدة لما مساحته (٢٢) دونماً و(٩٠٥)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧٨٩) من الحوض رقم (٨) من أراضي قرية الحسينية/ معان وذلك بسبب عدم حاجة وزارة الطاقة والثروة المعدنية اليها سنداً لأحكام المادة (١١/أ) من قانون الاستملاك المشار اليه اعلاه.

\* \* \* \* \*

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لأحكام المادة (١١/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ المتضمن التخلي عن استملاك مساحات قطع الأراضي المبينة بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه وذلك لعدم حاجة امانة عمان الكبرى اليها.

\* \* \* \* \*

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة اوصافها ثانياً استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته (٤) دونمات و(١٠٥)م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (١٧) من الحوض رقم (١٩) من أراضي جحرا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٠٤) والعرب اليوم عدد (٣٥٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ لأغراض وزارة السياحة والآثار لغايات تطوير مشروع موقع البريطة.

٢ - ما مساحته (٣٤) دولماً و(٦٤ ر ٢٦١)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) وما مساحته (٦٣) دولماً و(١٧ ر ٩٢)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته (٣١) دولماً و(٢٦ ر ٤٩٦)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٨) وما مساحته (٤) دولمات و(٨٤٤ ر ٥٦)م<sup>٢</sup> من قطعتي الأرض رقم (٢٧٨،٤١٧) من الحوض رقم (٧) وما مساحته (٩) دولمات و(٥٢٨ ر ٥٠٥)م<sup>٢</sup> من قطعتي الأرض رقم (٢١٥،٢١٤) من الحوض رقم (١٠) وما مساحته (٥٢١ ر ٧٥)م<sup>٢</sup> من قطعتي الأرض رقم (٤٠٢،٤٠١) من الحوض رقم (١٢) وجميعها من أراضي عجلون وما مساحته (٢٨) دولماً و(١٨ ر ٩٥٣)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) وما مساحته (٢٤) دولماً و(١٥ ر ٤٥٢)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) وما مساحته (٥) دولمات و(٥٧٣ ر ٢٥)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) وما مساحته (٩) دولمات و(٢٤٩)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) وجميعها من أراضي الهاشمية وما مساحته (٣١) دولماً و(٨٣٦،٤٢)م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من

محكمة أمن الاعمال



الحوض رقم (١) من أراضي خربة الوهادنة وما مساحته (٧٥) دونماً و(٣٤) ر ١٤٤ م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٨)، وما مساحته (٣) دونمات و(٢٨٠ ر ٢ م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) وجميعها من أراضي حلاوة وما مساحته (٢) دونمات و(٨٢٧ ر ٠٢ م ٢ من قطعتي الأرض رقم (٤٦، ٣٩) من الحوض رقم (٢) من أراضي كفرنجة وما مساحته (٩) دونمات و(٣٨، ٩٩) م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) وما مساحته (٧) دونمات (٦١٥، ٥٧) م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦١) وما مساحته (٢٤) دونماً و(٦ ر ٢٢٨ م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) وما مساحته (١٨٠ ر ٣٦ م ٢ من قطعة الأرض رقم (٣) من الحوض رقم (٢٦) وما مساحته (٢) دونمات و(٢٣٧، ٩٠) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٢١) من الحوض رقم (١١) وما مساحته (١٤) دونماً و(٦٣٥، ٦٢) م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٧) وما مساحته (٢٥) دونماً و(٦٥٣، ١٥) م ٢ من عدة قطع أراضي حوض رقم (١٥) وما مساحته (١٠) دونمات و(٨٠ ر ٧١ م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٨) وما مساحته (٣٠) دونماً و(٢٠ ر ٤٦٤ م ٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٨) وجميعها من أراضي غور فارة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٦١) والعدد (٨٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ لاغراض وزارة الاشغال العامة والسكان لغايات طريق كفرنجة/ حلاوة/ الاغوار.

\* \* \* \* \*

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٦٦) من الحوض رقم (٤) من أراضي ياجوز الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٦١) والعرب اليوم عدد (٣٤٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة التربية والتعليم لغايات اقامة ابنية مدرسة عليها حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

١- ما مساحته (٣٠) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٧٠٣) من الحوض رقم (٦) من أراضي الجببية الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٣٢٧٧) والعدد (٩١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ لاغراض شركة الكهرباء الاردنية لغايات اقامة محطة تحويل كهربائية عليها.

٢- ما مساحته (١) دونم واحد و(١٩١) م ٢ من قطعة الأرض رقم (١٠١) من الحوض رقم (١) من أراضي الحسية/ محافظة معان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الند عدد (٩٠٧) والراي عدد (١٣٢٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ لاغراض سلطة المياه لغايات حرم بئر ماء رقم (٥) مياه الطاحونة.

٣- ما مساحته (٨١) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٣٨٠) من الحوض رقم (١٣) من أراضي عين جنا الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٠٧) والعرب اليوم عدد (٣٥٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ لاغراض سلطة المياه لغايات حرم خط صرف صحي.

٤- ما مساحته (٨٨٠) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٧٠٩) من الحوض رقم (٦) من أراضي جرش الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٣٢٧٤) والديار عدد (٨٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ لاغراض وزارة السياحة والآثار لغايات تطوير منطقة السوق القديم.

٥- كامل مساحات قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨) من الحوض رقم (١) من أراضي مادبا الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٠٤) والانباط عدد (٦٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ لاغراض وزارة السياحة والآثار لغايات مركز زوار مادبا.

٦- ما مساحته (٣) دونمات و(٩٣٥) م ٢ من قطعة الأرض رقم (٥٤٣) من الحوض رقم (٥٦) من أراضي الطفيلة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٨٧٣) والراي عدد (١٣٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ لاغراض سلطة المياه لغايات انشاء مبنى ادارة مياه محافظة الطفيلة.

ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٦٦) من الحوض رقم (٤) من أراضي ياجوز الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤١٦١) والعرب اليوم عدد (٣٤٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة التربية والتعليم لغايات اقامة ابنية مدرسة عليها حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة إرفاقها تالياً استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته دونم واحد و(٣٦٩ ر ٩٣) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) من أراضي بيلوما مساحته (٣) دونمات و(٦٨ ر ٤٦٥) م<sup>٢</sup> من قطعتي الأرض رقم (١، ٥٧)، من الحوض رقم (٦) من أراضي بيلوما الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٢٠٤) والعرب اليوم عدد (٣٥٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق بيلوما/ الرفيد.

٢ - ما مساحته (٣) دونمات و(١٥٧) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) كريمة الجنوبي من أراضي الكريمة وما مساحته (٢٨١) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (١٨١) من الحوض رقم (٢٩) من أراضي قناة الملك عبدالله الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٣٧٤) والند عدد (٩٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ وتنويه الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٣٨٤) والند عدد (٩١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات تقاطع الكريمة/ كفرجة على طريق الشولة الجنوبية/ الشولة الشمالية.

\* \* \* \* \*

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة واستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين لقطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الند عدد (٨٨٦) والعرب اليوم (عدد (٣٤٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الثروة المعدنية لغايات خط الغاز حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

١. ما مساحته (١٢) دولما و(٦٨٣) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٩) دولما و(١٧٣) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) من أراضي قرية السويلمه التابعة لأراضي المفرق.

٢. ما مساحته (١٤) دولما و(٣٦٠) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٥٦) دولما و(٦٧٠) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (٢٠١) من الحوض رقم (٧) من أراضي قرية السويلمه التابعة لأراضي المفرق.

٣. ما مساحته (٤) دونمات و(٧٨٧) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٧) دونمات و(٠٢٩) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (٦) من الحوض رقم (١) من أراضي قرية السويلمه التابعة لأراضي المفرق.

٤. ما مساحته دونمان و(٣٠٤) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٩) دولمات و(٧٩٩) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (١١، ٨) من الحوض رقم (٢٢) من أراضي قرية الخناصري التابعة لأراضي المفرق.

٥. ما مساحته (٧) دونمات و(٢١٢) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٦) دولما و(٣٤٣) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (٥، ١) من الحوض رقم (٢١) من أراضي قرية الخناصري التابعة لأراضي المفرق.

٦. ما مساحته دونمان و(٣٥٨) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٧) دولما و(٩٨٧) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢) من أراضي قرية الخناصري التابعة لأراضي المفرق.

٧. ما مساحته (٣) دونمات و(٣٧٣) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٣) دولما و(٢٧٨) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) من أراضي قرية الخناصري التابعة لأراضي المفرق.

هكذا طبق الأصل

٨. ما مساحته (٦) دولمت و (٩٠١) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٢٥) دولمت و (٨٠٢) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) من أراضي قرية الخناصر التابعة لأراضي المفرق.
٩. ما مساحته (١٢) دولمت و (٩٥٠) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٩) دولمت و (٢٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (٣٤٠٦) من الحوض رقم (١٢) من أراضي قرية جابر التابعة لأراضي المفرق.
١٠. ما مساحته (٩) دولمت و (٨١٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٣٩) دولمت و (٢٧٥) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) من أراضي قرية خربة الاكيدر التابعة لأراضي المفرق.
١١. ما مساحته (١٣) دولمت و (٢٠٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٥٢) دولمت و (٩١٣) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) من أراضي قرية خربة المشيرفة التابعة لأراضي المفرق.
١٢. ما مساحته دولم واحد و (١٠٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٤) دولمت و (٢٧٢) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (٦) من الحوض رقم (٢) من أراضي قرية خربة المشيرفة التابعة لأراضي المفرق.
١٣. ما مساحته (٧٠٥) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته دولمت و (١٢٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (٧٠٠٧١) من الحوض رقم (١٨) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.
١٤. ما مساحته دولم واحد و (٥٤٩) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٥) دولمت و (١١٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٩) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.
١٥. ما مساحته (٧) دولمت و (٢٨٣) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٢٩) دولمت و (٥١٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٠) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.
١٦. ما مساحته دولم واحد و (٦٥٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٦) دولمت و (٦٢٢) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (٤٠٥) من الحوض رقم (٢٢) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.

١٧. ما مساحته (٣) دولمت و (١٨٤) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٢) دولمت و (٥٩٠) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٢) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.
١٨. ما مساحته (٣) دولمت و (٨٧٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٤) دولمت و (٦٥٩) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٦) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي المفرق.
١٩. ما مساحته (٥) دولمت و (٤٤٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٢١) دولمت و (٧٩٣) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (٥) من الحوض رقم (١٠) من أراضي قرية حوشا التابعة لأراضي المفرق.
٢٠. ما مساحته (٥) دولمت و (٦٣٦) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٢٢) دولمت و (٥٤٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (١١) من أراضي قرية حوشا التابعة لأراضي المفرق.
٢١. ما مساحته (٣) دولمت و (٤٤٢) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٣) دولمت و (٧٦٦) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (١١) من الحوض رقم (١٢) من أراضي قرية حوشا التابعة لأراضي المفرق.
٢٢. ما مساحته (٦) دولمت و (٦٦٧) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٢٤) دولمت و (٤٥٦) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) من أراضي قرية منيفه التابعة لأراضي المفرق.
٢٣. ما مساحته (١٤) دولمت و (٤٧٨) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه من قطعة الأرض رقم (٦٦) من الحوض رقم (٣) من أراضي قرية منيفه التابعة لأراضي المفرق.
٢٤. ما مساحته دولمت و (٦٨٠) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٠) دولمت و (٧١٥) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعتي الأرض رقم (١٨٠٢٧) من الحوض رقم (٢٠) من أراضي قرية رحاب التابعة لأراضي المفرق.
٢٥. ما مساحته (٣) دولمت و (٤٦١) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (١٣) دولمت و (٨٤٤) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢١) من أراضي قرية رحاب التابعة لأراضي المفرق.
٢٦. ما مساحته (١١) دولمت و (٦٤٥) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه من قطعة الأرض رقم (٣٢) من الحوض رقم (٥) من أراضي قرية عين والمعمريه التابعة لأراضي المفرق.
٢٧. ما مساحته دولمت واحد و (٠١٣) مترا مربعا إستملاك مطلقا وحيارة فوريه وما مساحته (٥) دولمت و (١٢٠) مترا مربعا إستملاك حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢) من أراضي قرية عين والمعمريه التابعة لأراضي المفرق.

محكمة العدل



٢٨. ما مساحته (٣) دولمت و (٧٧٩) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٤) دولمت و (٨٣٤) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) من أراضي قرية دير ورق التابعة لأراضي المفرق.
٢٩. ما مساحته (٣) دولمت و (٨٦٠) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٥) دولمت و (٥٠٨) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) من أراضي قرية دير ورق التابعة لأراضي المفرق.
٣٠. ما مساحته (٥) دولمت و (١٢١) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٢) دولمت و (٨٩٣) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣١. ما مساحته (٧٥٥) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٣) دولمت و (٠١٩) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (٥) من الحوض رقم (٤) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣٢. ما مساحته (٤) دولمت و (٤٧٩) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٧) دولمت و (١١٦) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣٣. ما مساحته (٦) دولمت و (٤٧٩) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (١٧) دولمت و (١١٦) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٥) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣٤. ما مساحته (٦) دولمت و (٦٩٣) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٣٦) دولمت و (٧٧٠) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٨) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣٥. ما مساحته (٥) دولمت و (٢٧٧) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢١) دولمت و (١١٢) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١١) من أراضي قرية فلاح التابعة لأراضي المفرق.
٣٦. ما مساحته (٥) دولمت و (٣٧٤) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٢٢) دولمت و (٩٠١) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي الرمثا.
٣٧. ما مساحته (١٣٩) مترا مربعا إستملاكاً مطلقاً وحيازة فورية وما مساحته (٥٦٥) مترا مربعا إستملاكاً حق الانتفاع لمدة سنتين من قطعة الأرض رقم (١٦) من الحوض رقم (١٢) من أراضي قرية البويضة التابعة لأراضي الرمثا.

### أشغال عامة

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (٦-٢) من قانون الطرق رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته الموافقة على تحويل الطرق التالية وجميعها في محافظة عجلون من طرق زراعية الى طرق قروية:-  
١- طريق راجب / ابو عبيدة بطول (٩) كم.  
٢- طريق الوهادلة / كفرنجه / الزغدبة بطول (٥) كم.  
٣- طريق راس منيف / المرجم بطول (٢) كم.  
٤- طريق عرجان / المتفرع عن طريق ارحابا / جدبتا بطول (٤) كم.

### الشؤون البلدية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ بالاستناد لاحكام المادة (٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على تعيين المهندس محمد حمود المعاينة / مدير مكتب اشغال الحسا عضواً لدى مجلس بلدي بلدية الحسا وذلك خلفاً للعضو المستقيل السيدة ختام عبدالكريم عباينة.
- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ بالاستناد لاحكام المادة (الثالثة) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته الموافقة على تطبيق قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المشار اليه اعلاه على قطع الاراضي ذوات الارقام (٤٠، ٦٠، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٨، ٢١٧) من الحوض رقم (٣٦) المفير وعلى قطع الاراضي ذوات الارقام (٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦) من الحوض رقم (٢٥) المنطره وعلى قطعه الارض رقم (٢٣) من الحوض رقم (٣٥) الجهير من اراضي الشوبك والواقعه داخل حدود بلدية الشوبك الجديدة بفرض ازالة الشيوع بين المالكين على ان يتم التقيد التام باحكام القانون المشار اليه اعلاه.

محكمة من الاصل

## إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيرات

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقه على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٨ متر وتخفيض وتعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي صخره وذلك في بلدية الجنيد /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤ ووضع موضع التنفيذ.

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/١٠٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (٣٩) حوض رقم (٦) من أراضي الصبيحي في بلدية العارضة الجديدة // لواء قصبة السلط .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط ومكاتب بلدية العارضة الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية العارضة الجديدة خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقة على مخطط اعتماد طريق إفراري وتوسعته إلى (٨ م) وإحداث استمرارية له بسعة (٨ م) ضمن الحوض رقم (١) من أراضي شيجان .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ ووضع موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (١٤٤) حوض رقم (٧) /الديرة من أراضي علان وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢ ووضع موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٣٦) الربيدي في منطقة الزيدية .

وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ ووضع موضع التنفيذ .

\*\*\*\*\*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ موافقه على مخطط اعتماد جزء من الشارع الإفرازي بسعة ٨ متر ضمن الحوض رقم (١٩) عيبه وذلك في بلدية القحيص /لواء منحص والقحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ ووضع موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري طولي إلى تجاري كاملاً بارتداد أمامي (٤م) وجانبي من جهة واحدة (٣,٥٠٠) متر وجانبي (٣م) وبعد عمق (١٢م) وخلفي (٤م) ضمن القطعة رقم (٤٩) حوض رقم (١٣) من أراضي الفحيص وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٥) دنانير للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٥٨) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري طولي فقط ضمن الحوض رقم (٩) أم الصفاتين من أراضي عين الباشا وعدم الموافقة على تغيير صفة الاستعمال إلى سكن (د) .

وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٥١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٨) الصنع من أراضي الزنيه وذلك في بلدية بلعما الجديدة / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الطنطور في منطقة الكوم الأحمر ورسم الحصان .

وذلك في بلدية ام الجمال الجديدة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ ووضعه موضع تنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيميا ضمن الحوض رقم (١) البتراوي وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٢) في منطقة ثغرة الجب .

وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع إلى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٣) الحجوي وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ الموافقة على مخطط اسكان العيص ضمن القطع ذوات الأرقام (٢، ٣، ٦، ١٤، ١٥، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٩٤) ضمن الحوض رقم (٥٧) الزريقيات من أراضي العيص، وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠١١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٧ الموافقة على مخطط اعتماد طرق الفرزية تنظيميا ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عجره وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٦٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٦ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الحوض رقم (١) حجفا من أراضي ادر / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٦٢) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٢) المجره و (٥) البلد من أراضي دير يوسف وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي قتلبي رقم م/٢٨٩٧٢/٩/٥٣ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٤ لاغيا.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ الموافقة على مخطط تعديل شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) جدار البلد وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٣، ٥، ٧، ١١) في منطقة الربوه وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٩٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٨) البلد في منطقة الهاشمية وفرض عوائد تنظيم بمقدار (١٠) دناتير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٧) الودي الغربي وذلك في بلدية الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٦٥) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واعتماد بديل ضمن الحوض رقم (١١) الجلهاء من أراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور.

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري محلي وصناعات الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦) الحجره والحوض رقم (٣) الموارس من اراضي الجيزه وذلك في منطقة الجيزه /لواء الجيزه /امانة عمان الكبرى.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١/١٨٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٨م) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨ ، ١١) من أراضي جبا/ لواء قصبة جرش، تصديقاً مؤقتاً

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٨٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٤٩) من سكن (ب) إلى تجاري طولي بأحكام خاصة بارتداد أماي صفر وخلفي (٣م) ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي سوم .

وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٤ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن الحوض رقم (١٤) من اراضي يرقا / لواء قصبة السلط .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ عدم موافقه على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٤) العقرباوي من اراضي سما الروسان وذلك في بلدية السرو / لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/١٦١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ عدم موافقه على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٤ متر وتخفيض سعة منحى ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٢١) من اراضي صما وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٦١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ عدم موافقه على مخطط الغاء منحى ضمن القطعة رقم ١٣ حوض رقم (٦٠) من اراضي الطيبة وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٩) البلد من اراضي الرميمين وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦، ووضع موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار اليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية السلط الكبرى ومكاتب بلدية السلط الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ موافقه على مخطط الغاء شارع ضمن الحوض رقم (٥) أم الحرايق من اراضي منطقه علان وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضع موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي سعة (١٠م) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٤) كروم الفولخريه و (٢٥) كفر هودا الشمالي في منطقة السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠ ، ١١) من اراضي عين جنا ، وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قسبة عجلون .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الحوض رقم (٢٨) الرهوه من أراضي الطيبة/ لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٦) باب صبحا من أراضي حوفا .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٥٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦ م) ضمن الحوض رقم (٣٥) من أراضي حرثا .

وذلك في بلدية الكفارات / لواء بني كنانة .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (١) والغاء واحداث طرق ومنحنيات ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠٢) القسم الغربي و (١٠٧) لم رمانه من اراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن ريفي وإحداث طريق سعة (٨م) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨) البلد و (٩) البويب الغربي من أراضي ماحص .

وذلك في بلدية ماحص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لنوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص ومكاتب بلدية ماحص وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي عيين وعيلين

وذلك في بلدية الجند / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل أبعاد منحى ( تخفيض سعة منحى ) ضمن القطعة رقم (١٩١) حوض رقم (١٠) البلد .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٣م) ضمن الحوض رقم (٧) المشرفة من أراضي الخالدية .

وذلك في بلدية الخالدية / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة (٢م) ضمن الحوض رقم (١١) من أراضي بلعما / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٣٨) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (د) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦٣) واد بني حميد و (٦٤) لم قرى في منطقة البقيع وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ( بأحكام خاصة ) إلى تجاري محلي وبارتداد (٣م) من جميع الجهات ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٤، ٧٣٢) حوض رقم (١١) الرملة الغربي من أراضي عين الباشا وفرض عوائد تنظيم خمسة دنائير للمتر المربع الواحد في بلدية عين الباشا الجديدة// لواء عين الباشا .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عين الباشا الجديدة ومكاتب بلدية عين الباشا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية عين الباشا الجديدة خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط تطبيق أحكام المباني العامة المتعددة الاستعمال على القطع ذوات الارقام (٦٤٤ ، ٩١٦) بغرض إقامة المستشفى الخاص ضمن الحوض رقم (٥) وادي الضليل من أراضي مزرعة قصر الحلابات .

وذلك في بلدية الضليل/ لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ .

محكمة عين الباشا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) وإضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) ال حربي و (٢) الصقره في بلدية الضليل /لواء قصبة الزرقاء للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركه لواء قصبة الزرقاء ومكاتب بلدية الضليل وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية الضليل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال الى تجاري محلي ضمن الحوض رقم (٤٣) نصار وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطريق ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي أبو الزيفان .

وذلك في بلدية بيرين الجديدة /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ( ١٠ م ) وبنهاية مغلقة وإحداث طريق سعة ( ٦ م ) ضمن الحوض رقم (٥) وادي الميته من أراضي النبي لواء / قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى سكن (د) ضمن القطعة رقم (١٩) وجزء من القطعة رقم (٦) حوض رقم (٣) حنينا في منطقة مادبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع تنظيمي سعة (٢٠م) وإحداث شارع آخر وإحداث طريق سعة (٦ م ) ضمن الحوض رقم (٢) السليحات في منطقة الوادي الأخضر في بلدية مرج الحمام/لواء وادي السير .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية مرج الحمام ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من انهيارات الى زراعي درجة اولى ضمن القطعة رقم (٧٨) حوض رقم (٣) العميريه والفرص في منطقة الوادي الاخضر وذلك في بلدية مرج الحمام /لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ عدم موافقه على مخطط تغيير صفه استعمال من زراعي وريفي الى سكن (١) ضمن الحوض رقم (٣) المرتبط من اراضي حسان وذلك في بلدية حسان الجديدة / لواء ناعور .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن (أ) الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٥٨٥) حوض رقم (١١) للجلهاء من اراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ ووضعه موضع تنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني تنظيمي لشوارع ضمن القطعة رقم (٩٢) حوض رقم (١٠) البلد من اراضي مؤاب .

وذلك في بلدية مؤاب الجديدة / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع تنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ٢٠ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٤، ٥، ٣١، ٣٠) حوض رقم (٢٣) ثلثة الشيوخ من اراضي المزار .

وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ موافقه على مخطط اضافة تنظيم باحكام سكن(ب) وتغيير صفة استعمال من سكن(ب) الى مقابر واحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم(١٩) من اراضي الكرك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية الكرك الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٠٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم موافقه على مخطط احداث شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري وسكن (د) ضمن الحوض رقم(١٥) الحصان من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٠٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري وسكن (د) ضمن الحوض (١٢) من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة (٣ م) ضمن القطعة رقم (٩١) حوض رقم (١٢) من أراضي المفرق .

وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

مكتبة  
الأصل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتعديلات شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠، ١٣، ١٤) من أراضي المفرق .

وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق تنظيمي سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٣) أم الفرج من أراضي عقربا وذلك في بلدية الكفارات / لواء بني كنانة .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٣) ابو الطارق من أراضي الزنيه وذلك في بلدية بلعما الجديدة / لواء قصبة المفرق .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط إلغاء نهاية مغلفة للشارع التنظيمي ضمن الحوض رقم (١) الأعوج من أراضي بيت راس .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦، ١٣) من أراضي منطقة كفر يوبا ، وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٩) البلد من أراضي عمراوه وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي الى سكن (أ) ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي الطره وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار جزء من شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠، ١١) من أراضي الطره وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري ضمن الحوض رقم (١٧) البلد من أراضي الطره وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٧) البلد من اراضي الطره وذلك في بلدية سهل حوران /لواء الرمثا.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) وزراعي الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي الشجرة وذلك في بلدية سهل حوران /لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ موافقة على مخطط احدث شارع سعه (١٢)م ضمن الحوض رقم (٤) شجرة المناخ من اراضي زبود وسيل حسبان /لواء ناعور وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ، باستثناء منحنى الشارع المحدث في القطعة رقم (٢١٠) والمشار اليها بدائرة حمراء يعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة العاصمة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٩٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ عدم موافقه على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٣) البلد من اراضي حاتم وذلك في بلدية السرو /لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٩٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ موافقه على مخطط استحداث طريق بسعه ٦ متر واعتماد طريق افرازي تنظيمياً ضمن الحوض رقم (٣٥) الميسه من اراضي كفرسوم في المزيريب منطقة سما الروسان /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ موافقة على مخطط احدث طريق سعه (٦)متر ضمن الحوض رقم (٤) من اراضي الذهبية /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ موافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة (٤)م ضمن الحوض رقم (٣١) المزار من اراضي منطقة الطيبة .

وذلك في بلدية مؤته والمزار /لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ موافقة على مخطط تعديل مسار شارع واحدات طريق والغاء جزء من النهاية المغلقة ضمن الحوض رقم (٦) الوسية من اراضي راكين في بلدية الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٤ متر مع تعديل مساره تخفيض سعة جزء من شارع مسعه ١٢ متر الى ٦ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠، ١٢) من اراضي الصالحية وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شوارع من ٤ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٨) الحداده في منطقة المنشية وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٤، ١٧٦) حوض رقم (١٨) المرج .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٨) موارس الكبار من اراضي سحاب وذلك في منطقة سحاب / لواء سحاب / امانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٥٣٨) حوض رقم (١) حنو ربه وذلك في منطقة سحاب / لواء سحاب / امانة عمان الكبرى .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط احداث منحنيات تنظيمية لشارع بسعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٧، ٨١) حوض رقم (١) انجاصه الشمالي من اراضي مؤته وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٧٩ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٦) متر الى (١٢) متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٦، ٣٥) من اراضي ادبيان وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (١٧) حوض رقم (٩) مغاريب حسابان من اراضي زبود وسيل حسابان في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللواتيه المشتركة لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة العدل



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٧٦ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٢٠) متر إلى (١٢) متر ضمن الحوض رقم (٣) للقرية من أراضي الزيتون وذلك منطقة الجيزة / لواء الجيزة / امانة عمان الكبرى .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٧) للقرية من أراضي منطقة ام رمانه

وذلك في منطقة الجيزة / لواء الجيزة / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري وسكن (ب) إلى مقابر ومن مقبرة إلى سكن (ب) وتجاري ضمن الحوض رقم (٧) للقرية من أراضي منطقة ام رمانه .

وذلك في منطقة الجيزة / لواء الجيزة / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٦ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦) متر لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (٩) المحرقات من أراضي جلول وذلك منطقة الجيزة / لواء الجيزة / امانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦ م) ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي أدر في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط مطابقة شوارع وطرق إفرافية تنظيمياً ضمن الحوض رقم (١٦) الغوير .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (١) وتعديل مسار شارع وإحداث استمرارية له ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠٠، ٤٠١) حوض رقم (١٦) من أراضي الغوير .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ ووضع موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني تنظيمي ضمن القطعة رقم (٣٦٥) حوض رقم (٢) البلد من اراضي ريمون وذلك في بلدية المعراض /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط احداث منحني تنظيمي ضمن القطعة رقم (٧٠١) حوض رقم (٣) البلد من اراضي ساكب وذلك في بلدية المعراض /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة جزء من شارع تنظيمي من (١٢م) إلى (١٠م) ضمن القطعة رقم (٧١) حوض رقم (١٠) المرش من اراضي الكتنة في منطقة الحداده .

وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٦) البلد من اراضي جرش وذلك في بلدية جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ الموافقة على مخطط الغاء شارع سعة ١٢متر ضمن الحوض رقم (١) لم انجاصه من اراضي عراق الامير /لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وفرض عوائد تنظيم بمقدار نصف دينار للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية المفرق الكبرى /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٧٢٧) حوض رقم (١١) من اراضي قرية المنارة في منطقة نابغة .

وذلك في بلدية الصالحية ونابغة /لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٥ ووضعه موضع تنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ الموافقة على مخطط استحداث ممر مياه بسعة (١) متر ضمن القطعة رقم (٧٣٠) حوض رقم (١) النقب وذلك في بلدية الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

محكمة العدل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٤٨) تاريخ ٢٥/١/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار جزء من شارع والغاء منحنيات ضمن الحوض رقم (٤) وراء التل من أراضي أربد ، وذلك في بلدية أربد الكبرى / لواء قصبة أربد وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضع موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٨) تاريخ ٢٥/١/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط توسعة طريق تنظيمي من ٤ متر إلى ٦ متر بحيث يصبح على الحد الأفرازي ضمن الحوض رقم (١١) الميرون من أراضي أربد وذلك في بلدية أربد الكبرى / لواء قصبة أربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٧/٢/٢٠٠٧ ووضع موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٣) تاريخ ٢١/١/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ( أ ) إلى معارض تجارية وباراتدادات أمامية ( ١٠م ) وجانبي حسب السكن المجاور ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي راكين وفرض عوائد تنظيم (دينارين ) للمتر المربع الواحد في بلدية الكرك الكبرى لواء / قصبة الكرك .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٣) تاريخ ٢١/١/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٦) الغوير في بلدية الكرك الكبرى // لواء قصبة الكرك .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية الكرك الكبرى خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٠) تاريخ ٢١/١/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن اخضر الى سكن ( أ ) ولحادث شوارع ضمن الحوض رقم (٣٠) العمرية من أراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٣٠/١/٢٠٠٧ ووضع موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

محكمة من الأصل



يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١١/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط تخفيض سعة منحى تنظيمي ضمن القطعه رقم (٦١) حوض رقم (٢٣) من اراضي المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط الغاء شارع سعة ١٢ متر واستحداث شارع بديل بنفس السعة وتغيير صفة استعمال للمنطقة المحصورة من سكن (١) الى مباني عامه ضمن الحوض رقم (٨) من اراضي ام النعام الشرقيه وذلك في بلدية المفرق الكبرى /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط تعديل شارع حسب الافرازي وتغيير صفة استعمال الجزء الملغى من الشارع الى سكن (ب) حسب المجاور ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) السبوح و(٢) مضحي تلجي من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من مدارس الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٥) الجيعه الشمالي من اراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٢/٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٧ الموافقه على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيميا واحداث استمرارية له واحداث منحنيات ضمن الحوض رقم (٧) بركة برخ وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط احداث شارع بسعة ١٢ متر واعتماد المنحنيات القائمة تنظيميا ضمن الحوض رقم (٧) بركة برخ وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط الغاء منحى تنظيمي ضمن القطعه رقم (٥٤٩٥) حوض رقم ١١ الزواهره وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الموافقه على مخطط الغاء الارتداد الامامي للتجاري بحيث يصبح صفر بدل من ٤ متر ضمن الحوض رقم (٦) فاجرة شبيب وتعديل عوائد التنظيم لتصبح اربعة دنائير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

محكمة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٩١٤) حوض رقم (٩) الأبيض .

وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١) في منطقة النعيمة ، وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضع موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) الحصاص و (٧) عليا في منطقة حكما وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (ج) واستحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي كفر جابر وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط استحداث شارع سعة ١٢متر واستحداث منحنيات ضمن الحوض رقم (٢) الخزائن من اراضي مرو وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال وتخفيض منحني ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي ايدون وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٥) دنانير للمتر المربع الواحد للقطع المراد تغيير صفة استعمالها من سكن (ب) الى تجاري ، وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ ووضع موضع تنفيذ

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٣٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تعديلات شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢، ١٣، ١٤) من أراضي سما الروسان

وذلك في بلدية السرو / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ ووضع موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٤/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة من سكن (ج) إلى (د) وإحداث طريق ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي خرجا .

وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ومن سكن (أ) إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي الخريبه .

وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٣١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الظهر من أراضي حريما وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من صناعات الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٤) خروبة الشرقي وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

\* \* \* \* \*

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢١١) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١٠) خربة خليفه من أراضي مرج الحمام وفرض عوائد تنظيم بمقدار خمسة دنانير للمتر المربع الواحد وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة  
الأصل



## إعلانات

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في أمانة عمان الكبرى

المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١٤٤) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٦١) حوض (٧) الطهور الشمالي من سكن (ب) الى مكاتب بأحكام سكن (ب) وبأحكام خاصة الارتداد الأمامي عن شارع الاستقلال (١٠) متر والارتداد الأمامي عن شارع (٢٠) متر ارتداد (٨) متر شريطة عدم فتح مدخل للسيارات عن شارع الاستقلال واستيفاء بدل تعويض بواقع (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١١٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣/٩٩) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٨١) حوض (١٣) الشميساني من سكن (أ) الى مكاتب بأحكام سكن (أ) مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٠٤٨) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢١٢) المتضمن : - تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٥٢٥) حوض (٢٠) لم أبنية الجنوبي من سكن (ب) الى مكاتب بأحكام خاصة الارتداد الأمامي (٥) متر من جهة شارع لملك فيصل بن عبد العزيز وارتداد جانبي من جهة القطعة رقم (١٨٤١) من نفس الحوض (٣) متر واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٣٣٢) المتضمن : تغيير استعمال قطعة الأرض رقم (٨٣) حوض (١١) المنش من معارض تجارية بأحكام خاصة (ارتفاع طابقين وروف) الى سكن (ب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) شريطة ارفاق القرار وتعهد بعدم مطالبة الامانة بتعويضات او التزامات مالية ووضع القطع المنظمة معارض تجارية والتي هي محجوبة من شارع يثرب ذوات الارقام (٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤) حوض (١١) المنش قيد الدراسة لتحويل صفة استعمالها الى سكن (ب) بأحكام خاصة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة الامانة

تعطى اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٥/٢٠٠٦/وادي السير) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٧١٢) حوض (٧) الجندويل من سكن (ب) الى مكاتب ضمن سكن (ب) بارتداد امامي عشرة أمتار عن شارع الملك عبد الله الثاني وحسب التعديل التنظيمي (أع/٤١٠/٢٠٠٢/وادي السير) واستيفاء تعويض حسب قرار اللجنة اللوائية رقم (٩١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً /م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية. وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

تعطى اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٧٨) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣١٩/٦/٢٠٠٧/تلاع العلي) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٥٩٧) حوض (٣) حنو طيا من سكن (أ) الى تجاري محلي ضمن سكن (أ) وارتفاع ثلاثة طوابق واستيفاء بدل تعويض بواقع (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً /م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط كما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعطى اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على إعادة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٤٠/١/٢٠٠٦/بدر الجديدة) المتضمن :- استحداث شوارع وتحويل صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن أخضر ضمن سكن (أ) والنسبة المئوية (٢٥%) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢٢) رأس الجندي وحوض (٢٣) ابو ركيه حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديدة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

\* \* \* \* \*

تعطى اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٤٠/٢٠٠٦/صويلج، بدر الجديدة) المتضمن :- إلغاء واستحداث شوارع وكذلك إلغاء خط التنظيم ضمن الاحواض التالية :- حوض (١) الرباحية الشمالية، حوض (٣) الرباحية الجنوبية، حوض (٧) تلاع أم شومره، حوض (٨) أم رجم، حوض (٨) القصير، حوض (٩) أم شومره، حوض (٩) رأس خلف، حوض (١٨) تلعة الزاغة، حوض (٢٠) حصون الشرقي، حوض (٢١) حصون الغربي، حوض (٢٢) رأس الجندي، حوض (٢٣) ابو ركيه، حوض (٣) الخوارج. وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلج، بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

مكتبة  
الأصل

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/١٩٤/النصر) المتضمن :- مناطق خضراء مراد تحويلها إلى ارتداد للقطع الامامية ضمن حوض (١) عويس شريطة توحيد القطعة رقم (٥٠١٤) مع القطعة رقم (٥٠١٣) والقطعة رقم (٥٠١٧) مع القطعة رقم (٥٠١٥) حوض (١) عويس على ان تكون ارتداد للقطع الامامية شريطة تحقيق شروط السلامة العامة و إستيفاء ربع قيمة المنطقة الخضراء قبل تصديق المخطط . حيث يمكن لذوي المصلحة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ( النصر ) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٦/طارق) المتضمن :- استحداث شوارع أمام قطع الأراضي المبيلة أرقامها ضمن حوض (٤) أم الطارب لوحات (٦٤٤) . وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٤/طارق) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٨) المياله ومخاطبة دائرة الأراضي والمساحة قبل تصديق المخطط . وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٣٧/خريبة السوق) المتضمن : استحداث وإلغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (٢) رأس الربطه . وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٦٣/طارق) المتضمن :- تغيير صفة استعمال من مباني عامه إلى سكن (ج) ومن سكن (ج) إلى مباني عامه ضمن حوض (٥) المدورة . وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٢٣٥/طارق) المتضمن : إعطاء صفة استعمال سكن (ج) بأحكام خاصة ( الحد الأدنى للارتفاع ٤٠٠ م ) للقطع الأراضي ذات الأرقام (٦٤٠٦٥) حوض (٣) عين رباط . وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢١٦/زهران) المتضمن : إلغاء أجزاء من شارع ضمن حوض (٢٢) الملفوف الشرقي . وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة الأهل



تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٥٤/٢٠٠٦/شفا بدران) المتضمن : استحداث اجزاء من شارع امام قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٣) للقصبات وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفا بدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٧٤/٢٠٠٧/بدر) المتضمن :- استحداث والغاء جزء من شارع ضمن حوض (٤٠) جحرة الشمالي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٣٦/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث والغاء اجزاء من شوارع ضمن قطعة الأرض رقم (٣٠) حوض (٨) صهارة شيموط كما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٩٢/٢٠٠٤/النصر) المتضمن : تحويل استعمال قطعتي الأرض ذوات الأرقام (٥٧٥٧، ٥٧٥٨) حوض (١) عويس من سكن (د) الى تجاري محلي ضمن سكن (د) بارتداد امامي (١٠) متر شريطة التوحيد والسماح باستخدام الخمسة أمتار الأولى من حد البناء كمواقف للسيارات واستيفاء بدل تعويض بواقع (٥) خمسة دنانير /م الواحد من مساحة القطع حسب قرار اللجنة اللوائية رقم (٧٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣١ استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاء قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٣٥/٢٠٠٦/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث والغاء اجزاء من شوارع ضمن حوض (٢) البلد (شارع سعيد بن عامر - وشارع دوجان العويمر) كما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٧٣/٢٠٠٧/بدر) المتضمن : استحداث جزء من شارع ضمن قطع الاراضي ذوات الأرقام (٧٠٨، ١٧٤٧، ١٧٦٤) واعطاء القطعة رقم (١٧٤٧) حوض (٥١) جحرة الجنوبي احكام خاصة الارتداد الامامي (٢ م) ، والارتداد الخلفي (٢ م) وباقي الاحكام تبقى كما هي مصدقة . حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكذوب العمل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٧/٤) لحد المتضمن : إلغاء جزء من شارع امام قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٠٣، ٧٠١) حوض (٢) اللويزة الجنوبية ، واستحداث جزء من شارع امام قطعتي رقم (١٠٣) حوض (٥) تلعة هليل الشرقي والقطعة رقم (١٠) حوض (٤) جرون السمات . حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أحد) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٧/١٤٨) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٣١٢) حوض (١٤) للويذة الوسطاني إلى مكاتب بأحكام سكن (أ) بارتداد امامي (م) وارتداد خلفي وجانبي (م) واستيفاء بدل تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول . حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٦/٣٣١) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٨٥٠) حوض (٢) ام نواره من سكن (ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ج) شريطة عدم فتح أبواب تجارية على شارع الـ (٣٠) متر واستيفاء تعويض بواقع ثلاثة دنانير/م٢ الواحد من مساحة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (لقويسمه) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

\* \* \* \* \*

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٦/٢٦٤) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٥٦) حوض (١٠) تلاح النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) إلى سكن (ج) شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأية أعباء مالية أو التزامات نتيجة التحويل وكما هو موضح على المخطط في منطقة (لقويسمه) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة  
الأصل

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى  
المهندس أحمد الغزوي

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الصريح ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٥٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الصريح رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطعة رقم (١٣) حوض (٥٩/البلد) لوحة (٤٢) من أراضي الصريح من مباني عامة إلى سكن (د) وفق أحكام المنطقة المحيطة ولوجود بناء سكني على القطعة ولمرور الفترة القانونية وعدم النية لاستملاكها كما هو موضح بالرسم المرفق. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة الصريح إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

\* \* \* \* \*

يعلن لاطلاع العموم في منطقة المنارة ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٩٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنى الواقع على القطعة رقم (٥٧٠) حوض (١٤/المواجه) لوحة (٢١) من (٨×٨م) إلى (٥×٥م) وتخفيض المنحنى الواقع على القطعة رقم (١٣٧٦) حوض (١٤/المواجه) من أراضي البارحة من (٨×٨م) إلى (٤×٤م) وذلك تفاديا لهدم الأبنية القائمة على القطع المذكورة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

\* \* \* \* \*

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الحصن ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحصن رقم (٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطعة رقم (١) حوض (٣١/خليل وادي العين) لوحة (٢١) من أراضي الحصن من مباني عامة إلى سكن (ب) وفق أحكام القطع المجاورة لعدم الحاجة لها ولمرور المدة القانونية على عدم استملاكها كما هو موضح بالرسم. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة الحصن إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الحصن ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحصن رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ المتضمن الموافقة على استحداث شوارع تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٤٦) حوض (٩/دبات أبو النصر) لوحة رقم (٨) من أراضي الحصن وذلك تسهيلا لعملية الإفراز بين الشركاء لضيق عرض القطع وعدم إمكانية توفير طرق افرازية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة الحصن إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

\* \* \* \* \*

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن تخفيض سعة المنحنى الواقع على القطعة رقم (٢١٤٢) حوض (٨/البلد) لوحة (٢٤) من (٨×٨م) إلى (٣×٣م) وتخفيض سعة المنحنى الواقع على القطعة رقم (١٤٤٤) حوض (٧/المسبغالية الشمالية) لوحة (٢٤) من (٨×٨م) إلى (٧×٧م) وذلك لتفادي هدم الأبنية القائمة على القطعة المذكورة. كما هو موضح على المخطط في منطقة الهاشمية ووضعة موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن الموافقة على إزاحة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٦، ١٥٠، ١٧١) حوض رقم (٢/الحصص) بحيث يصبح على الحد الإفرازي للقطع ذوات الأرقام (١٧١، ١٥٠، ١٧٠، ١٤٩، ١٤٨) من نفس الحوض وكما هو في المخطط وذلك لتلافي لهدم الأبنية القائمة على القطع ذوات الأرقام (١٧٠، ١٥٠) حوض رقم (٢/الحصص). كما هو موضح على المخطط في منطقة حكما ووضعة موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

مكتبة العمل



• يعلن لاطلاع العموم في منطقة ايدون ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ايدون رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ المتضمن الموافقة على توسعة الطريق التنظيمي المار بين القطعة رقم (٣٤٨) حوض (٥/كريزم) والقطع ذوات الأرقام (٥٩٥، ٧٦٦) حوض (١٢/رباع الشومر) من (م٩) إلى (م٩) بحيث يصبح على استقامة الشارع التنظيمي وذلك باقتطاع (م٣) من القطعة رقم (٣٤٨) حوض (٥/كريزم) واستحداث منحنيات بسعة (٨×٨) على القطعة (٣٤٨) حوض (٥/كريزم) وعلى القطعتين ذوات الأرقام (٥٩٥، ٧٦٦) حوض (١٢/رباع الشومر) من أراضي ايدون لوحة (٤) وذلك لتسهيل الحركة المرورية بناء على مقترح دائرة المرور. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة ايدون إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

\* \* \* \* \*

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١٥٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن إلغاء جزء من الشارع المار بالقطع (٧١١، ٧٠٥، ٧٠٤) واستحداث جزء شارع من القطعة (٧١١) (نهاية منقلعة) حوض (٨/البلد) لوحة (٢١) من أراضي سال من اجل تسهيل حركة المركبات. كما هو موضح بالرسم على المخطط في منطقة سال و وضعة موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١١٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/١/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع بسعة (٢٠م) حوض (٣/العصارة الشمالية). كما هو موضح على المخطط في منطقة النعيمة و وضعة موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة بشرى ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٥١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بشرى رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٨ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع بالجزء المار بالقطعة رقم (٣٠) حوض (١٢/رجوم السود الجنوبي) لوحة (٢) من أراضي بشرى بحيث يصبح على استقامة الشوارع التنظيمية وفق هيكل اربد وبشرى. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة بشرى إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١١٥٤) تاريخ ٢٠٠٦/١/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي بسعة (٣٠م) حوض (٣/العصارة الشمالية). كما هو موضح على المخطط في منطقة النعيمة و وضعة موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة فوعرا ان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة فوعرا رقم (٢٠٠٦/١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩ المتضمن الموافقة على:-

١. توسعة حدود التنظيم بحيث تشمل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١١، ٣، ٦، ٩) حوض (٢/الميدان) لوحة (٣) و جزء من القطعة رقم (٤) حوض (٦/المنبصة) لوحة (٣).
  ٢. إلغاء الشوارع التنظيمية المارة من القطعة رقم (٩) حوض (٢/الميدان) لوحة (٣) وذلك لتفادي هدم الأبنية الواقعة في سعتها وإحداث شوارع تنظيمية في القطع ذوات الأرقام (٩، ١) وذلك لخدمة المباني الموجودة وكما هو موضح بالرسم.
  ٣. إلغاء أجزاء الطريق المار من القطعة رقم (٤) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) وإحداث طريق بعرض (٦م) يمر من القطعتين (٤، ٣) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) بدلاً عن الطريق الملغاة.
  ٤. إلغاء جزء الشارع المار بين القطعة رقم (١٠) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) والقطعة رقم (٢٠٨) حوض (٢/البلد) لوحة (١٠) كون هذه القطع تعود ملكيتها لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية.
  ٥. إزاحة الطريق المار من القطعة رقم (١٠) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) إلى الحد الإفرازي لهذه القطعة وبمنفس السعة (٦م) لتلافي الفضلة وكما هو موضح بالرسم.
  ٦. إزاحة جزء من الشارع التنظيمي المار من القطعة (٤) حوض (٦/المنبصة) لوحة (٣) إلى الجهة الشمالية باتجاه القطعة رقم (١٠) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) وذلك لا يعاده عن الأبنية القائمة للمحافظة على استقامة الشارع المقترح كما هو موضح بالرسم.
  ٧. إحداث شوارع تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٣، ١١) حوض (٢/الميدان) لوحة (٢) وضمن القطعة رقم (٤) حوض (٦/المنبصة) لوحة (٣) كما هو موضح بالرسم.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة فوعرا إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

مكتبة الأصيل

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١٣٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣م الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي المتضمن الموافقة على تعديل مسار جزء من الشارع المار بالحوض (٢/بين الدروب) والحوض (١/زبدة) وتثبيت سعة المنحنيات المارة بالقطع (٩٧،٢) حوض (٢/بين الدروب) والقطعة رقم (١٥٠) حوض (١/زبدة). كما هو موضح على المخطط في منطقة كتم ووضعت موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

\* \* \* \* \*

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (١٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠م الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي لتثبيت حد الشارع على الحد الإفرازي للقطعتين ذوات الأرقام (٦١٣، ٤٩٨) حوض (١٢/أرباع الشومر) من أراضي أيدون وحسب الواقع المعبد حيث أن الجزء من الشارع غير مرسوم على المخطط الهيكلي لمنطقة أيدون وتعديل حده ضمن القطع ذوات الأرقام (١٥، ٤٢٤) حوض (٢٩/الغريف) من أراضي أربد ليتوافق مع حد الشارع من أراضي أيدون حسب المخططات المرفقة ووضعت موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

المهندس وليد المصري

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية أربد الكبرى

\* \* \* \* \*

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية أربد الكبرى بأنها قد قررت بقرارها رقم (٣٦٦) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤م الموافقة على المخطط التعديلي التفصيلي والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم (٦) وبين القطعتين ذوات الأرقام (٤٧٩، ٤٨٠) ليكون على الحد الإفرازي للقطعتين ذوات الأرقام (٤٧٩، ٤٨٠) ليتناسب مع الإفراز وإلغاء الفضلات والاقطاعات وإلغاء جزء من النهاية المغلقة المار بالقطعة رقم (٤٣٧) وأمام القطعة رقم (٤٣٨) حوض رقم (٢١/الحجوي الشمالي) لوحة رقم (١١). وذلك لعدم الحاجة لوجود شارع إفرازي. كما هو موضح على المخطط في منطقة أيدون ووضعت موضع التنفيذ استناداً للمادة (٢٣) من قانون التنظيم والمدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

المهندس وليد المصري

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية أربد الكبرى

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب أربد  
المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (١/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٤م الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد منطقة زحر رقم (٢/٨) لعام ٢٠٠٧ والمتضمن إلغاء منحنيات ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٣١، ٢١٤) حوض رقم (٦) لوحة رقم (١٣، ١٥) من أراضي منطقة زحر لإخراج الأبنية القائمة من سعة الشارع لحماية البلدية من التعويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة كفر يوبا بلدية غرب أربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (٤/٥) لعام ٢٠٠٧ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة كفر يوبا بلدية غرب أربد رقم (٣/٥) لعام ٢٠٠٧ المتضمن إزالة شارع سعة (١٢م) على الجهة الشرقية المار بين القطعة رقم (٨٤) حوض رقم (٥) وجزء من القطعة رقم (١٠٨) حوض رقم (٤) من أراضي منطقة كفر يوبا لإخراج الأبنية القائمة على القطعة رقم (٨٤) حوض رقم (٥) من سعة الشارع لحماية البلدية من التعويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة كفر يوبا بلدية غرب أربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق البوتية.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية غرب أربد قررت بقرارها رقم (٤/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠م الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد منطقة كفر يوبا رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٧ والمتضمن إزالة شارع سعة (١٢م) إلى الجهة الشرقية المار بين القطع ذوات الأرقام (١٨، ١٧) حوض رقم (٦) من أراضي بلدة جمحا والقطعة رقم (٤٥) حوض رقم (١) من أراضي بلدة جمحا لإخراج البناء القائم على القطعة رقم (١٧) حوض رقم (٦) من سعة الشارع لحماية البلدية من التعويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية غرب أربد ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة الأصل

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ وبناءً على قرار اللجنة المحلية بلدية العارضة الجديدة رقم (١١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على إيداع إعلان إلغاء جزء من الشارع التنظيمي ذي السعة (٢٢م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٤، ٧) حوض رقم (٩) تلاع النجسة من أراضي سيحان كون القطع مخدومة بشوارع أخرى حسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب البلدية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل حياصات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٦/٢٠٨) قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط:-

١. تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢) والدور المار بالقطعة رقم (١٩) واستحداث الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع (١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩) والمارة بمحاذاة القطعة رقم (١٨٥) وجميعها من حوض (٧٥) نقب الدبور.
٢. إعطاء القطعة رقم (١٨٠) حوض (٧٥) نقب الدبور أحكام خاصة لتصبح تحمل صفة استعمال سكن (أ) بأحكام خاصة وحسب أحكام سكن (ج) وذلك للارتدادات والنسبة المثوية فقط.
٣. تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (١٩) حوض (٧٥) نقب الدبور من سكن اخضر إلى سكن (أ).

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية السلط الكبرى

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بلدية الزرقاء

المهندس جميل المومني

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٩/٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٣ في المنطقة الثانية والمتضمن تغيير صفة الاستعمال القطعة رقم (٧٠١) ضمن حوض رقم (٦) فاجرة شبيب لوحة رقم (٣٥) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (٧) وذلك من صفة استعمال حديقة إلى صفة استعمال مباني عامة وحسب الشروط والأحكام المدونة على المخطط الهيكلي رقم (٦) الخاص ببلدية الزرقاء كون القطعة مخصصة لغايات وزارة التربة والتعليم حيث أنه يتم إنشاء بناء مدرسي على القطعة المذكورة شريطة استيفاء مبلغ (دينار واحد) عwald تنظيم عن كل متر مربع من مساحة القطعة المذكورة أعلاه حسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٠٢/٥) لسنة (٢٠٠٧) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

\* \* \* \* \*

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٨/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ في المنطقة الثانية والمتضمن تعديل أبعاد المنحنى القائم على القطعة رقم (٧٢٨) ضمن حوض (٤) للمصانع لوحة رقم (١٣٥) من أراضي عطل الوصفة لوحة تنظيمية رقم (١٥) والمصدق بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٩٨٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣ بحيث يتم اعتماده بإحداثيات (٤×٤) بدلاً من (٨×٨) لوجود بناء قائم في سعة المنحنى وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٠٢/٦) لسنة (٢٠٠٧) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

\* \* \* \* \*

هكذا من الأصل



• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء قد قررت بقرارها رقم (٣٠٤/١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء للمنطقة الخامسة والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٣٩٢٦) ضمن حوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (٢٠) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٢) وذلك من صفة استعمال حديقة إلى صفة استعمال سكن جيم وحسب الشروط والاحكام المدونة على المخطط الهيكلي رقم (٦) الخاص ببلدية الزرقاء كون القطعة مسجلة باسم (معالي السيد محمد نزال الترموطي) وحسب سند التسجيل المرفق صورته وعدم حاجة البلدية لها شريطة استيفاء مبلغ (دينارين) عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة القطعة المذكورة أعلاه وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

\* \* \* \* \*

## إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٦/١) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٣ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد الطريق الإفرازي بسعة (٣) وحسب ما هو مقرر على لوحات دائرة الأراضي والمساحة والمار ما بين القطع ذوات الأرقام (٤٠٥، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ١٠٣٩، ١٤٧٨، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥،

## إعلانات

## صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية جرش الكبرى

## المهندس وليد عادل العتوم

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٥) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٨/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٥ والمتضمن الموافقة على مطابقة الشارع التنظيمي مع الشارع الإفرازي على القطع ذوات الأرقام (١٣٤٥، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١١٠٦، ١١٠٤) من حوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وذلك لوجود فروقات بين المخطط الهيكلي ومخطط الأراضي وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

\* \* \* \* \*

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٥٠) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سوف رقم (٥/٤٢) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ والمتضمن الموافقة على إحداث طريق سعة (٦م) بالقطعة رقم (٥٠) حوض رقم (٣٧) وادي المصرية من أراضي سوف لغاية الخدمات كون الطريق مفتوحة ومعينة وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

\* \* \* \* \*

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٥) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٢٥/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٨ والمتضمن الموافقة على ترسيم شارع سعة (١٠م) ضمن القطعة (١٨) حوض (١٢) الشاتوت والقطع (٦٩، ٧٠) حوض (١٠) أبو الجبل وذلك كون الشارع مفتوحاً ومعيداً على الواقع ولربط حي الجبازات الجنوبي قرب المدرسة بشارع عمان أريد وذلك لخدمة الحي كاملاً وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

## إعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في محافظة جرش قد قررت بقرارها رقم (٤) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض منطقة الحدادة رقم (٦/٢٠٠٧/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٣ والمتضمن تخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٢م إلى ١٠) والمار من جهة القطع ذوات الأرقام (١١١، ١١٢، ١٣٣، ١٤١) وجميعها من حوض رقم (١٦) التزب من أراضي الكتنة وذلك بسبب وجود أبنية في سعة الشارع المذكور أعلاه، علماً بأن الشارع مفتوح على الواقع بسعة (١٠م) ومحاط بالأسوار على جانبي الشارع والتعديل حسب الترسيم المعد من قبل البلدية وبعد الإطلاع على المخطط، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية المعراض ومدعماً بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس وليد طعيمة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

\* \* \* \* \*

## إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عنجره) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية عنجره رقم (٢) بند (٩) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٥ والمتضمن الموافقة على إحداث شارع لخدمة المقبرة سعة (١٠م) بالقطع ذوات الأرقام (١٤٥، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في لواء كفرنجه بأن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون وبصفقتها لجنة تنظيم محلية قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٠٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣١ الموافقة على إحداث طريق بسعة (٦م) مع نهاية معلقة ضمن القطعة رقم (٦٨) من حوض رقم (٧) من أراضي كفرنجه لخدمة الأبنية القائمة عليها. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة عجلون للتنظيم.

المهندس فايز شعبان

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لمحافظة عجلون بالوكالة

\* \* \* \* \*

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية مادبا الكبرى

المهندس هشام النحلة

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى منطقة ماعين والمنشئة والمتضمن:-

١. الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ج) حسب التنظيم المجاور ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٣، ٦٢، ٤١، ٦٥، ٥٨، ٥٠) والأجزاء المتبقية من القطعتين (٤٢، ٦٦) من حوض رقم (١٢) من أراضي ماعين.
٢. الموافقة على إحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٢، ٦٢، ٦٣، ٤١، ٦٥، ٦٦).
٣. الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (١٢م) يمر من القطع ذوات الأرقام (٥٨، ٤٢، ٦٦) من نفس الحوض.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للمنطقة غرناطة والعريش رقم (٢٠٠٦/٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ المتضمن الموافقة على تطبيق أحكام سكن (ب) للقطعة رقم (٤) من حوض (٩) أم الكسبر من أراضي جرينه من مباني عامة إلى أحكام السكن (ب). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

\* \* \* \* \*

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى قررت بقرارها رقم (١١٥) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لبلدية مادبا الكبرى رقم (٢٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٨ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (١٠٦٩، ١٠٦٨، ١٠٦٧، ١٠٦٦، ٩٤٤، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٤١) من حوض رقم (٥) حوض محفوظ من سكن ريفي إلى سكن (ج). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

\* \* \* \* \*

## إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة

المهندس محمود أبو حنا

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة كفر الماء رقم (١/٤١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ الموافق ٢٠٠٦/١٠/٥ المتضمن الموافقة على تحويل قطع الأراضي وواجهات قطع وواجهات أجزاء من باقي قطع محول جزء منها تجاري من سكن (د) إلى تجاري طولي بعمق (١٤م) وكما يلي: القطعة بالكامل رقم (٧٤٩) وواجهات القطع (٧٤٨، ٧٤٣) وباقي واجهة القطعة رقم (٧٣٩) جميعها حوض رقم (١٣) حي (٢٥) وواجهات القطع (٧٤٨، ٧٥٠) وباقي أجزاء القطع (٧٤٧، ٧٤١، ٧٤٩، ٧٣١) محول قسم منها تجاري مصدق جميعها من حوض رقم (١٣) حي (٢٦) والقطعة بالكامل رقم (٧١٠) وباقي واجهة القطعة رقم (٧٠٤) محول القسم الأكبر منها تجاري وواجهة القطعة رقم (٧١١) جميعها حوض رقم (١٣) حي (٢٣). قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة كفر الماء خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

مكتبة الأهل



• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية رقم (٣/٨) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تعديل طريق (شارع) سعة (٨م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٩٦)، (٤١) من الحوض رقم (٧) الدور والقطعة رقم (٣٣) من الحوض رقم (٤) راس العامود إلى الشرق لتفادي هدم السور القائم على القطعة رقم (٩٦) من الحوض رقم (٧) الدور وإحداث منحني من التقاء الطريق سعة (٤م) والطريق سعة (٨م) حيث أن هذا المنحنى معبد بخلطة إسفلتية مسلوكة في القطعة رقم (٨) من الحوض رقم (٧) الدور تنظيم سكن (ج). وحسب الترسيم المرفق قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الاشرافية خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

\* \* \* \* \*

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الاشرافية رقم (١/٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ والمتضمن الموافقة على إحداث طريق بسعة (٦م) وببدا من الطريق الإفرازي سعة (٦م) وينتهي بنهاية ملتقى كما هو مرسوم بالمخططات المرفقة ويحد بقطعة الأرض رقم (١٠٢) حوض رقم (١٢) من أراضي بلدة الاشرافية وذلك من أجل توفير طريق لخدمة المنازل القائمة والواقعة على نفس القطعة. قررت اللجنة اللوائية الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الاشرافية خلال المدة القانونية اللازمة شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٣/٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠ والمتضمن: الموافقة على إحداث طريق تنظيمي بين القطع ذوات الأرقام (٣٤١، ٢٠٠) من حوض (٢٣) البلد حي (٥) من أراضي الرمثا بسبب وجود خط صرف صحي يمر فيها ويخدم القطعة رقم (٣٢٠) من نفس الحوض حسب ما ورد في كتاب مدير مديرية مياه لواء الرمثا رقم (س ص ٤٨٨/١٠/١/٥٥) تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس فهد الحتاملة

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة

رئيس بلدية الرمثا الجديدة

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٥٢/١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤ الموافقة على إيداع إعلان مخطط. طريق خدمات بسعة (٤م) استمرارية لطريق تنظيمي المصدق بسعة (٤م) تمر بالقطعة رقم (٣٧/٣٥) حوض (٢٢) المريعة من أراضي بلدة كفر سوم من أجل إيصال الخدمات للأبنية القائمة. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية في لواء بني كنانة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية للواء بني كنانة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس علي السمامه

مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قد قررت بقرارها رقم (٢/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٤ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (ب) إلى تجاري طولي بعمق (١٦م) لواجهات القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٦، ٣٣، ١٣٣، ١٢٧، ١٠٩، ٥٦، ٣١، ١١٦، ٨٩، ٦٨) حوض رقم (٣٠) قطاعاً ومن ريفي إلى تجاري طولي بعمق (١٦م) لواجهات القطع ذوات الأرقام (٥٨، ١١) حوض رقم (٣٠) قطاعاً وجميعها من أراضي منطقة كفر سوم/ بلدية الكفارات وذلك للأسباب التالية:

- تماشي مع الحركة التجارية على هذا الشارع.
- ليصبح امتداد لشارع منطقة حبراص التجاري.
- لكثرة المحلات التجارية على هذا الشارع.

كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة كفر سوم/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبدالكريم الرجوب

رئيس بلدية الكفارات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كفر سوم / بلدية الكفارات رقم (٨٩/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ والمتضمن الموافقة على تعديلات تنظيمية ضمن الحوض (٢٤) المواجهة من أراضي منطقة كفر سوم كما يلي:-
١. إزاحة الشارع سعة (٢٠م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤، ١٦، ٢٥) حوض (٢٤) المواجه من أراضي كفر سوم باتجاه الجنوب حسب الواقع المفتوح والمعبود وتنفادي العوائق في سعة الشارع من أبنية وأشجار مثمرة.
  ٢. إزاحة الشارع سعة (١٠م) بمقدار (٢م) وباتجاه الجنوب والمار بالقطعة رقم (٢٥) حوض (٢٤) المواجه من أراضي منطقة كفر سوم وذلك حسب الواقع المفتوح والمعبود وتنفادي العوائق من أشجار مثمرة في سعة الشارع.
- حسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة كفر سوم/بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.
- المهندس أمين عزايزة  
رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في منطقة قميم أن لجنة التنظيم اللوائية لبلدية الوسطية قررت بقرارها رقم (٥٠/١) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ الموافقة على استحداث شارع تنظيمي عرض (١٢م) يمر بالقطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٥، ١٥) من حوض رقم (٦) أم عابدة الغربي من أراضي بلدة قميم يربط بشارع أربد-الشولة النافذ (السلام) وذلك لخدمة مجموعة كبيرة من المنازل الواقعة ضمن الحوض نفسه بالإضافة إلى مباشرة أحد المستثمرين بإنشاء مشروع مطحنة تمت الموافقة عليه بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٣٦٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية الوسطية-كفر أسد إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.
- المهندس محمد المرashed  
رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الوسطية

## إعلان

- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية ناعور الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية حسان منطقة المال والمتضمن الموافقة على إلغاء الشوارع سعة (١٠م) والمارة ضمن القطعة رقم (٧٨) حوض (٣) مدورة المال علماً بأن الشوارع غير معبدة وخالية من الخدمات ويوجد ضمن سعتها أشجار مثمرة والموضحة ذلك حسب المخططات التعديلية وحسب اقتراح اللجنة اللوائية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة ومدعمه بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس باسم عارف الطراونه

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

## إعلان

- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٥١/٣٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٥) حوض رقم (٦) قصر الأمير من الهيارات إلى زراعي درجة أولى، للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنولة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.
- المهندس إبراهيم باقوا  
رئيس بلدية مرج الحمام  
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية  
في مرج الحمام

مكتبة الأهل

## إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (٦/٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام منطقة مرج الحمام والمتضمن: تخفيض سعة الشارع الماز بالقطع ذوات الأرقام (١٣٨، ٨) حوض (٤) المشبكت من (١٦م) إلى (١٢م). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس إبراهيم باقوا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية مرج الحمام

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدية حوشا الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية حوشا الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٨/٢٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٠ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم رقم (٨/١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٥ والمتضمن: وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ح/٦٣٤٧/٣٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ وعليه لقد قامت اللجنة المحلية بإعادة الدراسة لنفس الشارع مع مراعاة شبكة الشوارع بالمنطقة المذكورة وقررت اللجنة ما يلي:- الموافقة على إلغاء الأجزاء من الشوارع التنظيمية الملونة باللون الأزرق واستحداث دخلة بدلاً منها بعرض (٨ أمتار) وهي الملون الأحمر والنواقة جميعها على القطعة رقم (٤١) من حوض (١٢) من أراضي صرة والعائدة للمواطن / طراد عوض سيارة وشركاه وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وعليه قررت اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية حوشا الجديدة الموافقة على قرار اللجنة المحلية انف الذكر وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة المنصورة مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس عصام غنيم

رئيس بلدية حوشا الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية دير الكهف الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية دير الكهف الجديدة لمنطقة دير الكهف والمتضمن تغيير صفة الاستعمال من مباني عامة/حدائق إلى سكن (ج) وذلك للقطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨) لوحة (٢٦) حوض (٢٦) من أراضي دير الكهف كونه مضي على القطعة أكثر من سبع سنوات على تصديق المخطط التنظيمي ولم يتم استملاكها من أي جهة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية دير الكهف الجديدة/ دير الكهف ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس قاسم الدردور

رئيس بلدية دير الكهف الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية رحاب الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٠/٨) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية رحاب الجديدة منطقة المدور والمتضمن: تخفيض سعة شارع خدمات مصدق تصديق نهائي من (٢٠م) إلى (١٢م) والمصار في القطع ذوات الأرقام (١٨٨، ٢٦٩، ٢٩٥، ١٨٧، ١٦٩) حوض (٥) الكبر من أراضي دخل وذلك لوجود شارع أشغال مفروز ومبعد سعة (٢٠م) ومحاذي للشارع المراد تخفيضه. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة المدور في بلدية رحاب الجديدة ومدعمة بالمخططات وبالوثائق اللازمة.

المهندس حسين مهيديات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية رحاب الجديدة

هكذا في الأصل



## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الزبيدية وحويجة/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قد قررت بقرارها رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزبيدية وحويجة/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله رقم (٢٠٠٧/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٣، والمتضمن ما يلي:-

١. الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي بسعة (١٢م) والمار ضمن قطعة الأرض رقم (١٢) وجزء من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٩، ١٣) وجميعها ضمن الحوض رقم (٢) الرشد من أراضي أم السرب لوحة رقم (١) كون الشارع يؤثر على أشجار زيتون مثمرة.
٢. الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي بسعة (١٢م) والمار ضمن قطعة الأرض رقم (٧٣) وجزء من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٩، ٧٥) وجميعها ضمن الحوض رقم (٢) الرشد من أراضي أم السرب لوحة رقم (١).
٣. الموافقة على استحداث شارع تنظيمي بسعة (١٢م) مناصفة بين القطعة رقم (١٢) وجزء من القطعة رقم (٤٧) من جهة، والقطعة رقم (٧٣) وجزء من القطعة رقم (٨٩) من جهة أخرى، ليربط بشارع تنظيمي مصدق سعة (١٢م) والمار ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٧، ٧٥) من جهة وشارع إفرازي معبد على أرض الواقع بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٨٩، ١٣) مع إحداث منحنيات ضمن القطعة رقم (٨٩) وجميعها ضمن الحوض رقم (٢) الرشد من أراضي أم السرب لوحة رقم (١)، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة الزبيدية وحويجة/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية.

المهندس "محمد خير" طافش الشرعة  
مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق  
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء  
البادية الشمالية الغربية

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الزبيدية وحويجة/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية قد قررت بقرارها رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/١/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزبيدية وحويجة/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥، والمتضمن ما يلي:-

١. إلغاء شارع تنظيمي سعة (١٦م) المار ضمن قطعتي الأرض ذوات الأرقام (٦٠، ٥٩) حوض رقم (٨) الزبيدية كون الشارع يؤثر على القطع ويعمل فسخاً للقطعتين بطل النفع منها.
٢. تعديل مسار الشارع الإفرازي سعة (١٠م) وتوسعته إلى (١٢م) ليصبح مناصفة ما بين قطع الأراضي ذوات الأرقام (٥٩، ٦٠، ٧٣، ٧٢) ضمن الحوض رقم (٨) الزبيدية، تلاشياً لوجود فضلات بطل النفع منها.
٣. ربط شارع سعة (١٢م) من الجهة الجنوبية ومن الجهة الشمالية بشارع تنظيمي سعة (١٦م).
٤. تقليص وإنهاء جزء من الشارع الإفرازي سعة (١٠م) المار ضمن قطعة الأرض رقم (٧٣) حوض رقم (٨) الزبيدية.
٥. تعديل حدود التنظيم بما يتناسب مع الشارع المقترح سعة (١٢م)، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة البائع/بلدية الأمير الحسين بن عبد الله، لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية وخلال.

المهندس "محمد خير" طافش الشرعة  
مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق  
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء  
البادية الشمالية الغربية

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية (بني هاشم) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية بني هاشم رقم (٤٦/٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١١، والمتضمن الموافقة على:- تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧٨١) حوض (٥) يزيد أراضي البشرية من صفة استعمال مباني عامة/مدارس إلى سكن أخضر حسب المجاور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على التعديلات في المخطط وتقديم اعتراضاتهم في مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في بلدية بني هاشم لواء البادية الشمالية خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس أحمد حطاب  
مدير الشؤون البلدية للواء البادية الشمالية  
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مكتبة العمل

## إعلان

• يعلن لإطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٣/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة روضة بسمه رقم (٤/٢) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ والمتضمن الموافقة على الطلب المقدم من السيد علي ذياب سودي المساعد وشركائه بخصوص تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار من خلال القطعة رقم (٢٥) حوض (١٠) الشقف من الجهة الشرقية للقطعة من (١٦ م) إلى (١٠ م) وذلك لتفادي البلدية من دفع قيمة الزيادة عن الربح القانوني لأصحاب العلاقة وتغيير صفه الاستعمال للجزء المراد إلغاؤه إلى تجاري + سكن (ج) وذلك حسب المجاور وحسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة/ منطقة روضة بسمه خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض عليه.

المهندس احمد حطاب

رئيس بلدية أم الجمال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

\* \* \* \* \*

## إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه

المهندس عقيل عياصوه

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجه منطقة (كفرنجه) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجه قد قررت بقرارها رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٦ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجه منطقة (كفرنجه) رقم (٦٢) بند (١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٣ المتضمن الموافقة على تغيير صفه استعمال القطع ذوات الأرقام (٥٧٤، ٦٢٨) والقطع ذوات الأرقام من (٤٦٠ إلى ٤٧٤) من سكن (ب) إلى سكن (ج) والقطع ذوات الأرقام (٤٥٧، ٤٥٥) من سكن (ب) إلى مباني عامة وجميعها بالحوض رقم (١٦) للبلد والقطع التالية (٨٤، ٨٢، ٨٣) والقطع (٦٦٥، ٦٦٦) والأجزاء الجنوبية من القطع ذوات الأرقام التالية (٧١، ٧٠) وجميعها بالحوض رقم (٩) أبو النجم من أراضي كفرنجه من سكن (ب) إلى سكن (ج) وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدة كفرنجه خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه الجديدة قد قررت رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٧ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة منطقة (كفرنجه) رقم (١) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء منحني الطريق المار بالقطعة رقم (٤١٦) حوض (٣) المسابك من أراضي كفرنجه وذلك لوقوعه ضمن قطع يصل ارتفاعه إلى أكثر من (٥ م) وإعطاء الأجزاء الملغية صفه استعمال السكن المجاور وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة ومدمعة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

\* \* \* \* \*

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٣ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة منطقة (كفرنجه) رقم (٢) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٦٥، ١٦، ٧١٧) من حوض رقم (٤) البلد وعمل نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (١٦) بعمق (١٠ م) وذلك لأن القطع مخدومة بشارع تنظيمي وشارع السلطة من الجهة الشمالية وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة ومدمعة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

\* \* \* \* \*

• يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجه الجديدة قد قررت بقرارها رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة منطقة (كفرنجه) رقم (٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ والمتضمن الموافقة على تغيير صفه استعمال أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٦٦، ٧٥٢، ٣٥٥، ٧٥١، ٣٤٤، ١٥٦، ٣٤١) وكامل القطعة رقم (٣٤٣) من حوض رقم (٤) البلد إلى تجاري طولي بارتفاع خلفي (٢ م) وذلك بسبب وجود قضية تحمل الرقم (٢٠٥/٢٧٢) والمرفق صورة عنها ولوجود أبنية تجارية قائمة على كامل القطع المذكورة وفرض عوائد تنظيم خاصة بقيمة (٢٥٠ ل.س/م) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة (١٥) يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجه الجديدة ومدمعة بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

محكمة العدل

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية العيون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية (العيون) منطقة (عرجان) رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠ والمتضمن الموافقة على اخراج الأجزاء الواقعة داخل التنظيم بصفة استعمال سكن (أ) من التنظيم وذلك بالقطعة رقم (٤٦) من الحوض رقم (٥) أبو الهوى من أراضي عرجان. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية العيون منطقة عرجان ومدمعة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نايف ذنبيات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية العيون

\* \* \* \* \*

## إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٨/٤) تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩، والمتضمن الموافقة على أن يكون الارتداد الأمامي صفرأ بدلاً من (٣) أمتار للقطع التجارية ذوات الأرقام (١٠٠، ١٠١، ١٠٢) من الحوض رقم (١٠) السقي أراضي معاذ، حيث أن الطوابق الأرضية مرخصة على أن يكون الارتداد الأمامي (صفر) وكانت أحكام التنظيم في ذلك الوقت صفرأ، وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في جريدتين محليتين والجريدة الرسمية. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية ودعومه بالمخططات الثبوتية اللازمة خلال مدة الاعتراض القانونية.

المهندس عبد الله وجيه سلمان

رئيس بلدية معاذ بن جبل

رئيس اللجنة اللوائية

\* \* \* \* \*

## إعلان

• اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (العامرة) رقم (١٨٠/١٨٠) لسنة (٢٠٠٦) والمخطط التنظيمي المرفق والمتضمن الموافقة على تحويل صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٥٧٥، ٦٧٩، ٥٧٥، ٦٤٣، ٦٤٢، ٦٤١، ١٣٠٥، ١٤٨٦، ١٥٥٥، ١٤٨٩، ٦١١، ١٥٨٤، ١٥٦٣، ٧٤٠، ١٥٦٠، ١٥٥٩، ١٠٩٤، ٦٩١) من الجهة الغربية للشارع والقطع ذوات الأرقام (١٣٩٦، ٦٩، ١٣٩٦، ١٣٠١، ١٦١٤، ١٣١٣، ٦٤، ١٣١٣، ١٥١٧، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ١٣١٣، ١٥١٧، ٥٣، ٥٢، ٣٤) من الجهة الشرقية للشارع من سكن (جيم) إلى تجاري طولي بعمق (١٤م) والقطعة (١٥٨٦) من الجهة الغربية للشارع إلى تجاري طولي لكامل القطعة بارتداد أمامي (٣م) غير مستوف لجميع القطع المحولة إلى تجاري، واستيفاء عوائد تنظيم خاصة بقيمة (خمس دنانير) للمتر المربع الواحد من الأرض المحولة إلى تجاري وذلك ضمن حوض (٨/مدينة الجندي) من أراضي عطل الرصيفة. يعلن لاطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٣٦/٢) لسنة (٢٠٠٦) (الموافقة) على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وفرض عوائد تنظيم خاصة حسب قرار اللجنة المحلية وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس غسان قاسم خريسات

رئيس بلدية الرصيفة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

\* \* \* \* \*

## إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكمشه رقم (٢٠٠٧/١/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٣ والمتضمن إحداث طريق سعة (٦م) تنظيمي يمر بالقطع ذوات الأرقام (١٧٣، ١٧٤، ٣٨) حوض (١٢) المكمان من أراضي صروت وذلك بناء على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ب/٩٦١) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٩. تقرر اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين بقرارها رقم (٤/٣) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة الكمشه المشار إليه أعلاه وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية في بلدية بيرين الجديدة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس يوسف سواقد

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بيرين

مكاتب العمل



## إعلان

• اطلمت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار اللجنة المحلية رقم (٤٨/٢٤) تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧م والمنتمضن الإطلاع على الطلب المقدم من المواطنين مالكي قطع الأراضي الواقعة ضمن حوض (٧) الودي الغربي حي الروضة (٢) والذي يطلبون فيه تغيير صفة استعمال من سكن جيم إلى تجاري وعليه تقرر اللجنة المحلية الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطع ذوات الأرقام (١٩٨، ٢٠٤، ٣٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٣١٣، ٣٩٤) وكامل القطع (١٩٧، ٢٩٩) حوض (٧) الودي الغربي حي (٢) الروضة من سكن جيم إلى تجاري وبارتداد أمامي (٣) وجانبي (٤) وبعق (١٤) م و (٤) م خلفي وفرض عوائد تنظيم بمقدار دينار عن المتر المربع الواحد وذلك لكون القطع المذكورة أعلاه يقع عليها مخازن تجارية والقطع المجاورة تحمل صفة استعمال تجاري مصدق نهائي وعليه تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣١/٦٤) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٨م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية ورفع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول. يجوز لدوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس احمد الجراحشة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية الحسينية الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٦/١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ وبصفتها لجنة محلية، الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للجزء المتبقي من القطعة رقم (٧٢٥) حوض (١) الحسينية لوحة رقم (١٠) والموالي من الجهة الجنوبية للقطعة رقم (٧١٧) حوض (١) الحسينية لوحة رقم (١٠) من حدائق إلى سكن (ج)، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في بلدية الحسينية الجديدة مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس جمال أبو درويش

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

بلدية الحسينية الجديدة

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدية القادسية رقم (١/٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠ بخصوص إلغاء جزء من الطريق الإفرزي سعة (٦) م والمحاذي للقطعة رقم (١٦٠) حوض (١٣) وادي ظلما من أراضي القادسية وتحويل صفة التنظيم من سكن (ج) إلى مباني عامة كون القطعة تعود للخرينة ولوجود شوارع تنظيمية كالية لخدمة المنطقة وتنوي البلدية بعمل حديقة في الجزء المجاور لهذه الطريق. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المعد لهذه الغاية المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في مبنى مديرية الشؤون البلدية حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية/للمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء بصيرا

\* \* \* \* \*

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء بصيرا قد اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدية الحارث بن عمير منطقة بصيرا رقم (٢٠٠٧/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/٩ بخصوص الموافقة على إحداث طريق (٦) م ضمن القطع ذوات الأرقام (١٤٠، ١٣٩) حوض (١٣) أم التمر من أراضي بصيرا وذلك لغايات الخدمة وبناءً على طلب أصحاب العلاقة وحسب المخطط المقترح المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المقترح المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحارث بن عمير منطقة بصيرا حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية/للمحافظة الطفيلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء بصيرا

مكاتب العمل

**بِالْإِسْلَامِ الدِّينِ**

بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨

[illegible]

## إعلان

صادر عن البنك المركزي الأردني

- قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧ منح الترخيص النهائي لممارسة أعمال الصرافة للشركتين التاليتين:-
١. شركة مسلم محمد مسلم الزبون وراحي محمد مسلم الزبون للصرافة (الزبون للصرافة) في مركز حدود جابر/ القادمين.
  ٢. فرع شركة السادات والهندي للصرافة في مدينة عمان/ الهاشمي الشمالي.
- البنك المركزي الأردني

## الإعلانات

## اعلان

- يعلن للعموم ان جمعية شباب الأردن للثقافة وتنمية المجتمع في بلدة الغزار الشمالي / محافظة اربد قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٩٤ ج) بموجب قانون الجمعيات والهيات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعدياته، وذلك في اليوم السادس والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٢.
- الدكتور عادل الطوبسي  
وزير الثقافة

## إعلان

- يعلن انه في اليوم الاول من شهر آذار من عام ٢٠٠٧ ميلادية تم تسجيل جمعية الخير والبركة النسائية / محافظة معان تحت رقم ١٦٥٠ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١م استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعددياته.

## اعلان

- إعلان**  
يعلن أنه في اليوم الخامس عشر من شهر شباط من عام ٢٠٠٢ ميلادية تم تسجيل جمعية الأردن أولاً  
تسوية البادية الوسطى / محافظة العاصمة تحت رقم ١٦٤٩ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ استناداً للاحكام  
قانون الجمعيات والهياكل الاجتماعية رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.  
الدكتور سليمان الطراونة  
وزير التنمية الاجتماعية

منه الى الله

## إعلان

## صادر عن الخط الحديدى الحجازى الأردنى

• تعلن إدارة مؤسسة الخط الحديدى الحجازى الأردنى للتالية أسماؤهم أنه واستناداً لقرار مجلس إدارتها رقم (٢) المتخذ بجلسته الأولى لعام ٢٠٠٧ المتعددة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٩ ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية بضرورة إنشاء خط سكة حديد حديث ما بين مدينتي عمان والزرقاء، بأن المؤسسة ستلغي العقود المبرمة معهم وتطلب منهم إخلاء المآجور وتسليمه خالياً من الشواغل في مدة أقصاها ٢٠٠٧/٥/٣١ ويخالف ذلك سجنهم كافة الأضرار والتعويضات والخسائر التي تلحق بها و/أو الغير نتيجة تخلفهم.

المهندس عبد الرزاق أبو الفيلات

مدير عام الخط الحديدى الحجازى الأردنى

اسم المستأجر	رقم العقد	تاريخ انتهاء السنة المقدي	رقم الكشف
أبيب علي أنيب حمدان	٥٧٤	١٢/٣١	٢٦
يوسف محمد أسعد ضميره	٦٥٠	١٠/٣١	٢٧
عاهد موسى عبد الفتاح أبو مسلم	٨٣٤	١٢/٣١	٢٩
علي محمود احمد السمهوري	٦٢٢	٧/٣١	٤٨
علي سليمان محمد أبو صفية	٥٨٠	١/٣١	٥٩
رهب حامد درويش المعاطلة	٥٦٧	١٠/٣١	٦٠
محمد مزيد الصبيح الأحمد	٦٦٠	١/٣١	٦٣
مريم عابد سليمان الدوايد	٦٦١	١/٣١	٦٤
علي محمد عوده	٦٦٢	١/٣١	٦٥
ياسر عبد المنعم الشالفي	٦٨٨	١/٣١	٦٦
فخرية محمد عابد الحلمان	٦٦٣	١/٣١	٦٧
خليل عبد الرحمن عمرو ومحمد سليم عمرو	٩/٦١	١/٣١	٦٨
خالد محمد حسين قاسم ومسيح عبد الحفيظ محمد شحادة	٦٥٢	١٠/٣١	٦٩
محمود احمد عبدالله أبو طافش	٥٧١	١٠/٣١	٧٥
عائشة عبد السلام مصطفى الماطي	٥٩٢	٦/٣٠	٧٧
الخميس محفوظ عبد الرحمن أبو عوض	٥٧٥	١٢/٣١	٧٩
موفق خليل سليم السمهوري	٦٦١	٧/٣١	٨٢
ناقد عبد الرزاق حسين البنا وساجدة عمر إسماعيل دغش	٧٨٧	١١/٣٠	٨٣
خليل خضر مصطفى النذاف	٥٩٦	١٠/٣١	٨٧
زكي محمد صالح حبوب	٧٦٢	٧/٢٨	٩٠
الخميس محفوظ عبد الرحمن أبو عوض	٧٥٩	٧/٢٨	٩٦
محمد عبد الملك عوض أبو ليل	٥٨٦	٧/٢٨	٩٦
زكي محمد صالح حبوب	٧٦٠	٧/٢٨	٩٤

اسم المستأجر	رقم العقد	تاريخ انتهاء السنة المقدي	رقم الميزان
محمد رمضان ومحمود أولاد فارس احمد محمد أبو ليله	٤٧٥	٦/٣٠	٢٠١
نظير محمد تالغ الرناصي وشريكه	٤١٧	٩/٣٠	٥
بسة صين عارف الشياح	٤٥٥	٩/٣٠	٧
محمد يوسف عبد حماد	٨٠٩	٨/٣١	٨
محمد فضل عبد المهدي اللانيات	٤٢١	٩/٣٠	٩
الخميس محفوظ عبد الرحمن أبو عوض وشريكه	٤٢٣	٩/٣٠	١٠
صالح سلامة فلاح الفويرين	٤٢٤	٩/٣٠	١١
خالد محمود دوجان المشاقبة	٣٩٠	٩/٣٠	١٢
مريم عويضة فريج الحويطي	٤٢٥	٩/٣٠	١٣
أسلمة محمد عبد العادي	٣٩٢	٩/٣٠	١٦
مي فاطم احمد سعيد	٣٩٤	٩/٣٠	١٧
صلاح صالح مصطفى أبو نجم	٤٥٢	١٢/٣١	١٩+١٨
لوزي سعيد إبراهيم عوض	٤٤٠	٩/٣٠	٢٠
محمد خليل احمد الميناوي	٤٨٢	٩/٣٠	٢٥
محمد خليل احمد الميناوي	٤٨٣	٩/٣٠	٢٦
محمد مزيد صبيح احمد	٤٤٨	٩/٣٠	٢٧
ليمة محمود عبد الرحيم الرواشدة	٤١٥	٩/٣٠	٢٨
محمد ذياب موسى غنيم وإخوانه	٤٩٣	١١/٣٠	٣٠+٢٩
عظمان حسن سالم الحريريات	٧٥٨	١٢/٣١	٣١
حسين عطية حسين أبو هادي	٤٧٣	٦/٣٠	٣٤
محمود علي حسين أبو منصور	٤٩٦	٩/٣٠	٣٥
ليسير علي عبد الزعبي	٧٥٧	١١/٣٠	٣٦
خالد سليمان محمد أبو صالح	٦٣٤	٨/٣١	٣٧
فادي محمد عبد المهدي الكركي	٤٣٩	٩/٣٠	٣٨
لطيفة زوجة احمد سليمان كريم	٤٣٣	٩/٣٠	٤٠
عصام محمود سليمان الفويري	٤٠٩	٩/٣٠	٤١
محمد سلامة احمد أبو صبيح	٤٩٢	٩/٣٠	٤٢
شادي سعود محمود الزبدية	٨١٥	١١/٣٠	٤٣
أسلمة سعود محمود الزبدية	٧٨٩	١٢/٣١	٤٤
سليمان سلامة فريج أبو ركة	٤٨٨	٧/٣١	٤٥
محمد سالم أبو صبيح	٤٧٦	٩/٣٠	٤٩
إبراهيم خليل حسين	٤٣٥	٩/٣٠	٥٠

مكتبة من الأعمال



رقم الملحق	رقم المجلد	تاريخ انتهاء السنة الملاحقة	اسم المستأجر
٥١	٤٧٢	٦/٢٠	محمد عجاج غلّاش القلاب
٥٢	٣٨٦	٩/٢٠	محمد عجاج غلّاش القلاب
٥٥+٥٤	٤٧٧	٦/٢٠	يوسف محمد علي العيسى وعلي محمد علي العيسى
٥٦	٤٨٤	٧/٢١	عبد المجيد حسين عبد الحجوج
٥٨	٤٣٧/٥٨/١٠/٩١	١/٢١	جبريل علي عبد الله للزيديين
٥٩	٥٧٧	١/٢١	احمد محمد علي العيسى
٦	٥٨٥	٧/٢٨	محمد خليل احمد الميناوي
٢٤+٢٣	٧٢٢	٧/٢٨	شاكور احمد القطاوي وخالد عبد الفتاح المسلوب
٤٦	٥٨١	٧/٢٨	سليمان سلامة فريج ابو ركة
٤٧	٥٨٢	٧/٢٨	عبد الكريم محمد يوسف صب لبن
٥٣	٥٨٨	٧/٢٨	ماهر محمد عجاج غلّاش القلاب
٥٧	٤٩١	٧/٢٨	محمد سلامة مطلق الشمايلة
٦١ (حمايات)	٦٩٧	٧/٢٨	مروان محمد علي العيسى وعلي محمد علي العيسى
فسحة ما بين ١٦ و١٥ السوق الشعبي	٥٨٤	٧/٢٨	توفيق عبد الفتاح علي الديهي
حمام رجال	ضمان	---	رمضان محمود علي الواكد
قترينة	ضمان	---	محمود طي الواكد

رقم الكشك	تاريخ انتهاء السنة المقابلة	رقم العقد	اسم المستأجر
١	٤/٣٠	٥٠١	حمد إسماعيل أبو طوق
٢	٤/٣٠	٥٠٢	صالح عبد اللطيف المدني
٣	٤/٣٠	٥٠٣	نعم شكر أبو لجم
٤	٤/٣٠	٥٠٤	عوض خليل النذاف
٥	٤/٣٠	٥٠٥	نعم عبد الرحمن شعبان
٦	٤/٣٠	٥٠٦	صلاح محمد القلاري ودرويش مصطفى
٧	٤/٣٠	٦١٠	محمد عبد الملك عوض أبو ليل
٨	٤/٣٠	٥٠٨	عوض حسن قوديس
٩	٤/٣٠	٥١٠	عبد السلام إسماعيل أبو طوق
١١	٤/٣٠	٥١١	باسم رمضان عيد
١٣	٤/٣٠	٥١٣	نصير محمد حبوب
١٤	٤/٣٠	٥١٤	عبد الكريم احمد أبو طائلش
١٨	٤/٣٠	٥١٨	محمد محيي الدين العوضي
٢٠	٤/٣٠	٥٢٠	زكي محمد صالح حبوب
٢٥	٤/٣٠	٥٢٤	محمود احمد المصهورى
٢٦	٤/٣٠	٥٢٦	خليل خضر النذاف
٢٨	٤/٣٠	٦١١	خلد محمد حسين قاسم
٢٩	٤/٣٠	٥٢٩	محمد طي حلمي علي درويش
٣٠	٤/٣٠	٥٣٠	إسكاف سعيد أبو النهموم

هكذا في الأصل

اسم المستأجر	رقم الملاك	تاريخ انتهاء السنة المقديرة	رقم الكشف
إبراهيم سعيد إبراهيم أبو الهيثم	٧١٥	٢/٢١	٣١
إبراهيم سعيد إبراهيم أبو الهيثم	٥٣٢	٤/٢٠	٣٢
إهاب خالد سمارة	٥٣٣	٤/٢٠	٣٣
خليل صالح أبو طافش	٥٣٤	٤/٢٠	٣٤
سامي مصطفى عبد الرحمن عمرو	٦٢٧	٤/٢٠	٣٥
حسني محمد أبو شيانة	٥٣٨	٤/٢٠	٣٨
موسى عبد الفتاح محمد أبو مسلم	٥٤٠	٤/٢٠	٤٠
علي سلامة محمد القصاص	٥٤١	٤/٢٠	٤١
حسين زكريا محمد	٦١٨	٤/٢٠	٤١
عيسى أحمد بركات	٥٤٣	٤/٢٠	٤٣
علي سليم شاتي	٥٤٤	٤/٢٠	٤٤
محمد محمد الخطيب	٥٤٥	٤/٢٠	٤٥
صلاح محمد البصري	٥٤٦	٤/٢٠	٤٦
سليم خليل كركا	٥٤٧	٤/٢٠	٤٧
عبد الكريم درويش غنيم	٥٤٩	٤/٢٠	٤٩
أديب محمد حسين خلف	٧٤٠	٤/٢٠	٥٠
نصر محمد عبد العزيز شاهين	٦١٧	٤/٢٠	٥١
هشبة أحمد محمد الهادي	٥٥٢	٤/٢٠	٥٢
علي خالد صالح	٥٥٣	٤/٢٠	٥٣
علي محمود علي دغش	٥٥٤	٤/٢٠	٥٤
يوسف خضر الداف وعبد الغني حسين زويدي	٥٥٥	٤/٢٠	٥٥
لادي شيباب العودة	٥٥٦	٤/٢٠	٥٦
لادي شيباب العودة	٥٥٧	٤/٢٠	٥٧
علي أيوب حمدان	٥٥٨	٤/٢٠	٥٨
مصطفى درويش الكفافي	٥٥٩	٤/٢٠	٥٩
محمد حسن داود السعيد	٥٦٠	٤/٢٠	٦٠

## السجل الضممي

اسم المستأجر	رقم الملاك	تاريخ انتهاء السنة المقديرة	رقم المكون
الشريعة بلور عبد الإله محمد علي ربيعان	٧١٦	٤/٢٠	٣
الشريعة بلور عبد الإله محمد علي ربيعان	٧١٧	٤/٢٠	٣
جهد محمد الخطيب	٥٩١	٥/٣١	١٤
عاطف عبد العزيز عبد الفتاح وجمعة سلامة المشاقبة	٤٧٤	٥/٣١	١٥
فكي جميل خميس المصري	٥٠٠	٤/٢٠	٢٢+٢١
مروان محمد علي العيسى وعبد الله محمد علي العيسى	٦٧٦	٤/٢٠	٣٣+٣٢
ميدولة بكر محمود سالم عزام	٦١٦	٣/٢٠	٣٩
محمد سلامة أحمد أبو صبيح	٤٨/٦٠/٩١	٣/٢١	٤٨
مروان محمد علي العيسى وعلي محمد علي العيسى	٥٩٠	٥/٣١	٦٠

ع / ع / كشف ومط / عقد زكاة من 23

## المطالبات

## أعلان

اعلن الى السادة المدرجة اسماءهم بأدناؤه بأنه بالاستناد للنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى  
لماه (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستلاك  
والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم بدل نفقات إنشاء جدران إستنادية عن عقاراتهم  
لمبيته ارقامها ازاء اسم كل منهم بأدناؤه وذلك نتيجة لقيام الامانة بأجاز اشغال إنشاء الجدران الاستنادية  
الواقعة أمام تلك العقارات .  
وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة اسماءهم تألياً دفع بدل نفقات الجدران الإستنادية المطلوبه  
منهم الى صندوق الامانة كما هو موضح تفصيله ازاء كل اسم منهم بانناؤه .

أمين عمان

المهندس عمر المعالي

القيمة	رقم الملاك	رقم المكون	رقم الملاك	رقم المكون	رقم الملاك	رقم المكون
٢٢٢١,٨٤٢	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢١٠٠,٦١٤	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
١١٢٦,١٧٤	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٥٧٢,٦٢٢	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
١٠٨٢,٨٥٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١١١,٤٤٠	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٢١٥,٦٣٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥٩٤,٤٦٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٢٢٩,٢٤٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٥٧,١٥٧	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٥٥٢٨,٠٢٤	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٢٩٩,٢٦٨	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٩١٣,٠٠٠	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١١١٣,٠٠٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١١٧٩,٤١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٠١,٢٠٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
٢٢٩٢,٢٠٠	١	١	١	١	١	١

هكذا من الأصل





## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان لتلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

اسم المكلف	الرقم الضريبي	نوع الأشعار	السلوات	الضريبة
عمر رمضان صالح حمد	٦٢٤٥٩٤	٢/١/٢٩	٢٠٠١	١٠١,٢٣٢
محمد إبراهيم صالح خريسات	١٨٠٠٥٩١٨	١/١/٢٩	٢٠٠١	٢١١,٢٠٠
أنور عبدالفتاح محمد تركي	٧٩٠٨٩٣	٢/١/٢٩	٢٠٠٠	٣٣٠
وسام علي عبدالرحمن عربيات	١٨٠٢٨٣٥٧	ح/٣٤	١٩٩٩	١٦٩٦٨,٦٠٠
أديبه حسن حمدان الكرمي	١١٨٨٤٣٧	ح/٣٤	١٩٩٧-٩٢	١٦٦٢,٧٦٠
محمد عبدالفتاح مرعي الفاصوري	١٧٠٦٠٦٣	٣٠	٢٠٠٠-٩٩	١٥٥,١٠٠
رسمي عيسى حسن برهم	١٨٨٠٢٧١٠	ح/٣١	١٩٩٥-١٩٩٨	١٧٤,١٦٥
محمود احمد عبدالرحمن تركي	٩٥٩٩٢٨	٢/١/٢٩	٢٠٠٠	٤٩٥
حسان كامل عبدالرحيم بدوي	٩٣٦١٥٤	٢/١/٢٩	٢٠٠٢	١٤٠,٨٠٠
جاء سليمان جابر ابوخطب	١٨٠٣٧٠٤٦	٢/١/٢٩	٢٠٠١	١١٠
علي احمد حسن الفزاز	٣٤٩٣٥٦	٢/١/٢٩	٢٠٠١	١١٢,١٦٠
عيسى نايف الفريخ الصالح	٣١٠١٣٣٩	١/١/٢٩	٢٠٠٣	٩١,٢٠٠
عيسى نجيل عيسى حنر	٢٠٠٥٧٥١	٢/١/٢٩	٢٠٠١-٢٠٠٢	٤٣٤,١٦٠
سمير عبد الملحم الجوهري	١٨٠٠٩٩١٣	١/١/٢٩	٢٠٠١-٢٠٠٢	١٤٦,١٠٠
محمد سالم محمد لويران	٩٢٣١٤١	١/١/٢٩	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٤٠٠,٥٤٨
لويران سالم محمد لويران	٩٤٤٨٩٠	١/١/٢٩	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٨١٠,١٤٨
علي احمد رشيد المنصور	١٨٠٠٦٩٠٦	٢/٣١	٢٠٠١	٧٢٠,٥٠٠

سليم علي عبدالله احمد ابراهيم	١٨٠١٥٠٩٣	٢/٣١	١٩٩٧	٢٨٦٥,٣٠٠
لرحلت سامي اسماعيل أوتقان	١٨٠٢٧١٩٩	٢/٣١/٣٠	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٩٧,٣٢٠
راجح عبدالرووف قاسم ابوريده	١٨٠٣٥٤١٨	٣٠	١٩٩٦	٢٠١
غازي عبدالعزيز عبدالعال	١٨٠٠٠٥٩٢	١/٢٩	٢٠٠٢	٥٥
فؤاد عبدالكريم عبدالرحيم	١٨٩٠٦٠٤٤	٣٠	٢٠٠٢-٢٠٠٤	٦٢,٠٤٢
اللاج	١٨٠٢١٥٨١	٣٠	١٩٩٩	٧٢,٧٠٠
أنور علي احمد وشاح	١٨٠٣٣٢٢٩	٣٠	٢٠٠٢	١٣٧,٥٠٠
نور رمضان محمد صلاح	١٨٠١٤٦٠٥	٣٣	٢٠٠٢	٢٢٦,٦٠٠
عبدالرحمن محمد احمد	١٨٠٠٨٠٦٢	٢/١/٢٩	٢٠٠٢	٩٢,٧٠٠
شاهر مندوح حمدان المصالحه	١٨٠٢٣٧٣٨	ح/٣١	١٩٩٧-٢٠٠٠	٢٨٢,٥٠٠
محمد ابراهيم شاكر سلهب	١٨٠٣٥٨٩٢	ح/٣١	٢٠٠٠	٧٦٠,٢٨٨٠
اسامه محسن مصطفى الدويكات	١٨٠٠٧٨٤٨	ح/٣٤	١٩٩٨-٩٨	٨٦٠,٧٤٠
شاكر حنا شاكر قعوار	١٨٠٢٥٥٣٦	١/١/٢٩	٢٠٠٢-٩٩	١٨٨٠,٣٠٠
مليد خالد سليم ابو عذبه	٩٠١٤٣١	٢/١/٢٩	٢٠٠٣	٢٢٨١,٤٠٠
وليد خالد سليم ابو عذبه	١٨٠٣٠٩٨٠	٢/١/٢٩	٢٠٠٣	١٢٩١,٤٠٠
لؤيد خالد سليم ابو عذبه	١٨٠٣٠٩٧١	٢/١/٢٩	٢٠٠٣	٢٣٩٨
جلال مختار علقه تادرس	٩٣٥٨٨٣	١/١/٢٩	٢٠٠٤	٩٩٧,٨٠٠
محمد سليم بونتن الامير	١٨٠٣٢٩٧٤	ح/٣١	٩٠-١٩٩٢	٢٤٩٧,١٦٠
ملان محمد فاضل الحديدي	١٨٠١١٠٠٤	٢/١/٢٩	٢٠٠٢-٢٠٠١	٩٤,٦٤٧
عبدالله سلامه عايد صويص	١٨٠١٦٣١٦	٢/١/٢٩	٢٠٠١	٢٠٤٠,٤٣٠
محمد امين عبدالخالق صالح	١٨٨٠٥٧٧٩	٢/٣١	٢٠٠١-٢٠٠٠	٤٧٧٥,٩٢٦
ابو حمور	١٨٠٣٥٦٧١	١/١/٢٩	٢٠٠٢	٧٦,٢٨٠
نقل علي حسين الجندى	١٨٠٠٣٢٠٦	٢/٣١	١٩٩٥-٩٣	١٢٢,٥٦٠
عبدالرحيم حسن مصطفى شعله	١٨٠٣٥٠٧٨	٣٠	٢٠٠٥	١٧٣٥,١٦٠
محمد احمد محمد الحياوي	١٨٠٣٠٥٢١	٢/١/٢٩	٢٠٠٢	٣٥٥,٢٠٠
محمد نور محمود صبح	١٨٠٣٩٨٣٩	١/٢٩	٢٠٠٢	١٢٢,٧٠٠

مكتبة الأهل

٤٠٢	١٩٩٩	٣١/٣	١٢٩٦٥٠٧	خالد توفيق اسحق العدوان
١٠٤٧,٣٠٠	٢٠٠٢	ح/٣١	٩١١٦٨٢	خالد سليم سلامة ابو عذبة
٢٥٢٢,٣٥٢	١٩٩٦	ح/٣٤	٩١٣٦٦٩	عبدالعاشق علي عبدالحالقي
				العمد
٣٩٤٦,٢٠٠	١٩٨٤	ح/٣١	٦٥٦٣٦٤	معروف حمد الله احمد خريسات
١٨٠٨٥٣,٩٢	٢٠٠٢	٣٠	١٨٠٣٧٤٨٨	مراد احمد سليمان ابوباكير
	٢٠٠٤			
٤١٨	٢٠٠٤	١/١/٢٩	١٨٠١٩٠١٣	عبدالباسط محمد عبدالله التمسور
٩٠,٣٠٠	٢٠٠٣	١/١/٢٩	١٨٠٠٣٤١٩	نبيل مسعود صالح مزيد
٧٤٩,١٠٠	٢٠٠٤	١/١/٢٩	٩٠٨٧٥٤	احمد صيد السليمان حيارى
١٣٦,٦٠٠	٢٠٠٢	٢/١/٢٩	٩٥٨٤٨٤	ابراهيم ظافر سعيد الداود
٢٢٤,٥٧١	١٩٨٢	ح/٣٤	٩٤٧٤٦٦	عمر عبد الهادي العوامله
	١٩٩٥			
٢٩٤٥,٣٦٠	٢٠٠٠	٣٠	١٨٠٠٣٥٩١	محمد بولس رباح الحوراني
	٢٠٠٥			
٧٣٤	٢٠٠٣	٢/١/٢٩	١١١٧٢٢٠	عبد الحميد احمد عبد الهادي
				العوامله
٢٢١,١٠٠	٢٠٠٣	٣٠	٩٩٧٤٥٥	هاشم عبد المجيد علي غزال
	٢٠٠٤			
١٦٢١,٤٠٠	٢٠٠٣	٢/١/٢٩	١٨٠٢٨٥٢٧	فؤاد خالد سليم ابو عذبة
٢٩٩٣,٤٣٠	٢٠٠٣	٣١/٣	١٨٠٠٢٢٨٩٧	احمد عبدالله احمد خطاب
	٢٠٠٤			
٢٣٤٧٢,٣٦٠	٢٠٠٠	ح/٣٤	١٨٠٣١١٥٣	لؤيم الياس خليل سلامة
	٢٠٠١			
١٧٠,٥٠٠	٢٠٠٣	١/١/٢٩	٩٥١٥٢٨	عبد الرحيم سعيد احمد الحيارى
٥٨٨٩,٣٦٤	٢٠٠٢	٣٠	١٨٠٠٦٩٠٦	علي احمد رشيد المنصور
	٢٠٠٣			

٩٦,٦٠٠	٢٠٠٣	٢/١/٢٩	١٨٠٠٧٩٠٢	محمد تيسير احمد سليمان
	٢٠٠٤			للجداوي
٢٧٨,٣٠٠	٢٠٠٠	٢/١/٢٩	٣٨٤٤١٠٢	احمد عبدالرحمن محمد
				الفرحات
١٣٤	٢٠٠١	٣٠	١٨٠٠٩٧٤٣	ظافر رضوان طاهر الحيارى
٩٣٦٠٥,٧١٧	٢٠٠٠-٩١	٣١/٣	٣٠٤٢٨٠	عبدالقادر عبدالله احمد خطاب
٢٥٦,٣٠٠	٢٠٠٢	٣٣	١٨٠١٦٥٥٣	طلعت رمضان محمد صلاح
١٠٧٣٢,٦٩١	١٩٩٧-٩٥	ح/٣٤	٦٠٩٧٠٦	عزام كمال سليم الداود
٢٢٠,٤٦٠	٢٠٠٤	١/١/٢٩	٩٦٢٤٤٩	رالد محمد فاضل الفاخوري
٦١٩,٢٢٠	٢٠٠٣	٣٠	١٨٠٤٢٣٨٤	حسن يوسف حسن عبدالقادر
	٢٠٠٤			
١٠٧,٠٩٥	٢٠٠٣	٢٠	٦٩١٩٠٤٩	مفر سالم عبد الحيارى
	٢٠٠٤			
٤٥٠٠	٢٠٠٤	٣٠	٧٧٢٢٠٠١	عيسى عطيه احمد القناص
٢٣٤,٣٠٠	٢٠٠٤	٣٢/٣	١٨٠٠٦٩٠٦	علي احمد رشيد المنصور
٣٧٥٩٩	١٩٩٧-٩٦	ح/٣٤	١٨٠١٧٥٧٦	عمر عبدالقني معروف ابوسمره
١١٨١,٢٥٥	١٩٨١	ح/٣٤	٩٥٧٤٦١	أريج زايد عبد زيادات
	٢٠٠٤			
١٢٠٦	٢٠٠٠	٣٠	١٨٠٣١١٥٣	لؤيم الياس خليل سلامة
	٢٠٠٢			

## إعلان

يطلب من السادة المالكين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إباد القضاة

اسماء المالكين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
عماد يعقوب موسى الحاج علي	١٥٧٢٣٣٤	٥٩٧	٢٠٠٤
سامي يعقوب موسى الحاج علي	١٥٧٢٣٢٦	٦٢٢	٢٠٠٤
عبد الرحمن احمد محمد سعادة	١٤٠١٣٠٧	٢٣٥	٢٠٠٤
نور حميدان عبدالجواد حريز	٥٩٩٨٩١	٢٢٩	٢٠٠٤
نظام سعيد محمد حرز الله	٧١٢١٥٩	٢٨٨	٢٠٠٤
محمد خميس سعيد اعمر	٤٩٩٦٩٢	١٠٤	٢٠٠٤
داود سعيد ابو حليلة	١٠١٨٦٩	٥٦١	٢٠٠٤-٧٦
محمد فالح العايد الدويبي	٩٦٥٢٣٥	١٠٦	٢٠٠٤
وليد حامد خليل الزمر	٢٦٢٥٠١	١٦٧	٢٠٠٤
هدى سالم حمد ابو الغنم	٧٧٩١٦٤	٥٣١	٢٠٠٣-٩٢
عيسى ابراهيم عيسى عويس	٧٨٣٨٥٩٠	٥٢٨	٢٠٠٠-٩٩
صبيحي مصطفى اسماعيل العسود	١٥٤١٧٤٩	٨٠٢٩	٢٠٠٤-٢٠٠٢
سميحة عبدالله عيسى الحنيطي	١٥٥٦٣٠٤	٧٤٦	٢٠٠٤-٢٠٠٢
ميسر ابراهيم عارف عثمان	١٩٣٥٧٢٠	١٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠١
محمد جلال حسن سعيد الكردي	٧٠٩٤٠٩	٧٦٤	٢٠٠٣
محمود توفيق موسى قراقيش	١٩٥٨٢٨٢	٧٨٤	٢٠٠٤
عبد الوهيد محمد حسين خطاب	١٦٥٠٣٤	٥٠٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
سمير الياس حنا زعور	١٣٠٣٥٢٠	٦٠٩	٢٠٠٥-٩٢
يوسف ياسين يوسف النريس	١٢٢٧٨٥	٥١٧	٧٥-٧٠

وليد محمد حسن صبري الدويك	١٩٥٥٠٠٤	١٩٠	٢٠٠٥
احمد محمود سليم ابوقبيع	١٩٥٨٢٤٠	٥٤٢	٢٠٠٥-٢٠٠٤
صبيحي مصطفى اسماعيل العسود	١٥٤١٧٤٩	١٠٢٩	٢٠٠٤-٢٠٠١
نعيم عيسى رشيد حسن	١٧٨١٧٠٣٠	٤٠٢	٢٠٠٤-٢٠٠١
احمد عيسى محمد عبدالله الحنيطي	٣٩٨٩٩٣	١٠٧٢	١٩٩٦
نبيل محمد مصطفى ابو غلوس	١٠٤٥١١٣	٥٠٨	١٩٩٨
هنا سالم حمد ابو الغنم	٧٧٩١٣٠	٥٠٦	٢٠٠٤-٨٩
منى سالم حمد ابو الغنم	٧٧٩١٥٦	٥٣١	٢٠٠٣-٨٩
غادة سالم حمد ابو الغنم	٧٧٩١٧٢	٥٠٢	٢٠٠٣-٨٩
محمد زهير صبري عبدالله الجعبي	٣٧٨٠٠٣	٥٥٤	٢٠٠٤-٢٠٠٣
حسام برجس شاهر الحديد	١٥٧٠٧٢٢	١٥٢	٩٩-٩٦
كيم فؤاد سعيد ابوجابر	٨٤٣٧٠٩	٦٥٢	٢٠٠٢-٢٠٠٠
عبد هاشم احمد سمور	٩٠٢٣٠٨٩	٦٨٨	٢٠٠٤-٢٠٠٢
الطون بندلي الطون الفاوي	١٢٢٧٢٤٦	٣٥٤٢	٢٠٠٤-٢٠٠٣
هاني ضيف الله فلاح الحديد	١٩٣٩٢٠٣	١٠٢٤	٩٩-٩٣
نجاح احمد اسماعيل ابو نحلة	١٩٤١٦٢٣	٩٠٧	٩١-٨٩
رالد محمد حمدان العسود	١٨٨٦٥٦٨	٥٤٣	٢٠٠٧-٢٠٠١
محمد ياسر مظهر الصباغ	١٢٤٠١٥٣	١٤٧١	٢٠٠٤-٢٠٠٢
عماد عيسى جريس ربيع	١١٨٧٥٨٩	٧١٨	٢٠٠٤
سامية محمد ابراهيم جبر	١٦١٠٩٤٥	٧٣٧	٢٠٠٤
عبدالرحمن احمد درويش الصعدي	٤٠٦٧٣	١٧٠	٢٠٠٤

هكذا حق الأصل



## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستهين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وقديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السنوات	ارصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٩٨	٣٨٨٣	٨٦٤	٧٥٤٤٢	توفيق محمد قاسم أبوخجيل
٩٩-٩٨	٩١٥٢	٥٩٠	١١٨٧٨٦٤	حسان توفيق محمد أبوخجيل
٩٩-٩٨	١٠٦٨٣	٢٢٥	١٢٦٢٦٢٩	بسام توفيق محمد أبوخجيل
٢٠٠٢	٥١١	٢٥٠	٢٥٢٩٠٥	زهير كمال حسن البطيخي
٢٠٠٢	٣٥٥٠	٦٦٤	٣٠٨٣١٧٩	حاتم فلاح عبدربه الرواشدة
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٤٨٦	٨٩١	٤٠٧٤٥٩٩	شركة المركز الأريثي للطب الصيني
٢٠٠٣	١٤٢٦	٢٥٠	٧٥١٢٧٨	سامر حسن عبدالسلام الطباع
٢٠٠٥-٢٠٠٢	١٨٣٠	٢٧٥	٣٠٨٩٢٢٣	ضحي سليمان صياح البغدادي
٢٠٠٤	٥١١	٢٥٠	٣٠٤٤٨٠٧	عسان حمدي أحمد أبو عيشة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣٧٣	٤٨٠	٣٠٤٦٤٧٨	فيثاء عيادة بولص حجازين
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٧٢٨	١٧٥	٣٠٦٢٧٣٢	زيدان ابراهيم أحمد النعمات

٢٠٠٣-٢٠٠٢	٩٥٤	٠٨٧	٣٠٦٢٧٠٨	ديفا الياس جورج زاير
٢٠٠٤	٣٠٦	٧٥٠	١٣٠٢٤٢٦	لوريس الياس قسطندي ناصر
٢٠٠٤	٣٠٦	٧٥٠	١٣٠٢٤٣٤	هاني الياس قسطندي ناصر
٢٠٠٤-٩٩	٦٤٠	٩١٤	٦٩٠٢١٦٢	عبدالحكيم حسن مصطفى شحادة
٢٠٠٥	١١٥	٧١٠	٦٧٣٣٨٢	رضا أحمد حسن الكباريتي
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٦٢٩	٩٠٥	٤٠٦٠٢٠٢	شركة الخليج للسجاد والموكيت والبرلاي والمفروشات
٢٠٠٤	٣٣٤	٩٥٠	٢٠٩٧٠٣٦	لعمام شحادة عبدالرحمن شامية
٢٠٠٤	٨٠٠	٣١٢	٥١٦٠٤٠	كامل كامل الياس سابا
٢٠٠٥	٣٥٦	٢٢٦	٧٨٨٦٤١١	مروان سعيد عثمان متوق
٢٠٠٤	١٣٧٠	٣٢٩	١٣٤٦٩٦٢	سمارة عبدالفتاح مصطفى سمارة
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٣٢٠٧	١٠٨	٩١٧٨٢	فيس اسكندر عيد النبر
٩٨-٨٩	١٠٥٢	٦٦٠	٣٩٢٠٠٦	محمد أحمد محمد بسيط

محكمة العدل

## إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

## إيراد القضاة

اسماء المكلّنين التابعين لمديرية (جلوب صان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
مصطفى حسين طعمة عابدين	٣٨٩٠١٣	٤٥٢	٢٠٠٤
عيسى خليل محمد عبدالجواد جرادات	١٥١٦١٠٨	٦٥١	٢٠٠٤
محمد مصطفى موسى فرفور	٦٢٧٩٦٨	١١٧	٢٠٠٤
احمد علي اسماعيل ابو عافور	١٥١٠٢٠٧	١٢٣	٢٠٠٤
ئيسير موسى رجب السرور	٦٥٣٥٦٠	١٠٥	٢٠٠٤
فوزية عبدالرزاق كامل عالول	١٥٣٥٧٨١	١٦٢	٢٠٠٤
ابراهيم ذيب علي الجعفري	٣٨١٣٣٠	١٦٣	٢٠٠٤
بولس علي مصطفى الحاج	٦١٣٨٧٨	١٦٦	٢٠٠٤
عبدالفتاح احمد سعيد القطامي	١٥٢١٤٩٧	٤١٢	٢٠٠٤
مروان محمدخير محمد ابو شعير	١٢٩١٠٠٩	٨٠٨	٢٠٠٤
ابراهيم جابر عودة حسين	٤٣٨٧٤٠	١٤٨	٢٠٠٤
فريد محمد محمود عبدالرحمن	٧٩١٤٩٠	١٤٥	٢٠٠٤
عبدالكريم محمد فلاح الخشمان	٨٥٨٩٢٧	١٣٧	٢٠٠٤
محمد شحادة مسلم الكوز	٧٨٠٢٢٧	٨٠٥	٢٠٠٤
زيد فهمي يوسف ابوشام	١٦٥٩٣٩١	٢٧٩	٢٠٠٤
يعقوب موسى مصطفى الحاج علي	١٥٧٢٣١٨	٢٧٨	٢٠٠٤
ابيتسام عبداللطيف عبدالقادر الشرافي	١٥٦٥٠١٠	١٦٥	٢٠٠٤
اسامة صبحي احمد عيادي	١٠٩١٧٣٥	٢٧٤	٢٠٠٤
يذيع ابراهيم ناجي الشامي	١٧٨٠٧٢٧	٣٣٥	٢٠٠٤

فاطمة صالح حسين عصفور	١٠٣٥٧٤٦	٣٤٩	٢٠٠٤
نمر ابراهيم محمد ابوظة	٨٤٦٩٤٥	٨١١	٢٠٠٤
احمد سعيد حسن العمري	١٦٥٨٢٨٠	٤٣٧	٢٠٠٤
سالم عيد محمد ابوالسعود	٦٩٩٧١٣	٤١٦	٢٠٠٤
احمد عبدالجواد عبدالفتاح التميمي	١١٦٨١٥	٢٧٥	٢٠٠٤
صدقي صادق عبدالكريم الامام	٦٥٩٦٠	١٠١	٢٠٠٤
ناجح نعيم عبدالسلام الحرباوي	٥١٨٦٢٠	٤٣٢٠	٢٠٠٤
جبران يوسف حسن الاميركاتي	١٣١١٩٩	١٠٢	٢٠٠٤
حسين عبدالله محمد ابوحلقة	١٥٢٤٠٨٩	١٠١	٢٠٠٤
سليمان ابراهيم محمد ابودويش	٤٦٣٦٣٩	١٠١	٢٠٠٤
محمود اسماعيل محمد جبر	١٠٦٧٩٤٠	١٠١٢	٢٠٠٤
مشهور عواد صالح ابوزيد	١٦٥٣٢٧٠	٣٥٣	٢٠٠٤
محمود عيسى محمد الحنيطي	١٥٦٧٠١	١٢٠٥	٢٠٠٤
محمد ابراهيم رشيد جبر	٥٣٢٥٤١	١٥٢٥	٢٠٠٤
سالم عمر عبدالرحيم اسعد	١٥٥٩١٢٥	٦٦٣	٢٠٠٤-١٩٩٦
شركة خليل ابراهيم ابوبكر وشركاة	٤٧١٣٣١١	١١٣٥	٢٠٠١
سفيان حسين محمد ابوطي	٣٥٣٦٥٥	٤٠٢	٢٠٠٤
حمدالله عثمان عيسى الشاب	٣٠٧٨٧٤	٢٨٢	٢٠٠٣
مصطفى محمد علي الزمنا	٦٦٦٩٥٥	٣٠٤	٢٠٠٤

مكتبة الوثائق

٨٩-٨٢	١٦٧	٦٢٨٩٩٩	محمود رشاد محمد الجعفري
٨٩-٧٩	٤٢٤	١٠٣٥٢٨٢	جمال رشاد محمد الجعفري
٢٠٠٣-٢٠٠١	١٦٧٠٥	٤٤٤٧٦٦	منير عودة نصير حداد
٢٠٠٢	٥٣٦٣	٤٠٧٣٨	لهمي يوسف احمد ابوشام
٢٠٠٤	١٠١	١٣٠٦٥٩٦	طارق ابراهيم محمد الغزوي
٢٠٠٤	١٠١	١٣٠٦٥٨٨	احسان ابراهيم محمد الغزوي
٩٥-٩٤	٣٩٤	٤٣٨٧٤٠	ابراهيم جابر عودة حسين
٢٠٠٤	١٢٤٣	١٥٦٠١٦٦	عصام صالح صالح العمري
٢٠٠٤	١٠٢	١٣٠٦٦١٨	عمر ابراهيم محمد الغزوي
٩٩-٨١	٥٦٦	٣٧٨٣١٣	ابراهيم محمد موسى دحبور
٩٨-٩٦	١٢١	٨٧٢٠٢٤	فارس محمد سعيد مشة
٨٩-٨٨	٣٩٥	١٠٩٢٣٨٣	مروان اسحق ابراهيم التلعجي
٢٠٠٤	٢٧٤	٨٥٩٢٠٦	زهدي محمد ابراهيم ابوطالب
٢٠٠٤	١١٦	٨٥٩١٩٢	كامل شاكر عبدالحى الترتير
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٣٤	٤٥٥١٤٨	خالد موسى جمعة المساعدة
٢٠٠٤	٦٥٤	١٧٨٧٨٢٩	خالد احمد عودة طرخان
١٩٩٦	٤٦٩	١٥٧٦٢٥٩	زيد فرح الياس صويص
٢٠٠٤	٥١٩	٨١٩٣٢٨	حسين علي حسين العبادي

## إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.
- مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- إياد القضاة

اسم المكلف	الرقم الضريبي	الرصيد الضريبة المستحقة	السلطات
سليمان عبدالله سليمان لوراشدة	١٥٢٢٥٣٠٥	٨٤٠	٢٠٠١
خالد لطفي اسماعيل الزاوية	١٥٠٣٦٢٠٠	٥٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣
عبد احمد صبح المشاطة	١٥٠٠٦٧٣٥	٨٠٠	٢٠٠٥-١٩٩٤
محمد سعود حسين العليكة	١٥٠٢٩٧٦٠	٦٢٠	٢٠٠٤-١٩٩٩
عبدالله نصيب للعبد صلف	١٥٠١٢٥٢٢	٨٤٠	٢٠٠٤
احكام علي محمد كرشان	١٥٠٣٤٠٢٠	٢٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٢
احمد ضيف الله سعيد الكباريتي	١٥٠٣٦٣٣٢	٩٦٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣
حسين مخلوف حسين للتراسه	١٥٠٣٥٩٥٦	٣٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣
شركة عطا الله موسى محمد لفرجت ونريكة	١٦٧٨٢٠٣٨	٣٨٩	٢٠٠١-١٩٩٦
محمد صبحي محمد القوابية	١٥٠٢٦٢٣٥	٢٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠
بسة عبد الحى عبد القادر صلاح	١٥٠٣٨٥٨٠	٩٠٠	٢٠٠٥
عوض حمد عوض كرشان	١٥٠٣٦١٨٩	٦٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٢
محمد سلمان عمر كرشان	١٥٠٣٦١٩٧	٧٢٠	٢٠٠٥-١٩٩٨
رايعة محمد ضيف الله الطويسي	١٥٠٣٨٢٧٠	٩٤٠	٢٠٠٥
سهيل عبدالله احمد الكوالدة	١٥٠٣٦٠٠٦	٤٠٠	٢٠٠٥
محمد ثياب عبد القادر سعيد	١٥٠٣٦١٤٦	٥٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠١
محمد هارون عبد الصمراة	١٥٠٣٥٣١٠	٣٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٢
خلف عبد الرحمن عبد العزيز علقلي	١٥٠٣٦٢٥١	٥٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠
خلدون بشير محمد عوض	١٥٠٠٠٥٨٣	٦٠	٢٠٠٠-١٩٩٨
"احمد سامي" موسى محمد لوصلاح	١٥٠٠٧٩٣٦	٦٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤
محمد سليمان سالم الشاعر	١٥٠١٧٢٦٥	٦٠٠	١٩٩٥-١٩٩٤
خلدون "احمد سامي" موسى	١٥٠٢٢٥٥٨	٧٤٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤
ابوصالح	١٠١١٨١٣٦	٨٤٠	٢٠٠٥-٢٠٠١
محمد سالم خليل الشابي	١٥٠٠٨٨٣٥	٥٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٢
الممثل الشرعي لورقة المرحوم سليمان عيسى محمد الطويسي			

هكذا من الأصل



## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (الترقيم)
	دينار	فلس		
رصيد ٢٠٠٣	٥٦٢		١٠٢١١١٧٩	أياد ياسين عبدالوهاب البقال
رصيد ٢٠٠٥-٢٠٠٣	٥٧٧		١١٠٧٥٦٨٦	أحمد فاروق محمد شيفو
رصيد ٢٠٠٤	١٣٢١		١٠١١٦٦٢١	برهان حلمي نافع عبد الهادي
رصيد ٢٠٠٣	٤٣٩١		١٠١٥١٩٩٠	جميل سعيد أحمد أبو الخلافة
رصيد ٢٠٠٥-٢٠٠٠	٤٦٦		١٠٢٧٨٤٧٨	حسين موسى حسين سعادة
رصيد ٢٠٠٥-٢٠٠٠	٦٥٨		١٠٢١٠٠٣٢	حسام عارف سعيد عثمان حسين
رصيد ٢٠٠٤-٩٩	١٥٨٧		١٠٢٣٠١٤٩	خالد محمود غصاب الخوالدة
رصيد ٢٠٠٥-٩٧	١٠٩٣		١٠١٧١٦٦٥	نزيه فهد طلال الهوارى
رصيد ١٩٩٦-٨٣	٣٦١٩		١٠١٣٢٢٨٧	داهود مشيل داهود سلكاوي
رصيد ٩٨-٩١	٥٦٤٧		١٠١٧٥٠١٦	رابعة يونس محمود سالم
رصيد ٢٠٠٤	١٢٥٢		١٠٢٢١٠١٨	رشيد محمد رشيد بوكر
رصيد ٢٠٠٤-٢٠٠٠	٧٦٣		١٠٣٤٤٦٧٥	رياض سلامة علي الرواشدة
رصيد ٢٠٠١-٢٠٠٠	١٨٦٩		٤٠٥١٩٨٠	الشركة المتحدة للدهانات العالمية ذات
				م.م
رصيد ٢٠٠٤	١٠٢١		١١٧٠٨٠٧٧	شركة صالح العمري وشركه
رصيد ٩٩-٨٥	١٣٧٧		١٩٩٩٩٠٧	طلب موسى صيرة صيرة
رصيد ٢٠٠٣	٥٦٢		١٠٢١١١٨٧	عمد ياسين عبدالوهاب البقال
رصيد ٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٢٠		١٠٠٣٤٦٠٩	فاروق خضر علي مقبل
رصيد ٩٨-٩٧	٤٦٨٩		١٠١٩٥١٩٠	مصطفى خليل علي الحيت

محمد عبدالوهاب عبدالمجيد البقال	١٠١٣٢٧٢٠	٧٠٤	رصيد ٢٠٠٣
محمود جميل علي القرين	١٠١٧٥٨٨١	٥٣٥	رصيد ٢٠٠٤
وجيه صالح حمدان المصري	١٣٠١٠٠٠٠	٤٣٣	رصيد ٢٠٠٥-٢٠٠٠
وجيه دخل الله جاد الله قلبيشة	١٠١٩١١٧٨	٨٠٤	رصيد ٢٠٠٤+٢٠٠٣
يوسف عبداللطيف حسين يرغوث	١٠٣٤٢٠٤٤	٧١٥	رصيد ٢٠٠٥-٩١

\* \* \* \* \*

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وشرق عمان)
	دينار	فلس		
٩٦-٩٣	٨١٧٨	٨٥٧	١٣٤٠٠٧	يونس اسماعيل محمد أبو جودة
٩٤-٨٢	٣٨٨٨	٥٧٠	٣٤٩٥٣٤	محمد مزراع علي رشيد
٢٠٠٢-٩٠	٧١٣	١٤٠	٥٣٥٣١١	أبراهيم خليل موسى صالح
٢٠٠٢	٣٨٢٠٨	٥٠٠	٥٣٣٩٧١	سمير ميشيل حنا القصير
٩١-٨٣	٥٣٨	٠	٨٥٣٤٣٧	حياة مصطفى فارس خرفان
٢٠٠٤-٢٠٠١	٩٦٩	٥٢٥	٩٦٤٢٣	فهد سعيد عثمان مجدلاوي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٠٤٠	٨٠٠	١٢٦٦٣٧٣	أحمد محمد مسعود أبو هدية
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٥٧	٨٥٠	١٢٨٧٧٧٠	خالد حمدان العابد الطي
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٣١٥٢	٦٥٣	١٣٠٢٣٠٢	محمد لؤي محمد غالب شموط
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٣٤٣	٢٠٠	١٤٣٢٠٠١	جمال عيسى جميل زينة

حكمة بن الأصيل

٢٠٠٤-٢٠٠٣	٧١١	٢٠٠	١٤٣٥٨٨٤	عائلة شعبان سلام حسين
٢٠٠٤	٤٨٤	٠	١٤٥٢٤٥٢	عصام حافظ محمود السكافى
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٦٦٢	٢٠٠	٢٠٣٨٨٦٢	شادي جميل ابراهيم زيادين
٢٠٠٠-٩٩	٤٥٠	٧٢٠	٢١٣٦٢٣٦	حسام الدين عبد الرحيم فرج عطيات
٢٠٠٠	٧٦٥	٠	٤٠١٠٠٤٣	شركة المطابع العصرية المساهمة الخصوصية
٩٧-٩٢	٣٧٠٠٤	٥٣٠	٤٠٣٧٤٥٦	الشركة الثنائية للاستثمارات العامة ذ.م.م
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٧١٩	١٩٠	٤٠٥٥٨٦١	شركة الفا الدولية للسباحة والسفر ذات م.م
٩٧-٩٦	٢٠٢	٩٠٠	٤٥٤٨٧٧٩	شركة مصانع السكاكر والعلقة/بناء محمد خليل عشور
٩٦	٧٣٣	١٥٠	٤٥٦٤٢٠٠	شركة كيماويات الاردن
٩٨-٩٦	٣٢٨٥	٠	٤٥٨٨٩١٦	شركة معرض الارز التجارية
٩٧-٩٦	٢٦١	١٠٢	٤٦١٩٨٤٦	شركة خليل المصري وشريكه/كفتيريا ابو علي
٩٨-٩٧	١٧٣	١٥٢	٤٦٣٣١٤٨	شركة لمياء الفخوري وشركاه
٩٨-٩٧	٢٢٨	٦٥٤	٤٦٥٣٢٢٩	شركة العالول وفريقين وشريكه
٩٨-٩٧	٢٠٤	٧٨٠	٤٦٤٠٩٦٩	شركة هشام صب لبن والخوانه
٢٠٠١	٢٠٧	٠	٩٩٠٦٨٧٨	شركة ابراهيم الناضف وشركاه
٩٨-٨١	٢٧٧٠٥	١٢٢	٥٨٢٧٩٤	عبد الرؤوف حسن درويش ابو رصاع
٢٠٠٣	٩٧٨	٣٧٠	٦١٧١٨٣٤	عازر الخوري يعقوب البواب
٢٠٠٣	٣٦٢	٣٤٠	٧٦٤٩٥٩٢	فارس ضيف الله سالم الكلالدة
٢٠٠٣	٣٣٠	٠	٧٨٢٠٧٦٣	رياض يوسف موسى يوسف
٢٠٠٥	٩٧٩	٢٦٠	٩٠٥٠٠٢٧	سمر عزيز بولص شحادة

## إعلان

يطلب من السادة المذكوكون أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة (٢٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات  
أياد القضاة

شركة التوزيع الاسم/الرمز	المبلغ	الضريبة المستحقة المبلغ	الرقم الوطني للتجاري	الرقم الضريبي	اسم المالك
٢٠٠١-١٩٩٧	٣٤٨٩١,٢٠٠	٢٠٠٣-١٩٩٩	٢٠٥٩١,٥٨٣	٢٢٣٤	الشركة الوطنية لتوزيع وتغليف القمح
—	٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣/٢٠٠١	١٤٩٣٥٧,٩٤٠	٣٨٩٤	شركة راسي الأردن لتوزيع الأسمدة
—	٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٩٤-١٩٩٣	١٨٦٥٩,٩١٧	١١	شركة التكرار والتسويق الأردنية
—	٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٤	٧٣٩٩٥,٠٠٠	١٢٥	شركة داني تامين كونسيلينج
—	٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٩٤-١٩٩٣	١٣٥٠١,٩١٠	٢١٧٩	شركة لوجستك للمحركات والأجهزة
١٩٩٨-١٩٩٦	٩٣١٩,٤٠٠	٢٠٠٣-١٩٩٧	٧٤٣٨,١٤٠	٦٨٩	شركة الشرق للصناعات

هكذا من الأصل

١٩٩٦	١٤٩٩,٧٠٠	٢٠٠٤,١٩٩٩	٣١٧٧٦,٠٠٠	١١٧٢	٤٠٠,٣٩٠	شركة مطلق الآن
١٩٩٩	.....	٢٠٠٥,٢٠٣	٧٨١٥٤,٥٠٠	٧٦٤٠	٤٠٧٣٤٠١	شركة السند للمقاولات
١٩٩٧	١٧٣٢,٠٠٠	٢٠٠٠ / ١٩٩٧	٧٢٥٤,١١	٤٧٨٨	٤٠٥١٥٠٧	شركة مزرعة الإسرام للمواد الغذائية
٢٠٠٠	٢٣١٧,٥٠٠	١٩٩٦	١٧٧٣٩,٢٧٢	١١٢٩	٤٠٢٧٤٧٧	الشركة العربية للصناعة المستحضرات الكيميائية ومواد التجميل
١٩٩٧	.....	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٧٠٠١,٠٠٠	٧٠٩٨	٤٠٧٢٠٩٠	شركة شرق الراي للتجارة مواد ومستحضرات التجميل
—	.....	١٩٩٧,١٩٩٣	١٦٩٨١,٩٦٠	٢٤٧٩	٤٠٣٦٩٩١	الشركة المتحدة للمقاولات والعميات البترولية والصناعية
١٩٩٦	١٤٩٩٩,٧٠٠	٢٠٠٤,١٩٩٩	٣١٧٧٦,٠٠٠	١١٧٢	٤٠٠,٣٩٠	شركة مطلق الآن

١٩٩٦	.....	٢٠٠٥	٥١٨٤	٥٢٣٣	٤٠٦٣٧١٦	شركة الكرم للمطبخ الاطعمه
١٩٩٨	٧٤٣١	٢٠٠٤	١٩٩٥,٠٢٥	٩٦٢١,١٨٢	٤٠٤٠٣٥٠	شركة اطلس للصناعات الورقية
٢٠٠٠	.....	١٩٩٩	١٣٤٠,٩٥	٢٩	٧٢٤٧٠٠	ذات صبيح حسن الحاد
٢٠٠٣	.....	٢٠٠٣	١٥٨٩,٦٠٨	٢٠	١١٥٢٣٩٤	عبدالمنظي محمد احمد الجبالي
٢٠٠٠	.....	٢٠٠٠	٤٧٥,٤٧٦	٩٣٥١,٠٩٣	١٠٠٦,٠١٥	احمد عبدالقادر احمد حبيب
٢٠٠٠	.....	٢٠٠٠	٤٣٠,٥٦٤	٩٧٣١,١١٧	١٣٩,٩٧٨٥	موسى حسن ثوبا زيد
٢٠٠٠	.....	١٩٩٣	٢٥٦٥,٣٠٧	٩٦٢١,٣٧٨	١٢١٤٧٧٦١	صالح صالح احمد الراعي
٢٠٠٠	.....	٢٠٠٣	١٠٦٤,٧	٤٨٦٥	٤٠٤٩٧٠٥	الشركة الاردنية للوقاية الصحية
١٩٩٧	٢٣٢٢,٨٠٠	١٩٩٧	١٣٦١,٥٠٠	٤٧١١	٤٠٥٤١٤٨	الشركة العقارية للدرية لصناعات الصين
٢٠٠٠	٥٩٥٠,٠٠٠	٢٠٠٠ / ١٩٩٩	١٣١٢٥,٠٠٠	٣١٤٧	٤٠٤٣٩١٠	شركة النورية للصناعة اسلاك اللحام
١٩٩٩	.....	١٩٩٩	١٦٩٢٣٤,٠٠٠	١١٩١	٤٠٧٧١٠٨	شركة مصنع الجبس الاردنية

هكذا من الأصل



## مطالبات

## صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

• يتحقق على:

١ - نايف عدنان محمود جابر / اردني

٢ - شركة ايمن الروسان وشريكه

٣ - عبدالله عبداللطيف محمد جوهر / اردني

٤ - موفق محمد جاد الله ادعيس / اردني

٥ - ايمن عدنان احمد الروسان / اردني

٦ - محمود محي الدين سعيد غنام / اردني

مبلغ (٨٤٧٠.٩٤) ثمانية الاف واربعمئة وسبعين ديناراً و(٩٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٢٥٠ (ملف تحصيل رقم: ٢٠٠٧/١٨٥).

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

علاوي غنتاب والي / عراقي الجنسية

مبلغ (٣٩٢٥٧.٧) تسعة وثلاثين ألفاً ومائتين وسبعة وخمسين ديناراً و(٧٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠/١٦٦ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥١.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

وليد ابراهيم مجدلاوي

مبلغ (٥١٥.٣) خمسمائة وخمسة عشر ديناراً و(٣٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/٢٤٨ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٤/٢٤٨.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

شركة الثقة للاجهزة الخلوية واكسسواراته

مبلغ (١٠٣٣.٣) الف وثلاثة وثلاثين ديناراً و(٣٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٤٧ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٩.

فعلى المذكورة المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

سليمان ناصر ذياب عايد / اردني

مبلغ (٥١٥.٣) خمسمائة وخمسة عشر ديناراً و(٣٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٣١٦ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٣/١٤٣.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

عاطف عواد رحيل الجبور

مبلغ (٨١٣٦) ثمانية الاف ومائة وستة وثلاثين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٣٠٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤٥.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

ايهاب محمد حسن جابر

مبلغ (٤٤٩.٤٩) اربعمئة وتسعة واربعين ديناراً و(٤٩٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٢٨٩ ملف تحصيل رقم ١٨٨/٢٠٧.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكذوب الأصل

## • يتحقق على:

عطا الله عوده جويعد الخنان / اردني  
مبلغ (٤٨٠٧.١) اربعة الاف وثمانمائة وسبعة دنانير و(١٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك  
البداية رقم ٢٠٠٣/٣٩٢ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

١ - داود موسى محمد عبدالمعطي  
٢ - شركة ايمن الروسان وشريكه  
٣ - ايمن عدنان الروسان  
٤ - عبدالله عبد اللطيف محمد جوهر  
٥ - موفق محمد جاد الله ادعيس  
٦ - محمود محي الدين سعيد شنام  
مبلغ (٢٢٦١.٢) الفين ومائتين وواحد وستين ديناراً و(٢٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك  
البداية رقم ٢٠٠٣/٣٤٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨٢.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد  
الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

احمد عمر زكريا مرمش / الزرقاء  
مبلغ (١٧٢٢.٤١) الف وسبعمائة واثنين وعشرين ديناراً و(٤١٠) فلسات سنداً لقرار محكمة الجمارك  
البداية رقم ٢٠٠٤/٤٦٥ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨١.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

١ - امين محمد بشير محمد امين تحه غوش  
٢ - حرز الله محمد محمود حرز الله  
مبلغ (٢١٠٧.٨) الفين ومائة وسبعة دنانير و(٨٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البداية رقم  
٢٠٠٣/٢٦٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨٠.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد  
الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

فادي طایل مشاور الخريشه  
مبلغ (٧٢١٠.٩٢) سبعة الاف ومائتين وعشرة دنانير و(٩٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البداية  
رقم ٢٠٠٣/١١٥ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٧٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

١ - عواد موسى الخالدي / اردني  
٢ - فيصل اسماعيل الخالدي / اردني  
٣ - خالد حسين علي بني خالد / اردني  
مبلغ (٤٩٧٥.٣٢) اربعة الاف وتسعمائة وخمسة وسبعين ديناراً و(٣٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة  
الجمارك البداية رقم ٢٠٠٣/٤٦٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٧٠.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد  
الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

محكمة الجمارك  
الأصل

## • يتحقق على:

- ١ - أحمد عبدالله محمد الزعبي
  - ٢ - أحمد خطار أحمد السجلاوي
- مبلغ (٤٣٣٢.٥) أربعة آلاف وثلاثمائة وأثنين وثلاثين ديناراً و (٥٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/١٠١ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨٣.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - أحمد عبدالعزيز هول حجازي
  - ٢ - عصام محمد صالح شناق
- مبلغ (٤٣٣٠.٤) أربعة آلاف وثلاثمائة وثلاثين ديناراً و (٤٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/١١٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- عياده عبدالهادي بخيت الفياث
- مبلغ (٨١٨٢٠) واحد ولثمانين ألفاً وثمانمائة وعشرين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/١٧٠ ملف تحصيل رقم ١٩٩٨/٢٣٨.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- سعود زيتون فالح السبيله
- مبلغ (١٠٤١٥.٨٤) عشرة آلاف وأربعمائة وخمسة عشر ديناراً و (٨٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٤٦٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٤.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## • يتحقق على:

- فداء زكي محمد علي شام
- مبلغ (٤٣٨.١٧١٦) ألف وسبعمائة وستة عشر ديناراً و (٤٣٨) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٦/٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٥.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد موسى عايد أبو صبح
  - ٢ - عمر نزيه حسين الحميد
- مبلغ (١١٠٩.٥٥) ألف ومائة وتسعة دنانير و (٥٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٣١٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٢.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- حسن مشرف محمد الخالدي
- مبلغ (١٠٠٥٢.٣٦) عشرة آلاف وأثنين وخمسين ديناراً و (٣٦٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/١٣٩ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٥.
- فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - جمال محمد أحمد
  - ٢ - شرحبيل خالد حسين أبو حماد
- مبلغ (١٠٨٦٨) عشرة آلاف وثمانمائة وستين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٧/٢٥٢ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٤.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة العمل



## • يتحقق على:

ابراهيم علي حمدان بشارات  
مبلغ (٥٦٥) خمسمائة وخمسة وستين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٢٧٧  
ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٣.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

١ - حسن عبد الحميد الهندي  
٢ - ثائر خليل علي الخواجا  
مبلغ (١٩٧٨.٤٦) الف وتسعمائة ولثمانية وسبعين ديناراً و(٤٦٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك  
البدائية رقم ٢٠٠٤/١٩٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٩.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد  
الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

مصطفى عزمي مصطفى صيام  
مبلغ (٥٣٢.٦) خمسمائة وأثنى وثلاثين ديناراً و(٦٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية  
رقم ٢٠٠٢/٢٥٦ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

محمد هزاع عوده الطوافشه  
مبلغ (٥٥٣.٢) خمسمائة وثلاثة وخمسين ديناراً و(٢٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية  
رقم ٢٠٠٣/٣٣٢ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## • يتحقق على:

ايمن حسن ضيف الله عواقله  
مبلغ (٥٨٩.٦) خمسمائة وتسعة وثمانين ديناراً و(٦٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية  
رقم ٢٠٠٤/٢٨٤ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤٦.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

شركة نعيم صالح الفار  
مبلغ (١٥٧٦.٨) الف وخمسمائة وستة وسبعين ديناراً و(٨٠٠) فلساً سنداً لقراري تحصيل وتغريم.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

١ - حمد عبد مرار سند الخليفوي  
٢ - فوزي هندي بديوي المرعاوي  
مبلغ (١٩٥١٢٧.٤٤) مائة وخمسة وتسعين ألفاً ومائة وسبعة وعشرين ديناراً و(٤٤٠) فلساً سنداً لقرار  
محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٤٧٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٨٤.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد  
الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

حيدر حسن عطا/ عراقي  
مبلغ (١٠٨٢٥.٧١) عشرة الاف وثمانمائة وخمسة وعشرين ديناراً و(٧١٠) فلسات سنداً لقرار محكمة  
الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٤١٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٧٤.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكتبة  
الأصل

• يتحقق بدمية السادة مكتب تكسي الكواسر لاصحابها كل من سعيد عبدالله حسن دولات / عبدالرحمن محمد ابو الحاج / ماهر خالد عايد عوض الله / جمال محمود درويش بنات / انتصار عبدالله محمد ابو الحاج مبلغ (٢٠٠ ر ١٧٥٣) الف وسبعمئة وثلاث وخمسين ديناراً و (٢٠٠) فلس ضريبة عامة على المبيعات ورسم موحد نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٥٨ / ٢٠٠٢ فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمتهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقه وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمية السيد مجدي عبدالرحيم محمد حلو مبلغ (٢١٩ ر ٧٩٦) سبعمئة وست وتسعين ديناراً و (٢١٩) فلساً رسم موحد وضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح ارقام ١١٦ / ٢٠٠١ و ١١١ / ٢٠٠٢ و ١٠١ / ٢٠٠٢ و ٢٠٣ / ٢٠٠٣ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

١ - احمد محمود محمد مصطفى / مصري الجنسية  
٢ - خليل عبدالرحمن زيدان ابو الحاج / عمان  
مبلغ (٤١٠) اربعة الاف ومائة دينار سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٨ / ٢٠٠٠ ملف تحصيل رقم ١٧٦ / ٢٠٠٧.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

١ - محمد علي محمد الهباهبه / اردني  
٢ - محمد ابراهيم عواد بن سعيد / اردني  
٣ - احمد خليل ابراهيم حسوله / اردني  
٤ - فارس عايد بخيت الشوير / اردني  
مبلغ (٥٩٣٦ ر ٦) خمسة الاف وتسعمئة وستة وثلاثين ديناراً و (٦٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٣٢٢ / ٢٠٠٤ تاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٤.  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

خنثري الاسمر شتيوي الصوان / اردني  
مبلغ (٧٣٣٨.٣٤) سبعة الاف وثلاثمئة وثمانية وثلاثين ديناراً و (٣٤٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٤١٦ / ٢٠٠٠ تاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠٠١ ملف تحصيل رقم ١٦١ / ٢٠٠٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

صالح عبدالله عواد درويش  
مبلغ (١١٦٩٤.٥) احد عشر الفاً وستمئة واربعة وتسعين ديناراً و (٥٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٧٤ / ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٢ ملف تحصيل رقم ١٦٦ / ٢٠٠٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

وليد عيسى احمد النيمات  
مبلغ (٥٦٨.٣) خمسمئة وخمسة وستين ديناراً و (٣٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٨٤ / ٢٠٠٤ ملف تحصيل رقم ١٧٢ / ٢٠٠٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق على:

رعد ثمان صالح حسوله  
مبلغ (٧٩٠.٠٤) سبعمئة وتسعين ديناراً و (٠٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٢٣ / ٢٠٠٤ ملف تحصيل رقم ١٧١ / ٢٠٠٧.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

حفظاً من الأصل

## • يتحقق على:

- ١ - محمد علي محمد المزايده
  - ٢ - سامي محمد فواز الشعلان / سعودي الجنسية
- مبلغ (١٣٩٣٣.٥) ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً و(٥٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٩٩ تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٨..
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - خلدون عيسى جبريل ابو زهرة
  - ٢ - هادي ناجي العيسى
- مبلغ (٧٨٢٩.٥٢) سبعة الاف وثمانمائة وتسعة وعشرين ديناراً و(٥٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/١٧٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٨.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- موفق محمد هزيم الخوالدة / اردني
- مبلغ (٢٨٢٩.٠٩) الفين وثمانمائة وتسعة وعشرين ديناراً و(٩٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/١٢٦ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤١.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- امين فدعوس غصن السرديه / اردني
- مبلغ (٧٢٦٠.٩٢) سبعة الاف ومائتين وستين ديناراً و(٩٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٣٧ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤٠.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## • يتحقق على:

- صلاح حسن غلام / عراقي الجنسية
- مبلغ (٨٩٩٦٧.٢) تسعة وثمانين ألفاً وتسعمائة وسبعة وستين ديناراً و(٢٠٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٣/٢٧٤ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٧٥.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - محمد علي محمد الهباهبه / اردني
  - ٢ - يوسف عبد الكريم علي ابو مقرب / اردني
  - ٣ - حابس محمد جديع ابو عطوي / اردني
- مبلغ (٦٤٤٦.٤٢) ستة الاف واربعمائة وستة واربعين ديناراً و(٤٢٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٤/١٩٢ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٤٩.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - علي محمد حسن الجبول
  - ٢ - علي حسن خلف الزيدان
- مبلغ (١٨١٤٨) ثمانية عشر ألفاً ومائة وثمانية واربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٣ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٥٦.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- محمد كساب فرج الشرفات
- مبلغ (٣٩٩٢) ثلاثة الاف وتسعمائة واثنين وتسعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٤٠٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١٦٠.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

هكذا من الأصل



## • يتحقق على:

عمر محمد حسن القرعان

مبلغ (٣٢٢١٩ و٧٨) اثنين وثلاثين ألفاً ومائتين وتسعة عشر ديناراً و(٧٨٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٢/٤٢١ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٣/١٧٣.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السيد اباد ياسين حامد ابو حلوه مبلغ (٢٦٩٨ و٧٢٤) الفين وستمائة وثمانية وتسعين ديناراً و(٧٢٤) فلساً رسم موحد نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٣/٣٤٤، و٢٠٠٣/٦١٦ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السيد زهير محمود ابراهيم عبدالله مبلغ (٦٩٦) ستمائة وستة وتسعين ديناراً ضريبة عامة على المبيعات ورسم موحد نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللائحة رقم ٢٠٠٤/١٧٢ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السادة مكتب تكسي الشموس / ينال علي احمد قبطاوي مبلغ (١١٨٤ و٨٥٠) الف ومائة وأربعة وثمانين ديناراً و(٨٥٠) فلساً رسم موحد وضريبة خاصة على مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٢/١٣٢ فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السادة شركة فراش برجس الخزوز وشريكته مؤسسة المجد لادوات الصحية ماليتها فراش برجس جريس الخزوز مبلغ (٥٠٥ و٦٥٠) خمسمائة وخمسة دنانير و(٦٥٠) فلساً ضريبة عامة على المبيعات ورسم موحد نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب المذكرة ٢٠٠٥/١٠٥ فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السيد محمود شاكر عيد حجاب مبلغ (٣٦٠٨ و١٥١) ثلاثة الاف وستمائة وثمانية دنانير و(١٥١) فلساً رسم موحد وضريبة خاصة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٣/٣٤٤ فعلى المذكور المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

• يتحقق بدمه السادة مؤسسة طالب ارشيد سالم الخزاعلة ماليتها/ طالب ارشيد سالم الخزاعلة مبلغ (٨٦٣ و٣٠٥) ستة وثمانين ديناراً و(٣٠٥) فلساً وذلك لقص في الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٦/٢١٠ فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المتحقق بدمته خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

محمود تركي احمد العقول

مبلغ (١٦٢٣٧ و٥٦) ستة عشر ألفاً ومائتين وسبعة وثلاثين ديناراً و(٥٦) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية ٢٠٠٤/٥١٤.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

مكتبة العمل

## • يتحقق على:

- ١ - مؤسسة الجوهرة للتخليص
- ٢ - يوسف حسن شواقفه
- ٣ - موسى عبد الحميد محمد الدبعي / معرض شواقفه، فندي
- ٤ - بركات ويوسف شواقفه.

مبلغ (٧٨٢٦.٢٥) سبعة الاف وثمانمائة وستة وعشرين ديناراً و(٢٥٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك رقم ٢٠٠٤/٤٥٤ ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٨٢.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## • يتحقق على:

- ١ - ابراهيم فضل اسعد طبازه
  - ٢ - فضل ابراهيم فضل طبازه
- مبلغ (٨٤٩٠١) أربعة وثمانين ألفاً وتسعمائة ودينار واحد سنداً لقرار محكمة الجمارك البدالية رقم ١٩٩٩/٣٦٤ بقيمة كفالة عدليه ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/١١٧.
- فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

## إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة خلال فترة أقضاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم التقبل
١	١٩٨٤	٣٨١	زينات نياز دليوان المجالي	١٧٦٤,٥٠٠	نياز دليوان المجالي

\* \* \* \* \*

١	١٩٨٤	٥٨٦	يوسف عوض صالح الطراد	٢٠٠٥.١١٠	عبد القادر محمد عبد القادر ابو لمر
---	------	-----	----------------------	----------	------------------------------------

\* \* \* \* \*

١	٢٠٠٧	٣٨	سفيان خليل علي نغواش	٤٠٠٠.٠٠٠	محمد خليل علي نغواش
٢	٢٠٠٧	٣٩	سلام عمر علي عمر	٢٤٧٦.٩٤٠	خليل عسكر صالح القريايوي
٣	٢٠٠٧	٤٠	احمد علي عبدالله الحسناات	٦٦٠.٠٠٠	ناصر عبدالله علي الحسناات
٤	٢٠٠٧	٤٢	مخلين مازن نايف الكارشة	١٠٣٢.٠٠٠	مازن نايف صليبا الكارشة
٥	٢٠٠٧	٤٣	راليه محمود فارس غزاوي	٢١٦.٠٠٠	
٦	٢٠٠٧	٤٥	عطاالله محمد عبد السلام مصطفى	٧٧٠.٠٠٠	
٧	٢٠٠٧	٤٦	خالد حسين خالد البواعنة	٨٣٣٣.٠٠٠	حسين خالد البواعنة
٨	٢٠٠٧	٤٧	رالد محمود احمد عقيلان	٤٠٠٠.٠٠٠	محمود احمد عثمان عقيلان
٩	٢٠٠٧	٥٢	احمد عبدالرؤوف ابراهيم حسن العابدوي	١٣٤١.٩٥٠	عبدالرؤوف ابراهيم حسن العابدوي
١٠	٢٠٠٧	٥٤	حمزة فتحي محمد يوسف رطروط	٧٧٤.١٢٠	فتحي محمد يوسف رطروط
١١	٢٠٠٧	٥٥	نائل محمود موسى الحاج ذيب حسن	٧٧٢.٤٢٠	محمود موسى الحاج ذيب حسن
١٢	٢٠٠٧	٥٦	نائل محمود موسى الحاج ذيب حسن	٧٧٢.٤٢٠	محمود موسى الحاج ذيب حسن
١٣	٢٠٠٧	٥٧	ناصر فوزي عزات الفتياني	١٣٢.٠٠٠	فوزي عزات الفتياني
١٤	٢٠٠٧	٧٠	ابراهيم خليل سليمان عوض المثنى	٢١٣٠.٠٠٠	خليل سليمان عوض المثنى
١٥	٢٠٠٧	٧٢	يزن حسن محمود جبكات	٢٣٣٨.٠٠٠	محمود حسن محمود جبكات
١٦	٢٠٠٧	٢٦٠	سلمان يوسف النجادا	٩٢٤.٩٥٠	

مكتبة العمل

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٤	٤٣٨	محمد سليم محمد الطراونة	٢٠٠٠.٠٠٠	سليم محمد الطراونة

\* \* \* \* \*

١	١٩٩٦	٦٨٧	صباح فريح يعقوب حجازين	١٩٤٤.٠٠٠	
---	------	-----	------------------------	----------	--

\* \* \* \* \*

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٧	٣١٢	محمد مرزوق سليمان البلوي	٨٥.٧٩٠	
٢	٢٠٠٧	٣١٥	علي احمد علي الرشادة	٢٢٣.٨٣٠	
٣	٢٠٠٧	٣١١	محمد شحاته محمد حسن	٤٩.٠٠٠	
٤	٢٠٠٧	٣٦٦	محمد سليمان علي شنيما	٤١١.٩٥٠	
٥	٢٠٠٧	٣١٦	بهجت عبدالمطلب مسعود الرعود	٦٩.٤١٦	
٦	٢٠٠٧	٣٦٧	حاتم ثومان ذيب النويري	١٥٥.٠٠٠	

\* \* \* \* \*

السنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الشريك
2002	1182	يونس سليمان عيسى الزخول	115.000	
2002	1183	سامر عبدالله صالح ملح	75.000	
2002	1185	زيد محمد عواد الهويش زخول	387.500	
2002	1186	براتب محمود عواد الهويش	387.500	
2002	1187	محمد احمد صالح ابو غوش	387.500	
2002	1188	هشام سعيد احمد عبدالله جوعان	90.000	
2002	1189	شفيق عبدالرحمن محمد حسني	185.000	
2002	1190	محمدين محمد حسين محاسنة	55.000	
2002	1191	جمال محمد عبدالرحيم لوصره	95.000	
2002	1199	محمد حسين سليمان كوافره	180.000	
2002	1205	عائلة السليم محمد ابو عيره	195.000	
2002	1206	علي احمد فلاح ابو جميله	220.000	
2002	1208	سمير مجلي راشد ابراهيم	55.000	
2002	1209	ناصر محمد الهويش	165.000	
2002	1210	عبدالكريم شبيب الله باقر العلياني	55.000	
2002	1211	احمد حسين علي محاسنة	275.000	
2002	1212	خالد محمود سالم الجفوري	75.000	
2002	1213	فاسم محمود عبدالله لوصره	55.000	
2002	1214	عيسى محسن احمد محاسنة	108.000	
2002	1215	ناصر محمد الهويش	210.000	
2002	1216	محمد علي ملح الاحمد الموملي	671.666	
2002	1217	ياسين جميل سلمان الموملي	671.666	
2002	1218	امبارن محمد سعيد الصالح الموملي	671.666	
2002	1219	فايز حسين عبدالقادر محمد	55.000	
2002	1221	فايز محمد يوسف قمايه	55.000	
2002	1222	فايز محمد سليمان عبدالكريم	105.000	
2002	1223	معروف محمد احمد بلي احمد	110.000	
2002	1224	محمد مصطفى الصالح النسيه	100.000	
2002	1225	فواز محمد عبدالسلام علي	220.000	
2002	1226	احمد نور عبدالحميد طلي	55.000	
2002	1227	عبدالله صالح ملح السكيات	110.000	
2002	1228	يكنلون سهيل صالح سليمان	192.000	
2002	1229	عزت محمد يوسف ابو زيد	105.000	
2002	1230	زيد رافع مسلم ابو رافع	97.500	
2002	1233	محمد سعيد ابراهيم فارجل	500.000	
2002	1234	وسام سعيد احمد عبدالله جوعان	202.500	
2002	1235	صبيح عبدالحميد محمد محاسنين	195.000	
2002	1236	عبدالمجيد احمد مسلم فريشات	115.000	
2002	1237	زيد محمد عواد الهويش زخول	115.000	
2002	3240	خلف يوسف مسلم المصاير	105.000	
2002	3241	مخلد عبداللطيف ابو عثمان السليمان	92.200	

محكمة العدل



50.000	موسى عثله علي العظيمة	3242	2002
60.000	احمد خويلد ملحق للاح	3243	2002
350.000	هشام مجلي داود مجلي	3244	2002
154.000	عبد محمود عبد جردانه	3245	2002
110.000	فانز علي عود الكملية	3246	2002
110.000	مصر سليمان سلام حسن عزالمة	3247	2002
90.000	عوض مطلق سلمان الهياهي	3248	2002
100.000	حامد فلاح بزيغ المخلصه	3249	2002
690.000	جديع سليمان الرحوم	3250	2002
690.000	علي مسلم حمد الرحوم الحجابا	3251	2002
6500.000	داود محمد سليمان الطراونه	3252	2002
2310.000	شركة المقلولات / محمود عثمان الطوب	3253	2002
2500.000	جمعية الارزق التعاونيه / مصنع السج	3255	2002
155.000	جمال عبدالرحمن علي ابو عايد	3256	2002
105.000	جميل عبدالرحمن علي ابو عايد	3257	2002
670.000	محمد علي عايد العادي	3258	2002
245.000	جمال عبدالرحمن علي عايد العادي	3259	2002
485.000	مفضي عبدالرحمن علي عايد العادي	3260	2002
105.000	محمود يوسف عبد جويل	3261	2002
7500.000	شركة الحيت	3262	2002

طالب الحيت  
حسين الحيت  
حسن الحيت

680.000	محمود احمد محمد الروسان	3263	2002
300.000	يوسف محمد حسين حمادة	3265	2002
750.000	عمر للاح لفضل القوالده	3266	2002
500.000	غدير احسان علي الفياث	3267	2002
170.000	رجا علي رجا النعمي	3268	2002
170.000	خالد رضا عبدالله الطوالفة	3269	2002
170.000	بشير جبر خليفة	3270	2002
245.000	عويد لزال عبد عوده المسكران	3271	2002
225.000	عثله عجاج فويل الحسن	3272	2002
420.000	خلف قسم الفياث	3273	2002
600.000	هلال رجا علي النعمي	3274	2002
450.000	عبد قسم خلف النعمي	3275	2002
250.000	هلال رجا علي النعمي	3276	2002

225.000	قاسم علي رجا النعمي	3277	2002
300.000	محمد قسم علي النعمي	3278	2002
225.000	فارس خلف عوده الطرويش	3279	2002
450.000	محمد علي النعمي العيا	3280	2002
3383.333	حسين مصبح طويرش الفياث	3281	2002
400.000	فراج خلف فريج الفياث	3282	2002
170.000	سليمان سلام عايد الفياث	3283	2002
375.000	علي عياط فكيان الزبيدي	3284	2002
375.000	بخت علي عياط الزبيدي	3285	2002
833.333	حسين مصبح طويرش الفياث	3286	2002
833.333	خلف حسين مصبح طويرش الفياث	3287	2002
833.333	علي حسين مصبح طويرش الفياث	3288	2002
183.333	محمد هلال محمد الرحوم	3289	2002
183.333	جمعه هلال محمد النعمي	3290	2002
183.333	حسين هلال محمد النعمي	3291	2002
225.000	يغلوب محمد علي لمار	3292	2002
875.000	مفك عبدالرحيم عريج القوالده	3293	2002
550.000	حسين مصبح طويرش الفياث	3295	2002
400.000	جمعه هلال محمد الرحوم	3296	2002
375.000	عبد معيون مطر الفياث	3297	2002
375.000	عطا الله معيون مطر الفياث	3298	2002
300.000	سلانه عايد سلانه الفياث	3309	2002
100.000	دعيم عايد سلانه الفياث	3310	2002

## إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ ولتدليله. يرجئ من السيدة هاله رمضان توليق التلاتيني المبادرة لدفع المبلغ المتحقق بدمتها لحساب الامانات. والبالغ (٣٥٥) ثلاثمائة وخمسة وخمسين ديناراً و (٨٠٠) فلساً لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة خلال فترة انصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

محكمة العدل

المحاكمإعلان

• تعلن محكمة بداية الكرك بانه قد استحق إلتلاف القضايا المبينة أدناه:-

١- صلح حقوق لسنة ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩١.

٢- بداية حقوق لسنة ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩١.

٣- بداية جزاء للاعوام ١٩٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١.

٤- جنابات للاعوام ١٩٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١.

فعلى كل شخص يرغب بالحصول على قرار حكم او استرداد اية مبرزات محفوظة في تلك القضايا عليه مراجعة محكمة بداية الكرك لاستلامها خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة بداية الكرك

احمد البياضة

\* \* \* \* \*

محكمة البداية